



جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دولية

إشراف الدكتور:

شعنان مسعود

إعداد الطالبة:

العلمي حفيظة

السنة الجامعية

2015 - 2014

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
"وَمَا أُوتِیْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِیْلًا"

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء ، الآية 85)

الشكر

" إن النعم لا تدوم إلا بشكر بارئها، فاللهم لك الشكر و لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك، على نعمة العقل و الصبر والإرادة على أداء هذا العمل العلمي المتواضع الذي أجعله وقفا لك و في سبيلك "

كما أتقدم بالشكر الكبير للمشرف الدكتور شعنان مسعود، على كل الدعم الذي قدمه و إرشاداته القيمة .

دون أن أنسى كل أساتذة قسم العلوم الساسية بجامعة الجيلالي بونعامة، الذين ساهموا في تكويني طيلة مدة الدراسة، كما أتقدم بالشكر للدكتور عبد الملك حطاب و أيضا الأستاذة كروي كريمة .

لكم مني جزيل الشكر و التقدير .

الإهداء

أهدي ثمرة إنجازي العلمي إلى :

من علماني قيمة الأخلاق الحميدة، والتحدي و الصبر في مواجهة الصعاب إلى
قرة عيناى والدى الكرىمىن أطال الله فى عمرهما ، و إلى جوهرة قلبى جدتى
و أمى العظيمة و إلى كل عائلة العلمى و خروى .

و أخص بالذكر زملاىى و أصدقاىى :إلى ناصرى على ، تىهال عبد الرزاق ،
دوى جملىة ، و توزان أمىنة.

حفىظة العلمى .

لعب الحلف الأطلسي و لفترات فاصلة أدوارا كثيرة تراوحت بين الدفاع عن أوروبا ضد المد الشيوعي إلى تحقيق الأمن الجماعي الذي فرضه واقع و إفرزات النظام الدولي الجديد فأصبحت مهامه تتمثل في التدخل في الأزمات بدل مراقبتها فشهد حربا في كوسوفو و يوغسلافيا، إلى جانب تبنيه للإستراتيجية التوسعية نحو منطقة جنوب المتوسط و الشرق الأوسط و أوروبا الشرقية، لتتضح فيما بعد أدواره و تصقل بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، و التي كان لها وقع كبير على الساحة العالمية عموما والحلف الأطلسي خصوصا من خلال إفرزات تغيرات أبرزها السياسة منها: إعلان الحرب الدولية على الإرهاب و فق أطروحة الإسلام هو العدو، و الأمنية و العسكرية منها: تبني الحروب الوقائية و الإستباقية. من هنا انتقل الحلف من مفهوم الردع و الاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي الذي تميز بتوضيح مهام التدخل الأطلسي في الأزمات فشملت عمليات حفظ السلام و التدخل الإنساني و تطوير علاقات التعاون و الشراكة مع شركائه الموظفين مما يضمن الأمن و المشاركة الفعالة للحلف وفق مقاربة تجمع بين التجديد و إعادة التأكيد على المأثور و نحو تحقيق لشبكة أمن عالمية.

و في حقيقة الأمر هذه الأدوار ما هي إلا وسائل و آليات لفرض الهيمنة الغربية على العالم وفق المنظور القيمي الغربي المصلحي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشكل خطر كبير على المنطقة العربية خاصة و أنها اليوم تشكل بؤرة من بؤر التوتر قد تتيح للحلف الأطلسي فرصا جديدة للتوغل أكثر في المنطقة بدعوى مواجهة التهديدات الجديدة خاصة ما تعلق منها بالحرب على الإرهاب - القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام أي ما يسمى "داعش" - و أمن الطاقة.

٤٨ خطة البحث ٤٩

مقدمة:

الفصل الأول : التحولات الكبرى التي عرفتھا فترة مابعد 11 سبتمبر 2001.

المبحث الأول: التحولات الكبرى على المستوى الدولي.

المطلب الأول: الإنعكاسات السياسية و الاقتصادية.

المطلب الثاني: الإنعكاسات الأمنية و العسكرية.

المطلب الثالث: الإنعكاسات الفكرية و الثقافية.

المبحث الثاني: التحولات الكبرى على مستوى الحلف الأطلسي.

المطلب الأول: التغيرات في البيئة الأمنية و عملية إصلاح الناتو.

المطلب الثاني: التحالف في إطار الحرب على الإرهاب.

المطلب الثالث: الانقسام المصلحي الأوروبي – الأمريكي في إطار الحرب على العراق.

المبحث الثالث: تقييم الوضع الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر.

المطلب الأول: طبيعة التوازنات عقب 11 سبتمبر 2001.

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 ومعادلات الربح والخسارة في المجتمع السياسي.

المطلب الثالث: أهم ظواهر العلاقات الدولية بعد 11 سبتمبر 2001.

الفصل الثاني: حلف الناتو كمتغير جوهري في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: حلف الناتو في إطار الحرب الباردة (أولوية الدفاع الجماعي).

المطلب الأول: الجذور التاريخية لإنشاء الحلف.

المطلب الثاني: استراتيجيات الحلف الأطلسي أثناء الحرب الباردة.

المبحث الثاني: حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة (من الدفاع الجماعي إلى الأمن الجماعي).

المطلب الأول: مبررات استمرارية الحلف بعد الحرب الباردة والتحويلات الهيكلية والوظيفية.

المطلب الثاني: استراتيجيات الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة (1991-1999).

المبحث الثالث: الحلف الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر (ضمان الأمن والمشاركة الفعالة).

المطلب الأول: نحو تطوير استراتيجية أطلسية جديدة.

المطلب الثاني: حلف الناتو بعد مؤتمر لشبونة 2010.

الفصل الثالث: الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد 11 سبتمبر 2001 و مستقبله.

المبحث الأول: دور الحلف في عمليات حفظ السلام والتدخل الانساني.

المطلب الأول: دور الحلف في البوسنة و الهرسك.

المطلب الثاني: دور الحلف في كوسوفو ومقدونيا.

المطلب الثالث: دور الحلف في أفغانستان والعراق و دارفور.

المطلب الرابع: تدخل الحلف في ليبيا.

المبحث الثاني: دور الحلف في إطار التعاون و الشراكة.

المطلب الأول: الشراكة مع روسيا.

المطلب الثاني: الشراكة مع جورجيا و أوكرانيا.

المطلب الثالث: شراكات حلف الناتو في حوض المتوسط و الشرق الأوسط.

المطلب الرابع: شراكات الحلف مع آسيا الوسطى.

المبحث الثالث: علاقات الحلف بالمنظمات الدولية.

المطلب الأول: علاقة الحلف مع الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: علاقة الحلف مع الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: علاقة الحلف مع منظمة الأمن و التعاون في أوروبا (OSCE).

المبحث الرابع: مستقبل الحلف الأطلسي.

المطلب الأول: السيناريو المرجعي (استمرار الوضع القائم).

المطلب الثاني: سيناريو التحول الجوهري (التحول إلى قوة سياسية وعسكرية عالمية – عملة الحلف).

المطلب الثالث: سيناريو الانهيار.

خاتمة

قائمة المختصرات

- AEO**: عمليات المسعى النشط.
- ATA**: جمعية ميثاق الحلف الأطلسي.
- AP-OTAN**: برلمان الحلف الأطلسي.
- CAN**: مجلس الحلف الأطلسي.
- COE**: مجلس أوروبا
- CSCE**: مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا
- CPEA**: مجلس الشراكة الأورو- أطلسي.
- CCNA**: مجلس التعاون الأورو-أطلسي.
- CICR**: اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- FIAS**: القوة الدولية للمساعدة الأمنية.
- MND**: فرع المتعدد الجنسيات
- OSCE**: منظمة الأمن و التعاون.
- OTAN**: منظمة الحلف الأطلسي.
- OIM**: المنظمة الدولية للهجرة.
- OIAC**: منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
- PPP**: الشراكة من أجل السلام.
- SFOR**: قوات حفظ الاستقرار.
- TPIY**: المحكمة الجزائية الدولية ليوغسلافيا.
- UEO**: مجلس إتحاد أوروبا الغربية.
- IPAP**: مخططات العمل الفردية.
- MAP**: برنامج العمل من أجل العضوية.
- MD**: الحوار المتوسطي.
- SOFA**: اتفاقية مركز القوى.

Abréviations

AEO: Opération Active Endeavour.

ATA: Association du Traité Atlantique.

AP-OTAN: Assemblée Parlementaire de L'OTAN.

CAN: Conseil De l'Atlantique.

COE: Conseil de l'Europe.

CSCE: Conférence sur la sécurité et la Coopération en Europe.

CPEA: Conseil de Partenariat Euro Atlantique.

CCNA: Conseil de coopération Nord Atlantique.

CICR: Comité International de la Croix Rouge.

FIAS: force international d'assistance et de sécurité.

MND: Mandement de la Division Multinational.

OSCE: Organisation pour la Sécurité et la Coopération en europe.

OTAN: Organisation du Traité de L'Atlantique Nord.

OIM: Organisation Internationale pour les Migrations.

OIAC: l'Organisation pour L'Interdiction des Armes Chimiques.

PPP: Partenariat Pour la Paix.

SFOR: Force de Stabilisation.

TPIY: Tribunal Pénal International pour L'ex Yougoslavie.

UEO: Union de L'Europe Occidentale.

enlargement
Organization (NATO) is a military and political

NATO members

Associated States

--	--

Observer States

--	--

Partners for Peace

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

مقدمة

مع مطلع الحرب الباردة تأسس حلف الناتو سنة 1949 وضم 12 دولة على جانبي الأطلسي وطيلة هذه الحقبة كان هذا الأخير أداة الغرب الدفاعية الأولى إذ ظل مفهوم التدخل الأطلسي في الأزمات محددًا بما نصت عليه المادة 5 من ميثاق الحلف التي تنص على أن أي هجوم مسلح ضد أي عضو من أعضاء الحلف يعد هجوماً على دول الحلف كافة بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس وهذا يعني أمرين:

- التدخل ما قبل انتهاء الحرب الباردة ظل محددًا في منطقة جغرافية معينة هي أراضي الدول الأعضاء.
- ارتباط ذلك بوقوع عدوان من عدمه على أحد الأحلاف.

بعد انتهاء الحرب الباردة و زوال حلف وارسو تصاعدت تكهنات بانتهاء دور حلف الناتو كونه من مخلفات تلك الحرب إلا أن واقع و إفرازات النظام الدولي الجديد و تفرد الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب بروز تهديدات جديدة أعطى ذلك للحلف مبررات لبقائه ، وبالتالي دور جديد من حيث المهام و الحجم نذكر منها حرب يوغسلافيا و كوسوفو اللذان كانا بمثابة تحد له ، و على أساسه كان قرار الحلف هو التدخل في الأزمات بدل مراقبتها ومن بين الاستراتيجيات التي قام بها الحلف استجابة للمعطيات الأمنية العالمية آنذاك هي إستراتيجية التوسع نحو منطقة جنوب المتوسط و الشرق الأوسط و أوروبا الشرقية و توضح ذلك من خلال إصدار المفهوم الاستراتيجي الجديد لسنة 1999 الذي تضمن أن مهمة الناتو الجديدة هي إدارة الأزمات دون تحديدها بمنطقة جغرافية محددة إلى جانب أن التهديدات في تلك الفترة للحلف ارتبطت بالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة الغير شرعية... الخ.

ووفق هذا المفهوم اتسعت مجالات التدخل العسكري لتشمل الأسباب الإنسانية وعمليات حفظ السلام و منع انتشار السلاح النووي في الداخل أو الخارج .

بعد أحداث سبتمبر و التي تعتبر نقطة فاصلة في العلاقات الدولية تأكد الحلف الأطلسي من استمرارية هذه التهديدات التي تواجه مصالح أعضائه خارج أراضيه فجاءت على إثرها طرح فكرة المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 خاصة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة حربها الدولية على الإرهاب وفكرة الأمن القومي الأمريكي لينتقل الحلف من مفهوم الردع و الإحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي وعلى هذا الأساس تكمن:

أهمية الدراسة: في مدى تحديد أدوار حلف الناتو الجديدة بعد 11-09-2001 و هي موجهة إلى أين و ضد من ؟ و بأي هدف ؟ وكيف ساهمت هذه الأحداث في صقل الحلف ؟ إذ تحاول هذه الدراسة إعادة تحليل الأدوار التي لعبها الحلف خلال فترات فاصلة في العلاقات الدولية و محاولة مقارنتها مع ما يقوم به الحلف اليوم متخذًا من الأحداث مبررات استمراره. كما نحاول أن نوضح من خلال هذه الدراسة كيف يمكن للحلف متابعة مساره في المراحل القادمة و هل سيطرح أفكار جديدة أم لا . و عليه فإن اختيار الموضوع كان لاعتبارات علمية و ذاتية.

◆ **المبررات العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية لاختيار الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في سبين جوهريين:

- أن هذا الموضوع حديث وهو من المواضيع الشائكة، فالدراسات حوله قليلة و عليه أردت محاولة تقديم إضافة و لو بقليل في هذا الموضوع من خلال تقديم هذا العمل خاصة و أن الحلف اليوم أصبح يستهدف مناطق حساسة عربية كانت أو إفريقية.
- متابعة الديناميكيات السياسية و النقاشات العلمية المتعلقة بنية النظام الدولي في القرن الواحد و العشرين.

♦ **المبررات الذاتية:** ميلي الشخصي نحو هذا الموضوع ذو البعد الاستراتيجي في العلاقات الدولية و رغبة مني في معرفة ما مدى صمود الحلف الأطلسي أمام التحولات الدولية الحالية و القادمة ، و ما هي الرؤية التي سي طرحها للإطالة في عمره وأيضا مدى تأثير الولايات المتحدة و الناتو على المنطقة العربية خاصة في ظل ما عرف بالثورات في الوطن العربي .

حدود الدراسة:

الإطار الزمني : تمثل المجال الزمني ابتداء من تفكك الإتحاد السوفيتي إلى غاية 2013 ، مع ضرورة الرجوع أحيانا إلى البدايات الأولى لنشأة الحلف "1949" ، و دراسة مختلف مراحل تطوره . و هكذا ركزنا على مرحلة ما بعد هجمات سبتمبر كنقطة فاصلة في العلاقات الدولية عموما وعلى سياسات الحلف الأطلسي خصوصا.

الإطار المكاني : لم نربط الدراسة برقعة جغرافية معينة كون أن بعد الحرب الباردة تجاوز نطاق عمله المحيط الأوربي خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 ، فأصبح تواجهه في مختلف أماكن التوتر في العالم ، و عليه فأدواره كانت مختلفة بمختلف مناطق تواجهه أي أن الحلف اعتبر العالم بأسره مسرحا لعملياته.

إشكالية الدراسة:

على وقع المعطيات الأنفة الذكر و في ظل التحولات التي عرفتها فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، هل تمكن حلف الناتو بالتكيف معها بصياغة أدوار جديدة تناسب المرحلة الحالية و لفترات مقبلة ؟

هذه المشكلة البحثية تفتح لنا المجال لأربع أسئلة فرعية هي:

- هل أحداث 11 سبتمبر 2001 تعتبر سبب رئيسي وراء تبني الحلف الأطلسي إستراتيجية جديدة لعام 2010.

أم جاءت بمحض المصادفة كون أن الحلف يجدد من إستراتيجيته كل 10 سنوات على غرار المفاهيم السابقة 1991-1999 ؟

- باعتبار الحلف الأطلسي متغير جوهري في العلاقات الدولية، ما هي الأدوار الجديدة التي قام بها إلى حد الآن؟
- بماذا يفسر اهتمام الحلف الأطلسي بمناطق دون الأخرى ضمن مهامه ؟
- هل الحلف الأطلسي قادر على الاستمرارية أم ستكون له نهاية سنشهدها في الفترات المقبلة؟

فرضيات الدراسة:

ك أحداث 11 سبتمبر طرحت تحولات كبرى في العالم سواء على الصعيد الدولي أو الحلف الأطلسي في حد ذاته تمثلت في انعكاسات سياسية، اقتصادية، ثقافية و اجتماعية إلى جانب طرح مفاهيم جديدة للأمن ومصادر تهديداته.

ك تراكم الأدوار التي أنشئ من أجلها الحلف و التي لعبها سابقا في فترة الحرب الباردة وما بعدها تطلب اليوم مقارنة مزدوجة تجمع بين التجديد وإعادة التأكيد على الماثور(تزاوج بين الجديد و صفوة القديم).

ك اهتمام الحلف بمناطق دون الأخرى راجع إلى أن هذه المناطق تشكل في مجملها مصادر تهديد أولي له و مناطق جيوسياسية هامة (شرق أوروبا - جنوب المتوسط - افريقيا... الخ) فكانت سياسته تتراوح بين التدخل الإنساني و التعاون و الحوار و توسيع الشراكات، و عليه فإن زواله يكون بزوال القوى المركزية التي أنشأته (حتمية بقاء أو زوال الحلف مرهونة بزوال أو بقاء الدول الأعضاء).

الدراسات السابقة: لقد أحدثت أحداث الحادي عشر سبتمبر ضجة كبيرة مما دفعت بالكثيرين البحث حول هذا الحدث وتأثيراته على الفواعل الدولية بحيث لم نجد هناك دراسات ربطت بين هجمات سبتمبر و الحلف الأطلسي و إنما هناك دراسات خصت كل موضوع على حدى، و هي قليلة نوع ما نذكر من بينها:

ك كتاب كشف المستر عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر لأنور مسعود ، ترجمة إبراهيم الطيب عبد الله موسى، وهو عبارة عن كتاب يفضح الأحداث من خلال طرح فكرة أن الحفاظ على الوضع الاستراتيجي المرغوب للولايات المتحدة يتطلب قدرة عسكرية بارزة عالميا و عملية تحول و يقول أنه من المرجح أن تكون عملية طويلة، و في غياب سبب أو كارثة لا بد من حدث كبير يحفز ذلك تمثل في بيرل هاربور جديدة، أي إعادة دفاعات

ك أمريكا و تحقيق مشروع القرن الأمريكي الجديد، إذ يشرح في هذا الكتاب حقائق تدبير الولايات المتحدة للأحداث والسيناريوهات الكاذبة التي روجت لها معتمدا في ذلك على شهادات بعض المهندسين و الخبراء في هذا الشأن.

ك كتاب آخر باللغة الإنجليزية لفريد هاليداي (Fred Halliday) بعنوان :

Two Hours That Shook The World , September 11,2001 :causes & Censequences بحيث تطرق إلى الأحداث أسبابها و نتائجها من خلال النقاط التالية "الإسلام و الغرب

ثقافة الصراع و العلاقات الدولية، فكرة الإسلاموفوبيا، الإرهاب من بدايته إلى نهايته "

ك دراسة قام بها مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية في سلسلة المتابع الاستراتيجي، بعنوان:

أحداث الحادي عشر من سبتمبر /أيلول عام 2001 أهم و أخطر حدث في القرن الواحد و العشرون و نقطة تحول عظمى في سياسة الولايات المتحدة .وهذه الدراسة عبارة عن عرض شريط أخبار مترابطة

و تناول بعض الدراسات و المقالات المهمة و الممتازة التي كتبها بعض الشخصيات المرموقة مثل : ليندون لاروش، ويسلي كلارك، ديفيد ديوك، جيمس بامفورد ، تيري ميسان، جوفيلز، لورنس تماي، فريد مارشال و

فريد هاليداي ، مايك روبرت ، جور فيدال و محمد حسنين هيكل، تناولت الأحداث أسبابها من دبرها و انعكاساتها على الولايات المتحدة.

﴿ دراسة أخرى قام بها ميشال ويفيوركا MICHEL WIEVIORKA

﴿ عنوان: REFLEXION SUR LE 11 SEPTEMBRE 2001 ET SES SUITES

و هي دراسة قام بها مركز L'harmatan : confluence méditerran سنة 2002، قام الباحث بالتطرق إلى حقائق حول هجمات سبتمبر و تأكيدها على نظرية صدام الحضارات كما تطرق إلى علاقة الإرهاب و التكنولوجيا و عولمة الإرهاب و في الأخير تحدث على انعكاسات الأحداث.

﴿ مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية للطالب رياض مزبان بجامعة الحاج لخضر – باتنة لعام 2004-2005 حول الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة "حرب الخليج الثانية" بحيث تناول فيها مدى استغلال الولايات المتحدة الأمريكية للحلف الأطلسي في ظل النظام الدولي الجديد تجسيدا لأهدافها الاستراتيجية القريبة والبعيدة خاصة منطقة الخليج وأعطى حرب الخليج كنموذج للدراسة.

﴿ أطروحة دكتوراه للطالب محمود شرقي بجامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام فرع العلاقات الدولية بعنوان: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العراق: 1990-2006 بحيث تناول فيها الصراع و المواجهة الذي ميز السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه العراق من 1990-2006 و البحث في دوافعها و طموحاتها التي تسعى لتحقيقها ضمن البيئة الداخلية و الإقليمية و الدولية و التي رأت في العراق بعد أحداث 11-09-2001 نموذج لتحقيق استراتيجيتها.

﴿ أيضا دراسة الدكتور محمد حسون وهو أستاذ بقسم العلاقات الدولية كلية العلوم السياسية جامعة دمشق، بعنوان: الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي لسنة 2010 ، الدراسة تسعى إلى تحليل الاستراتيجية التي انتهجها الحلف في إجراءاته لتوسيع عضويته ، وضم دول كانت حتى وقت قريب تشكل جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاشتراكية السابقة، ومن ثم تحليل أبعاد توسيع حلف الناتو على الأمن القومي العربي ، خلال السنوات الممتدة من 1990 حتى 2010، أين كانت تساؤلات الباحث تتمحور حول حجم التهديد الذي يفرضه مشروع التوسيع، وكيف يمكن أن يمثل تهديداً فعلياً لصور وأشكال التعاون العربي – العربي، والعربي – الأوروبي الحالية ، وكذلك المخاطر المحتملة من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار ، ولكن من خلال غطاء مؤسسي لتنفيذ سياستها في المنطقة، ومخاطر إضفاء شرعية مؤسسية على التعاون والتنسيق في مجالات الأمن والمخابرات ، التي كانت تعد حتى وقت قريب من الأمور السرية في العلاقات بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة، ولاسيما أن هناك تبايناً في الرأي بين الأقطار العربية حول حجم التهديد الذي يمثله توسيع حلف شمال الأطلسي على الأمن القومي العربي.

كدراسة أخرى لزينيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski ، بعنوان:

UN PROGRAMME POUR L'OTAN VERS UN RESEAU DE SECURITE MONDIAL

بحيث قدم المستشار القومي الأمريكي في هذه الدراسة مقارنة جديدة لمهمة الناتو بعد مرور ستين عاما على تأسيسه حيث يرى أن المتغيرات التي تحصل على الساحة العالمية تتطلب من الحلف أن يعيد التفكير في مقارنة جديدة لتنفيذ أدائه ، يتعامل فيها على الأقل مع أربع تغيرات أساسية (أن يوفر عائدات سياسية مقبولة للناتو ، أن يقوم بتحديد معنى و التزامات الأمن الجماعي الذي تذكره الفقرة الخامسة من معاهدة الحلف ، أن يبحث في كيفية إشراك روسيا في علاقة ملزمة و مجزية للطرفين ، البحث في كيفية الاستجابة للإشكاليات الأمنية العالمية المستجدة.

كدراسة أخرى ل YVES BOYER بعنوان : VISION AMERICAINE DE L'OTAN ، بحيث قدم الباحث الرؤية الأمريكية لحلف الناتو أين تطرق لإستراتيجية الحلف من الدفاع الجماعي إلى الاستقرار الجهوي ، و تحدث عن قلب العلاقات بين أطلسية خاصة حول مسألة حرب العراق كما طرح تساؤلات حول أدواره خارج منطقة عملياته.

الإطار المفاهيمي للدراسة :

تتطلب الدراسة توضيح بعض المصطلحات نذكر من بينها:

تعريف الأحلاف: الأحلاف العسكرية هي وسيلة لتحقيق التعادل في نظام توازن القوى أو هي وسيلة لتعادل القوى المتحاربة . ويرى البعض أنها وسيلة جوهرية في وضع النظام الدولي في حالة الاستقرار أو اللااستقرار.

وعليه تتداخل العوامل التي تقود الدول إلى عقد الأحلاف فيما بينها فهناك :

أولا: اعتبارات نظام توازن القوى حيث التنافس أو الصراع هو الظاهرة الغالبة على السياسة الدولية فهو السبب الرئيسي وراء عقد الأحلاف.

ثانيا: اعتبارات الإنتماء أين تلعب العوامل الإيديولوجية دورا بارزا في هذا المجال .

ثالثا: العوامل الداخلية حيث تسعى بعض الحكومات للتحالف من أجل الحصول على التأييد الخارجي ضمنا لاستمرار وجودها .

منظمة الحلف الأطلسي: هي مجموعة أجهزة سياسية وعسكرية ، إدارية وتنفيذية ، مركزها الدائم في بروكسل ، ذات كيان مستقل ومهامها محدّدة ، للتنفيذ بما يخدم الغرض من أسباب وجود الحلف ، ويتضمّن هيكليّة تنظيمية تحتوي على عدّة لجان لتنشئ مؤسساتها المختلفة وقواعدها العسكرية في مناطق محدّدة في أوروبا وغيرها من المناطق التي تهدف إليها إستراتيجية الحلف.

وهيكليّة الحلف تتألف من تنظيمين : تنظيم مدني - تنظيم عسكري

ضم عند نشأته اثني عشر دولة، أغلبها من دول أوروبا الغربية، ارتفعت إلى تسع وعشرين دولة في نهاية القرن العشرين. نشأت فكرة هذا الحلف عام 1929 ، بهدف تكتل الدول الديمقراطية ، في مواجهة النظم الديكتاتورية ،

(الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية والشيوعية السوفيتية) إذ فشلت عصبة الأمم ، في معالجة المشاكل الدولية ، وقد أوقف تنفيذ فكرة قيام الحلف ، نشوب الحرب العالمية الثانية.

الأمن الإنساني: طرحت أحداث 11 سبتمبر 2001 مفاهيم أمنية جديدة من بينها الأمن الإنساني اذ يعرف الأمن لغة يعني الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير ، وبالله ومنه جاء الإيمان ، وقد تغير مفهوم الأمن وتعقد بسبب التراكم التاريخي وتعقد الظاهرة الإنسانية ، فيعتبر التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي حيث تعددت الفواعل على الساحة العالمية كما تنوعت مصادر التهديد داخل وخارج الدولة مما يستلزم مفهوم جديد للأمن يحاول أن يشمل كل هذه الظواهر الجديدة فظهر الأمن الإنساني .

نجد له تعريف أنه " أمن الإنسان من الخوف (القهر ، العنف ، التهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته.

كما تعرفه لجنة الأمن الإنساني على أنه "حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقى من حقوق وحرمان الإنسان .فالفرد جوهر الأمن الإنساني ، إذ يعني بالتخلص من كافة ما يهدد امن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق امن الأفراد وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن امن الدول .

التدخل الإنساني: يمكن أن يعرف التدخل العسكري في سياقات مختلفة ، بحسب المكان المتدخل فيه وبحسب هدف التدخل في حد ذاته ، لذلك تباينت التعريفات المقدمة للمفهوم من قبل المختصين والباحثين ويمكن أن نورد بعضها فيما يأتي:

ر.ج. فنسنت (R.J.VENCENT) وفي عمله الشهير " عدم التدخل والنظام الدولي " يعرف التدخل العسكري أنه "النشاط أو السلوك المتخذ من طرف دولة أو مجموعة داخل دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية والذي يتدخل قسريا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، إنه حدث متميز له بداية ونهاية، ويهدف إلى بناء السلطة في الدولة المستهدفة، وليس من الضروري أن يكون قانونيا أو غير قانوني، ولكنه يتميز بتجاوزه قواعد السلوك المرعية في العلاقات الدولية ."

فردريك بيرسون وروبرت بومان (PEARSON AND BAUMANN) في دراستهما "القارات الخمس" عرفا التدخل العسكري عمليا على أنه: "تحرك لجنود نظاميين أو قوات دولة (جوية، بحرية، برية) ضد إقليم دولة أخرى أو ضد مياهاها الإقليمية ، أو تحرك عسكري عنيف فعلي من طرف دولة ضد أخرى ، في سياق بعض القضايا السياسية أو النزاعية"

الضربة الوقائية: هي تدمير قوة الخصم و الإجهاض عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها ظهرت هذه النظرية في الفترة التي احتكرت فيها الولايات المتحدة ملكية الأسلحة النووية وأيضا لما نشرت الإدارة الأمريكية مفهوم الضربة الوقائية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر أو ما أسمتها بعض المراجع بالحرب الوقائية الجديدة .

المقاربة المنهجية:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع ، فان ذلك يتطلب استخدام منهجية مركبة وفقا لصيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في فصول الدراسة و مباحثها:

1. **المنهج التاريخي:** الذي سيفيد الدراسة من خلال تتبع تطور الحلف الأطلسي لفترات معينة و تحليل هذا التطور بإبراز خصوصية كل فترة و كيف تكيف الحلف مع كل فترة (الثنائية – الأحادية – إلى غاية الثلاثاء الأسود).
2. **منهج تحليل المضمون:** لان الدراسة تستدعي الاعتماد على دراسة و تحليل مجموعة من الوثائق كالوثيقة التأسيسية للحلف أيضا وثيقة المفهوم الاستراتيجي للحلف لسنة 1999 و 2010 و أيضا بعض قرارات الأمم المتحدة الصادرة في مختلف المراحل .
3. **المنهج التحليلي المقارن:** وذلك لحاجة الدراسة اليه من خلال تقديم دراسة تحليلية مقارنة لدور الحلف في كل فترة خاصة في الجزء الأخير للدراسة و المتمثل في التوجه الجديد للحلف بحيث سنقارن كل حالة على حدى مع ابراز خصوصية تعامل الحلف معها.

البناء النظري:

المدرسة الواقعية الجديدة :

وذلك من خلال دراسة السلوك الخارجي للحلف الأطلسي انطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن و حالة فوضى المجتمع الدولي بسبب التهديدات الأمنية الجديدة و التي رسخت لوجودها أحداث الحادي عشر من سبتمبر لذلك و بناء على هذه النظرية يبحث الحلف في كيفية الحفاظ على وجوده، وكل هذا ظهر من خلال سلوكاته في التعامل مع قضية الإرهاب مثلا على مستوى الأفراد و الدولة (الجماعات الإرهابية ، القاعدة ، العالم الإسلامي المصدر للإرهاب) من بين مفكري هذا الاتجاه **K.Waltz و H- Kissinger**

النظرية الجيوبوليتيكية :

ترتكز النظرية الجيوبوليتيكية على حقيقة مفادها أن ثمة علاقة بين قوة الدولة و جغرافيتها ، فالعامل الجغرافي يساهم إسهاما قويا في بناء الدولة و زيادة أسباب و مصادر قوتها ، مما ينعكس على طريقة تفكيرها و تخطيطها الاستراتيجيين و فضلا عن أدائها و سلوكها الحركي ، كما يعتبر المجال الحيوي كقوة أساسية دافعة للصراع الدولي بدل سعي القوى الكبرى إلى توسيع مناطق نفوذها و دائرة مصالحها في العالم ، لذا أكدت على ضرورة تطويع العوامل المساحية في إطار علاقات و استراتيجيات تنسيقية أو تعاونية بين القوى الدولية المختلفة.

انطلاقا من هذه المعطيات تم الاعتماد على هذه النظرية عند الحديث عن العلل الحقيقية لتبني الناتو استراتيجيته التوسعية إلى دول شرق أوروبا و منطقة البحر الأبيض المتوسط ، أي معرفة مدى أهمية المنطقة الأطلسية جيوبوليتيكية

بالنسبة للفواعل الكبرى في الحلف الأطلسي في إطار بحثها المستمر عن مصادر القوة في بعدها الاقتصادي و الاستراتيجي.

نظرية الأمن الإنساني:

وذلك من خلال الطرح الجديد لفكرة الأمن بحيث أصبح الأمن يتعلق بالإنسان بأوسع معانيه فهو يشمل حقوق الإنسان الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد وهذا هو التوجه الذي أعطى الشرعية الدولية للحلف بالتدخل عسكريا في بعض الأزمات أين تنتهك هذه الحقوق و أصبح هذا التدخل يعرف بالتدخل الانساني .

نظرية الدور:

أولاً: يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية ، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة ، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

ثانياً: يرجع أصل وجذور نظرية الدور الاقليمي إلى فلسفة السياسة النازية التي ترى أن لكل دولة مركزية (مجالاً حيويًا) تلعب فيه دوراً بحكم تاريخها وجغرافيتها ، وأن لهذه الدولة أن تسيطر عليه بالغزو المسلح للأقاليم إن لم يكن بممارسة النفوذ السياسي، وذلك حسب الفكر الألماني الذي أقر بعضوية الدولة وضرورة زحزحة حدودها لتشمل أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية. وتبدو خطورة هذه النظرية في أن تعريف المجال الحيوي لقوة عظمي محددة يعتمد علي إدراك النخبة السياسية الحاكمة لحدود هذا المجال ، وقد تؤدي الأطماع الاستعمارية إلي توسيع هذا المجال من خلال غزو أقطار مجاورة وضمها إلي أراضي القوة العظمي . وعلى الجانب الآخر ظهر على المسرح الجغرافي - مع خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة عالمية - مفهوم جديد للمجال الحيوي وهو "الحدود الشفافة" ، التي يقصد بها الهيمنة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية دون حدود خرائطية للدولة ، و اليوم الحلف الأطلسي يتبنى هذه السياسة من خلال البحث عن إيجاد مبررات لاستمراره و أدوار جديدة يقوم بها و جدت في فكرة المجال الحيوي وفق مفهوم الحدود الشفافة. وأهم سماته هو "اللامواجهة"، استناداً إلى مزايا الحرب الإلكترونية، وتوظيف الخصوم المتناحرين في إدارة الحرب بالإنابة، أو التدخل في لحظة محددة باعتباره تدخلاً إنسانياً لصالح العدل والحرية .

تنظيم الدراسة : استناداً إلى الإشكالية المطروحة و الفرضيات الموضوعية تناولنا الدراسة وفقاً للبناء المنهجي التالي:

في الفصل الأول تطرقنا إلى أهم التحولات العالمية التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر 2001 بحيث أدرجنا كل تحول في مبحث و التي ضمت 3 مباحث تمثلت في المبحث الأول ناقشنا فيه التحولات الكبرى على المستوى الدولي فكانت هناك انعكاسات سياسية و اقتصادية في المطلب الأول و انعكاسات أمنية و عسكرية في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث الانعكاسات الفكرية والثقافية.المبحث الثاني وضحنا التحولات الكبرى على مستوى الحلف الأطلسي من خلال التطرق إلى التغيرات في البيئة الأمنية و عملية إصلاح الناتو في المطلب الأول و في المطلب الثاني مهمة

التحالف في إطار الحرب على الإرهاب و في المطلب الثالث طبيعة الانقسام المصلحي الأوروبي -الأمريكي في إطار الحرب على العراق.

أما المبحث الثالث حاولنا تقييم الوضع الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر توضيح طبيعة التوازنات عقب 11 سبتمبر 2001 في المطلب الأول في المطلب الثاني تناولنا أثر 11 سبتمبر ومعادلات الربح والخسارة في المجتمع السياسي و أخيرا في المطلب الثالث أهم ظواهر العلاقات الدولية بعد 11 سبتمبر 2001.

فيما يخص الفصل الثاني تناولنا مقارنة حلف الناتو كمتغير جوهري في العلاقات الدولية ، بحيث في المبحث الأول درسنا حلف الناتو في إطار الحرب الباردة (أولوية الدفاع الجماعي)و ذلك بسرد الجذور التاريخية لإنشاء الحلف في المطلب الأول حوصلة حول استراتيجيات الحلف الأطلسي أثناء الحرب الباردة في المطلب الثاني ،أما المبحث الثاني فدرسنا حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة (من الدفاع الجماعي إلى الأمن الجماعي) من خلال طرح : مبررات استمرار الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة في المطلب الأول، : استراتيجيات الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة (1991-1999)في المطلب الثاني و أخيرا المبحث الثالث ناقشنا الحلف الأطلسي بعد هجمات 11 سبتمبر (ضمان الأمن والمشاركة الفعالة) بحيث درسنا تطوير الحلف إستراتيجيته الأطلسية الجديدة في المطلب الأول و في الثاني حلف الناتو بعد مؤتمر لشبونة 2010

بالنسبة **للفصل الثالث** شرحنا مظاهر وصور التوجه الجديد للناتو بعد 11 سبتمبر 2001 و مستقبله إذ عاجلناها وفق ثلاث توجهات أو مظاهر تمثلت في دور الحلف في عمليات حفظ السلام والتدخل الإنساني في المبحث الأول إذ كان له دور في البوسنة و الهرسك ، في كوسفو ومقدونيا و دور في أفغانستان باسم الحرب الدولية على الإرهاب والعراق تحت شعار إسقاط الأنظمة الدكتاتورية و نشر الديمقراطية القضاء على انتشار أسلحة الدمار الشامل و أخيرا دارفور .

ثم تطرقنا إلى حالة التدخل الإنساني في ليبيا كونها مختلفة عن الحالات الأخرى و جاءت في ظروف متسارعة و خطيرة ألزمت على الحلف التدخل باسم حماية المدنيين من نظام القذافي و القضاء عليه وإصلاح الوضع في ليبيا و جاء هذا كله في 4 مطالب ثم انتقلنا في المبحث الثاني إلى الدور الثاني و هو في إطار التعاون و الشراكة ، أين قام الحلف بالتعاون و إقامة شراكات مع روسيا،جورجيا و أوكرانيا، شراكاته في حوض المتوسط و الشرق الأوسط و أخرى مع آسيا الوسطى شمل هذا كله في 4 مطالب و أخيرا إقامة الحلف علاقات مع المنظمات الدولية[الأمم المتحدة،الإتحاد الأوروبي، منظمة الأمن و التعاون في أوروبا (OSCE)] و في آخر الدراسة رصدنا أهم السيناريوهات المستقبلية للحلف في المبحث الرابع: السيناريو المرجعي(استمرار الوضع القائم) ،سيناريو التحول الجوهري (التحول إلى قوة سياسية وعسكرية عالمية - عولمة الحلف). سيناريو الانهيار.

الفصل الأول

التحويلات الكبرى التي عرفتھا فترة مابعد

11 سبتمبر 2001.

تعتبر أحداث 11 سبتمبر مرحلة تاريخية بالنسبة للعلاقات الدولية شغلت و شكلت الرأي العام العالمي ، حيث أن هذه الأحداث لم تمس فقط الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المسرح الذي جرت فيه العمليات ، بل إن تداعياتها لحقت جل أعضاء المجتمع الدولي بشماله و جنوبه بما فيه الحلف الأطلسي الذي هو محور دراستنا ، و أيضا لحقت معظم القضايا والأزمات و المفاهيم الدولية و هو أمر طبيعي بالنظر إلى الثقل الأمريكي في الساحة الدولية على المستوى الاقتصادي و العسكري و الدبلوماسي . و بالرغم من أن هذه الهجمات ليست الحادث الإرهابي الوحيد الأول الذي يشهده العالم و تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية إلا انه انفرد بجملة خصائص ميزته عن غيره من الأحداث الإرهابية التي شهدها العالم في تاريخه المعاصر من أبرزها :

- أن الهجوم أصاب مواقع حيوية و استراتيجية ، أثرت على مكانة الولايات المتحدة و هيبته الدولية ، الأمر الذي دفع بها الى مراجعة شاملة لمفهوم الأمن الداخلي و مؤسساته ضمن استراتيجية جديدة تأخذ في حساباتها التهديدات الداخلية و الخارجية على حد سواء.
- هذا الهجوم لم ينطلق من دولة معينة و لم ينفذه عدد محدد و بالتالي يصعب تحديد العدو ، و هذا ما نتج عنه إعلان الو.م.أ الحرب على الجماعات الإرهابية أينما كانت وهذا قد يتعدى ضرب مراكز هذه الجماعات داخل دول بعينها.
- الهجوم لم تتورط فيه دول لا بشكل مباشر أو غير مباشر فلا يمكن لأي دولة المجازفة بعمل مثل هذا مهما كان عداؤها لأمريكا و هذا ان دل يدل على أن منفذي الهجمات هم أفراد ينتمون الى فكر و عقيدة حادة اتجاه مسلك أمريكا السياسي - العسكري .
- الهجوم لم يأت من خارج الو.م.أ وإنما من داخلها و عبر مطاراتها و هذا يسقط نظرية أن الأمن الأمريكي لا يخترق. كما أن الجهة المستهدفة من الهجوم هي أمريكا و يشترك معها في ذلك العديد من الدول الكبرى مثل دول حلف الناتو في الدوافع التي ربما كانت تقف وراءه مثل سياسات العولمة ، الهيمنة على البنك الدولي ، Fmi و فرض سياساته مما يجعل تلك الدول تعي خطورة ما حدث وأن هذا يمكن أن يطالها هي بحد ذاتها .

هذا كله عكس حقيقة واحدة أننا اليوم أمام أخطار من نوع آخر لعل أبرزها : ربط الإرهاب بالتكنولوجيا - الحروب الإلكترونية-الجريمة المنظمة - القرصنة - الهجرة الغير شرعية... الخ. وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز أهم التحولات الكبرى في العالم من خلال مقارنة كلية نوضح فيها التحولات على المستوى الدولي الذي عنون المبحث الأول أين تناولنا مجمل التحولات التي شهدتها العالم من خلال المطالب الثلاث و التي كانت كالاتي (الانعكاسات السياسية و الإقتصادية ، الأمنية و العسكرية، الثقافية و الفكرية) ، و مقارنة جزئية من خلال التحولات على مستوى الحلف الأطلسي باعتباره موضوع الدراسة و تضمن هو الآخر ثلاث مطالب (إصلاح هيكله الناتو و توسيع المهام ، التحالف في إطار الحرب على الإرهاب ، الانقسام المصلحي الأوروبي -الأمريكي في إطار الحرب على العراق) ثم نقوم بتقييم الوضع الدولي خلال الفترة التي تلت هذه الأحداث ميزين أهم التطورات خاصة في جانب العلاقات الدولية أيضا من خلال ثلاث مطالب (طبيعة التوازنات عقب 11 سبتمبر 2001، 11 سبتمبر ومعادلات الريح والخسارة في المجتمع السياسي أهم ظواهر العلاقات الدولية بعد 11 سبتمبر 2001).

المبحث الأول: التحولات الكبرى على المستوى الدولي.

من المؤكد أن التفجيرات التي هزت واشنطن ونيويورك في 11 سبتمبر 2001 غيرت كلياً المظهر الدولي كما هو الحال بالنسبة لتاريخ سقوط جدار برلين و أيضاً سقوط المنظومة الاشتراكية ، بحيث أفرزت معطيات و نتائج جديدة أعادت النظر في العديد من القضايا و جسدت منطلقاً لحقبة متميزة و يكفي أن نشير هنا أنه على الصعيد السياسي قسمت العالم إلى دول مستهدفة و ضحية (الدول الغربية وعلى رأسها الو.م.أ) و دول عدوة ، دول محور الشر مستهدفة بالحرب الأمريكية و الدولية على الإرهاب سواء أخذت هذه شكل العمليات العسكرية أو أشكال أخرى .اقتصاديا و إلى جانب الحسائر المادية و البشرية فهناك حدث مميز و هو الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، أمنيا و عسكريا تحديات أمنية جديدة و الانتقال إلى الحروب الوقائية أما ثقافيا من خلال تجسيد أطروحة صراع الحضارات (الاسلام كعدو).

المطلب الأول : الإنعكاسات السياسية و الاقتصادية .أ/الانعكاسات السياسية :

تتمثل الانعكاسات السياسية لأحداث 11 سبتمبر في اختزال الأولويات الأمريكية والدولية في مكافحة الارهاب و منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ورصد مختلف الامكانيات من أجل ذلك وفق لمصالحها.

٢٢٢ على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية :

إن السياسة الأمريكية تقوم على مبدأ أساسي وهو الحفاظ على بقائها القطب المهيمن على السياسة و الاقتصاد العالميين .فقد تم وضع استراتيجية أمريكية طويلة المدى عام 1996 -وهذا الأمر يثبت أنه ليس وليد اليوم - بحيث تضمنت هذه الاستراتيجية توجهات الو.م.أ في القرن 21 و المتمثلة في الدعم المطلق لإسرائيل ومنع قيام دولة و إزاحة النظام العراقي من السلطة كهدف أساسي لهذه الاستراتيجية وصولا الى ضرب ايران و سوريا و احتواء سائر الأنظمة العربية و إعادة هيكلة منطقة الشرق الاوسط بما يتوافق مع الاستراتيجية الأمريكية و الاسرائيلية.¹ و جاءت أحداث 11 سبتمبر لتكون المبرر الأساسي لتنفيذ هذه الاستراتيجية فعملت على كسب العالم الى جانبها لتغطية حروبها الوحشية تحت غطاء مكافحة الارهاب² . وبالرغم من هذا الدعم الدولي الذي كان من الممكن ان تستفيد منه في توليد أوسع جبهة عالمية لمكافحة الارهاب لكنها أعلنت نفسها فورا مسؤولة عن مكافحة الإرهاب باسم حق الدفاع عن النفس و بالتالي أصبح بإمكان الو.م.أ تحويل هذا المفهوم مستقبلا كذريعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى³ . و هنا تبرز خطورة السياسة الأمريكية الجديدة أين يوجد تداخل بين أبعاد القوة العسكرية و أبعاد المنظومة

¹ د/ السيد ولد أباه ، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية و الاستراتيجية ،الدار العربية للعلوم ،مكتبة مدبولي، منشورات الاختلاف ، ط1 ، 2004.

² د/ اسماعيل شاهر الشاهر ،أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ،وزارة الثقافة،دمشق ، ط1، 2009 ص1.

*التدخل في الشؤون الأخرى مثلما فعلت في العراق في 2003 بهدف القضاء على نظام صدام حسين الدكتاتوري و امتلاكه أسلحة الدمار الشامل وتجريم حركات التحرر في فلسطين و لبنان حزب الله خاصة بعد حرب تموز 2006 .

³ أحمد عبد الخالق،الإرهاب و مستقبل النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2007،ص59 .

القيمة ، حيث لم تعد هذه الأخيرة تلبس رداء الايديولوجية كما حدث خلال الحرب الباردة و لكن أضحت الأبعاد الثقافية و الحضارية و حيث أخذت الولايات المتحدة اتشخص الأساليب اللازمة لحمايتها فردية كانت أم جماعية ، عسكرية كانت أم ثقافية¹.

و على هذا الأساس ارتكزت الحرب الأمريكية ضد الارهاب على المبادئ التالية :

1. اظهار أمريكا انها لا تريد الحرب و لكن الآخرين هم الذين يضطرونها الى ذلك، وبالتالي فهي في حالة دفاع شرعي على النفس .
2. شخصنة العدو ، فالآخر أو العدو شخص كاذب ومريض و كاره لشعبه ومن ثم يجب التخلص منه وإنقاذ العالم من شروره وهذا ما تمثله حالة الرئيس العراقي صدام حسين حسب قولهم.
3. إبراز الدوافع الإنسانية للتدخل الأمريكية وتجاهل الأسباب الحقيقية للتدخل والتي غالباً ما تكون اقتصادية بالأساس.² وكانت أولى هذه العمليات غزو أفغانستان وبالتحديد حركة طالبان كهدف عسكري ولعل الأسباب الحقيقية وراء هذا الغزو لا يكمن في مكافحة الارهاب وأن حركة طالبان تدعم أسامة بن لادن أو القاعدة ، بل اللعبة الاستراتيجية الأمريكية يتداخل فيها الارهاب مع النفط و معادلة الامن و الطاقة ويمكن تفصيلها في الدوافع التالية³ :

مواجهة تحديات نمو النفوذ الصيني في أوراسيا و تمدد علاقاتها النفطية مع دول الإتحاد السوفيتي و الكتلة الشرقية. محاصرة النفوذ الروسي و تقزيمه في المنطقة ، و ابعاد السيطرة الروسية على الموارد الطبيعية هناك. ان يكون للولايات المتحدة اليد العليا في صادرات النفط و الغاز في أوراسيا و أيضا على طرق و معابر هذه الصادرات الى الخارج.

احكام السيطرة على اللعبة الدائرة بين شركات متعددة الجنسيات في مجال النفط و الغاز و الخدمات البترولية التي تنتمي الى عدة دول غربية و روسية و صينية بالأساس و قد وصل التصارع بينها الى حد الحياة أو الموت . الهيمنة على مقدرات النفط و الغاز الأفغانية حوالي 60% من الاحتياط العالمي للنفط و 40 % بالنسبة للغاز.

وبعد تسعة أيام من الأحداث اقترح المحافظون الجدد على الرئيس بوش الابن طريقة لإدارة الحرب ضد الارهاب تحت هدف آخر و هو اعلان الحرب على العراق و القضاء على حزب الله و مهاجمة كل من سوريا و ايران اذ لم توقفا مساعدتهما لهذا الحزب ، و في هذا السياق طرحت الولايات المتحدة رؤيتها الاستراتيجية الجديدة، حيث أعلن ان كل دولة من دول العالم ان تتبنى موقفا محددًا "أما أن تكون معنا و إما ان تكون مع الارهابيين". و هنا استخدمت مصطلحات مثل دول محور الضر التي تشمل العراق ، ايران و كوريا الشمالية ، و هذا في خطاب الرئيس الذي ألقاه في 29 يناير 2002 و زادت من حدة هذا التصعيد وثيقة الأمن القومي في 2002 تحت عنوان "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"⁴ التي ركزت ما يلي:

¹ صلاح صبر الحق ، السياسة بعد 11 سبتمبر ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الوطني ، الامارات العربية المتحدة ، 2002، ص168.

² د/السيد ولد أباه، نفس المرجع السابق ذكره ، ص19.

³ عمرو كمال حمودة ، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية ، السياسة الدولية ، ع 164، أبريل 2006، ص50.

⁴ د/ اسماعيل شاهر الشاهر ، نفس المرجع السابق ذكره، ص2.

☞ التوسع في مفهومي الحرب الاستباقية و الحرب الوقائية.

☞ تقسيم العالم الى أصدقاء و أعداء دون وسطية ،من جراء مقولة إما أن تكون معنا و إما أن تكون مع الإرهاب.

☞ بلورة ما سمي بمحور الشر وإظهارها ، و العمل على عزله حتى يسهل القضاء عليه.

☞ التركيز على منطقة الشرق الأوسط و العالم الاسلامي كمسرح رئيسي لمصالح الو.م.أ عبر البحار و ساحة لصراعاتها الخارجية .*

و من أجل تحقيق هذا يتوجب قيام سياسة داخلية أساسها سيطرة الأجهزة الأمنية ووفقا لهذا أطلقت الو.م.أ "الاستراتيجية القومية لأمن الوطن " و باسم تحقيق الهدف الاخير المسطر في الاستراتيجية الأمريكية طرحت الولايات المتحدة مشروع الشرق الاوسط الكبير أو الجديد الذي تبناه المحافظون الجدد بهدف إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود و التوازنات العالمية في المنطقة و عموما العالم الاسلامي¹ الذي أعلن عنه من طرف مجموعة الثمانية 2004 ، و الخطوة الأولى لهذا المشروع تجسدت في الحرب الوقائية ضد العراق و ليس كما روج لها باسم النظام الديكتاتوري لصدام حسين وامتلاكه أسلحة الدمار الشامل ،والخطوة الموالية من هذه الاستراتيجية جرت و تجري تحت شعار "الحرب على الاستبداد و نشر الديمقراطية " و تستهدف اسقاط أنظمة الاستبداد و إدخال اصلاحات سياسية بعيدة المدى في العديد من مناطق العالم مع التركيز على الدول العربية ولعل الفرق بين الهدفين الأولين والثالث، هو ان الأولى تطلب استخداما مكثفا للقوة العسكرية و احتلالا فعليا للدول المستهدفة أما الثانية فتعتمد على الوسائل الغير عسكرية في المقام الاول و لكن دون استبعاد كلي للقوة² . وفي رأبي أن هذا الأمر أصبح وارد اليوم لاسيما بعدما شهدته و ستشهده المنطقة العربية جراء ثورات الربيع العربي .

و هنا نشير الى أن هذا كله يصب في قالب نظريتي "التفكك النظيف " و "الفوضى البناءة"³ التي طرحت الشرق الأوسط كنموذج يطبق فيما بعد على المناطق الأخرى ،ولابد من التذكير أن اول من قام بصياغة مفهوم "الفوضى البناءة" هو مايكل ليدن³ .

و على العموم نخرج بنتيجة أن أحداث 11 سبتمبر 2001 كان لها أثر كبير على الواقع السياسي للولايات المتحدة داخليا في تبنيها الاستراتيجية القومية لأمن الوطن و خارجيا اعلانها الحرب ضد الارهاب و منع أسلحة الدمار

*نشير هنا إلى أن الو.م.أ في توجيهها الجديد تولى أهمية كبيرة الى آسيا الوسطى و الرق الاوسط فهي تمضي الى طريق الحرير و بحر القزوين بحاجة الى شرق أوسط غير متفجر ،و لكن دون مبادرات كبرى و دون صدامات ساخنة بين دول الصراع خاصة الصراع العربي - الاسرائيلي .

¹ د/ السيد ولد أباه ،نفس المرجع السابق ذكره ،ص25.

² صالح ياسر ، 12 عام على أحداث 11 سبتمبر 2001 وتدابيراتها ،موقع الحزب الشيوعي العراقي ، 05 أيلول 2013 (19:08)،ت 2014/03/05 (16:33) www.iraqicp.com

*لفهم "الفوضى البناءة" نعود بذلك الى ما حدث في عام 1996 أين وضعت الو.م.أ ورقة سياسية بعنوان "الاختراق النظيف " التي صاغتها لجنة برئاسة "ديك تشيني" الذي اشتغل فيما بعد كنائب رئيس أمريكا في عهد جورج بوش الابن .

³ نفس المرجع .

*مايكل ليدن :أول من صاغ مفهوم الفوضى البناءة و هو عضو بارز في معهد "امريكان انتربرايز" المعروف بقلعة المحافظين الجددو المؤسسة الهامة لبناء و صياغة مشروعات الرئيس الأمريكي بوش حول السياسة في الشرق الأوسط.

الشامل الذي كان نتاجه حربين عكسا مفهومي الحرب الاستباقية و الوقائية (أفغانستان - العراق) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى القضاء على الأنظمة الاستبدادية سواء المصدرة أو الداعمة للحركات الارهابية الى جانب نشر مبادئ الديمقراطية من خلال الاصلاح و التغيير .

✂ المجموعة الأوروبية:

بعد أن تعرضت الولايات المتحدة للهجوم من قبل الإرهابيين في 11 سبتمبر 2001 ، كان حلفاؤها الأوروبيين ، من بين الأوائل الذين أبدوا تعاطفهم ، ووعدوا بتقديم العون اللازم في الحرب القادمة ، والحقيقة ، إن وجود العديد من الدول الأوروبية التي لديها خبرة طويلة في مكافحة الإرهاب ، قد ساهم بشكل كبير في ضمان حصول الو.م.أ على العون اللازم عبر الأطلسي ، على الأقل في البداية ، وهذا تعتبر فرنسا ، وبريطانيا ، وإيطاليا ، وألمانيا ، وإسبانيا ، هي أكثر الدول التي عانت طويلا من العنف السياسي على مدار 30 سنة. الأمر الذي دعاها إلى تقديم العون للو.م.أ في صراعها ضد القاعدة¹ لكن يد العون هذه لم تأتي في إطار موحد باسم الاتحاد الأوروبي ، وإنما اتسمت مواقف الدول بالفردية ، وبادرت كل دولة للاتصال بالو.م.أ من منطلق ظروفها الخاصة ، وبالتالي ، فإن الأحداث كشفت عجز أوروبا على تشكيل قوى سياسية ، وتنبؤا مكانا يليق بها ، وبقوتها بأنها عملاق اقتصادي لكنها ليست سوى قزم سياسي.² وهناك نقاط توافق واختلاف بين أوروبا والولايات المتحدة ساهمت هجمات 11 سبتمبر من بلورتها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. نقاط التوافق: بعد 11 سبتمبر 2001 برزت العديد من نقاط التوافق ، وتوحد الرؤى بين الطرفين الأمريكي -

الأوروبي من بينها:

- توافق الرؤى حول الحرب ضد الإرهاب ، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، مع الإشارة هنا أنه بالرغم ، من توحد الهدف ، إلا أن كل الطرفين يختلفان في الوسائل التي تدار بها هذه الحرب ، بحيث ترى الولايات المتحدة الإرهاب بمثابة التهديد الأمني الرئيسي لها ، وأنه لا يمكن التعامل معه ، إلا من خلال الأداة العسكرية ، فيما يرى الأوروبيين أنه واحد ، من عدة تهديدات كالفقر ، والصراعات الإقليمية ، انتشار الأوبئة ، وتغير المناخ العالمي. كما يقول سولانا مفوض الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والدفاعية المشتركة.³

- توافق مصلحي في منطقة الشرق الأوسط فكلاهما ينطلقان من مبدأ حماية امن إسرائيل و ضمان استمرار تدفق النفط على الغرب و إزالة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة ، باستثناء إسرائيل ، من جهة أخرى تتوافق رؤية البلدان حول إقرار وتعزيز الخلل القائم في الشرق الأوسط ، ورفض أي مشروع من شأنه تعديل هذا الخلل تأسيسا على أنها تسعى لبناء "الاستقرار" في المنطقة و إحداث تعديلات تدريجية على هذا الوضع وفي المدى الطويل ، فبعد ثلاثين عاما مازالت عملية السلام التي بدأها الأمريكيون سنة 1973 تراوح مكانها بدون نتيجة حاسمة. كما أن مشروع الميثاق

¹ د/ محمد عبد الفتاح الحمراوي ، بحث حول أثر 11 سبتمبر على النسق الدولي، مدونة I Power Blogger ، ت ن (2008/09/15) ، ت إ (2014/01/12) 19:13

² د/ نظام بركات، تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي، الجزيرة نت ، ت ن (2004/10/03) 19:23 ، ت إ (2014/02/05) ، 13:53:

. www.eljazeera.net

³ نفس المرجع السابق ذكره.

الذي صاغه الاتحاد الأوروبي للتعامل مع القضايا الأمنية في البحر المتوسط المسمى : "ميثاق السلام و الاستقرار في البحر المتوسط" يخلو من أي إشارة إلى السعي لتغيير الوضع الإقليمي الراهن¹

- هناك توافق أمريكي أوروبي حول ظهور أي قوة غربية يمكن أن تتحدى الهيمنة و الغطرسة على النظام العالمي أو ظهور أي منافس محتمل من عالم الجنوب.²

2. نقاط الاختلاف : لعل السبب الأول الذي اختلفت عليه الرؤيتان الأمريكية و الأوروبية بعد 11 سبتمبر هو غزو العراق 2003 ، فأوروبا أصبحت منقسمة على ذاتها حول الإستراتيجية الواجب إتباعها إتجاه الحليف الأمريكي ، بينما تؤيد بريطانيا ، اسبانيا ، ايطاليا مبدأ بوش الذي أعلنه في سبتمبر 2002 ، فان دولا أوروبية أخرى مثل فرنسا و ألمانيا لا تؤيدان هذا المبدأ بحيث تؤيد المجموعة الأولى على مركزية العلاقات الأورو- اطلنطية و أهمية استمرار المظلة الإستراتيجية الأمريكية لأوروبا و تعترض إنشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة ، فان الثانية تسعى لبناء أوروبا كوحدة مستقلة عن الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية ، فالتنافس كما يرى أصحاب تلك الرؤية ليس بين الولايات المتحدة و أوروبا و إنما بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ، بحيث فهمت فرنسا أن مبدأ بوش يرمي إلى منع نشوء منافس أوروبي، على انه يشمل طموحاتها العالمية .

- اختلاف كل من الطرفين حول إستراتيجية الاحتواء الغير مباشر للقوى المنافسة المحتملة وهي إستراتيجية يطلق عليها أحيانا إستراتيجية "القوة اللينة" في حين يؤمن الأمريكيون بإستراتيجية المواجهة العسكرية أو ما يسمى " القوة الصلبة" و تتجسد تلك الأهداف و الاستراتيجيات في المناهج الأوروبية و الأمريكية إتجاه الصين و روسيا و القوى المتمردة في يوغسلافي و إيران و كوريا الشمالية و أخيرا العراق قبل الغزو الأنجلو- أمريكي.³

- أيضا الطرفان يختلفان حول العديد من القضايا ، قضية توسع الحلف الأطلنسي، الاحتباس الحراري العالمي ، القوة الأوروبية للتدخل السريع، نظام الدفاع الصاروخي ، و القضايا الإقليمية كقضية البلقان و قضايا الشرق الأوسط ، و المشكلة الكورية.⁴

و على العموم العلاقات الأوروبية الأمريكية ليست علاقات نمطية و لا أحادية ، فهذه العلاقة تختلف من قضية لأخرى فهي تتكامل في قضايا معينة و تتصادم بالنسبة لأخرى ، كذلك هذه العلاقات تختلف اعتمادا على المستوى السياسي الاستراتيجي و الاقتصادي و الثقافي الذي تتعامل معه ، فبينما تتوافق المفاهيم الأوروبية و الأمريكية فيما يتعلق بالمسائل السياسية - الأمنية و الثقافية فان هناك قدرا كبيرا من الشقاق بين الطرفين حول المسائل الاقتصادية.

✂ روسيا:

أعدت أحداث 11 سبتمبر التنبيه إلى أهمية آسيا الوسطى و موقعها الاستراتيجي باعتبارها تشكل قلب العالم ، و قدمت روسيا تنازلات سياسية و أمنية في هذه المنطقة التي كانت من المحرمات في السياسة الروسية ، و قدمت روسيا

¹ Mohamed selim « **Towards a new WMD Agenda in the Euro- Mediterranean Partnership An Arab Respective** », Mediterranean Politics , (London), 5 (1), Spring 2000, pp. 133.

² محمد المجدوب، توجهات الإتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية و عملية السلام، مجلة دراسات الشرق أوسطية، خريف 2003 ، ص56.

³ نفس المرجع السابق ذكره ، ص57.

⁴ د/نظام بركات ، نفس المرجع السابق ذكره .

نفسها كشریک للغرب في محاربة الإرهاب بدلا من كونها مهددا لهذا الغرب.¹ وهنا نلاحظ أن السياسة قد انتقلت تدريجيا من خط التشدد" في مقابل مسلك التوافق التضامن في عهد كلينتون" إلى الشراكة و التعاون . ومن هنا نستطيع القول أن أحداث سبتمبر سمحت بفتح صفحة جديدة من العلاقات الروسية الأمريكية، أين استفادت روسيا من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق يدها في حربها لقمع الثوار الشيشان الذين تحولوا في المنظور الأمريكي من وطنين ذوي مطالب شرعية إلى إرهابيين تشرع إبادتهم. بحيث استخلص بعض باحثي الدراسات الإستراتيجية من أمثال "الكسندر أدلير" من هذه المعطيات البادية للعيان أن هذا التقارب يسير في اتجاه تحالف حقيقي سيكون احد مفاتيح القرن الجديد. ويذهب أدلير إلى أن روسيا بحاجة لأمريكا لمساعدتها في تجاوز أزماتها الاقتصادية في حين تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا لأهداف إستراتيجية بعيدة المدى كاحتواء العملاق الصيني الصاعد ، ومحاربة الإرهاب الشرق أوسطي وتأمين انسياب النفط واستقرار أسعاره . فروسيا الجديدة الساعية لاستعادة مواقعها في أوكرانيا و كازاخستان و الدول القوقازية و بلغاريا و ربما صربيا ، ستؤدي بالنسبة للولايات دورا محوريا لا يقل عن دور الشراكة الإنجليزية - الروسية في القرن 18 لاحتواء مخاطر القوة الفرنسية.² بحيث أدى تأييد معظم الدول الكبرى في شمال العالم للعمليات العسكرية الأمريكية إلى الحديث عن تعاون نصف الكرة الشمالي ضد المخاطر القادمة من النصف الجنوبي ، ووقع الرئيسان الأمريكي والروسي في 24 ماي 2002 في موسكو احدث اتفاقية ثنائية اجل الحد من انتشار الأسلحة النووية . في سبيل الإعداد لعلاقات إستراتيجية مستقبلية.³ بيد أن أزمة العراق 2003 قد فوضت هذا المشهد و حكمت على روسيا بالتقارب مع دول الاتحاد الأوربي التي تجمعها معها مصالح اقتصادية و إستراتيجية قوية ، ففي عام 2001 وصل حجم المبادلات التجارية بين روسيا و دول الاتحاد الأوربي 75 مليار أورو في مقابل 16 مليار مع الولايات المتحدة في حين برز اتجاه واسع في الفكر الاستراتيجي الروسي إلى تنشيط محور موسكو-برلين الذي يهيمن على منطقة واسعة تضم شعوب الإمبراطورية النمساوية -المجرية السابقة و ألماني و بروسيا إضافة إلى جزء من الإمارات البولندية و الأوكرانية الغربية و من ثمة تأهيل روسيا للاضطلاع بالدور المركزي في فضاء أورو- آسيوي واسع هي مفتاحه الأوحده ، وذلك ما سمح لمانويل تود بالقول أن روسيا يمكنها أن تستغني عن أوروبا ،وهي لهذا تقترح على أوروبا صفقة رابحة قوامها الشراكة التكاملية بضمن قوتها العسكرية و الأمنية وثروتها النفطية.⁴ أما داخليا فان أحداث 11 سبتمبر اثر على روسيا بحيث شهدت أبشع الأعمال الإرهابية. لعل ابرزها تلك العمليات التي سيطرة على مدرسة الأطفال في 11 سبتمبر 2004 في مدينة بيسلان بالقوقاز و التي راح ضحيتها 333 شخصا أغلبهم أطفال و نساء. و المعروف أن روسيا أخرجت العديد من التعديلات على قوانينها الجنائية الإدارية ونظامها السياسي في ضوء تنامي الأعمال الإرهابية إلا أن هاجس وقوع و أعمال إرهابية

¹ نهي المنصور ،روسيا و الغرب بعد 11 سبتمبر ،قراءات استراتيجية ،المجلد 6، أكتوبر 2000، مقتبس www.ahram.org.eg

² د/السيد ولد أباه ،نفس المرجع السابق ذكره ،ص58،ص60.

³ نهي المنصور نفس المرجع السابق ذكره .

⁴ فالج الحمراي ،الحادي عشر من سبتمبر و انعكاساته على روسيا الاتحادية ،من الموقع www.rezgar.com

بالرغم من تصفية زعماء الحركة الانفصالية مازال قائما في روسيا لاسيما في ضوء انتشار الأعمال المسلحة في جمهوريات شمال القوقاز.¹

الصين:

تعتبر الصين قوة بشرية و اقتصادية هائلة ، تمتلك قوة عسكرية متنامية و هي الأكبر و الأهم في إقليمها و هذا راجع إلى نجاح الإصلاحات التي بدأتها منذ مطلع الثمانينات وسمحت لها من بلورة نموذجها القائم على المركزية السياسية الداخلية و الانفتاح الاقتصادي الخارجي الذي اكتمل بدخولها منظمة التجارة العالمية عام 2001 لتصبح فاعلا محوريا في المنظمة الاقتصادية العالمية وتتبوأ الصين - حسب تصنيف المنظمة العالمية للتجارة - الموقع 6 في الاقتصاد العالمي.² إلا أن الصين بعد 11 سبتمبر اتخذت توجهات جديدة في العلاقات الدولية خاصة أنها قبل الاحداث كانت في تسابق مع الولايات المتحدة الامريكية اقتصاديا ، لهذا رسمت علاقاتها الدولية وفق الاتجاهات التالية.

الاتجاه الأول : اعتبرت الصين أن أحداث 11 سبتمبر 2001 عبارة عن تكريس نهائي لمسار و اتجاهات العلاقات الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ، فمشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية هو الذي أوصل العالم إلى 11 سبتمبر. وان على الصين أن تسيطر على العالم لكن هذه السيطرة أطلق عليها **شين باي** * "السيطرة التلقائية" و ذلك في كتابه **(الصين ستقود العالم)** و يرى أن السيطرة التلقائية الصينية على العلاقات الدولية و العالم تتم عبر نقاط السيطرة التالية:

- محاولة السيطرة على نفط المناطق الآسيوية و التوسع في النشاطات الاقتصادية بالإضافة إلى العمل على إنشاء تكتلات سياسية حول الصين تكون هي المحور فيها³، وهذا ما يفسر طرحها عام 2001 مشروع إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة مع جنوب شرق اسيا و شمال شرقها، في الوقت الذي توطدت حركة التبادل مع المجالين بصورة مذهلة متزايدة (زادت صادرات رابطة امم جنوب شرق اسيا الى الصين بنسبة 55 % خلال النصف الاول من سنة 2003 فوصلت 20 مليار\$ من مجموع قدره 70 مليار\$ كما زادت بنسب مشابهة حركة التبادل الصيني مع اليابان و تجاوزات بالفعل حركة التبادل الياباني مع الولايات المتحدة الأمريكية، و نلمس الاتجاه ذاته بالنسبة للشراكة المزدوجة مع كوريا الجنوبية و تايلاند و ماليزيا و سنغافورة.⁴

- التحرك العسكري في أنحاء العالم وخصوصا إيجاد تحركات صينية في الممرات المائية و العمل على إيجاد واقع سيطرة صينية في الممرات الهامة⁵ ، و هذا ما يفسر تواجد الصين كقوة فاعلة في أفغانستان لعدة أسباب لعل ابرزها النفط الذي قدرت قيمته مصادر جيوبوليتيكية امريكية بنحو مليار دولار أمريكي فبكين متعطشة لاستغلال الحقول النفطية

¹ السيد ولد أباه ، نفس المرجع السابق ذكره ، ص 61.

² نفس المرجع السابق ، ص 62.

* شين باي ، أستاذ علم الاجتماع بجامعة بكين .

³ محمد ضياء الدين محمد ، بحث مقدم حول اتجاهات العلاقات الدولية بعد 11 سبتمبر ، شبكة الألوكة، ص 73 www.alukah.net

⁴ د/السيد ولد أباه ، نفس المرجع السابق ذكره ، ص 62، ص 63

⁵ نفس المرجع السابق ذكره، ص 78 .

الأفغانية وهي بالفعل تقوم بذلك منذ سنوات بحيث ضخت الشركة النفط الوطنية الصينية شهر أبريل 2012 ما معدله 5000 برميل يوميا ، والسبب الثاني هو أن الصين ترى في أفغانستان نافذة لها نحو الشرق الأوسط ، حيث منابع الطاقة في الخليج ، بالرغم من حدودها مع كازخستان ، وقرغيستان ، إلا أن المنطقة عي في الحقيقة ساحة صراع أخرى بين الهند وباكستان بذات الخلفيات الأمريكية السابقة* ، لكن أفغانستان تبدو مفضلة لنظام بيكين ، والسبب الثالث: هي حماس الصين لإنعاش طريق الحرير ، المضاد لمشروع طريق الحديد الجديد الأمريكي الذي يهدف إلى ربط أسواق جنوب ، ووسط آسيا مع أفغانستان.

- كما أن الصين تحاول أن تحافظ على مصالحها في أفغانستان ، بأي طريقة حتى ، لو استعملت الحلول العسكرية ، التي ليست من تقاليدنا ، لكن التقارب الهندي الأمريكي يضطرها لذلك مستقبلا ، وبالتالي بكين ستواجه الهند ، والولايات المتحدة من أجل إزاحتهم من المنطقة.¹

- تقوية التواجد الصيني في منطقة الشرق الأوسط عبر استيراتيجية منظمة، وطويلة المدى، وتقديم السلاح الصيني بأسعار مناسبة، بالإضافة على ذلك بعض المميزات الهامة.
- ضرب طوق من الحصار الدبلوماسي العالمي على الو.م.أ، وإظهارها للمجتمع الدولي بأنها تؤزم العلاقات الدولية العالمية، وهذا الدور لا بد له من وجود. وسائل إعلام صينية قوية، ومتطورة لتنفيذ ذلك.

الاتجاه الثاني : فسر السياسة هذا الاتجاه بأنه تجديد لمحاور الصراعات الاجتماعية الحضارية، والإيديولوجية، والدينية، والسياسية، ويسمى هذا الاتجاه (الكسب عبر الكسب)؛ أي محاولة الصين تحقيق مكاسب لها، سواء كانت هذه المكاسب سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو عسكرية، وذلك عن طريق تقديم مشروعات، بالإضافة إلى كسب الأصوات في المحافل الدولية، وإظهارها أنها المدافع الأول عن العدالة، وحقوق الإنسان، والوقوف مع حلفائها ضد المواقف الأمريكية في المحافل الدولية²، بدليل توجه الصين إلى إفريقيا بالذات السودان، أين اعتبرت الصين دولة حامية للدول المارقة الداعمة للإرهاب - السودان - التي ارتكبت إبادة جماعية في حق الشعب السوداني، ومع ذلك دافعت الصين عنها في مجلس الأمن، وأيضا حثت المحكمة الجنائية الدولية على إلغاء مذكرة توقيف اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير قائلة " بأن ذلك يساعد في تحقيق الاستقرار في منطقة دارفور التي تعاني ويلات الحرب".

الاتجاه الثالث : اتجاه التماشي مع السياسة الأمريكية التي أدت إلى السيطرة الأمريكية المطلقة مما أدى إلى الأحداث ويرى مناصرو هذا الاتجاه ضرورة التماشي مع السياسة الأمريكية لأن المصالح الصينية - الأمريكية مصالح إستراتيجية كبرى بحيث تعد الو.م.أ هي السوق الرئيسي للمنتجات الصينية وتحقق فائضا تجاريا معها حوالي 70 مليار \$ سنويا. ولا يمكن أن تضحي الصين بهذا الفائض، وهذا من جهة أخرى سيسمح للصين لضرب الو.م.أ في أعماق نظامها

*تعني الخلفيات الأمريكية السابقة أن واشنطن ترغب في منح الهند نفوذا في آسيا الوسطى و عزل الصين .

¹ أيمن الحماد، الصين و الهند "صراع النفوذ" في أفغانستان ،تقارير دولية ،الرياض ، ع 16088 ،(ت ن) 2012/07/11 ،(ت إ) 2014 /03/15 ، 09:12 ،

www.Alriyadh.com

² د/ عزمي بشارة: عودة الحرب الباردة أم واقع دولي جديد مختلف، مجلة المستقبل العربي - تشرين الأول 2008 ع 356، ص18

العلمي والسيطرة عليه بطريقة غير مباشرة. هذا الاتجاه تم انتقاده باعتباره صعب المنال وقد يعود العالم من جديد إلى صراع الثنائية القطبية¹.

على العموم نقول أن بعد 11 سبتمبر العلاقات الصينية - الأمريكية هي علاقات تنافسية من جهة وتعاونية من جهة أخرى على المستوى الاقتصادي فقط لأن الصين لن تضحي بعلاقتها مع الو.م.أ من أجل قوة إقليمية أو دولية فبالرغم من اعتراضها على الحرب على العراق في 2003 دون قرار مجلس الأمن، فلم ترق بذلك الاعتراض اللفظي إلى أية إجراءات قد تضر بعلاقتها مع الو.م.أ.

الوطن العربي والإسلامي:

إن حالة الضعف والترهل التي تعاني منها المنطقة العربية والإسلامية هي التي شجعت الإدارة الأمريكية على اتخاذها مسرحاً للحرب ضد ما أسماه الإرهاب ، ونقطة انطلاق لتطبيق المشروع الإمبراطوري الأمريكي. فقد أصبح العرب والمسلمون مستهدفين جميعاً ، ليس فقط داخل بلدانهم التي تعرضت لصور مختلفة من التدخلات الفجة بل وصلت إلى حد الإطاحة ببعض النظم السياسية كأفغانستان والعراق ، وتهديد دول أخرى باستخدام القوة كإيران وسوريا والوقوف إلى جانب إسرائيل في حربها على لبنان صيف 2006 ، والانحياز السافر للعدوان الإسرائيلي المتكرر على الأراضي الفلسطينية. ولكن أيضاً داخل الدول العربية نفسها حيث زادت النزعة العنصرية في الغرب وعليه سندرس الانعكاسات السياسية في أحداث 11 سبتمبر على الواقع العربي والإسلامي من خلال النقاط التالية:

أولاً: العلاقات العربية - الأمريكية:

إن الوطن العربي كان معنياً بهذه الأحداث أكثر من الغير وذلك لالتزام عناصر عربية بالوقوف وراء هذه الأحداث ، إضافة إلى اتهام بعض الدول العربية بأنها على علاقة بالمتهمين وبالتالي فإن المنطقة العربية كانت الطرف الأول في هذه الأحداث وأمريكا الطرف الثاني لها ، لكم من الملاحظ أن أمريكا حاولت المحافظة على استقرار المنطقة ولم تحاول إدخالها في نظام العولمة بما فيها من ديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من أطر سياسية واجتماعية حديثة مما انعكس سلباً على المنطقة وجعلتها مكاناً² للقوى المتطرفة ، بالتالي اختارت أمريكا إعلان الحرب على الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط ، الذي مثل المجال الطبيعي للحرب الأمريكية وقد شملت هذه الحرب التهديد بالعمل المسلح ضد بعض الدول واستخدام وسائل استخباراتية وأمنية ضد أنظمة وتنظيمات وجمعيات وأفراد وامتدت لتشمل مجالات الثقافة والأنشطة الخيرية³ ، وفهم طبيعة هذه العلاقة ومدى تأثير الأحداث عليها نوضح ذلك من خلال المدخلان التاليان:

المدخل الأول: أمريكا والديمقراطية في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد هجمات أيلول 2001. سبق وأن أشرنا أن الديمقراطية لم تكن ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة العربية ، وذلك لعدة اعتبارات ، لكن بعد أحداث

¹ أسماء رسولي: مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية - جامعة الحاج لخضر باتنة - 2010 - 2011، ص121.

² د/ نظام بركات ، نفس المرجع السابق ذكره.

³ نفس المرجع .

سبتمبر ، وتداعياتها راح البعض يتساءل عن انعكاسات ذلك في السياسة الأمريكية بشأن قضية الديمقراطية في الوطن العربي. ومن خلال قراءة وتحليل من المؤشرات ذات الصلة بهذه القضية يمكن القول أن هناك مرحلتين في التعامل مع هذه القضية ، الأولى كانت مع إدارة بوش الابن ، التي تميزت بتجاهل مسألة الديمقراطية في الوطن العربي بل وقدمت المزيد من الدعم لنظم سلطوية طالما اتفقت ومصالحها خلال الأجلين القصير والمتوسط وهنا نشير إلى نقطتين مهمتين يؤكدان على ذلك:

1. قيام الو.م.أ. باتخاذ إجراءات قانونية وأمنية بهدف تقييد حقوق الأمريكيين وحرّياتهم وبالتالي ومن غير المتصور أن الولايات حريصة على الديمقراطية في الدول الأخرى وهي تنتهكها.
2. الو.م.أ. مارست وستمارس ضغوطات على نظم عربية مستبدة لاتخاذ إجراءات غير ديمقراطية تحت لافتة مكافحة الإرهاب فالواضح أن في هذه المرحلة أولوية أمريكا هو الأمن وليس الديمقراطية¹.

الثانية مع إدارة أوباما، بحيث نظرا لمطالبة الإدارة الأمريكية بتغيير موقفها بشأن الديمقراطية في الدول العربية، وأن نتاج المرحلة التي سبقت مثلت البيئة الملائمة لتنامي الحركات والتنظيمات الإسلامية. جاء التأكيد من طرف العديد من المفكرين على أنه من الضروري أن تمارس أمريكا ضغوطات على النظم الحاكمة في المنطقة من أجل اتخاذ خطوات حادة على طريق الإصلاح السياسي، الذي يعتبر أحد المداخل الأساسية لتحقيق منابع التطرف والإرهاب. إلا أن الديمقراطية والإصلاح السياسي أصبحا اليوم يشكلا مبرراً جديداً لتدخلات الو.م.أ. في المنطقة باسم تغيير الأنظمة وإصلاحها وخير دليل على ذلك ما شهدته وتشهده الساحة العربية اليوم من تفتت وتجزئة جراء ثورات الربيع العربي.

المدخل الثاني: الصلة الأمريكية ضد الإرهاب واحتمالات خلق وتعميق صراعات داخلية في بعض الدول العربية. من المؤكد أن الأوضاع ، والتطورات السياسية الداخلية في العديد من الدول العربية ، قد تأثرت ، وسوف تتأثر ببعض جوانب الحرب الأمريكية ضد الإرهاب ، وهي حرب يؤكد المسؤولون الأمريكيون أنها ستكون ممتدة لفترة من الوقت ومتنوعة الوسائل ، والأساليب². فالإدارة الأمريكية أعلنت عن قائمة التنظيمات التي تعتبرها إرهابية ، حوالي 35 منظمة ، اختص العرب وحدهم بـ 15 منظمة إرهابية حسب التصنيف الأمريكي، واختص الفلسطينيون وحدهم بـ 7 منظمات إرهابية: أبو نضال - شهداء الأقصى - حماس - الجهاد الإسلامي - جبهة تحرير فلسطين - القيادة العامة إلى جانب حزب الله اللبناني. وهذا يعني أن أكثر من نصف الإرهاب "العربي - الإسلامي" كان موجها ضد الاحتلال الصهيوني³ والمشكلة هنا أعمال التنظيمات التي تصنفها الإدارة الأمريكية على أنها إرهابية تندرج في إطار المقاومة المشروعة للاحتلال الصهيوني ، وهذا أمر يقره القانون الدولي ، وهذا ما يفسر الانحياز الأمريكي للطرف الإسرائيلي والوقوف إلى جانبه إذ تمارس كل وسائل الضغط على كل من سوريا ، وإيران ، ولبنان لوقف جميع أنواع الدعم المادي والمعنوي لتلك الحركات ونزع سلاح حزب الله اللبناني⁴ ، ونفس الضغط يمارس على السلطة الفلسطينية

¹ د/ حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية ط1 بيروت ، مارس 2005 ص 333/ 334 .

² نفس المرجع ه ص 334.

³ إسماعيل شاهر الشاهر: نفس المرجع السابق ذكره ص188

⁴ نفس المرجع ، ص188.

كتحמיד عمل المقاومة ، وبالتالي الإدارة الأمريكية هنا أظهرت نزوعاً صهيونياً أكثر من النزوع الذي أظهرته حكومات إسرائيل نفسها وهي التي دفعت وتدفع إسرائيل للتطرف بشكل أكبر في سياستها الفلسطينية والإقليمية ، بحيث تمثلت الضغوطات الأمريكية على سوريا منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في قانون المحاسبة ، واستعادة السيادة اللبنانية في 13 ماي 2004¹. بالإضافة إلى ما سبق فإن مطالب الو.م.أ وضغوطاتها على بعض الدول بشأن تغيير مناهج التعليم الديني فيها وفرض قيود على الأنشطة الخيرية. تقبل بأن يغذي مصادر توتر واحتقان داخل الدول. فالمقدس الديني مسألة جد حساسة².

موقف النظام العربي في التوجه الأمريكي للحرب ضد الإرهاب: على الرغم من وجود محاولات فردية قامت بها الدول العربية لتحديد رؤيتها اتجاه الأحداث ، وخاصة الحرب على الإرهاب ، فإن الرؤية العربية الموحدة ، لم تتحقق لتحديد إستراتيجية شاملة للتصدي للتحديات ، والتهديدات الموجهة إليها ، ورغم كل القرارات العديدة ، والصادرة في مؤتمرات القمة العربية ، والوزارية ، إلا أن شيئاً منها لم ينفذ - " قرارات القمة العربية في شرم الشيخ 2003، قمة تونس 2004، وتوصيات مؤتمر مكتبة الإسكندرية من أجل الإصلاح للحد من ظاهرة الإرهاب"³

ثانياً: الصراع العربي - الإسرائيلي:

كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر تأثيراً مباشراً على دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي بالنظر إلى عدة اعتبارات أهمها:

1 - وقعت هذه الأحداث قبل أيام من إتمام الانتفاضة الفلسطينية عامها الأول وما أحدثته الممارسات الإسرائيلية ضدها من توتر في المنطقة العربية ، وانهيار مشروع السلام الذي بدأ بمؤتمر مدريد عام 1991 ، بحيث سيطرت الحرب على مفردات الخطاب السياسي الإسرائيلي في ظل حكومة أرييل شارون.

2 - وقعت هذه الأحداث في ظل موقف أمريكي متحيز بإدارة الرئيس بوش لصالح إسرائيل ، التي حصلت على دعم مادي ، ومعنوي ضخم منها. لاعتبار أن إسرائيل تقوم بدور رئيسي في الحرب ضد الإرهاب المتمثل في المنظمات الفلسطينية.

3 - بعد هجمات سبتمبر حدث تطور في قضية الصراع العربي - الإسرائيلي من عدة جوانب كالأتي:

أ- تنديد العرب بالهجمات التي تعرضت لها الو.م.أ ، وفي نفس الوقت ، طالبوا بالوقوف ضد الإرهاب الإسرائيلي الموجه للشعب الفلسطيني.

ب- اعتراف الو.م.أ بحق فلسطين في إقامة الدولة المستقلة ، إضافة إلى تحرك أوروبي نشط في المنطقة بهدف التوصل إلى تسوية سلمية.

¹ نفس المرجع ، ص 183.

² د/حسين توفيق إبراهيم، نفس المرجع السابق ذكره ص 335.

³ بحث حول الإرهاب و أولى حروب القرن - المصدر www.moqatel.com

ج- مناداة بعض الأصوات داخل الو.م.أ بضرورة التحرك من أجل إيجاد حل عادل لمشكلة الصراع العربي-الإسرائيلي ، كما قامت الصحف الأمريكية والغربية بنشر العديد من المقالات والتعليقات المطالبة بضرورة مراجعة الو.م.أ سياستها بمنطقة الشرق الأوسط ، بحيث تكون أقل انحيازاً لإسرائيل.

د- تغيير الموقف الأمريكي بعد غزو العراق بتأجيل إقامة الدولة الفلسطينية " المنزوعة السلاح " طبقاً لما حددته خريطة الطريق لعام 2002.¹

ثالثاً: منطقة الشرق الأوسط:

ظهرت هناك تغيرات كبيرة طرأت على البيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط ، بتزايد النفوذ الإيراني ويشير " بارحيزار " إلى أن تصاعد الدور الإيراني في الشرق الأوسط بدأ بعد أحداث 11 سبتمبر والذي تعزز مع بداية الو.م.أ حربها على العراق ، وما تبعها من أزمات سياسية وأمنية ، وهذه التغيرات بطبيعتها تهديداً للشرق الأوسط ، وتمثل في أن شؤونها كانت مركزة بشكل تقليدي ورئيسي حول العالم العربي وتحديداً على الجانب الغربي من المنطقة خاصة الصراع العربي-الإسرائيلي ، وكانت الأوضاع في إيران وتركيا تبدو هامشية ، ولكنه بعد هذه الأحداث ، أصبح تركيز قضايا الشرق الأوسط على الشرق والخليج العربي ، كما أن القضايا التقليدية الخاصة بسياسات النفط وأمن الطاقة ودعم المصالح الإسرائيلية لم تعد تحظى بالتركيز الأساسي للأمن العالمي ، ففي الوقت الحاضر ، أصبحت التهديدات الأمنية الجديدة مركزة على الهوية والأزمات الاجتماعية والتطرف الاجتماعي والجيوبوليتيكا الاثنية ، و الايدولوجيا الدينية إلى جانب دور الجماهير في الاقتصاد والسياسة ، بعبارة أخرى ، فإن قضايا الشرق الأوسط أصبحت بعد 11 سبتمبر أكثر عمومية ، وارتباطاً ، وتدوياً لدرجة أن الشرق أصبح الأكثر أهمية في الأمن العامي.²

رابعاً: العالم الإسلامي:

على الرغم أن الرئيس بوش حاول تدارك تداعيات استخدامه لعبارة الحرب الصليبية في حديثه عن الحرب ضد الإرهاب سواء من خلال التقرب إلى المسلمين داخل الولايات ، أو من خلال التأكيد على أن الإسلام هو دين السلام ، وإن هذه الحرب ضد الإرهاب ، ومع ذلك فإن أحداث 11 سبتمبر ، كان لها تأثيراتها السالبة العديدة على نظرة الغرب للإسلام خاصة فيما يتصل بالادعاءات الخاصة بعلاقته بالإرهاب ، ما أدى إلى توفير بيئة مناسبة لبروز التجارات المتعصبة ضد العرب ، والمسلمين في الغرب وعلى سبيل المثال:

■ بعد حديث الرئيس بوش عن حرب صليبية صرح رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو بير لوسكوني "أن الحضارة الغربية المسيحية متقدمة عن الحضارة الإسلامية التي تتسم بالتخلف والركود".

¹ نفس المصدر السابق www.moqatel.com

² أشرف أبو السعود، أحداث 11 سبتمبر منحت أمريكا والغرب الحرية في اختلاق سيناريوهات جديدة لابتلاع مناطق الشرق المشمرة، الأهرام، الطبعة الدولية ع 22 أكتوبر 2009.

■ ساد الو.م.أ والدول الأوربية موجة عارضة من الغضب والكرهية ضد المسلمين واتهمتها بالإرهاب وإنهم أعداء الحرية واتخذت الو.م.أ والدول الغربية إجراءات ، قال المراقبون أنها عنصرية ضد المسلمين ما أدى إلى سيادة موقف عام معادٍ للإسلام وسيادة اعتقاد غير صحيح بأن الإسلام مرادف للإرهاب¹.

ب - الآثار الاقتصادية:

لقد كان لأحداث 11 سبتمبر وقع كبير على الاقتصاد العالمي باعتبار أن الدول التي جرت فيها الأحداث أكبر قوة اقتصادية في العالم وأثر هذه بالطبع سيضمحل اقتصاديات باقي الدول بحكم الارتباط بين الاقتصاديات الدولية ، وعليه سنعالج الآثار من خلال النقاط التالية:

أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على الاقتصاد العالمي:

تطور الاقتصاد العالمي بشدة نتيجة هذه الأحداث حيث أن الاقتصاد الأمريكي يمثل أكبر اقتصاد في العالم ، وما يصيبه يؤثر سلبيًا على الآخرين بشدة ، وهذا ما يمثل أحد أثار العولمة الاقتصادية العربية طبقا لما أكدته تقديرات منظمة التجارة العالمية " الجات " وكانت أهم التأثيرات على الاقتصاد والعالم خصوصا تجاه الدول النامية ذات الاقتصاديات محدودة القدرة (هو الكساد وتباطؤ النمو). إن التأثير الأكبر في المجال الاقتصادي ، أصاب الدول العربية ، و الاقتصاديات العربية بطبيعتها محدودة التأثير نظرا لاعتمادها على الاقتصاديات الغربية المتقدمة ، وقد بلغت الخسائر الاقتصادية العربية - طبقا لما أكدته تقديرات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة نتيجة لأحداث 11 سبتمبر كالتالي:

1- انخفاض معدل النمو ببعض الدول العربية وعلى سبيل المثال المملكة السعودية 4,5% عام 2000 إلى 1,5% عام 2002 - الكويت من 4% عام 2000 إلى 1,5% عام 2002 - الإمارات من 6,5% عام 2000 إلى 2,5% عام 2002 - عمان من 4,6% عام 2000 إلى 2% عام 2002 - مصر من 5,5% عام 2000 إلى 3% عام 2002².

2- انخفاض في أسواق الأسهم العربية بحيث كان قطاع البترول من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً ، حيث تراجع الطلب العالمي خلال الجزء الباقي من عام 2001 والنصف الأول من عام 2002 ، بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى جانب التأثيرات السلبية على السياحة وحركة الطيران وقد تراجع سعر برميل البترول خلال تلك الفترة من \$ 27,6 إلى حوالي \$ 22 ، بانخفاض تزيد نسبته على 20% ، ما أدى إلى انخفاض عائدات البترول العربية بنسبة تصل إلى نحو 23%.

¹ بحث حول الإرهاب وحروب القرن المصدر www.moqatel.com

² وائل محمود الكلوب ، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2009) ، مذكرة ماجستير في

العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ماي 2011 ص88

3- تدفق الاستثمارات العربية في الخارج ، والتي تقدر ما بين 800 مليار -1300 مليار \$ ، قد تأثرت نتيجة للكساد في الدول الصناعية المتقدمة ، لاسيما الو.م.أ ودول أوروبا الغربية ، بالإضافة إلى تلك الاستثمارات التي أصبحت مهددة بمخاطر التجميد في إطار الحملة الدولية ضد الإرهاب¹.

كما أشار البنك الدولي إلى أن أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمة تتمثل في:

- ✓ التأثير سلبي على معدلات النمو وخاصة في الدول النامية ما يعني مزيدا من الفقر.
- ✓ انخفاض حركة التجارة العالمية نظرا لزيادة تكلفتها بارتفاع رسوم التأمين وتأخر نقل البضائع نتيجة تشديد الإجراءات الأمنية في المطارات والموانئ.
- ✓ زيادة أسعار المدخلات المستوردة واحتمال تأخر وصولها ، ما يتطلب زيادة المخزون ويتبعه زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي.
- ✓ انخفاض تدفق رؤوس الأموال للدول النامية ، نظرا للمشكلات التي تعاني منها الأسواق المالية في هذه الدول.
- ✓ انخفاض أسعار السلع الأولية ، بما فيها البترول ، ما يؤثر سلبي على الاقتصادات النامية ، التي تشكل هذه السلع النسبة الأكبر من صادراتها² إلى جانب هذه الآثار نضيف حدث هام هز الاقتصاد العالمي ، وهو الأزمة المالية العالمية "2008".

السؤال المطروح كيف ساهمت أحداث 11 سبتمبر في حدوث الأزمة المالية العالمية ؟.

للإجابة على هذا السؤال نقول أن أحداث 11 سبتمبر ، لم تشكل السبب الرئيسي وراء أزمة 2008 للاقتصاد الأمريكي "العالمي" ، بحيث اعتبرت الأحداث كأسباب ظرفية لاندلاع الأزمة ، لأن الاقتصاد الأمريكي كان من قبل يعرف حالة تباطؤ ، وعليه فإن الخسائر الاقتصادية المباشرة ، والغير مباشرة التي نجمت عن تلك الأحداث وتداعياتها وبسبب الحرب التي شنتها الو.م.أ ضد أفغانستان ، وتمثلت الخسائر الأمريكية المباشرة في مصرع 3023 شخص

كما تركزت في الأصول العقارية ، والمعلوماتية التي فقدت نتيجة لتدمير برجى التجارة العالمي ، وبعض المباني المحيطة بهما، وتفيد بعض التقديرات أن تكلفة إزالة الإنقاذ وإصلاح الأنفاق التي توجد تحت موقعها وإعادة بناء البرجين تصل إلى نحو 50مليار \$ ، هذا وإضافة إلى جزء من مبنى وزارة الدفاع الأمريكية ، فضلا عن الطائرات التي دمرت في الهجوم³. أما في ما يتعلق بحربها ضد الإرهاب ، فلقد خاضت الو.م.أ حربان متعاقبتان ، وبغض النظر عن التكاليف الحربية و الإستخباراتية الأمريكية ، فلقد كانت لكل تلك الأحداث تأثيرات اقتصادية مباشرة ، من بينها إقرار البنك المركزي الأمريكي ، التقليل من سقف الالتزام. كما شهد العالم منذ بداية الألفية الثالثة ارتفاع غير مسبوق شمل أسعار المواد الأولية ، المواد الغذائية وكذلك أسعار الطاقة وقد تداخلت عدة أسباب في خلق تلك

¹ نفس المرجع ص 89 .

² نفس المرجع ص 92 .

³ أ. عبدالعزیز بن عثمان بن صقر، مداخلة أحداث 11 سبتمبر و انعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون، منتدى التنمية،(لقاء التخصص الثالث حول انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج) ، مركز الخليج للأبحاث الإمارات المتحدة- ماي 2002، ص200،ص.201.

الظواهر¹. وبالتالي كل هذا أحدث اختلال في الاقتصاد الأمريكي خاصة قطاع العقارات الذي عرف بأزمة الرهن العقاري لتشمل فيما بعد باقي الاقتصاديات خاصة الأوروبية والعربية.

أثر الأحداث على الاقتصاد الأمريكي :

كون أن النقطة الأولى مرتبطة بالنقطة الثانية فإضافة إلى ما سبق يمكن إيجاز آثار أحداث سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي فيما يلي:

1. الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي الأمريكي ، والذي بدأ منذ منتصف عام 2000 ، واستمر طوال 8 شهور الأولى من عام 2001 ، ثم ازدادت تأثيراته السلبية بعد أحداث سبتمبر فقط ظهر تأثير ذلك في حدوث فجوة في مجال الاستثمار ، وذلك باختيار مشتريات المعدات ، والبرمجيات كما خفضت معدلات التصدير ، ولكن تأثيرها كان محدودا بسبب انخفاض الواردات.

2. الانخفاض في معدل النمو الذي ظل في معدل تدهوره وكذلك معدلات الاستهلاك والاستثمار وغيرها من المعدلات المؤثرة فيه ، وقد كان متوقعا قبل 11 سبتمبر أن تحدث انتعاشة طفيفة في الفترة القادمة بارتفاع الـ GDP بنسبة 1,3% في عام 2001 ثم إلى نسبة 3,3% عام 2002 ولكن هناك عدد من المشكلات سبق بيانها، يرجع سببها إلى أمور متعلقة بتأثير الاستثمارات الزائدة على الاقتصاد الكلي ، وعلى معدل الإنتاج متوسط الأجل ، وانخفاض ثقة المستهلكين.

3. إن أحداث 11 سبتمبر غيرت إطار تحليل السياسة الاقتصادية الأمريكية حيث أصبح التحليل يتم في إطار اقتصاد الحرب أكثر من أي شيء آخر كما شكلت هذه الأحداث عودة للعنصر الجيوسياسي للإيديولوجية ، وللعنصر العسكري في مجال الاقتصاد.²

إضافة إلى المعطيات السابقة فإن أهم نتائج أحداث 11 سبتمبر هو سقوط مبدأ عدم التدخل في شئون الدول فقد انفتح الباب لشتى أنواع التدخل في شئون الدول الأخرى تحت مختلف الدعاوي ، ويمثل قمة تلاشي السيادة الوطنية في غزو أفغانستان والعراق ، فقد لجأت الولايات المتحدة إلى قوتها الذاتية ولم تلجأ للأمم المتحدة للمطالبة بتسليم المشتبه بهم في أحداث 11 سبتمبر فاجتاحت أفغانستان والعراق وأسقطت الأنظمة السياسية فيها دون وجود أي مسوغ دولي ، وبذلك قد ذهب مبدأ السيادة.³

¹ فائق مجيد/طبية ماجد حميد : أزمة الرهن العقاري الأمريكي وانعكاسها على العالم العربي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ع 37 ، 2013 ص 156

² أ. عبدالعزیز بن عثمان بن صقر ، نفس المرجع السابق ذكره ، ص 199.

³ عبد الرحمن الهواري، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على الإستراتيجيات العالمية والقضايا الهامة، مركز إدارة الأزمات، وزارة الدفاع المصرية، القاهرة، 2004 ص142.

المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية و العسكرية.

أ/ على المستوى الأمني: أثرت أحداث سبتمبر هي الأخرى على الواقع الأمني العالمي بحيث تغير مفهوم الأمن بحد ذاته إذ كان في فترة الحرب الباردة مرتبط بمفهوم الأمن الوطني أين كانت الدولة مسيطرة على قضايا الأمن، أما الأمن الاقليمي و الدولي فكان يقوم على محصلة علاقات الأمن بين دول الاقليم أو دول العالم، و لم تكن الثورة العلمية و التكنولوجية قد بلغت الحد الذي يسمح يدمج العالم اتصاليا و اقتصاديا او الذي يسمح بظهور قضايا علمية النطاق تفرض نفسها على مفهوم الأمن فتجعله كونيا ، ومن ثم فقد كان مفهوم الامن القومي يدور حول منع وتقليل التهديدات التي تواجه الدولة و تحول دون تحقيق أهدافها القومية . إلا أن المرحلة الحالية شهدت تغيرات هامة في طبيعة التهديدات ومصادرها و انواعها و نوعيتها ومداهها ونطاقها الذي كان له التأثير على مفهوم الامن القومي ذي التبسيط و التحديد السابق وإنما صار مفهوما متعدد الأبعاد والمستويات و مركب متسع النطاق يبدأ بتحقيق الأمن الإنساني المتمثل في أمن الفرد ويتسع نطاقه ليشمل كافة الدوائر التي يمكن ان تكون مصدرا للتهديد ويرجع ذلك الى المتغيرات التكنولوجية و الاقتصادية و السياسية التي شهدتها العالم.¹ و لعل ابرز حدث سياسي أكد على هذا هي هجمات 2001/09/11 التي ربطت تطور ظاهرة الإرهاب بالتكنولوجيا .

وعليه فإن أبرز هذه التحديات الأمنية العالمية الجديدة و التهديدات الرئيسية هي :

✦ انتشار اسلحة الدمار الشامل:

هذا الخطر ليس وليد اليوم و لكنه اليوم أصبح أمرا أكثر تعقيدا خاصة اذا ما امتلكت دول مصدرة للإرهاب أو داعمة له هذه التكنولوجيا كإيران ، كوريا الشمالية ، الهند، باكستان... الخ أو جماعات ارهابية . و هذا أمر في غاية الخطورة على الأمن العالمي ، بحيث أن الاتحاد الاوروي نشط جدا في الساحة متعددة الأطراف على أساس استراتيجية أسلحة الدمار الشامل (ESS) التي تم تبنيها عام 2003 من طرف المجلس الأوروبي الأعلى ، وهو في مرتبة قيادية فيما يتعلق بالجهود الدولية للتعامل مع برنامج ايران النووي. الاستراتيجية تركز على الوقاية ، من خلال العمل ضمن اتفاقيات الامم المتحدة متعددة الأطراف عن طريق العمل كواهب رئيسي ، و عن طريق العمل مع البلدان الثالثة والمنظمات الاقليمية لتعزيز قدراتها لمنع الانتشار. يجب ان نستمر بهذا التوجه، مع عمل سياسي ومالي . بحيث من المهم جدا الوصول الى نتيجة ناجحة لمؤتمر مراجعة اتفاقية حظر الانتشار في عام 2010 وذلك لتعزيز نظام حظر الانتشار بشكل خاص.²

✦ الإرهاب العابر للقوميات :

تعتبر ظاهرة الارهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول ، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي ، فقد زاد الاهتمام الدولي بقضايا الإرهاب بعد هجمات سبتمبر 2001 ، فحسب مؤسسة راند **Rand corporation** تم تناول الإرهاب كظاهرة تتطلب رؤية غير تقليدية ، وإستراتيجية غير مسبوقه فأعداء اليوم

¹ أ.د/محمد سعد أو عامود ، استاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان ، المفهوم العام للأمن ، مركز الاعلام الأمني ، ص 1 .

² تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية ، توفير الامن في عالم متغير توفير ، رقم 08/407S ، ص 3.

هم أعداء ديناميكيون منظمون لا يمكن التنبؤ بهم ، وفي نفس السياق أشار تقرير **the institution broo king** الى ضرورة وجود استراتيجية كبرى تتضمن رؤية شاملة ووعيا كاملا بعمق ظاهرة الارهاب .¹

★ الهجرة الغير شرعية :

كان رد المجتمع الدولي على ظاهرة المهجرات غير الشرعية حازما خاصة بعد الأحداث التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 ، حيث وجد اتفاق حول ضرورة مكافحة الإرهاب و التيارات المتطرفة ، وقد شدد الإتحاد الأوروبي على ضرورة وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي خاصة بعد أن تم الربط بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الإرهاب ، باعتبار أن أوروبا تستقبل عدد كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين المسلمين ، مع أن أوروبا شجعت الهجرة في العقود السابقة لكسب يد عاملة رخيصة إلا أنها واجهت صعوبات في ما يتعلق بمسألة الهوية و التي تتمثل في السؤال المطروح: من نحن؟ وذلك على نحو ما طرحه صامويل هنتنغتون من قبل، نفس الشيء في إطار مقتطفات فرنسيس فوكوياما " الهوية و الهجرة والديمقراطية" وذلك من خلال ضرورة ترحيل أكبر عدد ممكن من المهاجرين غير الشرعيين المسلمين غير القادرين على الاندماج مع القيم الغربية المسيحية.² كما لا بد من إيجاد اطار للتفاهم و البحث المعمق في أسبابها و مساعدة دول المصدر في القضاء عليها .

★ مصادر تهديد داخلية:

ازدادت أهمية مصادر التهديد الداخلي للأمن في معظم دول العالم ولا تختلف في ذلك الدول المتقدمة عن الدول المتخلفة ولا الدول الغنية عن الدول الفقيرة ، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب محورها يتمثل في عملية التغير التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة بفعل المتغيرات العديدة التي يشهدها الواقع المعاصر ، والتي تتطلب إعادة هيكلة وتكييف هذه المجتمعات وفقاً لقواعد وأسس جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر ، وهو ما ينتج عنه وفقاً للخبرة التاريخية البشرية إلحاق أضرار بأعداد كبيرة من البشر الذين يقعون ضحية لهذه التغيرات ، الأمر الذي يجعل منهم قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت ، وبأشكال وصور مختلفة وبدوافع متباينة ، فإذا ما أضيف إلى ذلك المصادر التقليدية الداخلية لتهديد الأمن كسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والخلافات الاثنية والعرقية والدينية والمذهبية فإن في هذا ما يفسر الازدياد الواضح للأهمية النسبية لمصادر التهديد الداخلي للأمن القومي .³

★ الجريمة المنظمة والمتاجرة بالأسلحة :

تعتبر الجريمة المنظمة من أكثر الجرائم فتكا باقتصاديات الدول ، لأنها تمس بشكل مباشر بالقدرات المادية و المالية للأمم ، فقد تجردت هذه الجريمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة ، ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها ، فهي لا تتوانى في

¹ ليلى طورشي ، دور حلف الشمال الأطلسي في المتوسط "دراسة في مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي" ،مذكرة ماستر في العلوم السياسية قسم الدراسات الاستراتيجية و العسكرية ، تخصص دراسات استراتيجية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2012/2011، ص74، ص75.

² وليد الشيخ ، معضلة الهوية والهجرة والديمقراطية في أوروبا ،"مجلة السياسة الدولية" ،مصر: مؤسسة الأهرام ، العدد 165 ، المجلد 41 ، 2006 ، ص70 ، ص71 .

³ أ.د/محمد سعد أو عامود ، نفس المرجع السابق ذكره ، ص3 .

استخدام مختلف الوسائل ، كالاختطاف و الترهيب و الابتزاز و التعاون مع مجموعات أخرى ، توفر لها وسائل النقل والتسليح والاتصال .¹

✱ الحروب الإلكترونية :

تعد الهجمات الإلكترونية المتكررة على الأنظمة الإلكترونية من التهديدات الجديدة التي أصبحت تهدد بشكل كبير الأمن المعلوماتي للدول والحكومات ، سواء المتقدمة أو النامية لمدى الترابط الذي تشهده هذه الأنظمة فيما بينها² ، فمع ازدياد الاعتماد على نظم المعلومات والحاسب الآلي في تسيير الأعمال فإن إمكانية اختراق هذه المنظومة من شأنه أن يخلق تهديدات أمنية خطيرة كالتأثير على حركة الطيران والمعاملات من خلال ميكانيزمات التجارة الإلكترونية وأعمال البنوك وغيرها من المؤسسات التي تستخدم الأساليب الآلية الحديثة في المعاملات هذا بالإضافة إلى إمكانية اختراق منظومات المعلومات الأمنية للأجهزة المختلفة فضلاً عن إمكانية اختراق منظومات الاتصال والتحكم المستخدمة لإدارة العمليات.³ ومن بين الهجمات التي تمت عن طريق الحرب الإلكترونية هجمات " **stuxnet** " على البرنامج النووي الإيراني و محطة بوشهر النووية لتوليد الطاقة الكهربائية ، كذلك الهجمات على محطات توليد الكهرباء في روسيا . ومن أبرز الأحداث التي تتعلق بالأمن المعلوماتي التي وقعت خلال العام الجاري 2012 ، برمجيات دقيقة تستهدف نظام ماك ، والنمو الغير مسبوق لتهديدات نظام تشغيل الهواتف الذكية والحاسبات اللوحية "أندرويد" ، وظهور فيروس **Flame** و **Gauss** كدليل على تمويل حكومي لعمليات تتعلق بالحرب الإلكترونية ، وتسرب كلمات مرور على نحو ملحوظ في مواقع خدمية معروفة مثل الشبكة الاجتماعية الخاصة بالأعمال " لينكد إن " وخدمة التخزين السحابي " دروب بوكس " ، وسرقة شهادات أدوبي ، وثغرات يوم الصفر جديدة في جافا وغيرها من التطبيقات المنتشرة ، وهجمات على أجهزة شبكية (موجة DSL) ، وإغلاق **DNSChanger** ، والبرمجيات الخبيثة **Shamoon** و **Wiper** ، وحملة **Madi** للتجسس الإلكتروني. أما عن التوقعات للعام المقبل 2013 ، توقع الخبراء بنمو متواصل في عدد الهجمات الموجهة ، وتواصل ظاهرة " القرصنة الميسرة " ، وظهور هجمات إلكترونية برعاية حكومية ، واستخدام أدوات مراقبة " شرعية " في الفضاء الإلكتروني برعاية حكومي ، وهجمات على البنى التحتية المعتمدة على الحوسبة السحابية ، وتدهور الخصوصية الرقمية ، واستمرار المشاكل مع السلطات الرقمية والائتمانية في الانترنت ، والنمو المتواصل لأعداد البرمجيات الخبيثة التي تهدد نظام التشغيل ماك **X OS** والأجهزة المحمولة ، والثغرات والبرامج المستغلة لا تزال الأسلوب الرئيسي للمجرمين الإلكترونيين في شن الهجمات ، والانتشار الواسع للبرمجيات الخبيثة ذات الطابع الابتزازي **ransomware** و **cryptoexto**.⁴

¹ ليلي طورشي ، نفس المرجع السابق ذكره ، ص 78 .

² نفس المرجع ، ص 79 .

³ أ.د/محمد سعد أو عامود ، نفس المرجع السابق ذكره ، ص 6 .

⁴ الكاتب أمين ، تقرير كاسبرسكي لاب : التهديدات الأمنية للعام 2012 وتوقعات العام المقبل ، 2013 ، ص 1

✦ الأمن الطاقوي :

تحول أمن الطاقة في السنوات الأخيرة لموضوع رئيسي للنقاش الأمني الدولي، بسبب اعتماد أوروبا المتزايد على النفط و الغاز ، واحتياجات الطاقة المتزايدة للقوى الناشئة مثل الصين و الهند ، اذ يتمثل الحصول على امدادات الطاقة أحد مقومات أي دولة حديثة ،لكن غالبية الدول تعتمد و بدرجات متفاوتة على مصادر الطاقة الخارجية ووسائل نقل إمداداتها المستوردة مثل خطوط الأنابيب أو الشحن البحري ،المشكل الذي يواجه الأمن الطاقوي لا يقتصر فقط في امكانية نضوب هذه المادة الجذ هامة بالنسبة للدول الأعضاء ،و إنما التهديدات المسلحة التي أصبحت تشكل تحديا سواء من خلال هجمات إرهابية ،أو عبر القرصنة أو عن طريق الحروب الإلكترونية بالإضافة لانعدام الاستقرار السياسي في عدد من الدول المصدرة لها .¹

ب/ الانعكاسات العسكرية: إن الجوانب العسكرية في الساحة الدولية كانت تعتمد على حل المشاكل الدولية عبر الأجهزة الدولية أو الدبلوماسية، ولكن بعد أحداث سبتمبر أصبحت الجوانب العسكرية تعتمد على مبدأ جديد وهو (الحرب الوقائية) من خلال الاعتماد على قاعدتين وهما:

1- الإعتماد على الضربات المباغتة دون إنتظار الأدلة المؤكدة على عدائية الطرف المستهدف، وأوضح ذلك وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد حين صرح لوزراء دفاع حلف شمال الأطلسي في بروكسيل في السادس من يونيو 2002م بأن، الحلف لا يمكنه أن ينتظر الدليل الدامغ حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية أو الدول التي تمتلك أسلحة كيميائية، بيولوجية، نووية.

2- إحتمال استخدام السلاح النووي في هذه الضربات الوقائية ،ليس فقط السلاح النووي التكتيكي، ولكن ربما السلاح النووي الإستراتيجي، الأمر الذي يجعل استراتيجية الحروب الوقائية استراتيجية مفتوحة الاحتمالات لا تتقيد بحدود الجغرافية السياسية ولا تخدم قواعد القانون الدولي.²

كشفت الممارسات الفعلية التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر/أيلول عن استخدام مفرط للقوة العسكرية الأمريكية وتهديد للأمن القومي لعدة دول بحجة مقاومة الإرهاب لأن أميركا اكتشفت أنها أمام عدو من نوع جديد يتمثل في شبكة واسعة من التنظيمات الفرعية التي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة ولا تعمل في إطار خطة عسكرية ولا يمكن توقع أفعالها، لذلك عمدت إلى سياسة الانتشار العسكري والتي بدأت باليمن والفلبين وتحقيق الانفتاح العسكري في كل من ماليزيا واندونيسيا والسودان والصومال وغيرها لضمان امتداد المظلة العسكرية الأمريكية إلى معظم المناطق التي يتوقع انتشار تنظيم القاعدة فيها، مع إعطاء الضوء الأخضر لشارون لاستخدام كل طاقات إسرائيل العسكرية ضد الانتفاضة وتهديد المؤيدين لهذه الانتفاضة في المنطقة العربية سواء على الصعيد الشعبي أو الحكومي.³

¹ ليلي طورشي ، نفس المرجع السابق ذكره، ص80

² دراسة بحثية بعنوان (عام على تداعيات أحداث 11 سبتمبر)، أكاديمية ناصر، القاهرة، 2002م، ص 6 .

³ د/ ناظم بركات ، نفس المرجع السابق ذكره.

المطلب الثالث: الإنعكاسات الفكرية والثقافية.

أجمعت حل النقاشات التي جرت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1998 إلى حدود سنة 2001 بصدد الحضارات الإنسانية ، على إيجابية التنوع الثقافي كعامل محوري في إغناء تطور وتقدم الإنسانية ، وضرورة تفعيل الحوار بين مختلف هذه الحضارات ، وكان نتاج هذه النقاشات إعلان سنة 2001 سنة للحوار والتعايش بين الحضارات ، وقد اعتبرت معظم القوى الدولية والشعوب المحبة للسلام والتسامح هذا الإعلان بمثابة رد عملي صارم من جانب المجتمع الدولي على كل الخطابات التي تدعي وتشجع وتبني الصراع والصدام بين مختلف الحضارات الإنسانية.

غير أنه وفي الوقت الذي كانت الجهود الدولية والإقليمية تجري فيه على قدم وساق نحو تعزيز الحوار بين الحضارات المحلية والإقليمية و الدولية ، وخلق جو مناسب لذلك ، أعادت أحداث نيويورك وواشنطن بتاريخ 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من توجيه الاتهام لعناصر عربية وإسلامية¹ مؤكدة بذلك صدق نظرية صامويل هنتغتون حول صدام الحضارات وان هناك علاقة بين الارهاب و الاسلام و بالتالي تم:

1. تجسيد فكرة الاسلام عدو وبديل وبالتالي اعلان الحرب عليه :

في الحقيقة إن فكرة اعتبار العالم الاسلامي خطر على الحضارة الغربية هي فكرة سابقة لهجمات سبتمبر 2001 ، و هي فكرة تقليدية في الوجدان الغربي أولا ، وتصاعدت بقوة في الثمانينات و التسعينيات من القرن الماضي بمناسبة سقوط الخطر الشيوعي ، الامر الذي جعل الولايات المتحدة تنتقل من الحرب العالمية الثالثة الى الحرب العالمية الرابعة كما سماها البروفيسور "اليوت كوهين". وقد عبر الرئيس الامريكى الاسبق "ريتشارد نيكسون" على ضرورة الحرب على الاسلام في كتابه (الفرصة السانحة) اذ اعتبر ان الاسلام سيصبح قوة جيوبوليتيكية خطيرة و انه مع التزايد السكاني والإمكانات المادية سيشكل المسلمين مخاطر كبيرة و بالتالي سيتحد الغرب مع الاتحاد السوفياتي - كان ذلك قبل تفكك الإتحاد- .² كما بررت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة "مارغريت تاتشر" استمرار و تقوية الحلف الأطلسي بوجود الخطر الاسلامي وساندها الأي في ذلك رئيس مجلس الوزراء الأوروبي " جياتي ديميلكس "قائلا:صحيح أن مواجهة المعسكر الشيوعي قد انتهت ، ولكن هناك مواجه أخرى لابد ان نستعد لها وهي مواجهة العالم الاسلامي ،وعلى أوروبا أن تحلّ مشكلاتها لتتفرغ لهذا العدو الاسلامي الخطير .³ واليوم أكدت هجمات 11 سبتمبر على استمرارية هذه الحرب حيث صار الحديث عن انقسام العالم إلى عالم الخير الذي تمثله حضارة الغرب وعالم الشر الذي تمثله بعض الدول العربية والإسلامية المارقة وغيرها من الدول المعارضة للتوجهات الرأسمالية الأمريكية.

اذ يرى المستشرق الروسي (إيفغيني ماكسيموفيتش)* أن آثار أحداث سبتمبر لم تتوقف حتى الآن وأنها آخذة في التضاعف والزيادة واستعرض ماكسيموفيتش في كتابه (العالم بعد 11 أيلول) ظاهرة الإرهاب في القرن العشرين وظروف نشوئها ونفى خرافة تأصل النزعة العدوانية في الإسلام، حيث أكد أنه لا جذور للإرهاب في القرآن أو السنة

¹ د/ ادريس لكربي، التدايعات الدولية الكبرى لأحداث شتنبر (من غزو أفغانستان الى احتلال العراق)،مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، ط1، 2006، ص135 .

² د/محمد مورو، صراع الحضارات و الحرب العالمية الرابعة، المكتبة الإلكترونية، كتب عربية، الموقع، www.kotobarabia.com، ص8

³ نفس المرجع السابق ذكره، ص9.

وأن السبب الأساسي في هذه الأحداث هي الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أنها أسهمت كثيراً في نشوء أبرز الجماعات الإسلامية المحاربة (القاعدة) (طالبان) فهي صنعة أجهزة الاستخبارات العسكرية الباكستانية بالتعاون مع وكالة المخابرات الأمريكية ، ولذلك يرى أن هذه الأحداث حققت للولايات المتحدة أمنية عزيزة ، بحيث كشفت لها عن عدو آخر طالما بحثت عنه منذ إنحيار الإتحاد السوفيتي عام 1991 ، هذا العدو ما أصبح يعرف بالإسلام الراديكالي ولذلك لم تظهر أبعاد الهيمنة الأمريكية على العالم إلا بعد أحداث سبتمبر¹.

أما (آرنست ماي) فيرى : أن هذه الأحداث عملت على تحولات كبيرة على المستوى الثقافي والفكري والحضاري ، حيث أظهرت مدى الكراهية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، وأدت إلى ظهور مفهوم الصراع بين الثقافات والحضارات ، إذ أثارت لدى أعداء الإسلام أن الدين الإسلامي عدو للمدنية والحضارة والسلام وأنه يمثل المشكلة الحقيقية وراء ظواهر الإرهاب ، وهو الأمر الذي انعكس ثقافياً وفكرياً على صورة المسلمين ومجتمعاتهم ووضعت الجاليات الإسلامية في الولايات المتحدة والغرب على قوائم الاتهام والشكوك والمضايقات ، حيث تعرض بعض المسلمون بعد هذه الأحداث إلى الاعتقالات والتفتيش وخضعوا لإجراءات مشددة في دخولهم وخروجهم من المطارات الأمريكية والأوربية ، حيث تم تشديد الخناق عليهم باعتبارهم يمثلون صورة من صور الإسلام الراديكالي².

2. السياسات و الوسائل التي استخدمها الغرب ضد الإسلام :

استخدم الغرب و على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية عدة و سائل في حربهم ضد الاسلام و يمكن ايجازها في النقاط التالية :

- الحرب الاعلامية ضد الإسلام (الإرهاب) بحيث روج الاعلام الغربي للإسلام في أسوأ صوره ، حيث اختار سلبيات المجتمع الإسلامي ، وبدأ يشنع ويخلطها بالتخلف والجمود والرجعية ، مستخدماً صور إعلامية كما اتجهت الصحف والمجلات والفضائيات الغربية ، والمؤلفات التي تشوه صورة الإسلام الى جانب المصطلحات المغلوطة على المسلمين بأنهم إرهابيون أو أصوليون أو متطرفون أو غير ذلك ، بل كذلك على الإسلام مثل الخطر الأخضر أو الصحوة الإسلامية ، وأخيراً وليس بأخر بروز بعض المصطلحات الثقافية كصراع الحضارات أو الصدام بين الشرق والغرب ، وبزوغ بعض المصطلحات الدينية مثل الصراع العقائدي ، الحرب الصليبية في الألفية الثالثة ، بودار معركة "هرمجدون"³.

- التدخل في الجوانب الثقافية و التعليمية للشعوب الأخرى خاصة الدول العربية و الإسلامية لمتع ظهور حركات التطرف و التيارات الدينية التي تقف موقف النقيض للعولمة وتعمل على تصدي فطر الغرب وحضارته⁴.

* إنفيغني ماكسيموفيتش: أستاذ العلاقات الدولية في جامعة موسكو.

¹ عبد الباقي بجيت ، قراءة في أهم وأبرز الأحداث العالمية، مجلة الدفاع المصرية، عدد يناير 2004م، ص24

* آرنست ماي: استاذ بجامعة هارفارد

² المرجع السابق، ص27.

³ د/محمد سيد عيسى، الحرب الإعلامية الغربية الأمريكية على الإسلام (الخلط بين الإسلام والإرهاب)، (ت ن : 2008/10/11، ت ت : 2014/03/20.

⁴ عز الدين قتلوش، منظمة الحلف الأطلسي و الحوار المتوسطي (1989-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2012، ص3-57.

- انتشار الأعمال الفنية والإعلامية ، المسيئة للإسلام وللرسول صلي الله عليه وسلم ، ومن أبرز نماذجها الرسوم الدائرية المسيئة ، وآخرها الفيلم الأمريكي الذي شارك في إنتاجه عدد من الأقباط المهاجرين ، والذي امتلأ بالكاذيب والافتراءات ، والحقد الأسود على الإسلام ورسوله¹.
- شن حملة كبيرة على المؤسسات الخيرية الإسلامية إعلامياً وميدانياً في معظم دول العالم ، واتهامها بأنها تدعم الارهاب فاتخذت اجراءات قانونية و ميدانية و تشريعية في حقها كإلغائها و غلقها و تجميد أرصدتها².
- الممارسات الشنيعة في حق الجاليات المسلمة في دول الغرب و القوانين التي تمنع حرية ممارستهم لعقيدتهم كقانون فرنسا لمنع ارتداء الحجاب والقانون السويسري الخاص بمتع المآذن و الآذان .

و على العموم و في ضوء ما تقدم فإن الصراع بين الاسلام و الغرب صراع أزلي امتد عبر الزمان و المكان منذ غزوة تبوك و حتى العدوان على العراق مروراً بحروب الاندلس و الحروب الصليبية و الاستعمار و الصهيونية و صولا الى احداث سبتمبر وما تمر به اليوم البلاد العربية ولا ندري غدا ما سيكون. أكد عليه الصدق المطلق في قوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم (وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا) "البقرة 218".³

المبحث الثاني : التحولات الكبرى على مستوى الحلف الأطلسي .

منذ انتهاء الحرب الباردة و المفكرون يتكهنون بقرب انهيار الحلف الأطلسي ، فحجاءت تفجيرات سبتمبر لتكون نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية وفي تاريخ الحلف الأطلسي باعتباره جزء من المجتمع الدولي ، و سواء كانت هذه الأحداث سببا رئيسي وراء التغيرات التي شهدتها الحلف او بمحض المصادفة فإن الحقيقة التي بدى عليها الحلف بعد الأحداث تثبت تغيرا ملحوظا سواء في مفهومه الاستراتيجي و توجهه الجديد او في هيكلته وأعضاؤه و شركاؤه الجدد و عليه يمكن رصد هذه التغيرات فيما يلي :

المطلب الأول :التغيرات في البيئة الأمنية و عملية إصلاح الناتو .

أ- التغيرات في البيئة الأمنية : لقد تغيرت البيئة الأمنية الدولية تغيراً كبيراً بعد 11 سبتمبر، فقد ظهرت عدة تهديدات أمنية مثل الأعمال الإرهابية ،انتقال تقنيات الأسلحة النووية وسواها من التقنيات العسكرية المتقدمة و الحرب الالكترونية التي تستهدف أنظمة الاتصالات الحديثة، و عمليات تخريب خطوط النفط و الغاز وإمكانية تعطيل ممرات بحرية الزامية للإمدادات الحيوية ..الخ(أنظر الانعكاسات الأمنية "التحديات الأمنية الجديدة ص26-29") ،وتجاوباً مع هذه الأخيرة ، فعّل الحلف المادة الخامسة من معاهدته المتعلقة باعتبار أن " أي عدوان على إحدى الدول الأعضاء في الحلف يمثل عدواناً على بقية الأعضاء"⁴ .

¹ ثروت البطاوي ،أحداث 11 سبتمبر .. ذريعة الحرب الصليبية على الاسلام، شبكة رسالة الإسلام ،(ت ن) 03:08، 2013/09/09، (ت ت)

<http://main.islammassage.com/newspage.aspx?id=20060.2014.18:30/03/20>

² محمد بن عبد الله السلومي ، القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب، ط2005، ص1، ص183.

³ د/محمد مورو، نفس المرجع السابق ذكره ، ص9.

⁴ د/عبد النور بن عنتز، العميد موسى قلاب ،أ.نبيل شبيب: ورقة بحثية ، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين نظرة استشرافية .. وموقع العالم الإسلامي فيها، مركز الجزيرة للدراسات ، يوليو/تموز 2009 ، ص20.

ب- عملية إصلاح الناتو : تطلبت عملية اصلاح الحلف الأطلسي التركيز على 3 نقاط و هي: تحديد المهام والأدوار و ما هو العدو البديل - اصلاح هيكل الناتو - توسيع الحلفاء.

☞ تحديد المهام والأدوار : بعد 11 سبتمبر رأى الحلف الأطلسي في الاسلام عدوا لها و هو يشترك في هذا الامر مع الولايات المتحدة الأمريكية ، و بتفعيله المادة 05 من الميثاق بات واضحا أن الحلف أصبح ملزما بتنفيذ توجهات ورغبات واشنطن التي أعلنتها من خلال إستراتيجية " شن الحرب على الإرهاب العالمي ". وبذلك وجد الحلف المبرر السياسي وآلية الانتقال الإستراتيجية من المسرح الأوروبي إلى المسرح الآسيوي نحو أفغانستان والشرق الأوسط¹. و عليه أصبح الحلف الظهير العسكري الساند لأمريكا وشريك لها في جميع حروبها اينما كانت ، و ربما هذا التجاوب التلقائي للحلف نتج عن كونه يبحث عن أدوار عسكرية جديدة على الساحة العالمية. و عليه انتقلت مهمة الحلف من العقيدة الدفاعية الى العقيدة الهجومية بما يفيد الاستراتيجية العسكرية والسياسية الأمريكية لاستكمال هيمنتها على العالم اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، وبالطبع فإن الهدف الأول والأهم هو السيطرة على ثروات العالم من نفط وغاز ومياه ومعادن، لإحياء اقتصادها واستمراريتها مع حلفائها وبمفهوم استعماري جديد ولكن غير مباشر، من خلال تشريع قوانين عبر الحلف ولجانها يسمح لها بالتدخل في شؤون الدول الداخلية². وتمثل العمليات والمهام العسكرية له المستمرة الى يومنا هذا في :

- القوة الدولية للمساعدة الأمنية (ISAF)، أفغانستان.
- قوة كوسوفو (KFOR)
- مساعدة الاتحاد الإفريقي Assistance à l'Union africaine
- عملية المهمة الدائمة في البحر المتوسط.
- عملية درع المحيط في خليج عدن و قبالة القرن الأفريقي.
- المقر العسكري في البوسنة والهرسك وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
- عمليات الطوارئ المدنية ، وفقاً للطلب³.

☞ إصلاح هيكله الناتو : بعد هجمات سبتمبر تم تشكيل هيكل جديدة لحلف شمال الأطلسي وألغيت الهياكل القديمة بحيث أطلقت قوة الرد السريع التابعة للناتو في قمة براغ في 21 نوفمبر 2000 وفي 19 يونيو 2003 ، بدأت عملية إعادة هيكلة رئيسية للقيادات العسكرية وتم إلغاء مقر قائد قوات الحلفاء العليا التابع لحلف شمال الأطلسي ، واستبدل بقيادة جديدة ، قيادة الحلفاء التحويلية (ACT) ، وقد تم تأسيسها في نورفولك بولاية فيرجينيا ، بالولايات المتحدة ، وأصبح مقر قوات الحلفاء العليا أوروبا (SHAPE)، أصبح مقر قيادة عمليات الحلف (أكو ACO). قيادة الحلفاء التحويلية هي المسؤولة عن قيادة التحول (قدرات مستقبلية) في حلف شمال الأطلسي ، في حين أكو هي المسؤولة عن العمليات الجارية.⁴ إلى جانب عودة فرنسا عسكريا الى الحلف

¹ نفس المرجع، ص 20.

² أمال عريبد، حلف الناتو من عقيدة دفاعية إلى عقيدة هجومية أمريكية، الكويت ،مجلة العامل ، ع 2012/05/513، ص 23.

³ القائمة المرجعية للحلف الأطلسي، الموقع الرسمي لحلف الناتو: www.nato.int

⁴ ديانا أحمد، كل شيء عن حلف الناتو، الحوار المتمدن ، ع 3536، (ت ن): 2011/12/01، ع 20:46، (ت ن): 2014/10:30//02/19.

إذ لم تكن غائبة عنه بصورة كلية طوال فترة الحرب الباردة ، فبالرغم من انسحابها من قيادته العسكرية عام 1966 ، فإنها بقيت عضوًا أساسيًا في الحلف ، ومن أبرز الدول المساهمة فيه من حيث الرجال والمال منذ نهاية الحرب الباردة ، كما تولت قيادة عمليات أطلسية (كوسوفو وأفغانستان)، واستعاد وزير دفاعها وقائد أركان جيشها عام 1997 مقعديهما في اجتماعات الحلف. ومن هنا فإن عودة فرنسا إلى القيادة الأطلسية الموحدة ليست إلا مجرد ترسيم لوضع قائم منذ سنوات¹. وقد تمت عودتها رسميًا في قمة 2009 إلا أن هذا الأمر طرح جدل كبير خاصة بعد طرح ساركوزي سياسة الأمن و الدفاع الاوربية المشتركة (ESDP) بحيث قال : "ليس هناك تنافس بين الإتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي ، بل عوضا عن ذلك هناك تكامل بينهما"².

توسيع الحلفاء: توسعت عضوية الناتو مع انضمام سبعة بلدان أوروبية أكثر شمالية وشرقية إلى حلف شمال الأطلسي: استونيا ، لاتفيا ، ليتوانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا. ودعت لأول مرة لبدء محادثات العضوية خلال قمة براغ عام 2002 ، وانضمت إلى الناتو يوم 29 مارس 2004 ، قبل وقت قصير من قمة اسطنبول عام 2004. في الشهر نفسه . و في 2009 انضمت كل من ألبانيا و كرواتيا ، الى جانب ضم حلفاء رئيسيين جدد للناتو، وهم البحرين (2002) ، الفلبين (2003) ، تايلاند (2003) ، الكويت ، (2004) ، المغرب (2004) ، باكستان (2004).³ وعليه فإن شراكات الناتو تتمثل في :

- الشراكة من أجل السلام :أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروسيا، البوسنة والهرسك، فنلندا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابق ،جورجيا ،أيرلندا، كازاخستان ،جمهورية قيرغيزستان ، مالطا ، جمهورية مولدوفا، الجبل الأسود روسيا، صربيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان ، تركمانستان ، أوكرانيا، أوزبكستان .
- الحوار المتوسطي :الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، موريتانيا، المغرب، تونس .
- مبادرة إسطنبول التعاونية :البحرين، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة
- الشركاء حول العالم :أفغانستان، أستراليا، العراق، اليابان، منغوليا، نيوزيلاندا، باكستان، جمهورية كوريا
- المنظمات الدولية الأخرى :علاقات مميزة مع الأمم المتحدة ، الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون في

أوروبا.⁴

¹د عبد النور بن عنتز، العميد موسى قلاب ،أ. نبيل شبيب، المرجع السابق ذكره، ص22 .

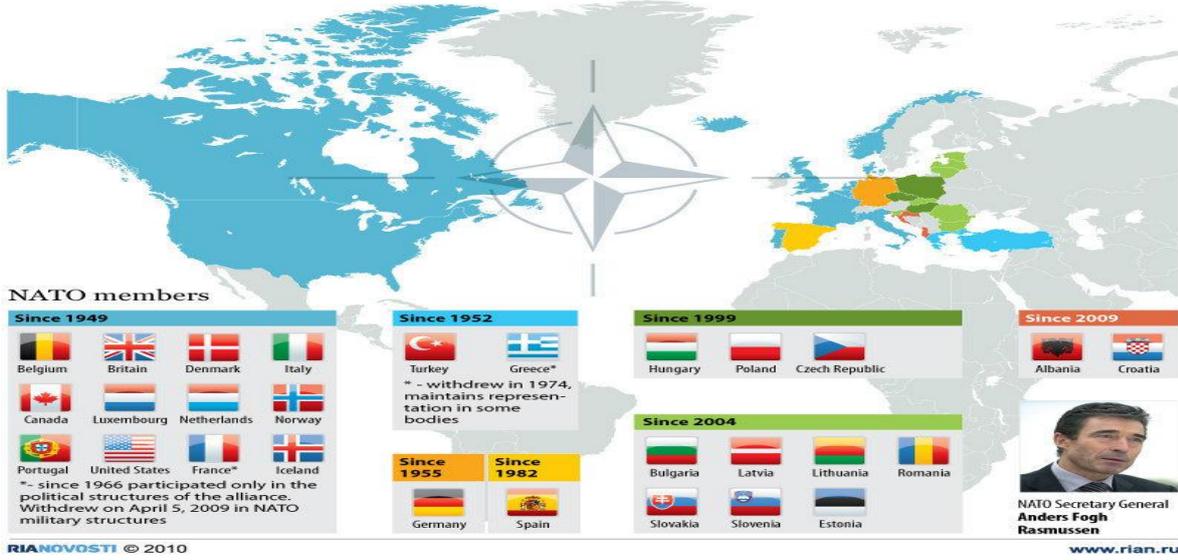
² جيسلا مولر-برانديك - بوكيت، سياسة فرنسا الأطلسية الجديدة رفع فعالية الانضمام إلى الحلف ،أمريكا ،الجامعة الجوية ،ص25

³ديانا أحمد، الرجوع السابق ذكره .

⁴القائمة المرجعية للحلف الأطلسي ،الموقع الرسمي لحلف الناتو : www.nato.int

History of NATO enlargement

The North Atlantic Treaty Organization (NATO) is a military and political alliance.



الخريطة رقم (01): تاريخ توسيع الحلف الأطلسي.¹

المطلب الثاني : التحالف في إطار الحرب على الإرهاب .

في الحقيقة الإرهاب الدولي أضحى هاجسا لمعظم دول الحلف ، وقد أدى إلى تعزيز الأمن على الحدود البرية والبحرية وفي المطارات الدولية ، كما تم الاتفاق على تبادل المعلومات والتعاون لتطبيق القوانين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وصاحبته تبعية عمياء من قبل أوروبا . فقد سعت الولايات المتحدة لإقامة علاقة شاملة مع الاتحاد الأوروبي في المجال الواسع للأمن الداخلي ، من خلال ما يلي :

1 - توقيع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في عام 2004 م ، على اتفاقا يدعو إلى توسيع عاجل للجمارك ولمبادرة أمن الحاويات الخاصة بحماية الحدود في أنحاء المجتمع الأوروبي كافة.

2 - توفير اللجنة الأوروبية تمويل لتحويل بيانات سجل أسماء المسافرين بالطائرات إلى وزارة الأمن الداخلي الأمريكية.

3 - التوصل إلى اتفاق مبدئي لاستخدام السمات القياس البيولوجية (Biometric IDs) في جوازات سفر الاتحاد الأوروبي.²

وفي 13 سبتمبر 2001 م، نشرت صحيفة لوموند الفرنسية مقالا على صفحتها الأولى بعنوان : "نحن جميعا أمريكيون" Nous sommes tous Américains "مؤكددة فيه أن الاعتداءات لم تكن ضد أمريكا فقط وإنما

¹ RIANOVOSTI 2010 : www.rian.ru .

² أمينة رياحي ،التعاون و التنافس في العلاقات الأورو-أمريكية ما بعد الحرب الباردة ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، بن يوسف بن خدة ، 2007/2008.ص350.

ضد أوروبا وضد كل الغرب دون تفرقة أو تمييز ، كما كان الحال للباخرة الألمانية GFS Lutjens التي رفعت العلم الأمريكي وعارضة كبيرة نحن إلى جانبكم "We stand by you".¹

كما دعا كولن باول في 14 ماي 2002 م أعضاء الحلف الأطلسي إلى العمل مع بعض لتحديث الجهاز العسكري للحلف الأطلسي لمواجهة الظاهرة الخطيرة الجديدة وتبني إجراءات جديدة لمكافحة الإرهاب بزيادة ميزانية الحلف ابتداء من الولايات المتحدة ، التي تمتلك ميزانية دفاع مهمة جدا للحلف . وضرورة عقلانية المصاريف الموجهة للدفاع ، وعلى الجميع العمل على تحديث الجهاز العسكري ، وهذا يعكس التخوف الكبير التي تحدته الفجوة الكبيرة بين القوات العسكرية الأمريكية والقوات الأوروبية داخل الحلف .

وأشار السكرتير العام للحلف روبرتسن إلى ضرورة تحديث الجهاز العسكري للحلف لمواجهة الإرهاب وإلا سيكون مهماً . وعلى الحلف أن يتغير جذريا ليكون أكثر فاعلية في البيئة الأمنية الجديدة ، خاصة بعد الهجمات الحديثة Moyens de Transport Stratégiques et des Capacités de Frappe Moderne² ،

المطلب الثالث: الإنقسام المصلحي الأوروبي - الأمريكي في إطار الحرب على العراق .

في أعقاب 11 سبتمبر 2001 م سرعان ما حدثت مواجهة أطلسية "أمريكية-أوروبية" بسبب الحرب على العراق عندما لوححت فرنسا بحقها في استخدام حق الفيتو، لأن القرار الأممي رقم 1441 ، لا يكفي مبررا لتوجيه ضربة عسكرية للعراق. وهناك إختلاف كبير بين أوروبا وأمريكا في مفهوم الحرب على العراق ، بينما تراها الولايات المتحدة حربا مشابهة بالحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ، والإرهابيين إيديولوجيين أكثر عنفا وخطرا من النازية والشيوعية ، أدى إلى نتيجتين تلتقيهما أوروبا بمرارة وغرابة:

الأولى: وضع كل أشكال الإرهاب في خانة "الشر" ، لأنها تؤدي إلى جرائم ضد الأبرياء ، وما على الولايات المتحدة إلا محو الاختلاف بين الذين يكافحون من أجل الاستقلال (فلسطين والشيشان) أو الحركات الانفصالية (الجيش الجمهوري الإيرلندي الإيرل) Irish Republican Army IRA ، أو حركة الباسك والحرية ، Euzkadi Ta Azkatasuna وبين الذين يريدون فرض مفهوم شيوعي للسياسة أو إيديولوجيا سياسية دينية مثل القاعدة .

وهذا الخلط المفاهيمي غير مقبول لدى الأوروبيين ، مما يؤدي إلى جعل الأوضاع أكثر تعقيدا ، إذ سيؤدي ذلك إلى تحالفهم جميعا حول قضية واحدة .

النتيجة الثانية، فإن اعتبار الإرهاب شر مطلق ، فإن الحرب عليه تكون بكل الوسائل الممكنة ، وهذا من شأنه تقييد الحريات بإنشاء قاض خاص ، و الاحتطاف والتعذيب الغير الشرعي من أجل السلم الجماعي والأمن الوطني كسجن أبو غريب وغوانتانامو (Guantanamo).³ وقد لخص هذا الجدل بين الولايات المتحدة وفرنسا مقال توماس

¹ – Rockwell A. Schnabel, Francis X. Rocca, "Europe Etats - Unis un avenir commun", Traduit par : Alica Pétilot, Alvik Editions, Paris 5, 2005, P.29

² أمينة رباحي، المرجع السابق ذكره ، ص354.

³ نفس المرجع ، ص357.

فريدمان إذ جاء فيه: "أن فرنسا لم تعد حليفا مزعجا لأمريكا فقط أو منافسا غيورا فحسب ، وإنما أصبحت عدوا حقيقيا لأمريكا". وطالب بإقصائها من مجلس الأمن ، لتجلس الهند في مقعدها الوثير عضوا دائما عقابا بها ، بعد أن سممت أجواء الاتحاد الأوروبي تجاه أمريكا وضلته تضليلا بعيدا¹. والفرق بين الحرب على أفغانستان والحرب على العراق في نظر فرنسا والولايات المتحدة ، أن الحرب على أفغانستان تستوجب مساندة أوروبية أمريكية حسب المادة الخامسة للحلف الأطلسي للرد على هجوم 11 سبتمبر 2001 م ، أما الحرب على العراق فوسعت الرقعة الجغرافية للحرب على الإرهاب ، وشكلت رفضا قاطعا للقرار الأحادي الأمريكي دون استشارة حلفائها.

و الحقيقة أن هذا الخلاف ليس وليد اليوم بل لطالما انتقدت فرنسا أمريكا بأنها تتعامل مع أوروبا و كأنها دول من الدرجة الثانية في الحلف بدليل انسحابها من القيادة العسكرية للحلف .

المبحث الثالث: تقييم الوضع الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر .

لقد تأثرت العلاقات الدولية بثلاثة حقائق رئيسية منذ انخيار الإتحاد السوفيتي حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر وهي:

- ☑ الاختلال الكبير في توازن القوة في العالم ، اذ أصبح الانفاق العسكري للو.م.أ يفوق الدول التي تليها و أخذت ميزانية دفاعها تتصاعد باستمرار .
 - ☑ وجود الأسلحة النووية ومعظمها في ترسانة الولايات المتحدة الأمريكية وانتشارها في دول جديدة .
 - ☑ انتشار الأزمات التي تحتاح العالم وضلع الولايات المتحدة الأمريكية في معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر .
- و بناء على هذه الحقائق نرصد لكم في هذا المبحث طبيعة التوازنات عقب الهجمات و معادلات الريح والخسارة الى جانب أهم ظواهر العلاقات الدولية .

المطلب الأول: طبيعة التوازنات عقب 11 سبتمبر 2001.

يعيش العالم بعد هجمات 11 سبتمبر ، إيقاع حروب أمريكا الجديدة على أفغانستان ودول محور الشر و من حيث المسؤولية منها وضع أسامة بن لادن و تنظيم القاعدة كمسؤولين عن الحدث و ظهرت تطورات أساسية بالنسبة إلى التوازنات الاستراتيجية في العالم .

أ- أن التواجد الأمريكي في افغانستان ، أحد محاور آسيا الوسطى ، أعطى لها فرصة الإشراف على طرق البترول المستقبلية التي تربط بين بحر القزوين وآسيا الشرقية و خاصة الصين بحيث أصبح تقاسم النفوذ بين أمريكا و روسيا أمر واقع .

¹ Rockwell A. Schnabel, Francis X. Rocca, "Europe Etats - Unis un avenir commun" ,op cit p 31.

ب- في الوقت الذي تتكون فيه أوروبا وتحاول تقوية نفسها خاصة و أن بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا تدافع عن فكرة "أوروبا قوية" و مستقلة عن الرابط الأطلسي ، فإن وضع الارهاب الدولي يزيد من وزن الو.م.أ على حساب الإتحاد الاوربي .

ت- فرض الو.م.أ مشروع الدرع المضاد للصواريخ و هو نظام مضاد للصواريخ خاصة على الأراضي الأمريكية أضيفت اليه أنظمة تدعى "دفاع المسرح" خاصة بحلفاء أمريكا الأساسيين مثل :اسرائيل ،تايوان ، و هذا المشروع أحدث تأثير في نظرية الردع النووي ،وهذا سيزيد من السباق نحو التسليح من جديد .

ث- ان تقاربا تاريخيا امريكا روسيا بدأ يتكون ومن مظاهره الاتفاق الأخير بين واشنطن و موسكو بشأن التقليل من الرؤوس النووية فأمريكا بدأت تتقدم نحو حلمها الجيوسياسي :إنشاء كتلة أوروبية روسية مشتركة تحت قيادة استراتيجية أمريكية و الهدف هو مواجهة بروز الصين التي ستكون أكبر ند لهذه القطبية الجديدة في القرن 21.

ج- منذ 11 سبتمبر و اسرائيل هي المستفيد الكبير من الأوضاع الراهنة في سعيها لطمس الهوية الفلسطينية في إطار الحرب الحضارية ضد المسلمين .¹

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 ومعادلات الريح والخسارة في المجتمع السياسي .

أفرزت الأحداث الأمريكية مجموعة من النتائج أفادت البعض وأساءت إلى البعض الآخر ، ونشير بداية أن عناصر ومكونات الريح والخسارة تختلف بحسب الأطراف ، بحيث نجد طرفا قد ربح سياسيا بينما خسر اقتصاديا ، فيما خسر البعض عسكريا وريح البعض الآخر إعلاميا ، كما أن التطورات الجارية ميدانيا كفيلة بأن تفرز خاسرين وراحين آخرين مع مرور الوقت .

1- الأطراف الرابحة بعد الكارثة:

- إن حصيلة الريح تختلف أهميتها من طرف لآخر ، ف "بروين مشرف" ذلك العسكري الذي وصل إلى سدة الحكم في الباكستان عن طريق انقلاب عسكري غير مشروع وغير مبرر ، اكتسب مشروعية أمريكية /دولية كبيرة فاقت وتجاوزت "المشروعية الشعبية" بعد هذه الأحداث ، خصوصا عندما تسابقت كبريات العواصم الدولية والغربية ووسائل الإعلام الدولية لاستقباله ، بعد أن ضم بلاده إلى التحالف الأمريكي لمواجهة "الإرهاب" ، وهو ما نتج عنه أيضا رفع العقوبات الانفرادية الأمريكية واليابانية ضد بلاده ، واستفادت من مساعدات غربية سخية.²

- كما أن إسرائيل أيضا كان ربحها السياسي كبيرا ، فالمفهوم الأمريكي الجديد/القديم لمواجهة "الإرهاب" الذي يتعمد الخلط بين العنف السياسي كعمل محرم ومجرم وبين ممارسة حق تقرير المصير المشروع ، حقق لها مكسبا طالما دافعت عنه وروجت له سياسيا وإعلاميا ، وهو تبرير عملياتها الوحشية ضد الفلسطينيين وإضفاء طابع من المشروعية على كبت وإقبار حركات التحرر الفلسطينية (حماس ، الجهاد ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، فتح) ، وتندرج

¹ نظرية توازن القوى و توازن المصالح ، www.moqatel.com .

² ادريس لكريني ، المرجع السابق ذكره ،ص14 .

ضمن هذا الإطار أيضا كل من روسيا التي وجدت المبرر والفرصة الملائمة لضرب المقاومة الشيشانية ، والهند التي استغلت الظرفية لضرب المقاومة في كشمير .

- كما أن العديد من الدول العربية وجدت ضالتها في هذه الظرفية لتفرض مزيدا من القيود و التضييق على بعض الجهات المعارضة "الإسلامية" منها وغيرها ، وذلك بثمين غربي (مصر ، سوريا ، الأردن)، في حين نجد دولا عربية مستقرة أخرى أصبحت ملجأ آمنا لبعض رجال الأعمال العرب والمسلمين لتحويل استثماراتهم المالية من الدول الغربية وبخاصة من أمريكا مخافة تجميدها بذريعة الاشتباه في علاقتها بتمويل "الإرهاب" ، بعدما أصبح المسلم والعربي في الولايات المتحدة والدول الغربية ، مدانا حتى وإن ثبتت براءته . ومعلوم أن هذا التحويل ستنجم عنه آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية بالنسبة للدول المستقبلية (تونس ، لبنان ، المغرب ، مصر).

- أما الولايات المتحدة الأمريكية فكان ربحها المعنوي والسياسي كبيرا عقب الأحداث التي مستها ، فقد شكلت ذريعة مكافحة "الإرهاب" مناسبة جيدة لواشنطن من أجل تبرير إخفاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولأول مرة تبدو هذه الدولة القوية في موقف الضحية وتنال تضامنا وتعاطفا دوليا واسعا ، شكل إلى حد ما مبررا لرد فعلها في أفغانستان ، وهو ما مكنها من التمتع قرب مناطق استراتيجية وحيوية لم يكن بإمكانها الوصول إليها في السابق (الجمهوريات السوفيتية الإسلامية ، باكستان ، الصين..)، وهذا طبعا سوف يساعدها على ضرب وتكسير أي حلف إسلامي قد يضم باكستان وأفغانستان ، ومراقبة إيران ثم احتواء روسيا وعدم السماح لها بالوصول إلى المياه الدافئة ، واحتواء الصين الطامحة للحصول على ممر إلى المحيط الهندي عبر كل من باكستان وأفغانستان ، ناهيك عن التمتع في منطقة تضم أيضا احتياطي نفطيا ضخما¹.

- هذه الأحداث شكلت أيضا مناسبة مهمة لبعض القوى الإقليمية المتصارعة لإعادة النظر في علاقاتها باتجاه إذابة خلافاتها وتعزيز علاقاتها ، بعد أن أصبحت تواجه مخاطر وتهديدات عسكرية مشتركة ، باعتبارها دولا "راعية للإرهاب" من المنظور الأمريكي (العراق في عهد صدام ، إيران ، سوريا...). كما أن قناة "الجزيرة" كانت من ضمن أكبر الراجين عقب هذه الأحداث ، فقد تحولت إلى قناة رقمية دولية بعد ما انفردت بنقل أخبار وصور المواجهة من قلب أفغانستان "الطالبانية" . ويعد هذا التطور إيجابيا ومكسبا مهما وكبيرا ، بالنظر إلى الدور الإعلامي كقوة فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية ، قد يمكن العرب والمسلمين من نزع احتكار الغرب وإسرائيل لهذا الجانب ويمكنهم من إبراز مواقفهم ووجهات نظرهم وثقافتهم وتلميع وتصحيح صورتهم التي شوهدت الإعلام الصهيوني والغربي في الأوساط الدولية، وبخاصة بعد أن برزت بقوة العديد من القنوات الفضائية العربية الأخرى التي أثبتت احترافيتها في هذا الشأن².

¹ نفس المرجع ، ص 15.

² نفس المرجع ص 16 .

2- الأطراف الخاسرة بعد الكارثة:

- على مستوى الريادة الدبلوماسية دوليا ، فإن انشغال الولايات المتحدة بمشاكلها الضخمة فوت عليها فرصة التدخل دبلوماسيا بشكل فعال في العديد من القضايا الدولية البارزة (قضية الشرق الأوسط مثلا). ومن ناحية أخرى، فإن العديد من الإجراءات السياسية والأمنية التي اتخذتها هذه الدولة عقب الأحداث سيكلفها خسائر كبيرة ، فالقيود على الهجرة نحوها سينعكس سلبا على مكانتها كمركز لجذب الكفاءات ، بل وقد يؤثر سلبا على مكانة جامعاتها.

- هيئة الامم المتحدة تقاعست أما هذه الازمة التي احتكرت الولايات المتحدة دواليب إدارتها. وهكذا يمكن القول أنه رغم حصول هذه المنظمة قبيل الأحداث على جائزة نوبل للسلام تكريما لجهودها في مجال المحافظة على السلم والأمن "الدوليين"، فإنها فقدت المزيد من مصداقيتها ، بفقدان ثقة شعوب العالم فيها ، بعدما سلكت موقف المتفرج أمام هذه الأزمة ، حيث اكتفت بمنح الولايات المتحدة الضوء الأخضر للتدخل الزجري في أفغانستان.

- يمكن القول إن السلم والأمن الدوليين كان تأثره سلبيا بهذه الأحداث ، فبعد أن كان هناك اتجاه حثيث نحو خفض الإنفاق العسكري بسبب العوالة بعد نهاية الحرب الباردة ، تزايد هذا الإنفاق بشكل مهول سواء داخل الولايات المتحدة أو في غيرها من بلدان العالم.

- كما أن حقوق الإنسان وحرياته في الولايات المتحدة وفي الدول الغربية وفي غيرها من دول العالم ، أصبحت تتعرض للعديد من القيود بذريعة مكافحة "الإرهاب"¹.

المطلب الثالث: أهم ظواهر العلاقات الدولية بعد 11 سبتمبر 2001.

تتسم العلاقات الدولية المعاصرة بكثافة وسرعة التفاعلات بين الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية هذا فضلا عن التغير السريع في توجهاتها الأمر الذي يجعل عملية تحليل وتفسير هذه التفاعلات بالغة الصعوبة والخطورة خاصة إذا ما كان سيتم الاستناد الى تحليل ما وضع سياسات معينة او بناء مواقف تجاه اطراف دولية ، وعليه فإن الظواهر التي برزت في حقل العلاقات الدولية خلال الحقبة التي تلت احداث الحادى عشر من سبتمبر حتى الآن هي:

1/ ظهور مبدأ اللاصديق الاعدو : لقد قامت العلاقات الدولية منذ ظهورها على اساس التحديد الدقيق بين العدو والصدديق خلال كل مرحلة تاريخية ، و أثبتت هذه التجربة انه لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة وإنما مصالح دائمة في العلاقات بين الدول ، اما واقع العلاقات الدولية اليوم فإنه يشهد حالة فريدة ربما تكون غير مسبوقه في تاريخها وهي ما نطلق عليها ظاهرة **اللاصدديق و الاعدو** فلا يمكن عمليا التوصل الى معايير تحدد العدو والصدديق تحديدا جامعا مانعا كما كان الأمر من قبل وبالتالي نستطيع القول إن العلاقات بين الدول في واقعنا المعاصر اقرب ما تكون الى تكوينات تجمع بين عناصر من الصراع وعناصر من التعاون بدرجات مختلفة ومتغيرة².

2/ تغير مفهوم سيادة الدولة : لقد قامت العلاقات الدولية خلال المراحل التاريخية السابقة على اساس انها علاقات بين دول ذات سيادة ومن ثم تتمتع بممارسة هذه السيادة على اقليم وشعب معين فلا تنازعها اي سلطة اخرى في

¹ نفس المرجع ص 18، ص 19 .

² محمد ضياء الدين محمد، المرجع السابق ذكره، ص 81

نطاق هذا الإقليم أو على هذا الشعب كما انما تتمتع بالحق في قبول او رفض اي شيء يأتي اليها من الخارج ولقد تم تقنين هذا الوضع في المواثيق الدولية والتي جعلت من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدأ حاكماً للعلاقات الدولية يتعين على الدول احترامه والالتزام به /وعندما ننظر الى الواقع القائم لهذه العلاقات اليوم سنلاحظ ان مفهوم السيادة بمحتواه المتقدم قد تغير ليصير اقل تحديدا ووضوحا عما كان عليه من قبل وهو ما نطلق عليه ظاهرة **سيولة مفهوم سيادة الدولة** فلم تعد الدولة تحتكر السيادة على اقليمها وشعبها بشكل مطلق كما كان الأمر من قبل وإنما نستطيع القول بوجود عدة دوائر لسيادة الدولة تختلف اختلافا نوعيا من حيث قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وأسلوب ممارسة هذه السيادة فيها¹.

3/ ظاهرة الاعتماد المتبادل: تقوم هذه ظاهرة على اساس ان ازدياد التداخل والتشابك بين مجالات الحياة المختلفة والنتائج عن التطورات التكنولوجية التي شهدتها العالم خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ادى الى اتساع نطاق علاقات التأثير والتأثر بين دول العالم بحيث ان ما يحدث في أي مكان في العالم لا بد وأن يؤثر في باقي دول العالم بأشكال ودرجات تختلف وتتفاوت من دولة الى دولة اخرى ولكن في المحصلة النهائية لا بد وأن يكون هناك نوع من التأثير ويترتب على ذلك ان على كل دولة ان تتابع ما يحدث في العالم من تطورات وتغيرات لتتعرف على الاحتمالات المختلفة للتأثيرات التي يمكن ان تتعرض لها نتيجة لهذه التطورات والتغيرات ولتحدد السياسات والأساليب والوسائل الملائمة للتعامل معها بما يحقق لها اكبر قدر ممكن من مصالحها ويجنبها الى اقصى حد ممكن المخاطر الناتجة عنها.

4/ الأنشطة العابرة لحدود الدول : يذخر الواقع السياسي المعاصر بالأنشطة العابرة لحدود الدول والتي تتسم بأنها خارج نطاق السيطرة الفعلية لسطات هذه الدول وتشمل هذه الأنشطة انشطة اقتصادية وسياسية وإعلامية وثقافية ومعلوماتية كما أن بعض هذه الأنشطة غير مشروع كالجرمة المنظمة وتجارة المخدرات والسلاح وغسل الأموال ودفن النفايات وغيرها ،هذه الأنشطة التي تمثل في واقع الأمر تحدياً لسطات الدول كما انها تعد احد مصادر النزاعات المعاصرة في العلاقات الدولية إلا أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام تتمثل في انه يصعب التوصل الى حلول لمثل هذا النوع من النزاعات دون التوصل الى آليات للتعاون الدولي بشأنه².

5/ ازدياد الوزن النسبي للعوامل الاقتصادية في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة: كانت العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة المؤثرة على العلاقات الدولية على مدى التاريخ الا ان الجديد في هذا الشأن هو ازدياد الوزن النسبي لهذه العوامل في سياق العلاقات الدولية المعاصرة بدرجة واضحة وبشكل غير مسبوق بحيث يصعب تحليل التفاعلات بين الدول في الواقع المعاصر سواء كانت تعاونية أو صراعية دون الأخذ في الاعتبار الأبعاد والعوامل الاقتصادية المحركة لها والمؤثرة فيها بل ان بعض الدراسات تتحدث اليوم عن دبلوماسية رجال الأعمال بوصفها احدى الأدوات المهمة في ادارة العلاقات بين الدول كما يمكن ان نشير في هذا الصدد الى ما يعرف بدبلوماسية التنمية والتي تدور في نطاق

¹ خالد معمري ،التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و دراسات استراتيجية ،جامعة باتنة ،2007/2008.

² سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2004 ، ص114.

النشاط الخارجي للدول من اجل جذب الاستثمارات الخارجية والتكنولوجيا المتطورة ونظم الإدارة والتشغيل الحديثة الى الاقتصادات الوطنية والسعي المستمر لدول العالم المختلفة من اجل زيادة قدراتها التنافسية وتوظيف ما تتمتع به من مزايا نسبية في المجالات المختلفة.

6/ بروز أدوار الفاعلين الآخرين من غير الدول : من الظواهر المهمة في سياق العلاقات الدولية بعد الحادى عشر من سبتمبر ظاهرة الفاعلين من غير الدول والتي تشمل الشركات عالمية النشاط والمنظمات الدولية والإقليمية وشبكات المنظمات الأهلية غير الحكومية العابرة للحدود وبعض هؤلاء الفاعلين يملكون من مصادر القوة والتأثير ما يفوق ما لدى بعض الدول بل ومجموعة من الدول وأكثر من هذا فإن بعضهم يستطيع ان يؤثر في الأوضاع الداخلية للدول من خلال ما يتخذه من قرارات وما يتبعه من سياسات لإدارة وتشغيل الشركة او المؤسسة التي يديرها وكلها أمور خارج نطاق السيطرة المباشرة للدول.

وفي هذا الإطار يمكن ان نشير الى ازدياد دور المنظمات الدولية والمتخصصة والإقليمية في نطاق التفاعلات الدولية المعاصرة سواء في مجال حل المنازعات الدولية او في نطاق محاولة إلزام الدول بالقواعد القانونية الدولية المنظمة لأنشطة معينة أو في اطار محاولة بعض الدول الكبرى فرض قيود او عقوبات على دول معينة.

7/ حروب بلا نصر: الظاهرة السابعة الواضحة في سياق العلاقات الدولية بعد 11 سبتمبر تتمثل فيما نطلق عليه حروب بلا نصر فمعظم الحالات التي استخدمت فيها الأداة العسكرية لم تستطع القوة المستخدمة لها أن تحسم الأمر. بحيث تقضي على إرادة الطرف الآخر وتجبره على الاستسلام كما كان يحدث في المراحل التاريخية ، والمثير للانتباه في هذا المجال أن الحالات التي شهدت حروبا في الواقع المعاصر كانت بين أطرافا غير متكافئة على الإطلاق من حيث القدرة العسكرية الأمثلة الواضحة في هذا الشأن تتمثل في الحرب الأمريكية في افغانستان والعراق والعدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة ، إن هذه الظاهرة تعني ان نطاق تأثير القوة العسكرية مهما كانت طاقته التدميرية قد صار تأثيره محدودا بل ان ما يحققه من نتائج لا يتلاءم مع تكاليفه المادية والبشرية.¹

¹ محمد ضياء الدين محمد، المرجع السابق ذكره، ص84، ص85.

كخلاصة للفصل نقول أحداث الحادي عشر من سبتمبر طرحت تحولات كبيرة في العالم على الصعيد الدولي شملت انعكاسات سياسية واقتصادية ، أمنية وعسكرية و فكرية وثقافية .

سياسا و على المستوى الأمريكي و باقي دول العالم و أيضا على مستوى الحلف الأطلسي الذي تتمحور عليه دراستنا ، تداخلت فيه الآراء بين مواقف معادية و مشاركة في الحرب الأمريكية على الإرهاب الدولي ، وبين دول منددة اكتفت بالمساندة و التعاطف ، ودول أخرى حاولت تبرئة نفسها من الاتهامات و تقصد بذلك الدول العربية .

اقتصاديا عرف العالم الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 فكانت لها تداعيات على الاقتصاد العالمي و الأمريكي بالأخص أمنيا و عسكريا من خلال ظهور أخطار أمنية جديدة غير نمطية "انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب العابر للقارات،الهجرة الغير شرعية،الجريمة المنظمة والمتاجرة بالأسلحة ،الحروب الإلكترونية و الأمن الطاقوي ..إلخ، عسكريا تم اعتماد مبدأ جديد ألا و هو الحرب الوقائية، ثقافيا و فكريا ظهور أطروحة الإسلام عدو و ربطه بالإرهاب الدولي و الذي لا بد من شن الحرب عليه .

التحولات على مستوى الحلف شهدناها من خلال إصلاح هيكله الناتو من خلال وضع قيادة جديدة قيادة الحلفاء التحولية (ACT) ، و توسيع عضوية الحلف لتبج اليوم تضم 28 دولة مع توسيع شراكاتها أي حوض المتوسط و الرق الأوسط و أيضا شركاء آخرين عبر العالم دون أن تستغني عن المنظمات الدولية و التي تعتبر جزء هام في البناء الدولي إلى جانب الحلف هذا من جهة ، ومن جهة أخرى شهد الحلف خلافا أوربيا -أمريكا غذته الحرب على العراق و الذي كان في الحقيقة نتيجة للانقسام المصلي بينهما في المنطقة و أيضا عودة أوربا للتذمر حول من يقود الحلف إلى غيرها.

و عموما نقول أن هذه الأحداث ساهمت في ظهور ظواهر على مستوى العلاقات الدولية تمثلت في :

ظهور مبدأ اللاصديق اللاعدو أيضا تغير مفهوم سيادة الدولة ليصير أقل تحديدا ووضوحا عما كان عليه من قبل وهو ما نطلق عليه ظاهرة سيولة مفهوم سيادة الدولة فلم تعد الدولة تحتكر السيادة على إقليمها وشعبها بشكل مطلق من ذي من قبل، ظاهرة الاعتماد المتبادل ، الأنشطة العابرة لحدود الدول لتشمل أنشطة اقتصادية وسياسية وإعلامية وثقافية ومعلوماتية كما أن بعض هذه الأنشطة غير مشروع كالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والسلاح وغسل الأموال..إلخ ، ازدياد الوزن النسبي للعوامل الاقتصادية في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة و بروز أدوار الفاعلين الآخرين من غير الدول والتي تشمل الشركات عالمية النشاط والمنظمات الدولية والإقليمية وشبكات المنظمات الأهلية غير الحكومية العابرة للحدود و أخيرا ظهور ما يسمى بحروب بلا نصر تمثلت في الحرب الأمريكية في أفغانستان والعراق والعدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة .

وفي الأخير نقول أن هذه الأحداث سواء كانت مدبرة أو بمحض الصدفة إلا أنها حملت معها رياح تغييرية مست العالم بأسره كما مست الحلف بصفة خاصة باعتباره جزء من البناء الدولي و هذا ما سنوضحه في الفصل الثاني .

الفصل الثاني

حلف الناتو كمتغير جوهري في العلاقات

الدولية.

إن حلف شمال الأطلسي قد ولد استجابة لمواجهة تحديات كبرى، برزت على الساحة الأوروبية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما ارتبطت هذه الولادة بمستوى التفكير والإدراك الأوروبي والأمريكي بمظاهر الخطر الأمني الجديد المتمثل في تحول الإتحاد السوفيتي إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة، متسلحا بإيديولوجية عالمية متناقضة تماما مع مفاهيم الغرب و قيمه. أما بعد الحرب الباردة اعتبرت أوروبا أكثر المناطق تأثرا بتحويلات، من انهيار للشيوعية و انتصار لليبرالية، ما أدى إلى تغير في مدركات البيئة الأمنية الأوربية التي لم تعد قائمة على الاستراتيجيات العسكرية السابقة للحلف، و المتمثلة في الردع و الاحتواء، وإنما أصبحت تقوم على افتراضات إنسانية و سياسية باللجوء إلى الوسائل السلمية لحل معضلات الأمن الأوربي ونبذ سياسات التسلح و تعزيز العلاقات و التعاون بين غرب - شرق و غرب - جنوب. من هذا المنطلق اتضحت ضرورة الإبقاء على حلف الشمال الأطلسي، كحلف دفاعي وفقا للمفهوم الأورو-أطلسي ضد تحديات العولمة، و اتجه نحو التحول من تنظيم عسكري مهمته الدفاع عن غرب أوروبا و منطقة الأطلسي، إلى قوة عسكرية عالمية مركزة على قوسين من الأزمات: **ARC D'INSTABILITE**، القوس الشرقية و القوس الجنوبية** حدّتها مؤسسة "راند" **RAND CORPORATION**، تدعم هذا الاتجاه أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي فتحت له مبررات جديدة لإبقائه وفق أدوار و مهام جديدة واضحة حول مسألة التدخل الأطلسي في الأزمات و إدارتها إلى جانب مهام أخرى سنوضحها في هذا الفصل. وعليه في هذا الفصل سوف ندرس أهمية هذا الحلف في العلاقات الدولية من خلال تفصيل أهم المبادئ و الأدوار في مختلف المراحل، بحيث كل مرحلة عرف فيها الحلف متغيرات جديدة أثرت فيه و بالتالي أثرت أيضا على العلاقات الدولية، وذلك من خلال ثلاث مباحث، فتناول المبحث الأول مرحلة "أولوية الدفاع الجماعي" أثناء الحرب الباردة انطلاقا من الجذور التاريخية لنشأة الحلف في المطلب الأول إلى استراتيجيات الحلف أثناء هذه المرحلة في المطلب الثاني، ثم مرحلة "الأمن الجماعي" و التي كانت في الفترة التي تلت الحرب الباردة، فأبرزناها هي الأخرى من خلال مطلبين في الأول طرحنا مبررات استمرار الحلف بعد زوال الخطر الشيوعي و في الثاني تطرقنا إلى أهم استراتيجياته من (1991-1999)، وأخيرا مرحلة "ضمان الأمن و المشاركة الفعالة"، جاءت بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 و التي ستكون محور اهتمام هذه الدراسة بحيث تطرقنا إلى أهم القمم التي عقدت نحو تحقيق إستراتيجية أطلسية جديدة في المطلب الأول، و في الثاني درسنا تحول الحلف بعد لشبونة 2010 من خلال تحليل وثيقة المؤتمر آنذاك مع إبراز أهم الركائز التي أكد عليها الحلف دون أن ننسى أهم التطورات التي حصلت و التي لحقته بعد ذلك سنة 2012 في مؤتمر شيكاغو.

*التحديات الآتية من القوس الشرقية: تتمثل في وجود قوات روسية بمخزون كبير من أسحة الدمار الشامل وتفاعلات صراعية بين عدد كبير من الدول، و تم تصور الحل لمواجهة هذه التهديدات بإبرام اتفاقية الشراكة من أجل السلام و توسيع الحلف اتجاه الشرق، كما تضم هذه المنطقة دولا الإسلامية كإيران، أفغانستان، دول آسيا الوسطى و باكستان، وتمثل هذه القوس منطقة عدم استقرار لوجود كثير من الصراعات و النزاعات العرقية و الدينية و الاجتماعية و انتشار أسلحة الدمار الشامل و احتمال قيام تحالف بقيادة إيران من شأنه إعاقة مهام الحلف في تحقيق الهيمنة العالمية.

**القوس الجنوبية: وتبدأ من شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي من المتوسط و منطقة الشرق الأوسط، جنوب غرب آسيا و المنطقة العربية، لما تشهده من بؤر توتر و مشاكل أمنية أخرى كالإرهاب و الأصولية الإسلامية، و تردي الأوضاع السياسية و الاقتصادية التي يمكن أن تقود إلى حروب أهلية داخلية - و هذا بالفعل ما أثبتته الأحداث التي تلت الربيع العربي (الحرب في سوريا و ليبيا، مالي و النيجر و غيرها في المنطقة) - تزيد من الهجرة الجماعية إلى أوروبا أو تصعد من العمليات الإرهابية و إحياء النزاعات الأصولية الإسلامية.

المبحث الأول: حلف الناتو في إطار الحرب الباردة (أولوية الدفاع الجماعي).

كانت التحولات الكبرى التي طرأت على الخارطة الجيوسياسية لأوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبروز الإتحاد السوفيتي كقوة عظمى على الساحة الجديدة ومعه دول أوروبا الشرقية ضمن إيديولوجية جديدة متناقضة مع مفاهيم وقيم الدول الغربية، هي العامل الأول وراء تأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كأداة سياسية - عسكرية لحماية أوروبا الغربية، في البداية وضعت إستراتيجية الحلف تحت مسمى "المفهوم الاستراتيجي للدفاع عن دول حلف شمال الأطلسي"، الذي تقوم أهم نصوصه على أن الأمن الإقليمي للدول الأعضاء يخطط لعمليات رادعة في حالة العدوان على أي عضو من الدول الأعضاء وفقا للمادة الخامسة* من الميثاق، و هذا المفهوم يقوم على إستراتيجية تقسيم مسؤولية الدفاع عن الغرب، بحيث تتولى أوروبا الغربية مسؤولية الدفاع بالأسلحة التقليدية في حين تشارك الولايات المتحدة بالأسلحة النووية و هنا تتضح أولوية الدفاع الجماعي في هذه الفترة حفاظا على الأمن و السلم في المنطقة.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لنشأة الحلف.

هو أحد أكبر الأحلاف العسكرية في التاريخ، ضم عند نشأته 12 دولة، أغلبها من دول أوروبا الغربية، ارتفعت إلى 28 دولة، نشأت فكرة هذا الحلف إلى سنة 1929، بهدف تكثف الدول الديمقراطية في مواجهة النظم الديكتاتورية (الفاشية الإيطالية، النازية الألمانية و الشيوعية السوفيتية)، إذ فشلت عصبة الأمم في المشاكل الدولية وقد أوقف تنفيذ فكرة الحلف نشوب الحرب العالمية الثانية.

بدأ التفكير في إنشاء الحلف إثر صدور كتابين في الولايات المتحدة كان لهما أثر كبير في توجيه الرأي العام الأمريكي نحو فكرة التكتل مع الدول الديمقراطية في أوروبا و التخلي عن سياسة العزلة، الأول كان تحت عنوان "الإتحاد في الحال" لكلاrens ستريت سنة 1939، و الثاني لوالتر ليبمان بعنوان "السياسة الخارجية للولايات المتحدة" عام 1943، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت دول أوروبا الغربية نفسها معرضة للتهديد فلجأت إلى أمريكا و كندا للبحث في إمكانية تحقيق الأمن المتبادل، و في 4 أبريل 1949 وقعت 12 دولة هي (الوم أ- كندا - إنجلترا - فرنسا - إيطاليا - النرويج - الدانمرك - أيسلندا - البرتغال - بلجيكا - هولندا - لوكسمبورغ) على معاهدة الحلف الأطلسي وعليه تم تأسيس هذا الأخير في إطار المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة، التي تتيح للدولة حق الدفاع عن نفسها سواء منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى. و كانت أولى نتائج الحلف إنهاء الإتحاد السوفيتي الحصار على برلين في 9 ماي 1949.¹

تدرجيا، بعد ذلك انضمت أربع دول أخرى إلى المؤسسة ليرتفع إلى 16 عضوا، وفي 1951 تم دعوة اليونان و تركيا للانضمام للحلف، أين انضمتا رسميا في 18 أبريل، 1952 كما دعيت جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية) للانضمام عقب التوقيع على اتفاقية باريس في أكتوبر، 1954 إلا أنها لم تصبح عضو بصفة رسمية إلا في ماي 1955 .

* نشير هنا إلى أن اتفاقية الحلف الأطلسي كانت امتداد لمعاهدة الدفاع المشترك في 17 مارس 1948 التي عرفت بمعاهدة بروكسل.

¹ زهرة شيخ الشيوخ، العقيدة الإستراتيجية للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة (1991-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير لفرع العلاقات الدولية تخصص: دبلوماسية و تعاون دولي، جامعة الجزائر دالي ابراهيم (3)، 2011-2012، ص 21.

و في 10 ديسمبر 1981 وقع بروتوكول انضمام اسبانيا، و بعد تصديق المجالس النيابية لجميع الدول الأعضاء، أين أصبحت اسبانيا عضو رسمي ابتداء من 30 ماي 1982¹.

أ. الأهداف و المبادئ و قواعد العضوية : (أنظر الملحق رقم 05: الوثيقة التأسيسية للحلف الأطلسي)

من مواد الميثاق استنبطت أهداف الحلف و مبادئه و التي تتماشى مع أهداف و مبادئ الأمم المتحدة فكانت:

أهداف الحلف: تتمثل في

- ✓ العمل على توثيق العلاقات الدولية السلمية و الودية.
- ✓ العمل على استقرار و رفاهية الدول الأعضاء.
- ✓ العمل على تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء و توحيد الجهود للدفاع المشترك.
- ✓ العمل على المحافظة على السلم و الأمن الدوليين.
- ✓ العمل على مقاومة أي هجوم مسلح بشكل فردي أو جماعي، و بكل وسيلة ممكنة من وسائل الاستعداد الخاص و التعاون المشترك.

مبادئ الحلف:

- ✓ تسوية جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية.
- ✓ الامتناع عن التهديد أو استعمال القوة بطريقة لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.
- ✓ التعاون المتبادل بين دول الحلف في كل المجالات.
- ✓ ألا تؤثر المعاهدة على حقوق الأطراف و التزاماتها، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.
- ✓ عدم الدخول في اتفاقيات تتعارض مع هذه المعاهدة.
- ✓ التشاور مع الأعضاء فيما يخص مسائل الأمن².

قواعد العضوية :

نصت عليها "المادة العاشرة" من ميثاق حلف الشمال الأطلسي، طبقا لهذه المادة فقد تم تحديد شروط العضوية في التحالف كما يلي:

- موافقة الأعضاء الأصليين بالإجماع على انضمام دولة جديدة.
- ضرورة أن تكون الدولة الراغبة في الانضمام دولة أوروبية.
- على الدولة الراغبة في الانضمام أن تكون في مركز يساعد على مبادئ المعاهدة الديمقراطية و حرية الفرد.. الخ.

¹L'OTAN après la guerre froide / la documentation française :

<http://www.la-documentation-francaise.fr/dossiers/OTAN/HTML.L/02-10-2013/19:01>

²محمدان محمد، الإستراتيجية الأمنية الأوربية اتجاه المنطقة العربية في ظل التحولات الراهنة من 2010-2012، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر (3)، 2012-2013، صص(41-42).

- ضرورة أن يتوفر في الدولة الراغبة في الانضمام للحلف، وضع يمكنها من المساعدة على تعزيز المحافظة على السلم في منطقة شمال الأطلسي.

تم تطبيق هذه الشروط 4 في ثلاث مناسبات هي:

1. عند انضمام تركيا و اليونان للحلف بمقتضى بروتوكول باريس في 22 أكتوبر 1951.
 2. عند انضمام ألمانيا الغربية إلى الحلف بمقتضى بروتوكول باريس في 23 أكتوبر 1954 و الذي نفذ في ماي 1955.
 3. عند انضمام اسبانيا عام 1982.¹
- ب. البيان التنظيمي للحلف أثناء الحرب الباردة:

أقرت معاهدة الحلف الأطلسي على وضع هيكل لمؤسسات عمل الحلف تماشياً مع بيئة الحرب الباردة و مقتضياتها و عليه يتمثل البيان التنظيمي للحلف فيما يلي:

I. الهيكل التنظيمي المدني: CIVIL STRUCTURE يتكون من:

- 1) مجلس حلف الشمال الأطلسي (NORTH ATLANTIC COUNCIL (NAC) : هو أعلى سلطة في الناتو لاتخاذ القرار، إذ يحقق إمكانية التشاور و التعاون السياسي بين الحلفاء، باعتباره سلطة سياسية و عسكرية. وهو المسؤول عن اتخاذ القرارات حول كافة المسائل الأمنية، حددت اختصاصاته الواسعة في الدورة الأولى في واشنطن (17 سبتمبر 1949) على أن يؤلف لجنا تساعده، و يجتمع كل مرة في العام (جلسة عادية)، أو بناء على طلب أحد الأعضاء (جلسة غير عادية)، و يتكون المجلس من مجلس وزراء الخارجية و المالية و الدفاع للدول الأعضاء.
- 2) لجنة نواب المجلس: أنشأت في الدورة الرابعة في لندن في 19 ديسمبر 1950، على أن يمثل فيها كل الأعضاء بالحلف، و لها نفس اختصاصات المجلس و تكون مهامها: وضع السياسة العامة و الخاصة للحلف دون انتظار اجتماع المجلس، مقر اللجنة في باريس، و هي الهيئة الأساسية العاملة و المستديمة للحلف، في الدورة السادسة أضيفت اختصاصات أخرى له تمثلت في:
 - العمل على تنسيق أعمال اللجان الدائمة.
 - تبادل الآراء في المسائل السياسية، التي تخص الدول الأعضاء.
 - القيام بأعمال مكتب الاستعلامات و الدعاية، لتعريف شعوب الدول الأعضاء بمقاصد الحلف.

- 3) اللجنة الاقتصادية و المالية : وهي غير دائمة ، يمثل فيها كل الدول الأعضاء و مهمتها التوجيه بما تراه بعد الدراسة في المسائل المالية، لتجنب الأزمات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية، التي قد تنشأ أثناء تنفيذ برامج الدفاع و الإنتاج العسكري و تبيان الحلول المثلى لاستخدام الموارد المالية للحلف¹.

¹ ليلى طورشي، نفس المرجع السابق ذكره ، ص15.

II. الهيكل التنظيمي العسكري MILITARY STRUCTURE:

للتغلب على مشكلة ضعف القدرات العسكرية لدول الحلف تم تشكيل البناء العسكري مع بداية تشكيل الحلف ويتكون هذا البناء من:

- 1) **اللجنة العسكرية:** وهي أعلى سلطة في الشؤون الحربية، تضم رؤساء أركان حرب الدول المتحالفة باستثناء "أيسلندا" التي ليس لها قوات مسلحة يمثلها مندوب مدني، تجتمع مرتين في العام على الأقل، اختصاصها توجيه السياسات العسكرية للحلف.
- 2) **اللجنة الدائمة:** هي بمثابة الإدارة التنفيذية للجنة العسكرية، وتتكون من ممثلين عسكريين للدول الكبرى بالحلف (الوم أ - فرنسا)، إلا أنه مع انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية للحلف في مارس 1966 ألغى عمل هذه اللجنة و تم استبدالها بجهاز جديد أطلق عليه اسم الهيئة العسكرية الدولية.
- 3) **القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا:** أنشأت في 20 ديسمبر 1950، وهي المسؤولة عن إدارة أعمال القتال بالقوات الموضوعة تحت قيادتها، للدفاع عن الدول الأوروبية الأعضاء ضد أي غزو.
- 4) **لجنة كندا والولايات المتحدة الأمريكية:** مكونة من مندوب عسكري لكل من كندا والولايات المتحدة.
- 5) **لجنة الإنتاج العسكري:** وهي لجنة غير دائمة يمثل فيها كل الدول الأعضاء وهي مسؤولة عن إنتاج الأسلحة و المعدات الحربية لتنمية برامج التسليح و الدفاع التي تقرها اللجان المختلفة، أهم مهامها توحيد الأسلحة و المعدات التي تستخدمها القوات المسلحة للدول الأعضاء². (أنظر الملحق رقم 01: تنظيم حلف الشمال الأطلسي سنة 1951).

المطلب الثاني: استراتيجيات الحلف الأطلسي أثناء الحرب الباردة.

✎ **إستراتيجية الاحتواء CONTAINMENT POLICY:** كانت أولى الاستراتيجيات التي اتبعتها دول الحلف في مواجهة المعسكر الشيوعي، وتقوم هذه الإستراتيجية أساساً على تطوير الاتحاد السوفيتي و كتلة دول شرق أوروبا بجدار عازل من الأحلاف والقواعد العسكرية تحول دون نفوذها إلى مناطق غربية لأوروبا. وكانت الفترة 1945 - 1953 حرصت فيها الولايات المتحدة على الانفراد بالسلح النووي منذ أول مرة في هيروشيما و نغازاكي عام 1945. إلا أنها اضطرت إلى إعادة النظر في أسس و مفاهيم هذه الإستراتيجية بعد قيام الإتحاد السوفيتي بكسر الاحتكار الأمريكي للقوة النووية بتفجير قنبلة الذرية في 1949 و الهيدروجينية في 1953م³.

✎ **إستراتيجية الردع النووي NUCLEAR DETERRENCE:** بعد الانتقادات الكثيرة التي واجهت سياسة الاحتواء تم تبني إستراتيجية الردع النووي، و قوامها تبني نظرية الحرب النووية المحدودة، أي استخدام أسلحة نووية تكتيكية على مستوى العمليات العسكرية في مواجهة حلف وارسو. بيد أن هذه الأخيرة لم تتعمق و لم تنتشر في

¹ مصطفى أحمد أبو الخير، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، ط1، (د.ب.ن) ايتراك للنشر و التوزيع، 2005، صص(245-246).

² د/محمد عزيز شكري، الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، 1978، ص37.

³ عبد القادر فهمي، الفكر السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية/دراسة في الأفكار و العقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 2009، ص122.

أوساط الحلف في ظل الحذر الغربي من الانزلاق في مواجهة نووية مكشوفة مع الإتحاد السوفيتي، ورفض المعسكر الاشتراكي هذه الإستراتيجية كونها تمثل تهديدا مباشرا لأوروبا الشرقية¹.

CR إستراتيجية الاستجابة المرنة **FLEXIBLE RESPONSE**: أكدت المشكلة الألمانية و جدار برلين أهمية إستراتيجية الردع النووي في إطار قضية الأمن الأوربي المرتبط أساسا بالإستراتيجية السوفيتية في الحرب الباردة هذا الجدار الذي مثل حدا فاصلا بين الصواريخ السوفيتية والأمريكية، ورمزا لوجود كتلتين متصارعتين في قلب أوروبا². و في إطار هذه الإستراتيجية النووية طرح وزير الخارجية الأمريكي آنذاك نظرية الرد الشامل **MASSIVE RETALIATION** التي تقوم على الرد النووي الشامل والفوري للتهديدات السوفيتية مهما كان حجمها و نوعية الأسلحة المستعملة فيها. و بعد نقشات طويلة استعمل هذا الأخير إستراتيجية بديل و هي إستراتيجية الاستجابة المرنة، التي تقوم على إعطاء الحلف المرونة و التدرج في الاستجابة العسكرية عند وجود تهديد لسيادة و استقلال الدول الأعضاء³.

وقد بلور هذه الإستراتيجية الجنرال "ماكسويل تايلر*"، إلى عبر في كتابه "السوق المريب" أن الرد المتدرج يعبر عن ضرورة توفّر رد الفعل ضد جميع الأشكال الممكنة للهجوم ابتداء من الهجوم العام الشامل في مختلف أنواع الاعتداءات و النزاعات المحلية⁴.

و تبنى الحلف هذه الإستراتيجية رسميا عام 1967، بعد خروج فرنسا من الهيكلة العسكرية للحلف و التي أرادت بناء قوة نووية مستقلة عن المظلة النووية الأمريكية⁵. و قد لقيت هذه الإستراتيجية اعتراضات من قبل الدول الأوروبية على اعتبار أنها مقيدة و تقلل من قوة الردع الغربي في مواجهة العدو السوفيتي، إلا أن هذه المخاوف لا أساس لها على اعتبار أن الردع قائم أساسا على وجود القوة العسكرية المتكافئة نسبيا لإعطاء القابلية للردع⁶.

CR إستراتيجية حرب النجوم **STRATEIC DEFENSE INITIATIVE**: رغبة من أعضاء الحلف في تجاوز مرحلة التوازن الاستراتيجي بين القوتين العظمتين و إيجاد منفذ لتكريس التفوق الأمريكي، تم إطلاق هذه الإستراتيجية التي تبناها الرئيس الأمريكي السابق "ريغن" عام 1983 تحت عنوان "مبادرة الدفاع الإستراتيجي" أمام الكونغرس الأمريكي، ثم وافقت عليها أوروبا و سمعت بنشر صواريخ "بيرشينغ" و "كروز" بمعدل 572 صاروخ. و كانت تهدف إلى استخدام كافة النظم الفضائية لحماية دول الحلف من هجمات

¹ Penin Emile Robert, **Les Grands Problèmes internationaux**, (Paris :Edition des seuil,1985),P25 .

² عدنان السيد حسن، **قضايا دولية .. التوسع الأطلسي**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص ص 17-18.

³ ماجدة محمد شذود، **قضايا عالمية معاصرة**، دمشق: مطبعة دار الكتاب، ط1990، ص2، ص113.

* ماكسويل تايلر: هو رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية.

⁴ مصطفى طلاس، **الإستراتيجية العسكرية**، دمشق: كلاس للدراسات و الترجمة و النشر، ط1996، ص1، ص811.

⁵ عدنان السيد حسن، مرجع سابق ذكره، ص ص 17-18.

⁶ Pierre Milza, **Les Relations Internationales de 1973 à nos jours**, paris : Librairie de Paris, 1994, P64.

الصواريخ باليستية النووية الإستراتيجية، وارتكزت هذه المبادرة على الإستراتيجية الدفاعية بدلاً من إستراتيجية التدمير الشامل¹.

المبحث الثاني: حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة (من الدفاع الجماعي إلى الأمن الجماعي).

إن التحولات الدولية و الإقليمية التي انعكست على أمن و استقرار أوروبا قد فرضت على الحلف الأطلسي البحث عن هوية جديدة تبرر استمراره في وقت كان من المفترض تفككه حسب قاعدة نشوء و تفكك الأحلاف العسكرية و التي تفترض زوال الأحلاف بمجرد زوال الحلف المضاد.

فبالرغم من زوال الخطر الشيوعي و تفكك حلف "وارسو" فإن ذلك لم يؤدي إلى زوال الحلف الأطلسي الذي تأسس وفقاً للمادة الخامسة من الميثاق التأسيسي له "الأمن الجماعي"²، و هو ما فرض على الحلف تغيير إستراتيجيته و تحديد أهدافه و حتى تعديل هياكله بغية التأقلم مع الظروف الدولية الجديدة و العمل على الحفاظ على الأمن الدولي³ من خلال الدفاع عن قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان و سيادة القانون و حماية حقوق الأقليات و ذلك بالاعتماد على الحلف كأفضل مؤسسة سياسية و عسكرية قادرة على تلبية متطلبات و حاجات الدولة الغربية.

وفي مقدمتها واشنطن، ولا يتم ذلك إلا من خلال ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو أطلسية، وعلى مستواها الداخلية المتعلقة بالمنطقة التقليدية للحلف⁴، وأخرى خارجها، ترتبط أساساً بالمنطقتين هما:

- **المنطقة الشرقية:** وهي المنطقة الواقعة بين ألمانيا وروسيا الاتحادية، ثم شمالاً بعبور شمال أوروبا، ثم جنوباً عبر تركيا والقوقاز ووسط آسيا (بسبب وجود عدد كبير من دول هذه المنطقة وأيضاً الفراغ الأمني في وسط أوروبا وشرقها).⁵
- **المنطقة الجنوبية:** تبدأ من شمال إفريقيا والبحر المتوسط ثم جنوب غرب آسيا خاصة وأن هذه المنطقة مهددة بصراعات وحروب تؤثر على استقرار القارة الأوروبية وفي هذا السياق عقد الحلف قمة لندن عام 1990 التي على أساسها تغير المفهوم بصورة كاملة، حيث اعتمد ما يسمى "بالمفهوم الاستراتيجي" **STRATEGIC CONCEPT**، والذي نشر في قمة روما عام 1991، وشمل بدوره تغييراً كاملاً في طريقة تفكير الحلف⁶ بل وأكد أن التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف يواجهها تختلف في طبيعتها عما كانت عليه في الماضي من حيث:⁷

¹ مصطفي طلاس، مرجع سابق ذكره، ص 813.

² زرقونة صلاح سالم، الناتو بين مرحلتين، السياسة الدولية، ع 129، أبريل 1997م، ص 69.

³ Christophe Bergey, 60^{ème} anniversaire de l'OTAN **Eta de Lieux, Défence national et sécurité collective**, n°63, Décembre 2009, pp25-26 .

⁴ Klans wittman, **Towards a new strategic concept for NATO**, (Rom : research division, september 2009 pp 110-112.

⁵ عماد جاد، **الحلف الأطلسي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998، ص ص 144-153.

⁶ السيد مصطفى أبو الخير، المرجع السابق، ص 530.

⁷ عماد جاد، "الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، ع 136، أبريل 1999، ص ص 207-212.

أ. أن المخاطر التي تواجهها الحلفاء، أصبحت متعددة الأوجه والجيئات، مما يجعل من الصعب التنبؤ بها وتقييمها.

ب. أن المخاطر التي تعرض لها الحلف التي تأتي عن عدوان محدد على أراضيهم أو من ظروف أوضاع ناجمة عن صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية التي تواجهها دول أوروبا الوسطى والشرقية، مما يؤثر على استقرار أوروبا ومن ثم تهديد أمن الأعضاء في الحلف.

ت. أن التهديد بهجوم شامل على كل جيئات الحلف الأوروبية لم يعد قائما وبالتالي لم تعد نقطة التركيز في إستراتيجية الحلفاء.

ث. المخاطر التي تصاحب عملية التغير في الاتحاد السوفيتي وامتلاكه لقوات تقليدية وأخرى نووية.

ج. أن أمن الحلفاء يمكن أن يتأثر بعوامل أخرى ذات طبيعة أوسع تشمل انتشار أسلحة الدمار الشامل ، تعطيل تدفق الموارد الحيوية ، العمليات الإرهابية والتخريب وعلى أثرها تم تحديد مخاطر جديدة خارج المنطقة التقليدية وهي الجهتين الشرقية والجنوبية من الحلف.

انطلاقا من هذه المعطيات ، فإن حلف شمال الأطلسي سيؤدي جملة من الوظائف والأدوار الجديدة ضمن هيكله سياسية وعسكرية حديثة تناسب والمهام الجديدة الموكلة للحلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: مبررات استمرارية الحلف بعد الحرب الباردة والتحويلات الهيكلية والوظيفية.

I. مبررات استمرارية الحلف بعد الحرب الباردة:

كان من المنطقي أن يؤدي تفكك الإتحاد السوفيتي ، إلى حل الحلف الأطلسي إلا أن مرحلة جديدة من مسيرة الحلف بدأت تفرض نفسها على أرض الواقع مغايرة لكل التوقعات و كل النظريات الإستراتيجية في هذا المجال، حيث أن ارتكاز التصور الجديد لمسيرة الحلف على جمعة من المتناقضات كان من الصعب التكيف معها إلا أن عمليات مستمرة من الضغط و المواءمة أحيانا التي تولتها الولايات المتحدة - مسألة توسيع الحلف - نجحت إلى حد كبير في التغلب على هذه المتناقضات و هو ما أدى إلى استمرار الحلف و عدم تفككه و عليه هناك دوافع معلنة و أخرى خفية وراء هذه الاستمرارية.

1) الدوافع المعلنة:

- انتهاء الحرب الباردة لا يعني انتهاء التهديدات الأمنية و العسكرية المباشرة SECURITY HARD التي يمكن أن تتعرض لها دول أوروبا الغربية أعضاء الحلف، فقد برزت مفاهيم جديدة للتهديدات التي تستوجب استمرار الحلف، كقضايا عدم الاستقرار السياسي، الإرهاب المخدرات، الهجرة غير شرعية و حقوق الإنسان التي تدخل في إطار التهديدات الغير مباشرة SECURITY SOFT.
- استمرار المحافظة على الأمن و الاستقرار الأوروبي في إطار العمل على استقرار وسط و جنوب أوروبا و تدعيم عمليات التحول السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لتلك المناطق.

■ عدم فصل الأمن الأوربي عن الأمن الأطلسي و هذا يستوجب استمرار تماسك المجتمعات الديمقراطية ليس فقط لدول الحلف و إنما باقي دول القارة، وهو الأمر الذي يفرض ليس بقاء الحلف و إنما بناء تعاون مع الدول التي تشاركه قيمه في كل أنحاء أوربا، خاصة بعد تصاعد التهديدات الآتية من منطقة الشرق الأوسط عموما و البحر المتوسط خصوصا.

■ استمرار الحلف لا يعني عرقلة و نمو الهوية الأوربية و الإتحاد الأوربي، الذي يتطلع أن تكون له آليات عسكرية فعالة متمثلة في إتحاد دول أوربا الغربية و منظمة الأمن و التعاون الأوربي، بل يعد دهما لهما عند الضرورة¹.

2) الدوافع الغير معلنة: يعتبر الحلف أحد أدوات الولايات المتحدة الرئيسية للحفاظ على هيمنتها على قمة النظام العالمي و ذلك في إطار:

■ **التكاليف الباهظة لصيانة النظام الدولي،** يعتقد البعض بان الولايات المتحدة بحاجة إلى منظور كأساس فكري للسياسة الخارجية بين وجهات النظر الانعزالية و التدخلية في الشؤون العالمية، فليس من السهل أن تختار الولايات المتحدة بين الهيمنة والعزلة الدولية، لأن الهيمنة العالمية أمر باهض الثمن اقتصادياً، بينما العزلة باهظة الثمن سياسياً. إن مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية تندد دوماً بالتكاليف الباهظة لصيانة النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وبسبب غياب قوة عسكرية مناهضة فان الولايات المتحدة ترغب بترتيب الأوضاع العالمية بواسطة ترتيبات تنظيمية تقوم برسمها مع حلفائها، وليس هناك أفضل من حلف الناتو للمشاركة في هذه المهمة ذات الأبعاد العالمية.²

■ دعم استمرارية الهيمنة السياسية و العسكرية للولايات المتحدة على أوربا الغربية.

■ احتواء دول شرق ووسط من خلال ربطهما بشبكة علاقات مع الحلف، و إبعادها عن أيّ روابط مستقبلية مع روسيا الاتحادية، إضافة إلى منع انبعاث الحركات القومية الكبرى في البلقان (صربيا الكبرى - و ألبانيا الكبرى).

■ احتواء و تحجيم روسيا الاتحادية تحسبا لأي بعث أو عودة لها لتلعب دور رئيسي على الساحتين الأوربية و الدولية في المستقبل في إطار محاولتها إعادة ترتيب أوضاع العالم في القرن القادم من منظور المصلحة الأمريكية.

■ استمرار احتواء و مراقبة ألمانيا الاتحادية تحسبا لاحتمالات النمو العسكري المستقبلي لها و عودتها لمحاولة القيام بالدور المحوري المهيمن لأوربا.

■ المحافظة على التواجد الأمريكي في أوربا في إطار رسمي و قانوني يمكن من خلاله تأمين خطوط مواصلاتها البحرية، الجوية و البرية و الانطلاق لأي منطقة إقليمية أخرى على غرار ما تم أثناء حرب الخليج الثانية.

¹ عبد الله صالح، **بعد قمة مايو: أهداف توسيع الحلف**، السياسة الدولية، ع129، جويلية 1997، ص84.

² طالب حسين حافظ، **الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد الحرب الباردة**، السياسة الدولية، ع46، ص142.

■ توفير آلية عسكرية دولية كواجهة يمكن للولايات المتحدة تنشيطها تبعاً لمصالحها في إطار غطاء دولي يحقق لها تفادي المعارضة الدولية، خاصة إن أرادت العمل خارج نطاق الشرعية الدولية (الأمم المتحدة)¹.

II. التحولات الهيكلية و الوظيفية للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة :

II.1- التحولات الهيكلية (السياسية و العسكرية) للحلف بعد الحرب الباردة:

أ الهياكل السياسية و أدوارها :

-مجلس تعاون شمال الأطلسي: في اجتماع قمة حلف الشمال أطلنطي المنعقدة بلندن في يوليو 1990، قام الحلف الأطلسي بدعوة كل من الإتحاد السوفيتي السابق (تشيكوسلوفاكيا، المجر، بولندا، بلغاريا وروسيا) لحضور هذا الاجتماع بشأن إقامة علاقات دبلوماسية منتظمة مع الحلف و كانت هذه بداية علاقات رسمية بين الحلف ودول شرق ووسط أوروبا² وتعززت أكثر في نوفمبر، حيث تم توجيه الدعوة لوزراء خارجية دول أوروبا الوسطى والشرقية للاجتماع بنظرائهم من دول الحلف من أجل تقوية مفهوم الشراكة وتطويرها في إطار تنامي دور المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء أوروبا الوسطى والشرقية. وقد تضمن البيان السياسي المشترك الأساسي المؤسسي للتشاور والتعاون في القضايا السياسية والأمنية ووضع خطة عن كيفية تطوير عملية المشاركة، كما تم الاتفاق على إجراء اجتماعات دورية على أن تستمر الاتصالات مع مجلس شمال الأطلسي واللجنة العسكرية للحلف ولجانته الفرعية³.

وفي 20 ديسمبر 1991 عقد مجلس تعاون شمال الأطلسي اجتماعه الأول التأسيسي بمشاركة 21 دولة وهي دول الحلف 16 وممثلو دول شرق ووسط أوروبا والبلطيق، وقد توسعت عضوية هذا المجلس لتشمل جميع دول الإتحاد السوفيتي السابق، حيث انضمت جورجيا وألبانيا، في ابريل ويونيو عام 1992 و في نفس العام شاركت فنلندا بصفة مراقب وبحلول عام 1994 بلغ عدد أعضاء المجلس 38 دولة بالإضافة إلى فنلندا، سلوفانيا والسويد بصفة مراقب في المجلس.

وقد حددت أنشطة المجلس فيما يلي:

1. التنسيق السياسي بين الدول الأعضاء وبحث قضايا النزاعات الإقليمية والمفاهيم الديمقراطية للعلاقات المدنية العسكرية والمحاسبة البرلمانية.
2. دراسة القضايا الاقتصادية المتعلقة بالجوانب الأمنية كميزانيات الدفاع و أعمال الأبحاث و التطوير، أعمال المحاسبة والتخطيط المالي.
3. بحث ودراسة القضايا العلمية والبيئية ونزع السلاح.
4. دراسة وبحث قضايا دعم الدفاع تركز على برامج مستويات الدفاع والاتصالات ونظم المعلومات.

¹ إبراهيم سعد شاكر الفزاني، العلاقة بين الإتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي في الأمن و الدفاع، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص 88.

² السيد مصطفى أبو الخير، المرجع السابق، ص 404.

³ الخميسي شبيبي، الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)، مصر: دار التب المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 213.

5. التنسيق في المجال الجوي تتمحور حول التنسيق المدني العسكري لإدارة النقل الجوي.
 6. تخطيط الطوارئ المدنية من خلال وضع برامج خاصة بالمساعدات الإنسانية ومواجهة الكوارث.
 7. دعم التعاون العسكري حيث تعقد اللجنة العسكرية للحلف اجتماعاً سنوياً على مستوى رؤساء الأركان الممثلين العسكريين. و بهذا أصبحت مهمة متابعة التقدم في تطبيق البرنامج من مهام المجلس¹.
- ب. الهياكل العسكرية ووظائفها:

أدى تعديل السياسة العسكرية إلى فرض إعادة بناء هيكل القوة العسكرية لتتلاءم مع مبادئ الإستراتيجية العسكرية الجديدة و ذلك للأسباب التالية:

✓ تراجع الخطر الشيوعي الذي يعني عدم الحاجة إلى وجود حجم كبير من القوات والأسلحة المخزنة في أوروبا إلى جانب خفض الاستعداد القتالي و التدريبات، ومن ثم فإن الأثر الأول على هيكله الحلف هي خفض القوات في أوروبا.

✓ استمرار أداء المهمة الأساسية (الدفاع الجماعي) يعني ضرورة الحفاظ على قوات كافية لأداء هذه المهمة، و بالتالي تشكيل هيكل جديد لقوات الدفاع المشترك بتسليح مختلط تقليدي و نووي.

✓ تعدد مصادر التهديد و عدم انسجامها، أدى إلى إعداد قوات انتشار سريع تعمل في أي مكان و في أي وقت تقتضيه المصلحة المشتركة لدول الحلف، أي الحاجة إلى قوات صغيرة دائمة تكون قادرة على العمل السريع².

✎ خفض قوات الحلف في أوروبا وتبني سياسة نووية جديدة للحلف:

تبني الحلف سياسة تخفيض قوات الحلف بأوروبا عن طريق اتفاقية الحد من الأسلحة التقليدية بأوروبا التي وقعها الاتحاد السوفيتي مع حلف شمال الأطلسي في 91 نوفمبر 1990 بباريس حددت مجالات خفض الدبابات والعربات المدرعة المقاتلة وقطع المدفعية والطائرات المقاتلة والهيلوكبتر الهجومية، في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1996 تم تخفيض الإنفاق الدفاعي لدول الحلف بنسبة 22% وتخفيض 25% من إجمالي القوات البرية و 10% من إجمالي الوحدات البحرية المقاتلة، بما فيها حاملات الطائرات المقاتلة والمخزنة بأوروبا بنسبة تتراوح من 25% إلى 54% من إجمالي القوات الجوية في المنطقتين الشمالية والمركزية و 25% منها بأمريكا الشمالية، بالإضافة إلى إزالة جميع القواعد البرية لإطلاق الصواريخ النووية من أوروبا³، كما تم تقليص عدد القوات المتقدمة بألمانيا بنسبة الثلثين والطائرات بنسبة 70% وتراجع عدد القوات الأمريكية المتواجدة بأوروبا إلى 100 ألف بعدما كانت 300 ألف، وتبقى فقط القنابل النووية التي تحملها الطائرات وهي تمثل 20% مما كانت سنة 1990⁴.

¹ عماد جاد، الحلف الأطلسي، مهام جديدة في بيئة أمنية متغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

² رياض مزيان، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة حالة حرب الخليج الثانية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2004/2005، ص 32.

³ عماد جاد، الحلف الأطلسي، مهام جديدة في بيئة أمنية متغيرة، مرجع سابق ذكره، ص 145-161.

⁴ عبد الفتاح شعيب، "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الأطلسي باريس برلين براج"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الاهرام، ع 106، أكتوبر 1991، ص 72.

كما قرر الحلف في أكتوبر 1999 تخفيض أكثر من 85 % من إجمالي عدد أسلحة النووية ذات المدى القصير بأوروبا، كما تم تدمير الأسلحة الأرضية ذات المدى القصير من بينها المدفعية النووية وصواريخ أرض - أرض، أما الأسلحة التي احتفظت بها أوروبا وحسب المنظمة الأطلسية فهي القنابل والطائرات ذات الطاقة المزدوجة، وتبقى دور هذه الأسلحة سياسياً محضاً يهدف فقط إلى الحفاظ على السلم وردع كل الاعتداءات، أما فيما يخص قرار تخفيض الأسلحة الإستراتيجية (العابرة للقارات)، فهو يتخذ على مستوى فردي ويترك لحسن إرادة الدول (الاتفاقيات الثنائية التي تربط واشنطن وروسيا ومنها اتفاقية ستارت الأولى والثانية (1991-1993)).

في هذا السياق تبنى الحلف سياسة تقسيم وتوزيع السلاح النووي وهي متكونة في شقين¹:

الشق الأول: يخص التقسيم العملي للأسلحة النووية والتي تتعلق بأنواع من قنابل B16 بحيث ومن خلال هذه العملية، يتسنى للأعضاء غير المالكين للسلاح النووي أن يقوموا في حالة حرب بمحوم نووي وحسب التقديرات، هناك ما بين 150 إلى 180 سلاح موزع على 13 قاعدة تابعة لسبع دول عضوة في الحلف الأطلسي وهي: ألمانيا بلجيكا، اليونان، إيطاليا، هولندا، بريطانيا وتركيا، باستثناء بريطانيا، كل هذه الدول تعد طرفاً في اتفاقية عدم الانتشار بصفتها دول غير نووية.

أما الشق الثاني: فهو يؤهل البلدان الأعضاء التي تملك السلاح النووي لإمكانية استخدامه في حالة الحرب والمسمى **بمجموعة المخططات النووية**، كما قامت المنظمة الأطلسية بعدة خطوات وإجراءات ملموسة من أجل تحديد المجال العملي للأسلحة النووية و إعطاء القليل من الأهمية للأسلحة النووية ضمن سياسات الأمن والعمل من أجل دعوة كل الدول العضوة في الحلف الأطلسي المالكة للسلاح النووي للالتزام بمسار نزع السلاح النووي، و تم تطوير الوسائل الملائمة لمواجهة التحديات المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، وفي هذا السياق تم تشكيل فريق للدفاع ضد الأسلحة الكيميائية، البيولوجية الإشعاعية والنووية تحت تصرف الدول الأعضاء التي قد تطلب المساعدة في هذا الشأن، إلى جانب بلورة برنامج عمل حول المخططات الاستعجالية المدنية بهدف تحضير القطاع المدني أمام تهديد الهجمات ضد السكان المدنيين وكل ذلك لفائدة الدول الأعضاء في الحلف².

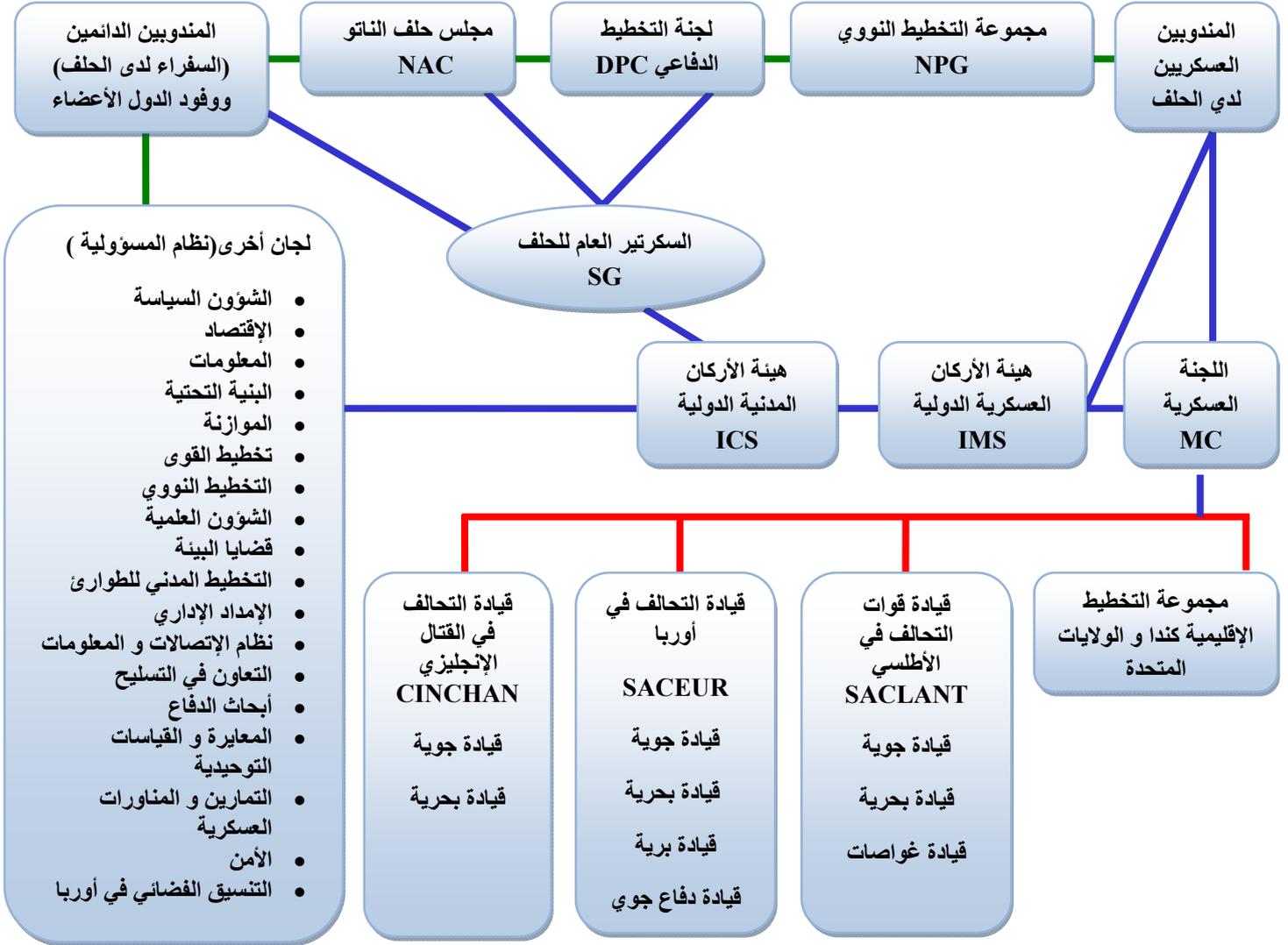
على العموم يمكن تبيان تطور الهيكل التنظيمي العسكري للحلف في الأشكال التالية:

¹ ملكة آيت عميرات، "السياسة النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بين الوضع القائم ونزع السلاح"، مجلة الجيش، ع 508، 2005،

ص 11-13.

² نفس المرجع، ص 14.

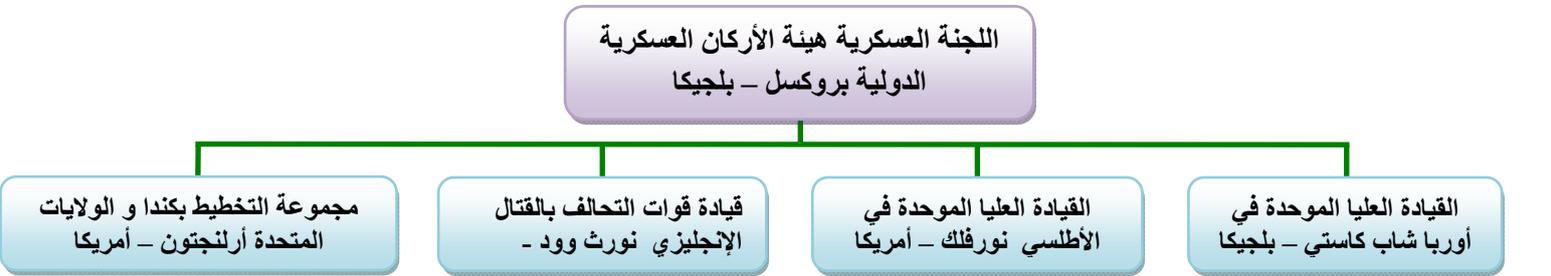
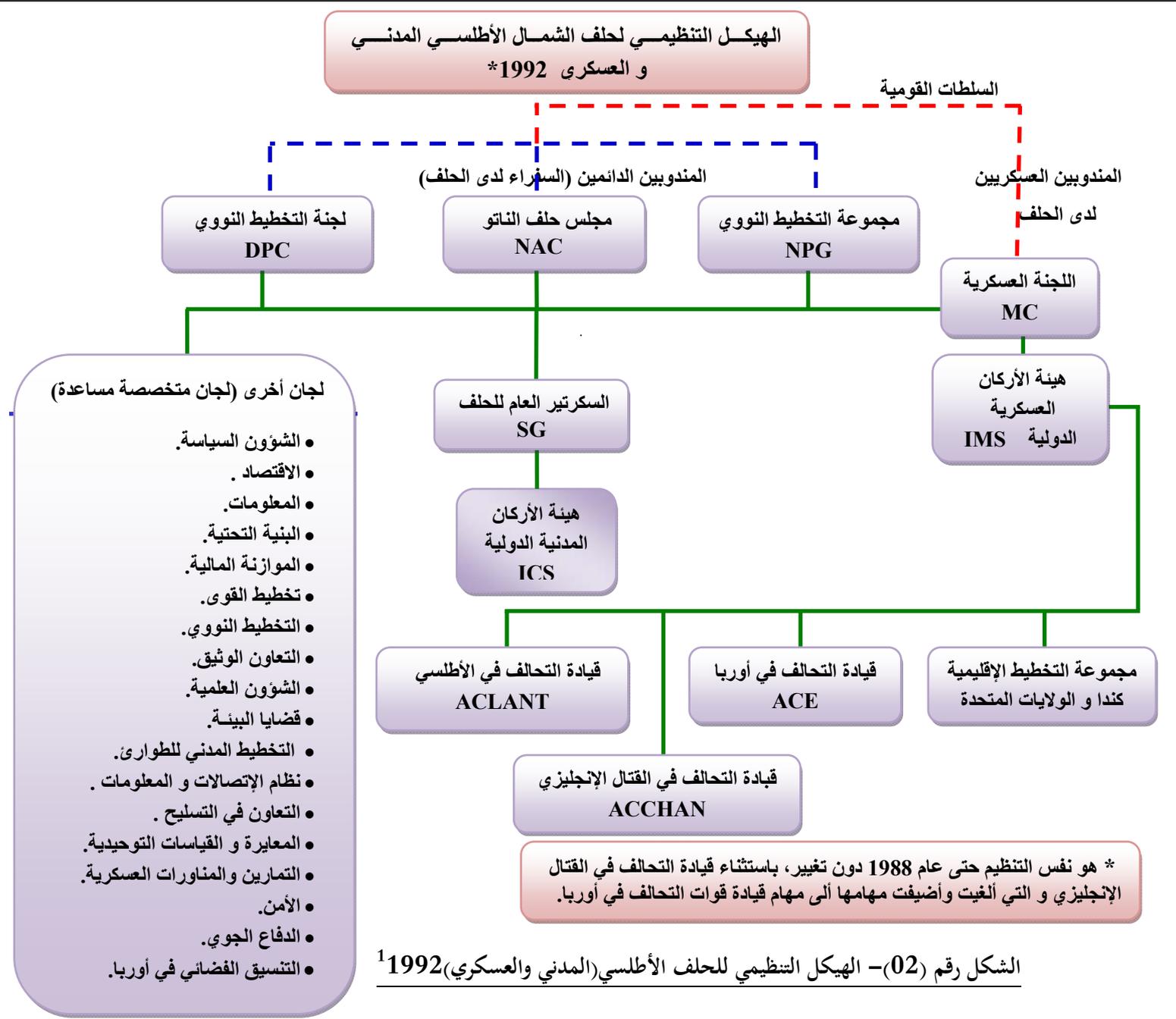
الهيكل التنظيمي لحلف الشمال الأطلسي المدني و العسكري حتى 1990.



شكل رقم (01) - الهيكل التنظيمي لحلف الشمال الأطلسي (المدني والعسكري)



¹ http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/fig07.GIF_cvt.htm



¹ نفس المرجع .
² نفس المرجع .

٥ إعادة هيكلة القوات الأساسية للحلف:

أ قوات الرد السريع الفوري: « IMMEDIATE AND RAPIDE REACTION FORCES » تتكون من قوات برية وجوية وبحرية على درجة عالية من الاستعداد ومجهزة للعمل السريع للرد على الأزمات والطوارئ.

ب قوات الدفاع الأساسية: « MAIN DEFENSE FORCES » وهي القوات النظامية الأساسية للحلف تتكون من 910 ألف جندي نصفهم من الأمريكيين.

ت القوات المعاونة أو قوات التعزيز: « AUGMENTATION FORCES » وهي قوات احتياطية تلعب دورا مهما في الإطار العام للهيكل الدفاعي للحلف إلى جانب القوات النظامية.¹

- تكييف نسق القيادات: في يوليو 1994 تم تعديل هيكل القيادة المدمج للحلف، وتخفيض عدد القيادات الرئيسية إلى اثنين بدلا من ثلاث وهي:

- القيادة المتحالفة لأوروبا ALLIED COMMAND EUROPE: وتضم قيادتين جهويتين.

- القيادة المتحالفة الأطلسية ALLIED COMMAND ATLANTIC: وتضم ثلاث قيادات جهوية.

أما القيادة المتحالفة المتعددة COMMAND CHANNEL: أوكما يصطلح عليها بقيادة المانش فقد تم إلغاؤها وأسندت مهامها إلى القيادة المتحالفة لأوروبا، كما جرى استحداث ثلاث قيادات فرعية داخل القيادة المتحالفة لأوروبا، تتولى المسؤولية عن مناطق الجنوب والوسط والشمال الغربي، ومع استمرار التغير في البيئة الأمنية استمرت عملية إدخال التغيرات المطلوبة على هيكل القوة للحلف في يوليو 1997. نشير هنا إلى احتفاظ الولايات المتحدة برئاستها للقيادتين الإستراتيجيتين وكذا لأهم القيادات الجهوية.² (أنظر الملحق رقم 02: الهيكل التنظيمي للحلف الأطلسي المدني والعسكري لسنة 1998).

٥ 1 - قوة العمل المشتركة المجمع: يتمثل مفهوم قوة العمل المشتركة المجمع COMBINED JOINT

TASH FORCE المتكون الثالث للتغيير في هيكل القوة في الحلف بعد ما اتجه إلى تقليص قواته الأساسية المنوط فيها، والقيام بأعباء الدفاع المشترك ضد مصادر التهديد غير مجسمة في شكل مادي واضح وتقع في الغالب خارج نطاق المنطقة التقليدية لنشاط الحلف³، التي تقتضي مواجهتها مرونة عالية في آليات القيادة والسيطرة من أجل الرد السريع على الطوارئ والقيام ببعض المهام داخل المنطقة التقليدية لنشاط الحلف إذا اقتضى الأمر ذلك ومن هنا جاءت فكرة تشكيل قوة العمل المشتركة المجمع لتعطي المرونة اللازمة وتضمن قدرة الحلف الأطلسي على الاستجابة لحاجة الدبلوماسية إلى الاستناد إلى قوة عسكرية ذات مصداقية لأغراض الاحتواء وحفظ السلم أو صنعه ومن ثم تنفيذه بالشكل الذي يسمح بإحداث تكييفات في هيكل القوة ونسق القيادة والعلاقات بين المؤسسات الأمنية الأوروبية خاصة اتحاد غرب أوروبا، ولهذا ستخضع قوة العمل المشتركة المجمع لقيادة ميدانية وسيطرة سياسية من قبل اتحاد غرب أوروبا، على أساس أنه يمكن الأعضاء في المنظمة قيادة

¹ نجيم رعد، "البعد الاستراتيجي لتوسيع الحلف الأطلسي"، مجلة الدفاع العربي، ع10، يوليو 2000، صص 28-29.

² د/ زهير بوعمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص273.

³ عماد جاد، الجدال حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص207.

قوة العمل المشتركة الجمعة والقيام بالمهام التي يقتضيها حفظ الأمن والاستقرار في أوروبا، إذا ما قرر الحلف عدم التحرك، كما تسعى إلى كسب الشرعية في تنفيذ عملياته إما تحت غطاء المادة الخامسة أو خارجها، إلا أن السيطرة السياسية تبقى في يد مجلس الحلف الأطلسي. قرر وزراء خارجية الحلف الأطلسي في اجتماع برلين في يونيو 1996 البدء في تنفيذ مفهوم قوة العمل المشتركة الجمعة خلال ثلاث مراحل، حيث بدأت العمليات التجريبية في عام 1997 وبعدها الثانية ثم الثالثة في 1999، وكانت التصورات أن الأدوار ستتطوي على نشاطات وعمليات تمتد من مستوى خوض حرب إلى مستوى حفظ السلم على جانب ذلك أن تتخذ فيما بعد الاستعدادات للقيام بعمليات لمدة زمنية طويلة، كتلك التي تجرى في البلقان¹.

2- قوة الانتشار السريع الأوروبية: لقد تنامت الرغبة عند الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف الأطلسي وعلى مستويات مختلفة في إعطاء دور أكبر في تحديد مهمات الحلف من حيث الأولويات ومن حيث الدور الذي تتطلع أوروبا لنهوض به في ظل التغيرات الجوهرية في معادلة الأمن عالميا وخاصة في بيئة الأمن الأوروبي، وعلى الصعيد الإقليمي بعد حرب الخليج، ففي يونيو عام 1992، عقدت دول اتحاد غرب أوروبا اجتماعا وزاريا في سيربورغ وافقت على أن تكون مستعدة من حيث المبدأ لتخصيص قوات عسكرية تعمل تحت إمرة اتحاد غرب أوروبا، وقد كان هذا القرار خطوة في طريق إقامة كيان أمن دفاعي أوروبي في نطاق المفهوم الإستراتيجي الذي تبناه الحلف ويقوم بمهام أوروبية ويكون ركنا مكملا للركن الآخر الممثل في قوات المهمات المتجمعة المشتركة، وفي يونيو 1995 اتفقت كل من فرنسا وإيطاليا والبرتغال على أن تكون هناك قوة بحرية وبرية متمتعة بجاهزية للتعامل مع جميع احتمالات التدخل وكجزء من إستراتيجية جديدة للغرب في إدارة الأزمة فضلا عن العمليات الأخرى لأغراض إنسانية وبيئية كالكوارث الطبيعية وعمليات حفظ السلم ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومع أن هذه المبادرة جاءت من أربع دول أوروبية متوسطة إلا أن الباب أصبح مفتوحا أمام بقية أعضاء اتحاد وغرب أوروبا المشاركة لتصبح تلك القوات متعددة القوميات على النطاق الأوروبي².

- أنشأت هذه القوات من مدركات وهواجس أمنية أوروبية مفادها تعرض مصالحها إلى مخاطر وتهديدات سواء من الفضاء المتوسطي أو من صراعات بينية داخلية، ولهذا الأسباب راعت الدول الأربع الأوروبية المتوسطة على جعل هيكل القوات متلائما مع طبيعة الأزمات المحتملة في العلاقات المتوسطة البينية والداخلية وهذا ما جعلها أكثر جاهزية واستعدادا لبدء العمليات في أقصر وقت ممكن من التحرك للمواجهة، وتكون تحت توجيه أعلى مستوى للقيادة وهي اللجنة الوزارية العليا المؤلفة من وزراء الخارجية والدفاع، حيث تولى إصدار الأوامر العليا إلى القوات وتضع قواعد استخدامه وتشرف على القائد العسكري للقوات وتعمل على تنسيق بين مواقف وسياسات القوى الأربع سياسيا وعسكريا من جهة وبين اتحاد غرب أوروبا والحلف الأطلسي في حالة الحاجة إليها من جهة ثانية، ولا تتوقف قبل أطرافها في عمليات إدارة الأزمة وحفظ السلم بل سعت الدول الأربع إلى إقامة علاقات تعاونية ميدانية بين القوات الحربية من خلال تمارين مشتركة منذ عام

¹زهرة شيخ الشيوخ، مرجع سابق، ص 86-87.

² Diego A .Riuz Palmer, La **reform**e de L'OTAN :le besoin ,Les Obstacles ,Les Nouvelles Perspectives, Politique Etrangère, N°04,2009,p902 .

1996، ففي سنة 1999 مثلا نفذت تمارين وزارت موانئ في ايطاليا واليونان وتركيا فضلا عن تبادل المعلومات وأساليب العمل بين الدول أطراف الحوار الكافة ، كما قدم الأوروبيون على إنشاء قوة بحرية أوروبية على أساس أنها تمثل حلقة مكملة لبيان مؤتمر برشلونة الذي يدعو إلى شراكة سياسية وأمنية في سياق البحث عن مفهوم شامل للأمن¹.

II. 2- التحولات الوظيفية للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة:

بعد أن خرج الحلف الأطلسي من فترة التساؤلات الأولى وحاز على تجديد الثقة الأولية فيه ليكون القطعة المركزية (CENTER PIECE) في الهندسة الأمنية الجديدة لأوروبا، كان على الناتو أن يشرع مباشرة في عملية إصلاح واسعة تمكنه من مواجهة التحديات و التكيف مع الحقائق الجيوستراتيجية الجديدة بشكل يلي حاجيات أعضائه و يحفظ مكانته المميزة في معادلة أمن القارة الأوربية المتشكلة، فكان من المنطقي إعادة تعريف مهام الحلف بشكل يتجاوب مع مقتضيات المرحلة² لصعوبة حصر وظائفه السياسية و الاقتصادية والعسكرية التي تجاوزت حدودها الدفاعية العسكرية التقليدية، إلى جانب التركيز على سياسة التوسع نحو الشرق لحفظ السلام و الأمن الأورو- أطلسي من جهة أخرى ويمكن تلخيص وظائف الحلف في هذه الحقبة فيما يلي:

أولا الوظائف السياسية: تم التأكيد عليها في مؤتمر روما في نوفمبر 1991 بعد أن حددها سابقا "إعلان كوبنهاجن " DECLARATION DE COPENHAGUE " في جوان 1991 فيما يلي:

ضمان الأمن والاستقرار في أوروبا: و ذلك من خلال توفير الأسس اللازمة لبيئة مستقرة مبنية على ترقية المؤسسات الديمقراطية و الالتزام بتسوية الخلافات بطرق سلمية وعليه هدف الحلف من هذه الوظيفة توسيع دائرته الديمقراطية إلى الشرق عبر الوسائل السلمية.

توفير إطار للتشاور و التنسيق عبر الأطلسي: وذلك من خلال تعزيز التشاور عبر الأطلسي حول أي مسألة تتعلق بالمصالح الحيوية للأعضاء خاصة في حالة بروز مخاطر أمنية.

مهمة الدفاع الجماعي: تم التأكيد مجددا على هذه الوظيفة التقليدية للحلف في إطار عملية الردع، لأن الأخطار لم تزل بعد.

الحفاظ على التوازن الاستراتيجي: خاصة في أوروبا و أوراسيا لان الحلف لا يزال يراعي القدرات الضخمة لدول الإتحاد السوفيتي سابقا، ولا تزال ترى روسيا الوريث الأكبر له، كما أن الترسانة النووية الروسية لا يمكن أن يوازنها سوى القدرات النووية للولايات المتحدة الأمريكية. كما هو موضح في الجدولين التاليين:

¹ نفس المرجع، ص 87-89.

² زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 255.

الجدول رقم (01): تركيبة الأسلحة النووية الإستراتيجية في ترسانتي الولايات المتحدة و روسيا.

المجموع	صواريخ أرض - أرض	صواريخ معترضة	صواريخ SNLE	قنابل الطائرات	البلد
8200	2500	800	3900	1000	الولايات المتحدة
7249	3589		2827	1388	روسيا

الجدول رقم (02): تركيبة الأسلحة النووية التكتيكية لترسانتي الولايات المتحدة و روسيا .

المجموع	صواريخ دفاع استراتيجي	صواريخ مضادة للغواصات	صواريخ معترضة بحرية	قنابل الطائرات	البلد
1000			350	650	الولايات المتحدة
4400	1200	500	+1100 قنابل	1600	روسيا

نلاحظ هنا أنه بالرغم من الإنجازات التاريخية لقمة روما التي أثبتت من خلالها قدرة الناتو على التكيف و التحول، إلا أن المفهوم الاستراتيجي لعام 1991، لم يوضح بشكل كامل الوظائف الجديدة له التي كان على الحلف توسيع اختصاصاته فيها، لكن التطورات التي أعقبت القمة جعلته يخطو خطوات جريئة في هذا الاتجاه¹، بحيث تم إضافة مهمتين جديدتين و هما حفظ السلام و إدارة الأزمات، و هنا الحلف يعلن صراحة تجاوزه خط دفاع الأمم، أي أن عمليات الحلف تتجاوز الحدود الإقليمية للدول الأعضاء و هو ما اصطلح عليها بعمليات خارج المنطقة "HORS ZONE" على أن المنطقة المقصودة هنا هي ما تشير إليها المادة السادسة من اتفاقية واشنطن باسم المنطقة المحمية "ZONE PROTEGEE"²، أي لم يتم تحديد المجال الجغرافي لعمل الحلف و هو ما أكد عليه المفهوم الاستراتيجي لعام 1999، الذي سنتطرق له بالتفصيل فيما بعد.

ثانيا الوظيفة الاقتصادية: تندرج الوظيفة الاقتصادية للحلف في إطار تحقيق البعد الأمني الاقتصادي في العلاقات البنينة لدول الأعضاء في الحلف أو المرشحة للعضوية فيه وذلك من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية للأعضاء الأصليين والتخفيض من حدة التناقض الاقتصادي بينهم حتى لا يؤثر ذلك في قوة ومكانة الإستراتيجية الدفاعية وتحقيق السيطرة والهيمنة الاقتصادية وإزالة جميع المعوقات التي تقف كحجز أمام تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، كما عمل الحلف على إنعاش اقتصاديات الدول ومساعدتها على التحول نحو اقتصاد السوق

¹ زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص275.

² نفس المرجع، ص 270.

سواء من خلال تزويدها بالمنح والمعونات المالية والاقتصادية التي تمكنها من تجاوز مرحلة التحول أو تزويدها بالخبرات الفنية العملية التي تمكنها في بناء بنيتها التحتية وتحويل صناعاتها العسكرية الفائضة الحاجة إلى الصناعات المدنية وفتح الأسواق أمام اقتصاديات أوروبا وخارجها، وفي المقابل فإن دول الحلف ستستفيد من هذه الوظيفة بتصريف بضائعها المصنعة وغير المصنعة في أسواق هذه البلدان وإيجاد مشروعات استثمارية جديدة فيها والاستفادة من الموارد الأولية المتوفرة لديها وعمالها الرخيصة، كما هو الحال لدور الولايات المتحدة في دول الخليج العربي و أواسط آسيا و القوقاز¹.

ثالثا الوظيفة العسكرية: تعد الوظيفة العسكرية لحلف شمال الأطلسي من الوظائف التقليدية التي تبناها الحلف منذ تأسيسه في 01 أبريل 1949، بحيث أن وظيفته كانت دفاعية وهذا وفق ما نصت عليه المادة الخامسة من اتفاقية واشنطن، وعن المجال المحدد في المادة السادسة من المعاهدة المنشئة للحلف وبانتهاء الحرب الباردة، استمر الحلف في أداء الدور الدفاعي عبر الدفاع الجماعي الذي كرسه "مبدأ الواحد لكل والكل للواحد"²، لكن محتوى الدفاع تغير من أمن الأعضاء إلى حماية المصالح الأمنية لدول الأعضاء في الحلف من التهديدات الجديدة التي تأتي من خارج المنطقة التقليدية، أي أن الحلف منذ بداية التسعينات إلى غاية مطلع القرن الجديد (قبل أحداث 11 سبتمبر) مر بعملية تحول وظيفي انتقل خلالها من مجرد حلف للدفاع المركز إلى منظمة للأمن الموسع و من مفهوم الردع و الاحتواء إلى العمل الوقائي و هذا ما يتجانس مع رؤية إدارة كلينتون³، ولهذا قام الحلف بتغيير عقيدته العسكرية وتحديث هيكله العسكرية كما سبق و أشرنا إلى ذلك، على النحو الذي يمكنه من القيام بمهمة الدفاع الجماعي ومواجهة المخاطر المحتملة، وهذا قصد رفع مرونة القوات الأساسية وتدعيم قدراتها على التعبئة السريعة واستيعاب التطور التكنولوجي.

وهذا ما أكده مستشار الأمن القومي الأمريكي "جيمس جونز"، لما قال: "نحن بحاجة إلى حلف أطلسي له تعريف وشكل جديدين، بحيث يكون أكثر حراكا وسرعة، كما يمكنه من التدخل لمنع اندلاع الصراعات وتحديد الأعداء المحتملين علاوة على التحديث والإصلاح"⁴

المطلب الثاني: استراتيجيات الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة و أثرها على السياسة التوسعية.

عرف الحلف الأطلسي تحول استراتيجي كبير في الفترة التي تلت الحرب الباردة خاصة بعد سقوط جدار برلين و توحيد ألمانيتين، أين عرف ثلاث قمم أطلسية لرؤساء الدول و الحكومات أعضاء الناتو وهي قمة لندن في جويلية

¹ نزار إسماعيل الحياي، دور حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001، ص77.

² أحمد وهبان، ليلي مرسى، حلف شمال الأطلسي، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف و المصلحة، 1945-2000، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، 2001، ص56.

³ زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص288.

⁴ الناتو في الذكرى الستين لتأسيسه، " مفهوم جديد لمواجهة تحديات جديدة"، (ت ن) 03 أبريل 2009، (ت ل) 23 مارس 2013، ص45:11، 2013.

<http://www.du.world.de/dw/article/0..419631.00/html>

1990، قمة روما في نوفمبر 1991، و أخيرا قمة واشنطن 1999، غير أنه لا بد من الإشارة إلى وجود قمم أخرى مهمة جدا إلا أن قمتي 1991 و 1999 شكلتا المفهوم الاستراتيجي للحلف و اللذان كان لهما الأثر الكبير على السياسة التوسعية له و عليه سوف نتطرق إلى:

I. المفاهيم الإستراتيجية الجديدة من (1991-1999). (أنظر الملحق رقم 07: المفهوم الاستراتيجي للحلف الأطلسي لعام 1991، و الملحق رقم 08: المفهوم الاستراتيجي للحلف الأطلسي لعام 1999)

I. 1- المفهوم الاستراتيجي الجديد "NEW CONCEPT STRATEGIC 1991": شكلت قمة

روما 1991* البداية الفعلية لمسار التحول الاستراتيجي و الوظيفي للحلف بعد أن نوقشت في قمة لندن 1990 و ذلك من خلال تبني وثيقتين هامتين لمستقبل الناتو، "إعلان حول السلم و التعاون"، و "المفهوم الاستراتيجي الجديد" الذي يطرح رؤية شاملة للهندسة الأمنية الأوروبية في المرحلة الجديدة في إطار "مفهوم موسع للأمن" (CONCEPTION ELARGIE DE SECURITE)، يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط العوامل العسكرية و إنما أيضا عوامل سياسة و اقتصادية و ايكولوجية و غيرها من العوامل المؤثرة في الأمن، و يتسع لكامل القارة الأوروبية انطلاقا من الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات، هذا المفهوم الواسع للأمن يقوم على ثلاث عناصر و هي: الحوار، التعاون و الحفاظ على قدرة الدفاع الجماعي، و كل عنصر يدعم الآخر و يساهم في تحقيق هدف الوقاية من الأزمات وحلها سلميا، و نلاحظ هنا أن العنصر الجديد هو التعاون و الذي يراد من خلاله إرساء علاقات جديدة مع دول المعسكر الشيوعي - أعداء الماضي -، و كذا الحفاظ على علاقات سلمية مع دول جنوب المتوسط و الشرق الأوسط، على اعتبار أن الاستقرار و الأمن في هذه المنطقة يهم الحلف حفاظا على أعضائه، وهذه الرغبة لم تمنع الحلف من إعادة التأكيد على المهمة التقليدية له و هي الدفاع الجماعي.¹ إلى جانب هذا تضمن المفهوم أيضا إعلان موافقة أعضائه على القيام بتدخلات تتجاوز الحدود الإقليمية، و هو ما يمثل اختلافا مع المفهوم الاستراتيجي السابق الذي لا يسمح للناتو بالقيام بعمليات خارج المنطقة المحمية، كما أشار المفهوم الجديد أيضا إلى الدور الأساسي للقوات النووية للحلفاء سياسي أي أصبحت هذه القوات سلاح اللجوء الأخير " L'ARME DU DERNIER RECOURS".

و طبقا لهذا المفهوم أيضا فقد تخلى الحلف عن إستراتيجية الأمام و تبني إستراتيجية أكثر مرونة و حركية من خلال وضع جيوش متعددة الجنسيات، و هذا قائم على الاعتراض المشترك الدقيق، الذي يعني أن الحلف يجب أن يكون قادرا على القيام بتوجيه ضربات تتجاوز أوروبا الشرقية و هذا في عمق قوات العدو ابتداء من اللحظة التي ترصد فيها تحركات الجيوش المعادية.²

● حفظ السلام و إدارة الأزمات:

*نشير هنا أن هذه القمة سبقت بشهر اتفاقية ماستريخت حول الاتحاد الأوروبي، و هذا لم يأتي بمحض الصدفة، و إنما بناء على أورو أطلسي حول السياسة الخارجية للدفاع المشترك الأوروبي، الذي لم يكن ليرى النور دون الاتفاق المسبق بين الموم أ وحلفائها الأوروبيين .

¹L'OTAN Après la guerre froide .op .cit

²زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 272.

في خضم حرب الخليج الثانية و انفجار الوضع في يوغسلافيا سابقان قرر مجلس الحلف في إجتماعه بأوسلو في 04 جوان 1992 ما يلي: "إننا مستعدون أن نساند حالة بحالة، و طبقا للإجراءات الخاصة بنا (الحلف الأطلسي) عمليات حفظ السلام التي تجري تحت مسؤولية مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا (CSCE)، بما في ذلك وضع موارد و قدرات الحلف الملائمة تحت التصرف" ¹ و في 17 ديسمبر 1992، و في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في يوغسلافيا، قرر الحلف توسيع هذه المهمة إلى المشاركة في عمليات حفظ السلام التي تجري تحت سلطة مجلس الأمن الدولي. لاقت هذه القرارات انتقادات كبيرة فمنها من كان يرى أن الحلف لم يكن مصمما لمثل هذه المهام و التي يمكن أن تؤدي باختيار مصادقية الحلف، حين تتحول مهمات الحلف التاريخية، إلى مؤسسات الأمن التعاوني متعددة الأوجه و ذات الأغراض الغامضة، و هناك من كان يرى أن الحلف لا يزال غير مستعد لمثل هذه هذا النوع من المهام.

وردا على هذه الانتقادات التي تصاعدت قام الحلف بنشر قوة السلام (IFOR) في البوسنة للسهر على تطبيق اتفاقية دايتون للسلام²، كما كانت الحرب في يوغسلافيا سابقا بمثابة امتحان أول للحلف الأطلسي المتجدد لتجريب مهامه الجديدة حفظ السلام و إدارة الأزمات، هذه العملية التي مثلت أول نشر لقوة أرضية كبيرة خارج منطقة الحلف منذ 46 سنة، لكن تدخل الحلف في كوسوفو عام 1999 (عملية FORCE ALLIEE) أظهرت في رأي العديد من الملاحظين، بين الطموح السياسي - العسكري لحلف متحول و حقيقة الحاجيات السياسية و العملية في بيئة أمن أوربية تحولت بشكل عميق³. فقد تحول تدخل الناتو إلى حرب جوية ذات كثافة محدودة و لفترة طويلة على غير ما كان متوقعا، وهو ما أثار انتقادات عديدة لهذه العملية و جعل الحلفاء يختلفون حول الإستراتيجية الواجب اعتمادها في مثل هذه الوضعيات، بحيث اكتشف الحلفاء في ساحة كوسوفو أنهم ليسو مستعدين للقتال فعلا من أجل دفاعهم على قيمهم الديمقراطية و الإنسانية، و أن القيم ليست بديل للسياسة و ما يتمخض عنها من مصالح مهمة. هذه التطورات ساهمت في طرح النقاش مجددا بخصوص المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 1991 و الذي بدا بحاجة إلى تجديد جوهرى يجعله أكثر تكيفا مع تحولات العشر سنوات الأخيرة و أكثر استيعاب للمهام الجديدة للحلف، و بالفعل هذا ما تم في قمتهم بواشنطن ما بين 23 و 26 أبريل 1999، و التي صادفت مرور 50 سنة على تأسيس الحلف، تم إصدار المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 1999.

I. 2- المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 1999: جاء الإعلان الرسمي عن قرار الحلفاء بمراجعة المفهوم الاستراتيجي للحلف لعام 1991 خلال قمة مدريد في جويلية 1997، و التحضير لمستقبل الحلف لتكون جاهزة في قمة واشنطن المقبلة، و تأكدت الحاجة لذلك بعد مستجدات الوضع في البلقان، و قد صادفت قمة واشنطن المنعقدة بين 23 و 26 أبريل 1999 الذكرى 50 لتأسيس الحلف، وكان من أوليات هذه القمة تجديد الحلف المفهوم

¹ Igor Novakovic, Multilateral Operations-NATO, Western Balkans security Observer, N°16, January – March 2010, p.28

² أنظر مقالة خافيير سولانا "L'OTAN Gardien de LA Paix", Le Figaro, 26 décembre, 1995.

³ Guillaume Parmentier, Après le Kosovo : Pour un contrat Transatlantique, politique Etrangère. Printemps 2000, p.9.

الذي سيقوده عند دخوله القرن الحادي وعشرين¹ و بالفعل تم الموافقة على هذا التجديد الذي تضمن 5 مهمات أطلسية للقرن الواحد والعشرين، بحيث تم الاحتفاظ بالمهمات الثلاث الأولى المتضمنة في مفهوم عام 1991، بينما حذفت المهمة الرابعة و استبدلت بمهمتين أساسيتين جديدتين (أنظر الملحق رقم)، و فيما يلي المهمات الخمس التي تضمنها المفهوم:

المهمة الأولى: خلق بيئة و محيط أمني في المنطقة الأورو-أطلسية.

المهمة الثانية: توفير إطار أطلسي مهم يسمح للدول الحليفة التشاور حول جميع القضايا المرتبة بمصالحهم الحيوية.

المهمة الثالثة: ممارسة وظيفة الردع و الدفاع الجماعي ضد أي اعتداء أو خطر أو تهديد يستهدف أي دولة من الدول أعضاء الحلف الأطلسي.

المهمة الرابعة: الاستعداد في جميع الأحوال و الأحوال، و من خلال وفاق تام، للمشاركة في مهمة وقاية فعالة من النزاعات، و المشاركة مباشرة في إدارة الأزمات بما في ذلك الرد على هذه الأزمات.

المهمة الخامسة: ترقية علاقة واسعة للشراكة و التعاون و الحوار مع دول أخرى في المنطقة الأورو-أطلسية، و ذلك في إطار تدعيم الضغافية و الثقة المتبادلة و القدرة على التحرك الجماعي في إطار الحلف الأطلسي².

● مقارنة بسيطة بين المفهومين:

عند قراءة المفهوم الاستراتيجي المحدد في واشنطن و مقارنة مهامه مع تلك المتضمنة في الصيغة الأصلية لعام 1991 تمكنا من الوقوف عند الملاحظات التالية:

✓ أن المفهوم الإستراتيجي المحدد في واشنطن يعلن صراحة -على عكس سابقه - المهام الجديدة للحلف "حفظ السلام و إدارة الازمات"، و هما المهمتان الأكثر إلحاحا بالنظر إلى طبيعة التحديات الأمنية الجديدة دون أن يحدد المجال الجغرافي الذي تطبق فيه المهام الجديدة، و هذا تأكيد على التزام الحلف بالعمل خارج المنطقة.

✓ لم تعد مهمة توفير إطار للتشاور الأطلسي مقتصرة على حالات بروز مخاطر أمنية، بل توسعت لتشمل جميع القضايا المرتبطة بجميع المصالح المشتركة للحلفاء، و هي دائرة أوسع بدون أدنى شك.

✓ حذفت المهمة الرابعة من مفهوم 1991 المتعلقة بحفظ التوازن الاستراتيجي في أوروبا و تعوضه بالمهمتين الجديدتين الرابعة و الخامسة يمكن أن يفسر بأمرين:

■ تلبية مطالب روسيا التي لم تكف يوما عن إبداء استيائها من وجود هذه المهمة في إستراتيجية الحلف، في مقابل تعاون روسيا مع الحلف في المسائل المتعلقة بتفعيل المهمتين الجديدتين "حفظ السلام و إدارة الأزمات" كما حدث في البوسنة و كوسوفو.

¹ Javier Solana, "Sommet de Washington :Une Alliance Résolu Entre Dans le 21eme Siècle" Revue de L'OTAN, printemps 1999,p03 .

² زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 281.

■ أن الإبقاء على مهمة التوازن الإستراتيجي في أوروبا لم يعد ذا جدوى بالنظر إلى الناتو الذي أصبح أقوى بكثير من أي قوة في المنطقة، كما أن مصطلح التوازن يمكن أن يستدعي إجراء تخفيضات مهمة في قوات الحلف حتى تكون متساوية مع ما لدى روسيا.¹

و أخيراً نقول أن السنة الخمسين لوجود الناتو أصبحت واحدة من أهم السنوات في تاريخ المنظمة الأطلسية، بحيث صارت عنواناً للنجاح في نصف قرن مضى، أما المفهوم الجديد لعام 1999، فقد أريد به أن يكون وصفاً للحفاظ على هذا النجاح، فقد حاول أن يقيم توازن بين الوظائف التقليدية للناتو (الدفاع الجماعي) و المهام الجديدة "حفظ السلام و إدارة الأزمات" بهدف البقاء أداة فعالة لضمان الاستقرار في المنظمة الأور-أطلسية.

فقد اعتقد الحلفاء أن المفهوم الجديد قد جعل الحلف يرسم الخط الواجب إتباعه بالنسبة للوظائف السياسية و العسكرية المستقبلية، وإن هذه الوثيقة وضعت قاعدة مفهومية توجه دور الحلف القائم على ضمان الأمن لأعضائه ترقية السلم والاستقرار في جميع المنطقة، وتشكل دليل لا غنى عنه في الوقت الذي كان يستعد فيه الحلف لمواجهة التحديات و الاحتمالات التي سيأتي بها القرن الجديد.

II. السياسة التوسعية للحلف (التوسع الجيوسياسي و الوظيفي نحو الشرق و الجنوب): إن عملية توسيع

الحلف يمكن أن يعبر عنها بأنها تبني مفهوماً استراتيجياً جديداً للتكيف مع المتغيرات في البيئة الأمنية المحيطة، من خلال تطوير وظائفه، وتوسيع نطاق عضويته، وإمكانية القيام بمهام خارج المنطقة التقليدية التي انحصرت فيها نشاطه إبان الحرب الباردة، وهذه العملية تركز على مجموعة من الأسس تتمثل في:

أ -برنامج الشراكة من أجل السلام لدعم الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوروبا.

ب -برنامج التعاون والحوار لمواجهة المخاطر المحتملة من جنوب وشرق المتوسط.

ج -الاضطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات داخل أوروبا وخارجها، عبر تمكين الحلف من العمل خارج المنطقة إذا اقتضت الضرورة والمصلحة ذلك.

ومن ثم فإن عملية التوسيع لا تعني دخول أعضاء جدد فحسب، وهي ليست لعبة أرقام أو عملية ميكانيكية، بل هي تعبير عن استكمال البنية الجديدة لنظام الأمن الجماعي الأور-أطلسي، الذي يمر عبر الناتو دون أن يستثني الديمقراطيات الشرقية الناشئة.²

فعمليات التوسع تحكمها معايير تنسجم مع توجهات النظام العالمي وتصوراته للأمن والسلم الدوليين، وهذه المعايير تتعلق بالبنية الداخلية للدول المرشحة لاكتساب العضوية ومدى تحقق متطلبات الناتو، فيما يتعلق بدرجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاحتراف العسكري فيها.

¹ نفس المرجع، ص 282.

² Daivid Calleo, "**NATO Enlargement: as Problem for Security in Europe**", Aussen Political, vol73, No04 October 1998, p26.

و من ثم فإن قرار توسيع الحلف قد اتخذ من قبل الولايات المتحدة، التي تمكنت من فرض وجهة نظرها على باقي أعضاء الحلف، ونفذت رؤيتها لتوسيع الحلف وضم أعضاء جدد له رغم اعتراضات وتحفظات بعض الأعضاء على ذلك. وقد مرت عملية الدخول في العضوية بعدة خطوات سنذكرها فيما يلي:

II. 1- إنشاء مجلس التعاون لشمال الأطلسي (CCNA): هذا المجلس الذي تمت التوصية بإقامته في قمة قادة دول الحلف في لندن في 6 تموز 1990، إثر مبادرة أمريكية ألمانية، وأقر في قمة روما في تشرين الثاني 1991، بهدف مأسسة العلاقات بين الناتو ودول شرق ووسط أوروبا، عبر إقامة صلة دبلوماسية منتظمة. وقد بدأ أول اجتماع تأسيسي له في كانون أول 1991، بمشاركة 25 دولة، هي دول الأطلسي الست عشرة، وتوسع دول من شرق أوروبا والبلطيق، ثم توسعت العضوية فيما بعد.

ويهدف المجلس من خلال اجتماعاته الدورية إلى تنظيم العلاقة السياسية والعسكرية، والتنسيق المدني والعسكري لأعمال النقل الجوي، والعمل في مجال حفظ السلام، استناداً إلى خطوط عريضة تتمثل في تمسك الأعضاء بالخيار الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، والحرية الاقتصادية، مما يمهد الطريق أمام شراكة سياسية عسكرية في العلاقات الأطلسية الأوروبية.¹

II. 2- مشروع الشراكة من أجل السلام (PARTNERSHIP OF PEACE): شكلت هذه الشراكة الخطوة الأخرى الأكثر أهمية، وطرحتها الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع الوزاري لدول الحلف عام 1993، ثم طرح الموضوع في اجتماع مجلس شمال الأطلسي ببروكسل في يناير 1994، كمبادرة من الحلف، في إطار السعي إلى تنمية الثقة ودعم جهود التعاون مع دول شرق أوروبا، من أجل تحقيق الأمن الأوروبي، وقد ذكر البيان الخاص بالبرنامج الصادر عن القمة ما يأتي:

- التأكيد أن عضوية الحلف مفتوحة لدول أخرى يمكنها أن تسهم في أمن منطقة شمال الأطلسي، مع الترحيب بانضمام تلك الدول كجزء من عملية متطورة تأخذ في الاعتبار التطورات السياسية والأمنية في أوروبا، وأن برنامج المشاركة من أجل السلام يتعدى مرحلة الحوار والتعاون إلى المشاركة الكاملة من أجل السلام، وسيعمل على:

- 1- دعوة الشركاء للمشاركة في نشاطات الحلف لتعزيز التعاون السياسي والأمني في أوروبا.
- 2- عقد مشاورات مع أية دولة شريكة إذا تعرضت لتهديد مباشر لأرضها أو استقلالها السياسي أو أمنها.
- 3- العمل بأساليب محددة مع الدول الشريكة لتحقيق شفافية الميزانية العسكرية، وتعزيز السيطرة الديمقراطية على وزارات الدفاع، والتخطيط والمناورات العسكرية المشتركة، وخلق الإمكانية لتعمل هذه الدول مع قوات الحلف في مجالات حفظ السلام والإنقاذ والعمليات الإنسانية.

¹ Pual Cornish **"European Security: The End of Architecture and the New NATO**, international Affairs, Vol. 72, No04, October, 1996, p. 3

-دعوة الدول الشريكة لتدريبات ميدانية خاصة بعمليات حفظ السلام، ودعوتهما لإرسال ضباط لإرسال لمقر الحلف في بروكسل للاشتراك في التخطيط العسكري اللازم لتطبيق برامج الشراكة.

هذا وقد دعيت دول شرق أوروبا ووسطها وشمالها إلى جانب روسيا للاشتراك في هذا البرنامج، ورغم خيبة الأمل التي اعترت العديد من دول شرق أوروبا ووسطها، التي كانت تسعى إلى انضمام سريع للحلف، فقد قبلت المشاركة في البرنامج على أساس كونه خطوة تمهيدية نحو الانضمام الكامل إلى الحلف. وقد أُجريت في عامي 1994 و 1995 عدة مناورات عسكرية بين قوات الدول الأعضاء في الحلف وقوات دول شرق أوروبا ووسطها وشماله¹.

و في حقيقة الأمر الأهداف الأساسية لتوسيع الناتو هي أبعد من ذلك بكثير، فالولايات المتحدة التي توجت نفسها المنتصر الوحيد في الحرب الباردة، كان واضحاً منذ حرب الخليج الثانية أنها تطمح لإعادة صياغة العلاقات الدولية التي ترسخت بعد الحرب العالمية الثانية، بما يتناسب ووضعها الجيوسياسي الجديد في العالم، وهذا يتطلب توسيع الناتو لعدة أسباب أهمها:

أولاً: لإيجاد المبرر لإبقاء قواعدها العسكرية في أوروبا، لاحتواء فرنسا وألمانيا، و إفشال جهودهما السياسية نحو استقلالية أوروبا عن الولايات المتحدة.

ثانياً: عزل روسيا عن أوروبا، وإفشال أية محاولة للتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري معها، واحتوائها عن طريق زرع قواعد عسكرية على حدودها، وضم وعزل الدول التي يمكن أن تشكل بعداً استراتيجياً لها في المستقبل كي لا تظهر من جديد منافساً للولايات المتحدة على الساحة الدولية، ومن ثم حرمانها من إمكانية استقطاب دول أوروبا الشرقية، والضغط عليها اقتصادياً وسياسياً، حتى يتمكن الحلف من تقليص إمكاناتها النووية والصاروخية.

ثالثاً: تطويق الصين بقواعد عسكرية للناتو لكبح محاولاتها المستقبلية بأن تبرز كدولة منافسة لها على الصعيد الدولي².

رابعاً: السيطرة على مصادر الطاقة التي تحتاجها هذه الدول، لتكون عاملاً مساعداً مهماً لتنفيذ هذه الأهداف.

خامساً: تهميش دور الأمم المتحدة، وإعادة صياغة ميثاقها، بما يتناسب والوضع الجيوسياسي الجديد، لعالم أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة.

الموقف الروسي من عملية التوسع: لقد تنبعت روسيا مبكراً إلى الأخطار الناجمة عن خطط توسيع الحلف، وقابلته بمعارضة رسمية واسعة، ووجدت فيها خطراً كبيراً يهدد أمنها القومي، كون اقتراب البنى السياسية والعسكرية للحلف من حدودها الغربية يهدد مواقعها الإستراتيجية في أوروبا، ويقضي على أملها في الانخراط في العمليات التكاملية الجارية فيها على الصعيد الاقتصادي والسياسي والأمني، ورأوا فيها إنذاراً بعودة الحرب الباردة، وقد ازداد قلق الروس بعد جولات مسؤولين في حلف الناتو في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وانخراط عدد منها في المناورات العسكرية

¹ محمد حسون ، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الامن القومي العربي،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد 26 العدد الثاني، 2010،ص 343،342.

² فريد الشنف، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز دمشق: دار الطليعة الجديدة ، ط 1، 2005 ،صص134،133.

المشتركة ضمن برنامج "الشراكة من أجل السلام"، الذي يعد المقدمة الأولى للانضمام للحلف ولاسيما بعد اقتراح الرئيس الجورجي "شيفارد نادزه" استبدال "الحل البوسني" في أبخازيا، والتوصل إلى اتفاق دايتون جديد لمواجهة الانفصاليين الأبخاز، وإعلان الرئيس الأذربيجاني تأييده توسيع حلف الناتو شرقاً، واستعداد بلاده للمشاركة في برنامج الشراكة من أجل السلام، وذلك كخطوة على طريق انخراط أذربيجان في بنى الأمن الأوروبي الأطلسي، كما أن أوكرانيا أعلنت عن عزمها الثابت للسعي إلى عضوية حلف الناتو.

وعلى الرغم من المعارضة الروسية، فقد وقعت القيادة الروسية الميثاق التأسيسي مع الحلف تاريخ 27 أيار 1997، وبررته قيادة يلتسن بتخفيف حدة التوتر في أوروبا، ومنع الناتو من ضم جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وعلى الرغم من ذلك فإن الإستراتيجية الروسية حيال توسيع الناتو تتجسد بالحد من تفاقم المخاطر الأمنية المترتبة على توسيع حلف الناتو شرقاً، وهي حريصة على أن يكون لها تأثير فعال لمعادلة هذا التمدد الذي أخذت تتفهمه دول الحلف، وتعتبر بصيغ مختلفة عن ضمان تبديد الهواجس الأمنية لروسيا الاتحادية من جراء توسع الحلف شرقاً.

ومع ذلك فإن روسيا الاتحادية تسعى إلى تعزيز مقومات سياسية ودفاعية قادرة على مواجهة تزايد القدرات العسكرية للحلف عن طريق توسعه شرقاً، بانضمام الدول التي كانت ضمن المعسكر الاشتراكي والأعضاء في حلف وارسو المنحل. نشير هنا أيضاً أن غالبية الرأي العام الروسي كانت ترفض عملية توسع الناتو نحو الشرق، خاصة فيما تعلق الأمر بضم الجمهوريات السوفيتية السابقة، وهذا ما برهنت عليه نتائج سبر الآراء التي قام بها "معهد دراسات الرأي العام الروسي" في أبريل 1996 و جانفي 1997، والتي شملت عينة تمثل مختلف شرائح المجتمع الروسي كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (03): موقف الرأي العام الروسي من توسيع الحلف الأطلسي نحو الشرق.

السؤال: ما هو رأيكم في الانضمام إلى حلف الأطلسي لكل من دول حلف وارسو سابقا (بولونيا، الجمر، جمهورية التشيك... إلخ) وجمهوريات سوفيتية سابقا(دول البلطيق،أوكرانيا... إلخ) ؟¹

جمهوريات سوفيتية سابقا		دول حلف وارسو سابقا		
1997م	1996م	1997م	1996م	
13%	16%	15%	14%	موافق
50%	41%	41%	34%	غير موافق
17%	20%	22%	26%	غير مكترث
20%	23%	22%	26%	لا يعلم

¹ In André Dumoulin, Quel Avenir pour L'OTAN, Troud ,Moscou, 21 janvier 1997, p48

جدول رقم (04): موقف الرأي العام الروسي من الخيارات المطروحة للتعامل مع مسألة توسيع الحلف الأطلسي¹.

السؤال: من بين الخيارات التالية، أيها في نظركم تتناسب بشكل أفضل مع مصالح روسيا؟

1997	1996	الخيارات
%26	%33	• رفض الانتماء لأي كتلة عسكرية أيا كانت.
%22	%22	• التعاون مع الحلف.
%17	%16	• إقامة حلف دفاعي مع الدول الاشتراكية سابقا و الجمهوريات السوفيتية سابقا لمواجهة حلف الأطلسي.
%08	%10	• الانضمام إلى الحلف الأطلسي.
%27	%29	• لا أعلم.

الجدول رقم (05): موقف الرأي العام الروسي من السياسة التي يجب أن تسلكها روسيا اتجاه توسيع الحلف الأطلسي².

السؤال: ما هي السياسة التي يجب على روسيا أن تسلكها اتجاه توسيع الحلف؟

نسبة المساندة	السياسة الواجب إتباعها
%31	• يجب على روسيا أن تواجه توسع حلف الأطلسي.
%22	• يجب على روسيا أن تصبح هي أيضا عضوا في حلف الأطلسي.
%10	• يجب على روسيا أن تقبل توسيع الحلف في مقابل اتفاق جيد للتعاون مع دوله.
%02	• لا يجب أن تعترض روسيا سبيل توسيع حلف الأطلسي.
%35	• بدون رأي.

¹. Ibid,p49

². Tatiana Parkhalina « Mythes et Illusion :l'optique Russe », Revue de L'OTAN ,mai,jun1997,p12.

II. 3- التوسع جنوب المتوسط (تعزيز مبدأ التعاون و الحوار): فتحت منظمة الحلف الأطلسي حواراً سياسياً مع

الدول غير أوروبية في منطقة المتوسط سنة 1994، تزامناً مع الحوارات الأوروبية المختلفة، و ضمت المبادرة الدول العربية جنوب المتوسط: مصر، المغرب، تونس، موريتانيا إلى جانب إسرائيل، ثم الأردن و الجزائر*، بعد ذلك بهدف المساهمة في تحقيق الاستقرار في الفضاء المتوسطي ككل¹.

يتلخص توجه الحلف نحو جنوب المتوسط-كمنظمة أمنية/دفاعية في رغبته في إبراز دوره في بناء الثقة المستوى الإقليمي الفرعي في المنطقة، و تبديد شكوك الطرف الجنوبي حول نواياه، فمشاركة دول الجنوب نشاطاته ستساعد على إزالة بعض التصورات السلبية لهذه البلدان اتجاه المنظمة (خاصة بعد زوال سبب وجوده و تكيفه من حلف عسكري هجومي إلى منظمة دفاعية أمنية²).

ويركز الحلف في حوار مع شركائه المتوسطيين على البعد الثنائي (ناتو + 1)، ولكنه يعمد إلى عقد لقاءات دورية متعددة الأطراف (ناتو + 7)، ويتعامل الحلف مع شركائه في هذا الحوار وفق القواعد نفسها وبدون أي تمييز، حيث تتمتع الدول الشريكة بالحرية التامة في تحديد مستوى مشاركتها في اللقاءات ووضع برامج التعاون الثنائي الخاصة بها، الأمر الذي شكل عنصراً هاماً في نجاح الحوار و استمراره. كما يستند حوار الناتو على مبدأ اتخاذ خطوات محددة لتدعيم و إكمال جهود دولية مشتركة مثل عملية برشلونة (الشراكة الأوروبية - المتوسطية) والمبادرة المتوسطية لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية. وتعود مسؤولية إدارة الحوار بين ناتو و دول المتوسط إلى مجموعة التعاون المتوسطية، التي شكلت خلال قمة ناتو في مدريد في تموز/ يوليو 1997، وبتجمع هذه المجموعة، التابعة للحلف بشكل دوري على مستوى المستشارين السياسيين من أجل بحث كافة المواضيع المتعلقة بالحوار وتطوره المستقبلي.

أما بالنسبة للبعد العملي للحوار، فقد تم تحديده ضمن برنامج عمل سنوي يهدف إلى تعزيز الثقة عبر التعاون في المواضيع المتعلقة بالأمن. وفي تفاصيل البرنامج السنوي، يمكن للمراقب أن يجد حلقات عمل، ندوات، أنشطة دبلوماسية عامة (لقاءات مع الصحافة، تعاون علمي وبيئي)، خطط طوارئ وإدارة أزمات، مخططات عمل لضبط أمن الحدود، ومشاورات بشأن محاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذلك مشاورات حول إصلاح قطاع الدفاع. ولكن برنامج العمل السنوي يحتوي أيضاً على شق عسكري، حيث تدعى الدول الشريكة في الحوار المتوسطي إلى الإطلاع، بصفة مراقب أو المشاركة في بعض الأحيان، في تدريبات عسكرية للحلف وكذلك إتباع دورات تدريبية و تأهيلية في مختلف منشآته العسكرية المنتشرة في أوروبا، والقيام بزيارات للمؤسسات العسكرية التابعة له.

*نشير هنا ان انضمام الجزائر إلى مبادرة حوار الناتو المتوسطي كان في مارس 2000.

¹ Jette Nordan, «The Mediterranean Dialogue: Dispelling Misconceptions and Building Confidence»,

NATO Review, (Brussels), vol.45, n°4, July-August 1997, p.35.

²زهيرة حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟-دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي -، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010/2011، ص136.

ويتيح البرنامج العسكري المعمول به بين دول ناتو ودول المتوسط السبع المشاركة في الحوار، لقوات الحلف التوقف في الموانئ الدول المتوسطة و إجراء دورات تدريبية هناك، كما يسمح لمراقبي ناتو بالقيام بزيارات لمنشآت الدول الشريكة لتقييم مدى تطور التعاون العسكري¹.

III. الشراكة الأوروبية - الأطلسية الجديدة (القيادة عبر الشراكة):

غداة نهاية الحرب الباردة تعالت أصوات كثيرة على ضفتي الأطلسي تنادي بضرورة فتح نقاش عبر الأطلسي معمق و صريح حول طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الأوروبيين في المرحلة الجديدة التي كانت بوادرها تنبئ بأن تغيرات جوهرية ستطول هذه العلاقة المميزة*.

في دراسة أجريت حول العلاقات الأمريكية الأوروبية يرى الأستاذان ميكائيل سميث MICHAEL SMITH وستيفان وولكوك STEPHAN WOOLCOCH، أن ثلاث عوامل أساسية غيرت في طبيعة هذه العلاقة وهي:

☞ نهاية الحرب الباردة غيرت في طبيعة التهديدات على أمن أوروبا و أمريكا و خلقت وضعية تتطلب التنسيق في استعمال الأدوات العسكرية الدبلوماسية و الاقتصادية لمواجهة التهديدات الجديدة.

☞ نهاية الحرب التي تميزت بأولوية المصالح الأمنية على الاقتصادية، بينت وجود خلافات بنيوية بين الشركاء هذه الخلافات جعلت للاعتبارات الداخلية (الاقتصادية أساسا) وزنا مؤثرا للحوار عبر الأطلسي.

☞ نهاية الحرب الباردة غيرت مفهوم الأمن نفسه و خصوصا في الربط بين عنصرين أساسيين، العسكري و الاقتصادي و بالتالي على الأهمية النسبية لهما في الرابطة عبر الأطلسية.

إن إدراك الأمريكيين لهذه العوامل و تأثيراتها على العلاقة عبر الأطلسية الجديدة دفعهم إلى تبني خط براغماتي يكفل لهم في آن واحد الحفاظ على مركزهم القيادي في شؤون أمن أوربا و يجنبهم تحمل أعباء هذا الدور لوحدهم، من خلال إقامة شراكة إستراتيجية يتحمل فيها الأوروبيون مسؤوليات أكبر و يتحركون في الاتجاه الذي ترسمه واشنطن، هذا الخط البراغماتي يمكن أن نطلق عليه مفهوم "القيادة عبر الشراكة" LEADERSHIP BY PARTNERSHIP، و هو يتضمن تحقيق ثلاث أهداف أساسية:

← منع قيام قطب أوربي استراتيجي مستقل خارج الرابطة الأطلسية.

← تشجيع إقامة هوية دفاعية أوروبية داخل الإطار الأطلسي.

←

¹ نظرة على حوار الناتو والحوار المتوسطي، مجلة الناتو، (ت ن) 2010/08/25، (ت إ) 2013/04/06.

http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_60021.htm?selectedLocale=ar&

* يرى الأستاذ شارلز كوبشن Charles Kupchan أن العلاقة عبر أطلسية مرت من ظهور الولايات المتحدة ب ثلاث مراحل:

- ☑ 1776-1905 فترة توازن القوى (The ERA of balance power)
- ☑ 1905-1941 فترة توازن التهديد (The ERA of balance of Threat)
- ☑ 1941-2001 فترة الأمن التعاوني (The ERA of cooperative security).

← تحقيق شراكة أورو- أطلسية إستراتيجية في إدارة المصالح الغربية المشتركة في العالم.¹

و برأي مجموعة من المحللين فإن تحقيق الشراكة المتميزة من منظور إدارة كلينتون يجب أن يمر بعقد صفقة أطلسية من شأنها أن تجلب شيئاً إضافياً لكلا الطرفين، الحفاظ على الالتزام الأميركي اتجاه أوروبا في مقابل التزام أوربي أكبر بمساندة التحرك الأمريكي (أنظر الملحق رقم الصفقة الأطلسية الجديدة من منظور إدارة كلينتون).

و عليه تم إنشاء مجلس الشراكة الأورو- أطلسية (EURO- ATLANTIC PARTNERSHIP (EAPC) COUNCIL سنة 1997، لتأمين إطار شامل للتعاون بين حلف الشمال الأطلسي و شركائه في الشراكة من أجل السلام، و يضم جميع أعضاء حلف الشمال الأطلسي فضلاً عن: ألبانيا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروسيا، كرواتيا، فنلندا، جورجيا، إيرلندا، كازخستان، قيرغستان، مقدونيا، مولدوفيا، روسيا، السويد، سويسرا، طاجكستان، أوكرانيا، أوزبكستان.²

المبحث الثالث: الحلف الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر (ضمان الأمن و المشاركة الفعالة).

لم يكن الكثير من أعضاء الناتو يتوقعون أن ما سيأتي مع القرن الجديد سيكون حدثاً غير مسبوق في طبيعته و تأثيراته بيزوغ فجر عصر أمني جديد، هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 و مجيء إدارة جديدة تعيد توجيه إستراتيجية في اتجاهات مربكة الحليف الأكبر بشكل عميق و تنتهج سياسات مثيرة للجدل، تفترض أن "المهمة هي التي يجب أن تحدد التحالف المطلوب" - الحرب الدولية على الإرهاب هي التي ستحدد طبيعة التحالف - .

و ظهر سريعاً أن خطوات جديدة على درب التحول الوظيفي، ضرورية إذا كان الحلف يريد أن يجيب على التساؤلات التي رافقت التعامل مع هذه المستجدات، و يلاحظ المراقبون أن معظم المبادرات و التغييرات التي اعتمدت في هذا الإطار، ركزت على بعدين أساسيين: تطوير مجموعة مناسبة من القدرات و الإمكانيات - و هي الرؤية التي فرضتها إدارة بوش الابن، وإعادة النظر في الهيكل التنظيمي لبنية القيادة و كل هذا تم مناقشته في العديد من القمم و المؤتمرات لدول للحلف و الذي أخذ عدة سنوات لتحديد ما يجب أن يكون عليه الحلف و هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث

المطلب الأول: الناتو نحو تطوير إستراتيجية جديدة.

عقد الحلف الأطلسي عدة لقاءات و مؤتمرات في إطار تطوير إستراتيجية جديدة له تتكيف مع مستجدات القرن الحادي و العشرين خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، نذكر منها قمة روما و براغ في 2002، قمة اسطنبول 2004، قمة بروكسل 2005 و بونخارست 2006، قمة كييل 2009، وصولاً إلى قمة لشبونة في 2010، التي حدد فيها المفهوم الاستراتيجي الجديدة للحقبة الآتية ثم تلاها إعلان شيكاغو... إلخ. لكن قبل التطرق إلى محتوى هذه القمم و أهدافها سوف نوضح بعض النظريات التي فسرت توجهات الحلف الأطلسي بعد هجمات سبتمبر 2001.

¹ د/ زهير بوعمامة مرجع سبق ذكره، ص 344-345.

² طالب حسين حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 140.

أ. النظريات المفسرة للتوجهات الجديدة للحلف الأطلسي: لقد توقع المحللون نهاية الحلف الأطلسي و زواله في مرات عديدة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، و توقع بعضهم أن يحدث ذلك بسرعة أكبر خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 و ما تلاها من أزمات خاصة أنه يواجه مشكلات عديدة في أفغانستان من خلال حربه على قوات طالبان و ثغور القاعدة، وذلك في إطار حملة الحرب على الإرهاب، حرب العراق 2003، غير أن الذين راهنوا على ذلك لم يكونوا متفقيين على أسباب الزوال، حيث تباينت الأسباب لديهم ما بين عدم تماثل القوى و تباين وجهات النظر حول القضايا العالمية بين طرفي محيط الأطلسي، غير أنهم متفقون على أن الحلف قد انتهى فعليا على الرغم من أنه لا يزال متمسكا بالبقاء.

ساهمت عدة نظريات بشكل كبير في تفسير الأفكار التحريدية التي يتبناها الحلف أهمها:

- النظرية الليبرالية: التي ترى أحد اتجاهاتها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، و ترى الليبرالية أن التحالف بين الدول الديمقراطية سيستمر على خلفية أن هذه الأخيرة لا تحارب نفسها، و بهذا وجد الحلف أن له مهمات أخرى جديدة، فبالإضافة إلى كونه منظمة دفاعية و أمنية رادعة فإن لها دور في تعزيز الديمقراطية في العالم و خاصة في أوروبا، وذلك خوفا من العودة إلى الحروب المدمرة، كما أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي كون أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية، و بالإضافة إلى ذلك ترى الليبرالية أن المؤسسات الدولية مثل حلف شمال الأطلسي يمكن أن تساعد في التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآتية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم، و رغم أن بعض الليبراليين احتفوا بالفكرة التي تعتبر أن الفاعلين غير القوميين - خاصة الشركات المتعددة الجنسية - استحوذوا تدريجيا على سلطات الدول فإن الليبرالية بصفة عامة ترى في الدول أنها فاعل مركزي في الشؤون الدولية، و من هذه الرؤى نجد أن الليبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية.

- النظرية المؤسسية: باعتبار الحلف الأطلسي مؤسسة دولية ترى هذه النظرية أن الحلف قام بدوره في منع الحرب و صنع السلام و تنامي القوة الاقتصادية في أوروبا استنادا إلى مشروع مارشال، حيث أنها حققت ما هو مأمول منها بالإمكانات المتوافرة فالحلف له دور أساس في الحفاظ على السلام و دعمه، بالتركيز على العمل الجماعي و التحالف حول الأمن حيث يتمتع بكونه مؤسسة تمتلك قوة و قوانين و أنظمة يجب على الدول الأعضاء احترامها، كما يحافظ على تطبيق ما تم الإنفاق عليه بمنع الاعتداء و وقف التلاعب بأسعار النفط، و الحد من انتشار الأسلحة المدمرة، بحيث يعبر الحلف عن مجموعة من القوانين التي تنظم العلاقة بين الدول، و تعمل على تشجيع التعاون و ترقية التنافس و تنظيمه و يكون دورها تنفيذيا في تحقيق مصالح الدول الأعضاء في القضايا الدفاعية و الأمنية.¹

¹ عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص 111، 112.

- في حين يرى بعض المنظرين أن و على رأسهم البروفيسور "جون ميرشايمر JOHN MEARSHEIMER" أن الحلف يعمل في إطار ثلاث نظريات: الأولى هي الليبرالية الاقتصادية، و الثانية هي الأمن الجماعي و الثالثة هي النظرية المركزية، ويقول حول الأمن الجماعي أن هذا النهج يدعو إلى السلام على افتراض أن مفتاح تعزيز الاستقرار في العالم هي القوة العسكرية ولذا لا بد من إدارة سليمة في الدول المسلحة والمؤسسات هي عنوان ناجح لإدارة السلطة ، وهذا ما تعتقد إدارة حلف شمال الأطلسي بأنها تقوم بها خارج إطار دولها من حرمها لإطاحة حكم ميلازوفيتش إلى الحرب في أفغانستان، ففي مفهوم الأمن الجماعي وهو من مرتكزات المؤسساتية يجب أن تدار القوة العسكرية بطريقة منظمة حيث يمكن لدول العالم الاطمئنان في حال المعرفة بمدى التسلح الدولي ، ومنطلق الأمن الجماعي وهو من صلب عمل حلف الناتو هو الإيمان بالهجوم وليس الدفاع والعمل على تشكيل تحالفات كبيرة وواسعة¹.

- **أجندة جديدة للناتو نحو شبكة أمن عالمية:** في دراسة قدمها مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زينيو بريجنسكي، طرح مقارنة جديدة لمهمة الناتو بعد مرور 60 عام على تأسيسه بحيث يرى أن المتغيرات التي تحصل على الساحة العالمية، تتطلب من أن يعيد التفكير في مقربة جديدة لتفعيل أدائه، يتعامل فيها على الأقل مع 4 تغيرات أساسية:

أولاً أن يوفر عائدات سياسية مقبولة للناتو، ثانياً أن يقوم بتحديد معنى التزامات الأمن الجماعي الذي تذكره الفقرة الخامسة من معاهدة الحلف و ثالثاً أن يبحث في إشراك روسيا في علاقة ملزمة و مجزية للطرفين و رابعاً البحث في كيفية الاستجابة للإشكالات الأمنية الجديدة.

كما لا يستبعد بريجنسكي فكرة عالمية الحلف كون أنه يملك من الخبرة و الأدوات و المؤسسات ما يمكنه من أن يشكل إطاراً لشبكة عالمية تهدف لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي والدولي ، يمكنها أن تسد العجز الحاصل في أداء الأمم المتحدة، و عندما يسعى الناتو نحو تحقيق هذه المهمة الإستراتيجية فإنه سيتخطى جهود الحفاظ على الوحدة الأطلسية ليستجيب لمتطلبات القرن الحادي و العشرين الأمنية.

ب. **أهم القمم و المؤتمرات:** كما قلنا سابقاً أنو في إطار البحث عن إستراتيجية جديدة للحلف تتكيف مع المستجدات الدولية الجديدة بحيث:

☞ عقدت في 28 ماي 2002 قمة روما ، التي طرحت قواعد توطيد العلاقات بين الحلف الأطلسي وروسيا، وكان نتيجته المصادقة على إعلان روما تأسيس مجلس الحلف الأطلسي - روسيا (CONSEIL OTAN- (RUSSIE).

☞ **قمة إعلان براغ للحلف الأطلسي 2002 "NATO SUMMIT DECLARATION"** (تعزيز الحوار الأطلسي - المتوسطي): أنظر الملحق رقم 09: إعلان قمة براغ 2002.

¹ مصطفى هلال مصطفى شتا، دور الحلف الأطلسي في النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، (ت ن: 2007/02/19، (ت ل: 2013/01/12).

في 21 نوفمبر 2002 اجتمع قادة رؤساء حكومة دول الحلف بمدينة براغ بجمهورية التشيك، بحيث يتمحور جدول أعمال القمة حول إعادة تحديد الوظيفة السياسية لهذه المنظمة العسكرية و إعادة انتشار قواتها و النظر في مستقبله، رغم أن هذه القمة كانت موعدا عاديا في عمل الحلف إلا أنّها من شكلت أهمية خاصة في وقت بدأت فيه أصابع الاتهام توجه إلى الحلف الذي فقد مبرر وجوده و هو زوال الخطر الشيوعي، و في ظل ظروف عالمية تشهد مرحلة ضعف للحلف و عدم قدرته الواضحة في التكيف مع النوع الجديد للحروب و المواجهات بعد 11 سبتمبر 2001، كما وصف البعض هذه القمة بأنّها التوجه الحاسم في تاريخ الحلف في حين وصفها البعض الآخر بأنّها فرصة أمام الحلف لتصحيح مواقفه و تدعيم شرعية وجوده¹.

و قد طرحت قمة براغ نوايا التحول والتغير ، تمحورت في:

☞ **توسيع الحلف:** من خلال إعداد برامج النشاط من أجل العضوية (MAP) MEMBERSHIP ACTION PLAN تم خلالها دعوة رسميا كل من: بلغاريا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفينيا، سلوفاكيا للانضمام للحلف، و هنا نرى أن الحلف واصل خطته في إطار توسيع الحلف نحو أوروبا الشرقية خاصة بعد ما شهدته المنطقة من أزمات (عرقية، تطرفية) تسمع بتطور الإرهاب و بالتالي يجب استيعاب الخطر قبل تفشيه.

☞ التذكير بما حدث في 11 سبتمبر 2001 و التأكيد على تفعيل المادة 05 من الوثيقة التأسيسية للحلف (الأمن الجماعي).

☞ **تطوير قدرات دفاع جديدة:** من خلال إقرار خطة لتوسيع مبادرة القدرات الدفاعية عبر تعزيز قدرات ثماني فئات محددة و البدء بتحويل قيادة الحلف لكي تتمكن من تنفيذ عملية تعزيز القدرات، و إنشاء قوة للرد و التدخل السريع (NATO REACTION FORCE NRF)، و هي قوات يبلغ عددها 25 ألف جندي تؤمن قدرات مختلفة للأداء السريع، يراد منها التعامل مع جميع المهمات سواء كانت حربا شاملة تقليدية أو عمليات ذات طابع إنساني دون تحديد جغرافي لمسارح عملياتها التي يجب أن تكون سريعة و محدودة.

☞ **إطلاق مخططات عمل فردية (IPAP):*** من أجل الشركاء المنفتحين على دول الحلف و التي تشاركها الإرادة السياسية و القدرة على تعميق العلاقات معها، إلى جانب تبني مخطط عمل ناتو -أوكرانيا و العمل أيضا في إطار مجموعة مقاييس بهدف مكافحة الإرهاب².

أما بالنسبة للحوار الأطلسي المتوسطي فنجد أنه قد عرف نقلة نوعية مع قمة "براغ" بعد أن قرر الحلفاء تدعيم الأبعاد السياسية و العملية للحوار و تقوية التعاون العملي، خاصة في المجالات ذات الاهتمام المشترك (مكافحة الإرهاب)، أين تم تبني في هذه القمة و بثقة بعنوان "تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان بمجالات التعاون

Défense Nationale et Sécurité National, ¹Lionnel Crochard, « Le Sommet de L'OTAN Prague 2002 », N°4, Avril 2003, p113 .

² L'OTAN après la guerre froide, documentation française, Op .cit ,p p16,17 .

*IPAP : plans d'action individuels pour le partenariat

الممكنة"، و تندرج هذه الوثيقة ضمن سياق ما بعد الحرب بإشراك الدول المتوسطة في خطة التزويد بالمعلومات لتسهيل مراقبة الحدود، و تحليل صور الأقمار الصناعية¹.

كما أكدّت هذه القمة على تدعيم الحوار عبر استغلال أوسع للإمكانيات التي يوفّرها الحوار المتعدد الأطراف، و تعزيز التكامل بين المبادرات الدولية الأخرى مثل الحوار الأمني الأوروبي- متوسطي، الحوار المتوسطي لمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا، و قد حددت الوثيقة مجالات التعاون لتدعيم الحوار و تمثلت فيما يلي:

مشاركة مسؤولين سامين من البلدان الشريكة في اجتماعات محدّدة للحلف، التعاون في إطار مجلس الشراكة الأوروبي- متوسطي والشراكة من أجل السلام، التدريب العسكري، نشاطات تدريبية مرتبطة (بالأمن البحري، إنقاذ إنساني، عمليات دعم السلام... إلخ)، وذلك لتحسين التحرك العملياتي المتبادل و إدماج قوات الدول المتوسطة التي تريد المساهمة في عمليات خارج نطاق الصلاحية الجغرافية للمادة "05" من الميثاق، التخطيط لعمليات إغاثة مدنية في حالات الطوارئ، النشاطات العلمية، مضاعفة جهود الحلف اتجاه المجتمع المدني في البلدان المتوسطة المعنية بالحوار، كل هذه النقاط ستساهم في تطوير الحوار و تدعيم الثقة المتبادلة و جعل المتوسط فضاءً للتعاون و التشاور، خاصة في مجال الأمن و الدفاع، المعلومات و الخطط المدنية، وكذا التعليم².

من خلال التعمق في تحليل مضمون القمة فإنه يمكن اعتبارها بمثابة تأسيس حلف شمال الأطلسي أشبه بمجلس أمن عسكري وظيفته حفظ الأمن و الاستقرار، و إعادة الانتشار في مختلف مناطق العالم، و إبرام اتفاقيات بين الحلف و دول خارجية تعطي لأول مرة مدلولاً لنظرية "الحرب الوقائية"، و أبعاد سياسية و جيوسراتيجية للحرب على الإرهاب، و تبرير عسكري لاستمرار وجود هذا الحلف بعد الحرب الباردة، أين أصبحت له شرعية التدخل الوقائي، من خلال اتفاقيات شراكة عسكرية جعلت من حفظ الأمن و الاستقرار في مختلف مناطق العالم، مسؤولية مشتركة بين الحلف و دول هذه المنطقة مثل اتفاقية الحوار المتوسطي الأطلسي لحفظ الأمن و الاستقرار في دول الحوض و الساحل الإفريقي³.

☞ **قمة اسطنبول 2004** "إستراتيجية الأمن عبر الشراكة": أنظر الملحق رقم 10 : إعلان قمة اسطنبول 2004.

تعتبر قمة حلف الشمال الأطلسي السابعة عشرة التي عقدت في إسطنبول 28-29 جوان 2004 من أهم قمم الحلف، حيث جاءت ختاماً لمجموعة متسارعة من القمم الغربية و التي بدأت بقمة الدول الصناعية الثماني، ثم القمة الأوروبية في دبلان وأخيراً قمة اسطنبول⁴، و جاءت هذه القمة لبعث مزيد من التعاون و المساهمة في ترسيخ الأمن

¹ عبد النور عنتر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 171.

* تشير هنا أن الجزائر استفادت من التعاون في هذا مجال تحليل صور الأقمار الصناعية، حيث زودتها الولايات المتحدة بصور الأقمار الصناعية لتعقب تحركات الجماعات المسلحة بالجنوب الجزائري.

² NATO handbook, Nato office of Information and press, November 2, 2010, in : <http://www.msz.gov/nato-handbook.pdf>

³ ليلى سويبي، التدخل الإنساني في الإستراتيجية الجديدة لمنظمة شمال الأطلسي -دراسة حالة ليبيا 2011، مذكّرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية: تخصص دراسات أمنية، جامعة الجزائر 03، 2012/2001، ص 56.55.

⁴ عزالدين قطوش، مرجع سابق، ص 234.

و الاستقرار على الصعيدين الإقليمي و الدولي و تفعيلاً للحوار المتوسطي و تعزيزاً لقرارات قمة "براغ" تقرر رفع المبادرة من حوار إلى اتفاقية شراكة، و خلال هذه القمة تم تبني وثيقة بعنوان "أجندة أكثر طموحاً و توسيعاً للحوار الأطلسي"، كما تم خلالها تبني معظم قمة براغ رغم غياب دول الحوار نظراً للخلافات القائمة حول الغزو الأمريكي للعراق¹. هذه المبادرة تضمنت عدة أنشطة و أولويات تمثلت أهمها في:

- تقديم التعاون العسكري من خلال المشاركة في تدريبات مشتركة.
- محاربة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات.
- مواجهة تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- تعزيز التعاون في مجال أمن الحدود.
- تعزيز التعاون في مجالات تخطيط الطوارئ.

كما تجدر الإشارة إلى أن تلك المبادرة مفتوحة لكل الدول المهتمة بها في الإقليم و التي توافق على هدف المبادرة و محتواها خاصة الحرب على "الإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل"، و هذه الشراكة تحقق أهدافها من خلال تعزيز الديمقراطية لدى القوات المسلحة.

وتسهيل الشفافية و التخطيط الدفاعي القومي محاربة الإرهاب من خلال التبادل الاستخباراتي الفعال و التعاون في مجال تفتيش السفن و غير ذلك من المجالات التي حددتها مبادرة اسطنبول*

هذه المبادرة و ان كانت مفتوحة من حيث المبدأ لدول الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا إلا أنها اقتصر في تركيزها على دول مجلس التعاون الخليجي مثلما ورد في نص صيغة المبادرة، بحيث تنقسم المبادرة إلى مقدمة ثم مبادئ و أهداف و أخيراً تطبيقات م و مجالات العمل المشترك.

المقدمة: تشير المقدمة إلى أن التطور الذي طرأ على العالم قد أدى إلى فرض إعادة صياغة مفهوم حلف الأطلسي خارج التعاون العسكري التقليدي و كانت مبادرة اسطنبول للتعاون قد انبثقت من هذا المفهوم، لتشمل منطقة الشرق الأوسط الموسع و شمال إفريقيا، وذلك للإسهام في الاستقرار والأمن الإقليمي و دعم توجهات حلف الناتو و سياساته و استراتيجياته الدولية ن كما أشارت أيضاً المقدمة إلى بعض الأولويات منها:

ضرورة إيجاد حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي و اعتبار ذلك أولوية، مع ضرورة تطبيق خارطة الطريق الرباعية و إيجاد حل للدولتين بالإضافة إلى ضرورة دعم المسارين التفاوضيين السوري الإسرائيلي، و اللبناني الإسرائيلي.

المبادئ: أشارت المبادرة أنه يجب العمل وفقاً للمبادئ التالية:

¹ **Istanbul cooperation Initiative (ICI)... Reachin Out To The Broader** , February 3,2011 ,in

: <http://www.nato.int/cps/en/natolive.htm>

*نشير هنا أن الهدف الحقيقي وراء هذه المبادرة هو استقطاب دول الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا و ذلك من أجل الحوار و التعاون حول مواضيع ذات اهتمام مشترك (مكافحة : الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، تجارة الأسلحة، تجارة المخدرات، الهجرة السرية).

- الأخذ بعين الاعتبار الآراء و المقترحات و التوجهات للدول و المنظمات الدولية ذات العلاقة بالإقليم محل المبادرة.
- التأكيد على أن هذه المبادرة، مبادرة تعاون مبنية على المصالح المشتركة و على مفهوم الثنائية المتمثلة في الحلف الأطلسي من جهة و دول المنطقة من جهة أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف النوعي بين الدول و خصوصية حاجات كل الدول.
- هذه المبادرة تعتبر مستقلة لكنّها في نفس الوقت مكملّة لتحالفات و مبادرات و حوارات و شراكات أخرى أنشأها الحلف، مثل الشراكة من أجل السلام، و دول (G8) الدول الصناعية الكبرى، المنظمة الأوروبية للتعاون الأمني و الحوار المتوسطي.
- و لإزالة أي لبس فإن هذه المبادرة لا تعني العضوية، السير نحو عضوية الناتو ولا الشراكة من أجل السلام و لا مجلس الشراكة الأوروبي الأطلسي.

الأهداف: هدف المبادرة هو دعم الأمن و الاستقرار في المنطقة من خلال تفعيل دول التحالف في المنطقة و على سبيل المثال: التعاون في المجالات الأمنية و خاصة من خلال الأنشطة العملية التي من شأنها أن تثري قدرة القوات المسلحة لهذه الدول في الإسهام مع دول الناتو في الحرب ضد الإرهاب، مكافحة أسلحة الدمار، التجارة السرية للأسلحة¹.

التطبيقات و مجالات العمل المشترك :

1. إعطاء المشورة في تطوير النظم الدفاعية و التخطيط العسكري و تنظيم العلاقات المدنية العسكرية (يقصد بها حلقات الوصل بين الأجهزة المدنية و العسكرية و كأنه تطويع المؤسسات المدنية لتخدم أهداف الحلف من خلال مبادرة إسطنبول)، و كيفية وضع ميزانية دفاعية².
2. تشجيع التعاون العسكري من خلال التدريبات العسكرية المشتركة، وتوحيد المقاييس و المفاهيم بهدف القدرة على التعامل المباشر فنيا و عسكريا.
3. الاشتراك مع قوات الناتو في عمليات حفظ السلام حسب الحالة (تقدر كل حالة على حدى).
4. مكافحة "الإرهاب" من خلال التبادل المعلوماتي و الإستخباراتي، التعاون البحري، و كذلك من خلال الانضمام إلى ما يسمى بعملية (السعي النشط) و المتمثل في المراقبة البحرية و مراقبة الموانئ (يقصد بها رصد السفن وتقنياتها).
5. دعم محاولات حلف الناتو في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل و التعاون في مجالات حراسة الحدود.
6. التدريب و التعاون العسكري و المدني المشترك لمواجهة الطوارئ المدنية و التعاون مع الأزمات في المجالات البحرية، الجوية و البرية.

¹ عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص 236، 235.

² L'initiative de cooperation d'Istanbul (ICI) http://nato.int/cps/fr/natolive/topics_58787.htm? Le 24/04/2013 a 13 : 30.

7. فتح المجال لاشتراك هذه الدول في بعض نشاطات الشراكة من أجل السلام¹.

ألحت المبادرة على ضرورة الانفتاح على جميع الدول الراغبة في الاشتراك فيها طالما أنّها التزمت بمبادئ المبادرة و أهدافها، و ثم التأكيد في هذه الفقرة على العلاقة الوثيقة بين هذه المبادرة من جهة و الحوار المتوسطي من جهة أخرى كما تم التشديد على مبدأ الثنائية المسماة (1+28) و المتعددة الأطراف (7+28)*. الشكل التالي يمثل توضيحا للصيغة التكاملية، و لأهداف مبادرة الحوار و الشراكة في إطار برنامج التعاون.



الشكل رقم (04): الصيغة التكاملية ، و أهداف مبادرة الحوار و الشراكة في إطار برنامج التعاون².

تقييم مبادرتي الحوار و الشراكة:

من خلال التطرق للنقاط الأساسية لمبادرة الحوار الأطلسي و قمة اسطنبول للشراكة و التعاون فإنه يمكن إدراجها من الناحية القانونية في الفصل الرابع من معاهدة واشنطن 1949 و ليس ضمن الخامس المرتبط بالدفاع المشترك، فهي لا

¹ عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص 237.

*نشير هنا أنه في سنة 2005 انضمت 3 دول للشراكة هي: البحرين، قطر، الكويت، تم خلالها تنظيم مؤتمر حول الناتو و الشرق الأوسط الموسع بروما من قبل الدبلوماسية العامة و مدرسة الدفاع، و في جوان من نفس السنة انضمت الإمارات.

² Brahim Saidy, « **Le rôle de L'OTAN en Méditerranée et au moyen - Orient** » Dolloz/I :Revue internationale et stratégique 2009/1-N°46.

تؤسس لإطار رسمي بينها و بين الحلف الأطلسي و لا تلتزم الحلف بالتدخل العسكري في حالة تعرض هذه الدول لأي اعتداء خارجي على سيادتها و وحدة ترابها، فالمبادرة من هذا المنظور تمثل إطار للتعاون دون أن ترقى لمستوى العضوية في الحلف كما هو الحال بالنسبة لدول شرق ووسط أوربا، جغرافيا هذا الفصل العاشر من المعاهدة المنشئة على أن كل دولة أوروبية يمكن لها أن تنظم للحلف و هو ما يوضح أن الحلف الأطلسي لا يقدم نفسه على أساس كونه حلف عسكري و سياسي فقط، و إنما على كونه مجموعة أمنية تشترك في رزنامة من القيم و الثقافة الغربية على أسس جغرافية¹.

بالنسبة لأبعاد الحوار نجد أن البعد السياسي ارتكز على إجراء حوارات مع بعض الأنظمة السياسية دون مراعاة متطلبات و تطلعات شعوبها، كما أنه لم يحرز تقدما ديمقراطي و أن ما حصل في بعض دول الحوار كان نتاج تأثيرات العولمة و اقتصاد السوق و الضغوطات الاجتماعية.

خلفية البعد السياسي في الحوار أن لا تتطور المنطقة بالشكل الذي يخدم مصالحها، الأمر الذي انعكس على الحوار في حد ذاته ولم يغير من الحال القائم شيئا، في ضوء أنه كان من المطلوب أن نكون شركاء و ليس تابعين، مسألة أخرى بقيت تخضع لرهانات و سياسات الحلف الأطلسي تتمثل في البعد الأمني للحوار و الشراكة فالأمن حسب الحلف هو تأمين انسياب الموارد الحيوية إلى أسواقهم، لكنه حقيقة غير ذلك إذ لا بد أن يصنع من خلال الثقة المتبادلة حتى وان كانت مسألة مطروحة في أجندة الحلف، بين أطراف الحوار في جميع المجالات التي تهدف لرخاء و أمن الشعوب و ليس مجرد إملاءات و بناء مصالح على حساب الأخر، فالأمن الذي تم صنعه في مبادرتي الحوار و الشراكة أمن هش يسقط بسرعة لأن الحوار انطلق من مرحلة بناء السلام **BUILDING PEACE**، دون المرور بمرحلة صنع السلام أو خلق السلام بإيجاد الحلول الجذرية للمشاكل التي تعانيها المنطقة، و هو ما يستلزم إعادة النظر في السياسات و الإستراتيجيات الأمنية و بنائها على أسس الثقة المتبادلة.

مسألة التمويل هي الأخرى من المسائل التي طرحت إشكالا كبيرا فلا بد من مراعاة الظروف التي تعيشها المنطقة و التي ما تزال تحت خط الديون و الفقر و البطالة، إضافة لكونها مهددة بالانفجار السكاني في ضوء عدم القدرة على تحقيق متطلبات الأمن الناعم مثل التعليم، الصحة، العمل، الحرية، العدالة و المساواة كما انه لا بد للحوار أن يدرك منظومة القيم و العقيدة التي لم يتم طرحها على طاولة المفاوضات رغم أهميتها في الحوار بين الأطراف، وعليه لا بد من تفعيل هذا الحوار إذا كان ضرورة إستراتيجية و احترام أطراف الحوار و مراعاة قيمة و مبادئه، لبناء أواصر الثقة بين الجانبين لإبراز الوجه الحقيقي له، وذلك مقارنة مع ما تم في منطقة شرق ووسط أوربا².

تعد مبادرة اسطنبول للتعاون و مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي عمليتين منفصلتين إلا أنّهما تكملان بعضهما، كما أنّهما تحدمان الغرض نفسه الذي يتمثل في بناء روابط تعاونية وثيقة مع الدول المعنية، فبالرغم من نجاحها النسبي بقيت أسيرة التعاون الأمني و لم ترقى لمستوى تعاون إستراتيجي حقيقي، فأمن الخليج يبقى من مسؤولية دوله و التوجه نحو الحلف الأطلسي ليس إلا خيارا مساعدا و مناسبا على المدى القريب لكن يبقى الخيار الاستراتيجي و الخيار

¹ ليلي طورشي، مرجع سابق، ص 57.

² نفس المرجع، ص 59.

الحتمي على المدى البعيد، هو بناء مشروع سياسي محدد الأبعاد لا ينشغل فقط ببناء الدولة القطرية و الحفاظ على سيادتها و لكن يجعل من ركيزته بناء أمن و دفاع خليجي مشترك يمكن دول المنطقة من الحصول على القدرة الموازية في إطار مشروع سياسي شامل و مشترك¹. كما أن هذه المبادرة ليست إلا امتداد لدول الحوار المتوسطي، و لكنها خطوة أولية لرفع الحرج الشعبي عن الدول الراغبة في الانضمام إلى المدار السياسي و العسكري لحلف الناتو مع البقاء على مسافة بعيدة نوعا ما عن إسرائيل.

قمة ريفا Riga في 28 و 29 نوفمبر 2006 :أنظر الملحق رقم 11 : إعلان قمة ريفا 2006.

بعد قمة اسطنبول أطلق رؤساء دول و حكومات الحلف الأطلسي هذه القمة بعاصمة "لاتفيا"، و تعد هذه القمة تأكيداً للتعاون في مجال التدريب كإطار لإشراك خبرات الحلف التدريبي مع شركاء الحلف الأطلسي في الشرق الأوسط الكبير، سعى من خلالها تحقيق و بناء شبكة واسعة من الأنشطة التدريبية في إطار توجه تطوري و مرحلي². كما تعد هذه المبادرة جزء من عملية تحول مستمرة تخضع لها قدرات الحلف و علاقاته، وذلك رداً على بيئة الأمن المعقدة فقد أصبح هذا الحلف مرتبطاً بعدد كبير من العمليات و المهمات عبر ثلاثة قارات تشمل عمليات الرد على الأزمات و المهمات التدريبية، إضافة لعمليات الإغاثة الإنسانية لاسيما عند حدوث الكوارث، كما اغتنم الحلفاء في إطار هذه القمة إطلاق صياغة الدليل السياسي الشامل THE COMPREHENSIVE POLITICAL GUIDANCE للحلف ليدعم و يساند المفهوم الاستراتيجي في كل القضايا المتعلقة به، و مجالات التخطيط لديه تركز نقاطه الأساسية فيما يلي:

- ✦ مكافحة الإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل، و التهديدات التي يمكن أن تواجهه خلال القرن الواحد و العشرين مهما كان مصدرها.
- ✦ إمكانية قيام الحلف الأطلسي بتنفيذ العمليات الطارئة في مختلف مناطق العالم، تحقيق الاستقرار و الدعم العسكري لجهود إعادة الإعمار.
- ✦ دعم التعاون مع الدول غير الأعضاء في الحلف بهدف تحقيق تعاون فعال في مجال التخطيط للعمليات و تنفيذها³.

كما تبنى زعماء الحلف التوجيه السياسي الشامل الذي حدد إطار و أولويات جميع قدرات الحلف العسكرية و التخطيطية و الاستخباراتية في المستقبل المنظور. واشتملت متطلبات هذا التوجيه على إعداد دول الحلف لقوات برية وطنية يمكن نشر 40% منها، على الأقل بشكل سريع و يمكن نشر منها 8% بصورة مستدامة . ثم رفع سقف هذين الهدفين لاحقاً إلى 50% و 10% على التوالي.

¹ ابراهيم سعدي ، المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو و أمن الخليج، (ت ن) 2011/03/16، (ت ا) 2014/05/24، من الموقع: www.Aljazeera.net/temlates/psitings.

² أشرف كشك ، إسرائيل و الناتو من التعاون إلى الشراكة ، مؤسسة الأهرام، من الموقع : www.digital.ahram.org/eg/2010

³ Paul Savrereux ,The Comprehensive Political Guidance :

www.nato.int/docu/review/2007/issue/english/art2.html/header.23/05/2014.

هذا و قد أكدت هذه القمة على بعد آخر للتعاون ، من خلال التعاون في مجال التعليم، إذ أصبح جزءا من نشاطات الحلف العملية، فالحلف على سبيل المثال يشترك مباشرة في تدريب قوات الأمن العراقية من خلال مهمته في العراق، كما يدعم تدريب قوات الأمن في أفغانستان من خلال قوات المساعدة ISAF، و على نطاق أوسع من خلال برنامج كبير يتضمن تعاون بعيد المدى، ثم الاتفاق عليه مؤخرا بين الحلف الأطلسي و أفغانستان.

و في نفس المجال تم تأسيس كلية الشرق الأوسط تقوم بتنفيذ دورات مخصصة لشركات الحلف في كل من الحوار الأطلسي و قمة اسطنبول، مفتوحة للضباط والمدنيين من دول الحلف و دول الشركاء المتوسطيين و بعد كمرحلة أولى يمكن بعدها أن تأخذ في حساباته تأسيس مركز للتعاون الأمني في المنطقة يكون ملكا للدول الشريكة في الحوار الأطلسي و مبادرة اسطنبول، وتموله دول المنطقة كمرحلة ثانية يدخل كل ذلك ضمن التوجه المحلي، الذي يساهم في توفير المرونة و تبقى الخيارات مفتوحة فيما يخص المستوى النهائي للطموحات كسعي مشترك¹.

☞ قمة بوخاريسست 2 و 2008/04/4: (أنظر الملحق رقم 12: إعلان قمة بوخاريسست 2008).

توسيع الحلف و أزمة الأفغان هما الموضوعان الأساسيان الذي تمحورت حولهما القمة و التي جمعت الحكومات 26 لدول الحلف، أين وافق الحلفاء على انضمام كل من ألبانيا و كرواتيا لهما في حين قبلت مقدونيا بالرفض بسبب الفيتو اليوناني ، كما أن الاندماج إلى مخطط النشاط (MAP) ينظر إلى تأجيل انضمام أوكرانيا و جورجيا لوقت لاحق بسبب المعارضة تحت ضغط روسيا وخاصة فرنسا و ألمانيا، لكن هذان البلدان لا يزالان يتلقيان وعودا بإعادة ترشيحهما في نهاية 2008.

☞ قمة كيل/ستراسبورغ، STRASBOURG/KEHL في أبريل 2009: (أنظر الملحق رقم 13: إعلان قمة كيل/ستراسبورغ 2009).

في هذه القمة أوكل زعماء دول الحلف إلى أمينه العام أندرس فوغ راسموسين ANDERS FOGH مهمة تشكيل هيئة متكاملة من الخبراء الأكفاء القادرين على وضع الأسس اللازمة لتطوير مفهوم استراتيجي جديد لحلف الناتو، وفي سبتمبر 2009 بدأت هذه الهيئة أعمالها تحت قيادة رئيسها مادلين أولبرايت MDELEIN ALBRIGHT (الولايات المتحدة)، ونائب الرئيسة جيرون فان در فير JEROEN VAN DER VEER (هولندا).

وفي سياق مهمتها المتمثلة بتحفيز النقاش المفتوح حول تنظيم و غرض حلف الناتو ، نظمت هذه الهيئة سلسلة من الحلقات الدراسية و اللقاءات الاستشارية مع نخبة من أبرز الأكاديميين و المسؤولين المدنيين و العسكريين من داخل الحلف و خارجه، وبعدها قدمت هذه الأخيرة تقريرها الأولي إلى مجلس محافظي الحلف في 24 نوفمبر 2009 قدمت فيما بعدها تقريرها النهائي و الذي اشتمل على ملخص النتائج (الجزء الأول) و دراسة أكثر تفصيلا للقضايا الرئيسية

¹ ليلي طورشي، مرجع سابق، ص 57.

(الجزء الثاني)، و تحليلات منهجية و توصيات هادفة غايتها مساعدة الأمين للحلف في صياغة مفهوم استراتيجي جديد للحلف أثناء القمة التي ستعقد في لشبونة نوفمبر القادم و التي سنتطرق إلى مضمونها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: إستراتيجية الحلف بعد لشبونة (ضمان الأمن و المشاركة الفعالة).

نظرا لاستمرار التهديدات التي تواجه مصالح أعضاء الحلف الأطلسي خارج حدودها الجغرافية و إدراك هذه الدول لحجم هذه المخاطر، فقد تبنت هذه الأخيرة مفهوما استراتيجيا جديدا أكثر وضوحا عن سابقه فيما يخص التدخل الأطلسي في الأزمات و إدارتها.

OR المفهوم الاستراتيجي الجديد..قمة لشبونة2010-2020 (ضمان الأمن و المشاركة الفعالة)

(أنظر الملحق رقم 15: المفهوم الاستراتيجي لعام 2010)

بعد سلسلة من اللقاءات مع نخبة من الأكاديميين و المسؤولين المدنيين و العسكريين داخل الحلف تمت صياغة تقرير حمل عنوان "حلف شمال الأطلسي لعام 2020. "ضمان الأمن و المشاركة الفعالة"، حيث أثارت كاتبة الدولة للخارجية الأمريكية السابقة "مادلين أولبرايت" MADELINE ALBRIGHT أن هذا التقرير هو ثمرة برنامج عمل مكثف و شامل حول القضايا الرئيسية الراهنة و المستقبلية و تحاليل و توصيات لمساعدة الأمين العام للحلف أندرس فوغ راسموسن ANDRES FOGH RASMUSSEN، لصياغة المفهوم الإستراتيجي الجديد، بحيث تكون هذا التقرير من مقدمة، و جزء أول شمل ملخص النتائج تحدث فيه عن الأخطار الجديدة و التي تتطلب عزيمة مجددة، كما سرد إرث النجاحات التي حققها الحلف خلال الحقبات الماضية مع الإشارة إلى الأساس الثابت له و النقطة الأخيرة كانت حول الانتقال إلى حلف الناتو 2020: الرؤية و المهام، الجزء الثاني كان تحت عنوان: تحليل إضافي و توصيات أخرى، شملت خمس فصول كل فصل تطرق إلى تحليل نقطة هامة و ما هي التوصيات التي يجب علة الحلف أن يتخذها و التي كانت كالتالي: الفصل الأول: البيئة الأمنية، الفصل الثاني: المهمات الرئيسية، الفصل الثالث: الشراكات، الفصل الرابع: القضايا السياسية و التنظيمية، الفصل الخامس: قوات و قدرات الحلف و أخيرا الفصل السادس الذي تمثل في خاتمة للتقرير.

و عليه سوف نتطرق إلى أهم النقاط التي احتوى عليها المفهوم الاستراتيجي الجديد:

I. ملخص النتائج: إن النتائج التي توصلت لها هيئة الخبراء و وضعتها في المفهوم الاستراتيجي الجديد تمثلت في:

● **أخطار جديدة تتطلب عزيمة مجددة:** يدخل الحلف العقد الثاني من القرن الحادي و العشرون كمصدر رئيسي للاستقرار في عالم متقلب يصعب التنبؤ بمستقبله، ولو نظرنا إلى إنجازات الماضي لوجدنا أن الحلف لديه ما يكفي من الأسباب لكي يشعر بالثقة بنفسه، فالمبادئ الديمقراطية التي ساهمت في ولادته لا تزال قائمة إلى اليوم، ولا يزال

¹ Karl-Hein Kamp et Gregory Danel, **L'otan :de Washington(1949) A Strasbourg –Kehl(2009), I.F.R.I** politique étrangère,hiver 2009/4, p 758-760 : <http://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2009-4-page-747.htm>

دور الحلف في الحفاظ على وحدة وحرية و أمن المنطقة الأورو أطلسية مستمرا، و يواصل الحلف أيضا الاحتفاظ بموقعه البارز كأنجح حلف سياسي- عسكري في العالم بلا منازع، لكن نجاحات الماضي لا توفر أي ضمانة لمستقبل الحلف ففي الفترة الممتدة من الآن إلى غاية 2020، سيواجه الحلف امتحانا صعبا جزاء الأخطار الجديدة (أنظر الانعكاسات الأمنية و العسكرية الفصل الأول ص ص 25،26) و المتطلبات العديدة للعمليات المعقدة ناهيك عن التحدي المتمثل بتنظيم نفسه و تعزيز قدراته في زمن باتت فيه الردود السريعة مسألة حيوية و باتت فيه تنويع القدرات مسألة حاسمة و باتت فيه الموارد المالية شحيحة، و يحتاج الحلف إلى مفهوم استراتيجي جديد لأن العالم تغير عن ما كان عليه في عام 1999، و لعل أبرز التطورات تمثلت في هجمات 11 سبتمبر و الهجمات اللاحقة، والتي برهنت على وجود علاقة وثيقة بين الإرهاب و التكنولوجيا و التي تطلبت ردا حازما أدى إلى نشر قوات أطلسية على مسافة إستراتيجية من الحدود الجغرافية للعلف، كما أبرزت الحاجة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية بصورة شبه فورية، و إلى التخطيط الدقيق لعمليات عسكرية معقدة، إلى جانب ظهور توترات في محيط أوروبا أعادت إحياء خصومات تقليدية ، كما ولد انتشار التقنيات الجديدة لجمع و إرسال و تخزين المعلومات نقاط ضعف جديدة، وهناك أيضا التداعيات الأمنية لأعمال القرصنة و الأخطار المتزايدة على إمدادات الطاقة و تداعيات التحول المناخي، فضلا عن تقليص معظم دول الحلف لميزانياتها جرأ الأزمة الاقتصادية العالمية، من هنا يتضح لنا أنه أن الأوان لتطوير مقاربة جديدة لمهمات هذا الحلف و عملياته الإجرائية و خططه، و عليه هذا المفهوم الجديد سيصبح:

- فرصة جديدة للتعريف بالحلف و حقيقته، و ابراز مساهماته في حفظ السلم و الاستقرار العالمين.
- أن يعمل كأداة لتعزيز الإرادة السياسية للحلف، وأن يؤكد بشكل واضح ما ينبغي على الحلف أن يقدمه لأعضائه و العكس صحيح.

● **إرث النجاحات الأطلسية:** في هذه النقطة أشار الحلف إلى مجمل النجاحات التي حققها الحلف خلال مسيرته الذي ضمن منذ نشأته عام 1949 و حتى بعد سقوط جدار برلين وحدة الغرب من خلال ضمان الدفاع عنه ضد أي اعتداء محتمل و من خلال دعم المبادئ الديمقراطية ضد ايديولوجيات الحكم الشمولي (البند الرابع و الخامس من الميثاق التأسيسي)، و ساهمت قوة و عزيمة الحلف في حفظ السلم في أوروبا و تسهيل إعادة توحيد ألمانيا، و توفير بداية جديدة لملايين من الناس في وسط و شرق أوروبا و حتى في التسعينات، قام الحلف بتوطيد دعائم أوروبا الحرة و الموحدة بالتعاون مع الإتحاد الأوربي و في أول عمل عسكري له، أوقف الحلف عمليات التطهير العرقي في منطقة البلقان، و بعد الحرب الباردة استطاع الحلف تأسيس شراكات مع العديد من الأعداء السابقين بمن فيهم روسيا، إلى جانب ضم أعضاء جدد يتبنون القيم الديمقراطية، ويستطيعون حفظ الأمن الجماعي للحلف و نتيجة لهذه الإنجازات أصبحت أوروبا أكثر ديمقراطية و توحدنا من أي وقت مضى.

و حملت بداية القرن الحادي و العشرين تحديات جديدة و مختلفة بالنسبة للحلف، ففي العقود السابقة ركزت جهوده الدفاعية على ردع أي اعتداء محتمل عبر حدوده الجغرافية، أما اليوم فدول الحلف قلقة من إمكانية أن

تؤدي النزاعات أو سياسات التهديد الإقليمية إلى تقويض الأمن على طول حدود منطقة الحلف، إلى جانب الأخطار الأقل نمطية مثل الأعمال الإرهابية و انتشار تقنيات الأسلحة النووية وسواها من التقنيات العسكرية المتقدمة و الحرب الالكترونية التي تستهدف أنظمة الاتصالات الحديثة، وعمليات تخريب خطوط أنابيب النفط و الغاز و إمكانية تعطيل ممرات بحرية إلزامية للإمدادات الحيوية، و في الغالب يتعين الدفاع الفعال ضد هذه التهديدات أن يبدأ في مناطق تقع على مسافات إستراتيجية من الحدود الجغرافية لحلف الناتو، نذكر على سبيل المثال مساعدة الحلف لحكومة أفغانستان في معركتها ضد التطرف المسلح و مكافحة القرصنة في خليج عدن، و المشاركة في ضمان أمن الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، و تدريب و تجهيز القوات الأمنية في العراقية بالإضافة إلى المساهمة في بناء مجتمعات في أكثر استقرار في البوسنة و الهرسك وكوسوفو، و تشير هذه العمليات الأطلسية الجديدة إلى تطور واضح في الأولويات الدفاعية و الذي يحمل معه متطلبات جديدة - مثل تحويل القدرات العسكرية و تطوير مقارنة أكثر فاعلية لشراكات حلف الناتو، و عقد مشاورات أمنية أشمل و إصلاح هيكلته لكي يتعامل مع الواقع الجديد بفاعلية قصوى و أقل تكلفة.

- الأساس الثابت: يتعين على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يعترف بضرورة إدخال المزيد من التغييرات لكن مع الإبقاء على المبادئ الأساسية التي لطالما حفظت تماسكه وأكسبته مكانة مرموقة، وهو ما يتطلب مقارنة مزدوجة تجمع بين التجديد و صفوة القدم.

و يمثل الأساس الثابت لما أشار إليه تقرير هارمل سنة 1967، بأنه يستحيل التعامل مع منطقة حلف الناتو كفضاء معزول عن العالم، إلى جانب وصفه الحلف كحلف يتكيف بصورة مستمرة مع الأوضاع المتغيرة، وأكد أن هذا الحلف له وظيفتان: الحفاظ على القوة و التضامن اللازمين لردع أي اعتداء محتمل، والثانية إيجاد بيئة أكثر استقرار على المدى البعيد، وبعد 43 عاما لا يزال هذا الوصف دقيقا، فحلف الناتو أحد العناصر الدائمة التحول ضمن إطار الأمن العالمي الدائم التحول أيضا، ولطالما تعلقت مهمته بالدفاع عن النفس و لو جزئيا بالأحداث التي تجري خارج حدوده لذا فإن الانتشار الحالي لقوات الأطلسي في مناطق بعيدة عن حدوده الجغرافية لا يتعارض بتاتا مع الغرض الرئيسي لإنشائه، ولا شك أن الاستراتيجيات الأطلسية التي اتخذت في عام 1999 راعت الاحتياجات الأمنية التي ظهرت خلال العقد الأول من حقبة ما بعد الحرب الباردة، و اشتملت على أفكار فذة لا تزال مفيدة إلى غاية الآن و التي ينبغي التأكيد عليها في المفهوم الجديد لعام 2010، نذكر منها :

- ✓ الغرض الرئيسي لإنشاء الحلف هو حماية حرية و أمن جميع أعضائه بالوسائل السياسية و العسكرية.
- ✓ يجسد الحلف العلاقات الوطيدة عبر الأطلسي كونه يربط بين أمن أوروبا و أمن أمريكا الشمالية بصورة دائمة.
- ✓ يعتمد نجاح الحلف على التقاسم العادل للأدوار و الأخطار و المسؤوليات و المنافع بين جميع أعضائه.
- ✓ يستخدم الحلف جميع علاقاته مع جميع الدول و المنظمات الأخرى للمساعدة في منع و إدارة الأزمات.

✓ إن الاستقرار و الشفافية و قابلية التنبؤ بالتصرفات المستقبلية و جهود الحد من التسلح و عمليات التحقق التي يمكنها أن توفرها اتفاقيات الحد من التسلح و انتشار أسلحة الدمار الشامل، أدوات تدعم الجهود السياسية و العسكرية لتحقيق الهدف الاستراتيجي للحلف.

✓ في سياق مساعي الحلف الأمنية سيواصل احترام المصالح الأمنية المشروعة للآخرين و سيسعى للد النزاعات بالطرق السلمية عملاً بميثاق الأمم المتحدة.

و عليه فإلى جانب التأكيد على مجمل هذه الأفكار إلا أن حلف ناتو 2020 سيختلف تماماً عن ناتو 1950 أو 1990 أو حتى 2010، فكلما نضج الحلف تعين عليه أن يحضر نفسه لمواجهة أخطار جديدة.¹

II. الانتقال إلى حلف الناتو 2020: يمكن رصد الأفكار التي ركز عليها المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 2010 نحو الانتقال لناتو 2020، فيما يلي:

1) إعادة التأكيد على الالتزام الرئيسي للناتو "الدفاع الجماعي": بحيث لن يتغير هذا الالتزام الذي يجسده البند الخامس من الميثاق التأسيسي له، لكن شكل الوفاء به تغير فالقدرات العسكرية الأساسية لم تعد كافية لدعم مصداقية الحلف في ما يتعلق بالتزام حماية أعضائه من أي اعتداء مسلح، لذا لا بد من إقران هذه القدرات بالتخطيط الدقيق للحالات الطارئة، و إجراء التدريبات اللازمة و رفع جاهزية القوات، و توفير منظومة لوجيستية أكثر فاعلية للحفاظ على ثقة دول الحلف و تقليص احتمالات الخطأ في الحسابات المتعلقة بالخصوم المحتملين.

2) توفير الحماية من التهديدات الغير نمطية: إذا ظل الحلف متيقظاً فإن احتمالات تعرضه لأي هجوم عسكري مباشر عبر حدوده الجغرافية سيظل ضئيلاً في المستقبل المنظور، لكننا تعلمنا أن العديد من التهديدات الغير نمطية قد تنشأ حالياً بعيداً عن حدود منطقة الحلف، و لكنها قد تمس مصالح الحلف مباشرة - و هي الأخطار التي سبق و أشرنا إليها من قبل - و التي قد يستلزم بعضها تفعيل البند الخامس و مثل ما حدث مع الوم أ بعد هجمات 11 سبتمبر، الأمر الذي يتطلب من الحلف تعزيز قدراته على الانتصار خارج حدوده الجغرافية (مقاربة كوننة الحلف أو ما اصطلح عليها الحلف نحو شبكة أمن عالمية).

3) وضع ضوابط و لعملية اتخاذ الحلف قرارات بتنفيذ مهمات خارج حدوده: على الرغم من قدرات الحلف إلا انه لا يمكنه الرد على جميع المشكلات التي تؤثر في الأمن العالمي فهو منظمة إقليمية لا دولية و يتمتع بصلاحيات و موارد محدودة و لا يرغب في تنفيذ مهمات تستطيع المنظمات و الدول الأخرى إنجازها بنجاح لذا على المفهوم الجديد أن يحدد ضوابط توضح أين يتعين على الحلف استخدام موارده خارج حدوده الجغرافية.

4) توفير مقومات النجاح في أفغانستان: تعد مهمة الناتو في أفغانستان من أكبر المهمات إلى حد الآن، فكل دولة في الحلف تساهم حالياً في هذه العملية، لذا يلتزم الحلف ببناء أفغانستان مستقرة و قوية ترفض لأن تكون ملاذا للإرهابيين أو منطلقاً لنشاط الإرهاب العالمي، و هذا يعني مواصلة الحلف و شركائه تحقيق هذا الهدف

¹ تقرير هيئة خبراء حلف الناتو حول تطور إستراتيجية أطلسية جديدة - التحليلات و التوصيات ، حلف الناتو في عام 2020: ضمان الأمن و المشاركة الفعالة، 17، ماي 2010، ص ص (3-8)

الاستراتيجي، هناك دروس كثيرة استلهمت من هذه التجربة ظن ومن مقومات النجاح: تعزيز تماسك الحلف و إنشاء قيادة عسكرية موحدة و إدراك قيمة التخطيط الفعال و الدبلوماسية العامة، و امتلاك مقاربة مدنية – عسكرية شاملة و ضرورة ضمان القدرة على نشر قوات أطلسية كبيرة لفترات طويلة في أماكن تقع على مسافات إستراتيجية من حدود الحلف الجغرافية. مشاورات منع أو إدارة الأزمات: نظراً إلى الطبيعة المتغيرة للأخطار المتزايدة و التي تهدد أمن دول الحلف، ينبغي على هذه الدول أن تجعل المشاورات التي ينصّ عليها البند الرابع من معاهدة حلف الناتو أكثر إبداعاً وانتظاماً، فهذه المشاورات التي تبرز الوظيفة السياسية للحلف قد تساهم بفاعلية في منع و إدارة الأزمات، ما يعني أنه لا داعي لعقدها فقد في حالات ظهور تهديد وشيك قد يستلزم تفعيل البند الخامس من المعاهدة، كما يتيح البند الرابع فرصة تبادل الأفكار و تقريب وجهات النظر و تفادي المفاجئات، كما يسمح بوضع خطط فعالة – سواء كانت دبلوماسية أو وقائية أو علاجية أو إرغامية .

5) **الحقبة الجديدة للشراكات أو تجديد الشراكات:** يتعين على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يعترف بأن الحلف لن يعمل بمفرده في الغالب، و هو يتقدم نحو عام 2020، لذا ستحتل الشراكات بمختلف أشكالها موقعا مهما في الأنشطة اليومية للحلف و عليه ينبغي أن يعزز الحلف علاقاته مع شركائه الرئيسيين و تطوير شراكات جديدة عند اللزوم و توسيع نطاق العمل مع الشركاء، و التعامل مع كل شريك و شراكة كحالة مستقلة لها خصوصياتها.

6) **المشاركة في وضع مقاربة شاملة للمشكلات المعقدة:** تتيح الشراكات القوية لحلف الناتو فرصة إيجاد حلول ناجعة للمشكلات المعقدة التي تؤثر في أمنه، و في معظم الحالات تتمثل الطريقة المثلى ببلورة مقاربة شاملة تزاوج بين العناصر العسكرية و المدنية، و ذلك بالتعاون مع المنظمات الأخرى و الحكومات الوطنية و الكيانات الغير حكومية التي تبقى هي الأقدر على القيام بالأدوار القيادية في مجالات حيوية عديدة في حقبة ما بعد النزاعات: كعمليات إعادة بناء الاقتصاد و تحقيق الصالحة السياسية الوطنية و بناء الحكم الرشيد وتعزيز المجتمع المدني، و استنادا إلى طبيعة متطلبات كل حالة بعينها يستطيع حلف الناتو القيام بدور المنظم الرئيسي للجهود التعاوني أو العمل كمصدر للمساعدات المتخصصة أو الاضطلاع بأدوار تكميلية أخرى.

7) **التعامل مع روسيا:** تعتبر الشراكة الأطلسية – الروسية إحدى وسائل توطيد الأمن في منطقة أوروبا الأطلسية و هو أحد أهداف حلف الناتو و يعد مجلس الشراكة الأطلسية – الروسية، المنتدى الرئيسي للتواصل بين روسيا و حلف الناتو، و أسست هذه القناة التي لم يحسن استغلالها تماما كما ينبغي للتشاور بين الجانبين حول السبل و الوسائل الكفيلة بمنع الأزمات، بالإضافة إلى تحليل الأحداث و تبادل الأفكار و الاتفاق على الإجراءات المشتركة لتبديد الهواجس المتبادلة، ومع أن الحلف لا يعتبر تهديدا لروسيا و لا روسيا تعتبر تهديدا للحلف، إلا أن كلا الجانبين يواصل التشكيك في نوايا و سياسات الجانب الآخر. و عليه ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يعيد التأكيد على رغبة الحلف في بناء نظام أمني تعاوني أورو- أطلسي يشمل التعاون مع روسيا، من خلال التركيز على فرص التعاون البراغماتي لتحقيق المصالح المشتركة في مجالات عديدة كمنع انتشار الأسلحة

النووية و الحد من التسليح و المكافحة الإرهاب و مسألة الدرع الصاروخية، و إدارة الأزمات بفاعلية، وعمليات حفظ السلام و حماية أمن الملاحة البحرية و مكافحة تهريب المخدرات.

8) الإبقاء على سياسة الباب المفتوح: منذ نهاية الحرب الباردة توسعت عضوية الحلف من 16 إلى 28 عضو بفضل ما يسمى "بسياسة الباب المفتوح" و مثلت هذه السياسة أحد محركات التقدم نحو أوروبا الموحدة و الحرة كما ساهمت بفاعلية كبيرة في تعزيز الأمن الجماعي لدول الحلف، و نُظر أيضا في مواصلة توسيع الحلف عبر تسهيل انضمام جورجيا و أوكرانيا و دول من غرب البلقان. و بموجب البند العاشر من معاهدة حلف الناتو و مبادئ توسيعه، ينبغي الاستمرار في توسيع الحلف عبر منح العضوية إلى الدول التي تعرب عن رغبتها في ذلك، بمجرد استيفائها لجميع متطلبات العضوية، ولا داعي للتذكير بأن الانضمام إلى حلف الناتو مسألة طوعية تماما.

9) قدرات جديدة لحقبة جديدة (التحول و الإصلاح العسكريان): ستفقد التزامات حلف الناتو السياسية و العسكرية مضمونها ما لم تقتزن بالقدرات العسكرية اللازمة للوفاء بها، لذا علو المفهوم الجديد أن يحدد الأولويات الدفاعية بشكل واضح إلى جانب إدخال إصلاحات ضرورية وقدرات أساسية إضافية و محسنة متفق عليها، هذه الأخيرة يجب أن تكون كافية للدفاع عن أراضيه و تنفيذ عمليات واسعة على مسافات إستراتيجية من حدوده، ونظرا إلى شح الموارد المالية لدى الحلف يتعين عليه أن يرشد الإنفاق عبر تطبيق مجموعة من الإصلاحات و إجراءات تعزيز الكفاءة كانت نتيجته إعداد هيكل جديدة للحلف سواء كانت المدنية أو العسكرية (أنظر الملحق رقم 03: الهيكل المدني الحالي للحلف الأطلسي و الملحق رقم 04: الهيكل العسكري الحالي للحلف الأطلسي)

10) سياسة الأسلحة النووية - التضامن من أجل السلام: طالما ظلت الأسلحة النووية موجودة في العالم، ينبغي على حلف الناتو أن يستمر في امتلاك قدرات نووية آمنة و يمكن الاعتماد عليها مع الإبقاء على المسؤولية المشتركة عن نشرها و توفير الدعم العملي لها، و الالتزام بنشر الحد الأدنى الذي تتطلبه البيئة الأمنية السائدة من هذه القدرات، و على غرار القرارات المهمة الأخرى، لا ينبغي إجراء أي تغيير في هذه السياسة، بما في ذلك التوزيع الجغرافي للقدرات النووية الأطلسية المنشورة في أوروبا، إلا بإجماع الحلف، إلى جانب الدعم الكامل للجهود المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية و ضمان الحفاظ على أمان و أمن الموارد النووية، فمن هذا المنطلق، أجرى الحلف تخفيضات كبيرة في أصناف و أعداد الأسلحة النووية التكتيكية المنشورة في أوروبا، لذا ينبغي على الحلف أن يستأنف التشاور مع روسيا بهدف تعزيز الشفافية و إجراء تخفيضات إضافية متبادلة في هذه الأسلحة.

11) مهمة الدفاع الصاروخية الجديدة: أدى الدفاع ضد التهديد المتمثل بمحور إيراني محتمل بالصواريخ الباليستية إلى ظهور مهمة عسكرية رئيسية جديدة لحلف الناتو، و بالمقارنة مع المقترحات السابقة، يمتاز نظام الدفاع الصاروخي الذي ينفذ على عدة مراحل و القادر على التكيف الذي قرر الرئيس أوباما نشره في أوروبا، بأنه سيوفر التغطية الدفاعية الأنجع اقتصاديا و الأسرع استجابة و الأعلى كفاءة، و يضع هذا القرار أيضا هذا النظام بكامله في سياق الحلف كونه يتيح الفرصة لجميع الدول المشاركة في تطويره و يضمن حمايتها كافة، كما

يحقق هذا الأخير فاعليته القصوى عندما يكون مشروعاً مشتركاً، لذا فإن التعاون بين دول الحلف وبين الحلف و شركائه (خصوصاً روسيا) مطلوب بشدة.

12) الرد على خطر الحرب الإلكترونية المتصاعد: يتعين على حلف الناتو أن يكتف جهوده المبذولة للرد على خطر الحرب الإلكترونية و ذلك من خلال تعزيز نظام الاتصالات و القيادة التابعة له، ومساعدة دول الحلف في تعزيز قدراته الدفاعية ضد الحرب الإلكترونية لاسيما في مجالي الكشف المبكر للهجمات الإلكترونية و ردعها بفاعلية متزايدة.¹

OR قمة إعلان شيكاغو للحلف الأطلسي لعام 2012: (أنظر الملحق رقم 16: إعلان قمة شيكاغو 2012).

أصدره رؤساء الدول والحكومات المشاركة في اجتماع مجلس شمال الأطلسي بشيكاغو في 20 مايو 2012 قرارت بشأن تجديد التزامهم بروابطهم الحيوية عبر المحيط الأطلسي، وتقييم التقدم على صعيد عملياتهم في أفغانستان وكوسوفو والمناطق الأخرى وإعادة التأكيد على التزامهم بها، وضمان تمتع التحالف بالإمكانات اللازمة للتعامل مع جميع التهديدات، وتعزيز شراكاتهم الواسعة. حيث تضمن الإعلان 65 فقرة شملت المواضيع التالية:

إعادة التأكيد على التزامات حلف الناتو (الفقرة 1-3)، تحية تقدير للرجال والنساء المشاركين في العمليات (الفقرة 4)، أفغانستان والاستقرار في "قلب آسيا" (الفقرة 5-11)، كوسوفو والقوة الدولية للمساعدة الأمنية (الفقرة 12) ليبيا (الفقرة 13-14)، العمليات والمهام (الفقرة 15)، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 المعني بالمرأة والسلام والأمن (الفقرة 16)، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1612 المعني بحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة (الفقرة 17)، التعاون مع الأمم المتحدة (الفقرة 19)، التعاون مع الاتحاد الأوروبي (الفقرة 20)، التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الشراكات (الفقرة 22-24)، الصناديق الائتمانية ومبادرة سلامة البناء (الفقرة 23)، سياسة الباب المفتوح (الفقرة 25)، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (الفقرتان 26 و 31) الجبل الأسود (الفقرتان 27 و 31)، البوسنة والهرسك (الفقرتان 28 و 31)، جورجيا (الفقرة 29-31)، التقدم في منطقة غرب البلقان (الفقرة 32)، صربيا (الفقرة 33-34)، أوكرانيا (الفقرة 35)، روسيا (الفقرة 36-38) الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط بأسره (الفقرة 39-40)، الحوار المتوسطي ومبادرة إسطنبول للتعاون (الفقرة 41-44)، العلاقات مع ليبيا (الفقرة 43)، الأزمة السورية (الفقرة 45)، التقدم في العراق (الفقرة 46)، النزاعات الإقليمية في جنوب القوقاز وجمهورية مولدوفا (الفقرة 47)، منطقة البحر الأسود (الفقرة 48)، الهجمات الإلكترونية (الفقرة 49)، انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى (الفقرة 50) محاربة الإرهاب (الفقرة 51)، أمن الطاقة (الفقرة 52)، الأمن البيئي (الفقرة 53)، قدرات الردع والدفاع (الفقرة 54-55)، مهمة الشرطة الجوية التابعة لحلف الناتو في دول البلطيق (الفقرة 56)، تحقيق الترابط بين قوات الحلف من خلال التثقيف والتدريب والمناورات (الفقرة 57)، الدفاع ضد الصواريخ الباليستية (الفقرة 58-61)، التعاون مع روسيا في قضية

¹ نفس المرجع، ص 8-14)

الدفاع الصاروخي (الفقرة 62)، الحد من الأسلحة التقليدية (الفقرة 63)، الإصلاحات داخل حلف الناتو (الفقرة 64).¹

في الأخير نقول أن الحلف الأطلسي عرف ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى كانت إبان الحرب الباردة انتهج فيها إستراتيجية أولوية الدفاع الجماعي و الثانية جاءت بعد الحرب الباردة تبني فيها إستراتيجية الأمن الجماعي بعد أن زال الخطر الشيوعي من خلال مفهومين استراتيجيين (1991-1999) حاول من خلالهما إقامة توازن بين الوظائف التقليدية للناتو (الدفاع الجماعي) و المهام الجديدة "حفظ السلام و إدارة الأزمات" بهدف البقاء كأداة فعالة لضمان الاستقرار في المنطقة الأور-أطلسية. و أخيرا المرحلة التي تلت هجمات واشنطن و هي الأخرى جاءت بمتغيرات جديدة أولها كان تحدي الحلف في إيجاد مبررات لبقائه كان نتاجه عقد العديد من القمم نحو البحث عن إستراتيجية أطلسية جديدة وواضحة حول مسألة التدخل الأطلسي في الأزمات و إدارتها ، قضايا الإرهاب الدولي و أيضا دوره في مواجهة الأخطار اللاتماثلية الأخرى. هذه الجهود تمثلت في قمة روما و براغ في 2002 قمة اسطنبول 2004، قمة بروكسل 2005 و بوخارست 2006، قمة كيبل 2009، وصولا إلى قمة لشبونة في 2010 التي حدد فيها المفهوم الاستراتيجي الجديد ضمان الأمن والمشاركة الفعالة للحقبة الآتية أكد خلاله الحلف على مقارنة مزدوجة تجمع بين الجديد و صفوة القديم. ثم تلاها إعلان شيكاغو 2012 شملت قراراته تجديد التزامهم بروابطهم الحيوية عبر الأطلسي، وتقييم التقدم على صعيد عملياتهم في أفغانستان وكوسوفو والمناطق الأخرى وإعادة التأكيد على التزامهم بها، وضمان أيضا امتلاك الحلف قدرات كفيلة بالتعامل مع مختلف التهديدات، وتعزيز شراكتهم الواسعة.

و عليه نقول أن الحلف أثبت في كل مرة يشهد فيها تحد ، تجاوزه لهذا التحد دون أن ينسى الثوابت التي قام عليها الحلف في البداية(ضمان الأمن الأور-أطلسي وفقا القيم الغربية باستعمال القوة العسكرية و تحقيقا للمصالح الأطلسية)، فهو الحلف الظاهرة الذي صمد إلى حد الآن. و عليه سنعرض في الفصل الموالي أهم الأدوار التي قام بها الحلف بعد هذه الهجمات.

¹ وثيقة إعلان شيكاغو: قمة شيكاغو 20 ماي 2010 ، من الموقع: www.ata-sec.org

الفصل الثالث

الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد 11

سبتمبر 2001 و مستقبله.

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وقعا كبيرا على الحلف الأطلسي بحيث أجرى عدة قمم و مؤتمرات شملت مباحثات ومشاورات حول الأدوار التي يجب على الحلف القيام بها في بيئة ما بعد هجمات واشنطن، توجت هذه الأخيرة بمفهوم استراتيجي جديد سنة 2010 في لشبونة تحت عنوان ضمان الأمن و المشاركة الفعالة بحيث وضع مهام التدخل الأطلسي في الأزمات و إدارتها إلى جانب مهام أخرى سنتطرق لها في هذا الفصل .

و بهدف الإجابة على السؤالين الثالث و الرابع من الإشكالية الرئيسية و اللذان تمثلا في :

- بماذا يفسر اهتمام الحلف الأطلسي بمناطق دون الأخرى ضمن مهامه ؟
- هل الحلف الأطلسي قادر على الاستمرارية أم ستكون له نهاية سنشهدها في الفترات المقبلة؟

سنحاول في هذا الفصل التطرق لأهم الأدوار التي قام بها الحلف في مختلف بؤر التوتر، مبرزين الأسباب الحقيقية وراء اهتمامه بهذه المناطق دون أخرى أي التفريق بين مهامه في إطار الأهداف المعلنة (حفظ السلم ، التدخل الإنساني ، توطيد علاقات التعاون و الشراكة... إلخ و الأهداف الخفية التي تتمثل في الدافع المصلحي و المنفعي لدوله بقيادة الولايات المتحدة .

و عليه سنتطرق في المبحث الأول إلى دور الحلف في عمليات حفظ السلام و التدخل الإنساني من خلال (دوره في البوسنة و الهرسك ، كوسوفو و مقدونيا ، أفغانستان و العراق و دارفور) ، في المبحث الثاني دوره في إطار علاقات التعاون و الشراكة مع (روسيا، جورجيا و أوكرانيا ، شراكاته في حوض المتوسط و الشرق الأوسط و أيضا مع آسيا الوسطى) و كذا علاقاته مع المنظمات الدولية في المبحث الثالث (الأمم المتحدة ، الإتحاد الأوروبي. منظمة الأمن و التعاون في أوروبا (OSCE).

دون أن ننسى التطرق إلى مستقبل الحلف من خلال طرح سيناريوهات مستقبلية و ذلك في المبحث الرابع.

المبحث الأول: دور الحلف في عمليات حفظ السلام والتدخل الإنساني .

منذ نهاية الحرب الباردة ، التزم الناتو أكثر بعمليات حفظ ودعم السلام من خلال نشر قواته لضمان المصالح العامة للمجتمع الدولي و الذي عمل بصفة محدودة مع بعض المنظمات للمساهمة في حل المشاكل العميقة تخفيف المعاناة وخلق ظروف تسمح لمختلف عمليات السلام أن تكون مستقلة.

إذا كانت العمليات الثلاث الأولى لدعم السلام للناتو قد جرت في أوروبا (البوسنة والهرسك ، كوسوفو وجمهورية يوغسلافيا سابقا "مقدونيا") فإن العالم بأسره أحس بجأته إلى تعزيز السلام على المدى الطويل. لذلك أشار وزراء الخارجية لبلدان الحلف الأطلسي لهذه الحقيقة في اجتماعهم المنعقد في راجيفيك **Rekjavik** اسلندا **Island** في ماي 2002 وقد تقرر بأنه لإتمام السلسلة الكاملة لمهمة الناتو فعليه توحيد صفوفه ليتمكن من الانتشار السريع حسب الضرورة لإجراء عمليات الدعم على أوسع مسافة وفي أقل مدة لتحقيق أهدافهم. هذا القرار قد فتح الطريق لنشر قوات الناتو لأول مرة خارج منطقة الأورو- الأطلسية وهذا في أفغانستان سنة 2003. ومنذ ذلك الحين شارك التحالف أيضا في العراق ومنطقة دارفور في السودان.

المطلب الأول: دور الحلف في البوسنة و الهرسك.

كانت البوسنة والهرسك مسرحا للعديد من عمليات الناتو الأولى والقرارات التي اتخذت في وطء الأحداث الجارية في هذا البلد لعبت دورا مهما في تنمية الناتو وتطوير قدراته لدعم وحفظ السلام . وتعد الحملة الجوية التي قام بها الناتو على البوسنة والهرسك في أوت وسبتمبر 1995 الحملة التي ساهمت في وضع حد للحرب في البوسنة وفتحها على عمليات دعم وحفظ السلام التي امتدت لمدة تسع سنوات من ديسمبر 1995 إلى ديسمبر 2004 . رغم أن الناتو حول مسؤولية السلامة اليومية في البوسنة والهرسك للإتحاد الأوروبي إلا أنه حافظ على المقر العام للتحالف المتبقى في سراييفو من أجل التركيز على نظام الدفاع في البوسنة والهرسك وتحضير البلاد للانضمام في الشراكة للسلم (PPP). إن أساس الدور السياسي للتحالف في عمليات دعم السلام تم إنشائه من طرف وزراء الخارجية لبلدان الناتو في اجتماعهم بأوسلو في جوان 1992. وفي هذا الاجتماع تم الإعلان عن استعدادهم لمساعدة نشاطات دعم السلام تحت مسؤولية مؤتمر السلم والتعاون في أوروبا (CSCE) الذي أعيدت تسميته إلى منظمة السلم والتعاون في أوروبا (OSCE) مع الإشارة إلى وضع كل موارد وكفاءات التحالف تحت تصرف العمليات من هذا النوع.¹

في ديسمبر 1992 ، أعلن التحالف عن استعداده لدعم عمليات حفظ السلام تحت سلطة مجلس الأمن الدولي الذي تعود إليه المسؤولية الأساسية فيما يخص حفظ السلام والأمن الدولي. تبعا لعمليات حفظ السلام وتطبيق العقوبات أو الحظر المسلط سابقا من طرف البلدان الأعضاء في المنظمة فرديا وجماعيا كتتحالف من أجل دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراع في يوغسلافيا سابقا ، فإن وزراء الخارجية لبلدان الناتو أشاروا لاستعداد الناتو في الرد بصورة إيجابية للمبادرات الجديدة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة لأجل الحصول على المساعدة من الحلفاء في هذا الميدان. بين ديسمبر 1992 و 1995 اتخذ التحالف العديد من القرارات الرئيسية ترجمت في شكل عمليات

¹ Le Rôle de l'alliance dans les opérations de maintien et de soutien de la paix , chapitre 13 : **le role de l'OTAN en Bousnie-Herzégovine**.p161. <http://www.cairn.info> , 09/02/2013,20 :34.

للسيطرة و بعد ذلك فرض تطبيق الحظر والعقوبات المقررة من الأمم المتحدة في الأدرياتيك ومراقبة وفرض الاحترام لمنطقة الحظر الجوي المقام من طرف الأمم المتحدة فوق سماء البوسنة والهرسك.

قام التحالف أيضا بدعم جوي قريب لقوات الحماية للأمم المتحدة (FORPRONU) في البوسنة والهرسك ورخص بداية القصف الجوي لفك الحصار على مركز سرايفو والمناطق المهتدة المتخذة رسميا من طرف الأمم المتحدة كمناطق أمنية. في 30 أوت 1995 قامت وحدات جوية للناتو بسلسلة من الضربات تحديدا ضد الأهداف المختارة من بين المراكز الواقعة في يد القوات الصربية في البوسنة والهرسك. هذه الضربات كانت بداية لعملية القوة التداولية. استمرت الحملة الأولى للناتو حتى 15 سبتمبر. إن العملية قد جردت صرب البوسنة كل وسائل الاتصالات وارتبطت بجهود الحل الدبلوماسي التي فتحت الطريق لحقيقة وقف إطلاق النار ومكنت من إنجاح مفاوضات السلم التي جرت في دايتون أهيو، في الولايات المتحدة الأمريكية.¹

☞ اتفاقية دايتون للسلام

على أساس الإطار العام لاتفاقية السلام في البوسنة والهرسك ، التي عموما عينت تحت اسم اتفاقية دايتون للسلم المفضية في باريس بتاريخ 14 ديسمبر 1995. أنشئت قوة دفاع بقيادة الناتو متكونة من 60000 شخص للإشراف على تطبيق الجانب العسكري للاتفاقية .

القوة وضعت حيز التنفيذ في 16 ديسمبر وتحويل سلطة القيادة لقوات الناتو لسلطة IFOR نفذت أربعة أيام من بعد وهذا حتى تكون كل قوات الناتو وليس الناتو مشاركة في العملية التي وضعت تحت قيادة IFOR.

في 19 جانفي 1996 ، أطراف الاتفاقية سحبوا قواتهم من منطقة الفصل من جهة ومن جهة أخرى وقف إطلاق النار المعتمد. وفي 03 فيفري كل القوات انسحبت من مناطق التي كانت موضع التحويل في الاتفاق وتحويل الإقليم بين كيان البوسنة والهرسك انتهى في 19 مارس ، مع تأسيس المنطقة الجديدة للفصل. وفي أواخر جوان تم الانتهاء من تجميع الأسلحة الثقيلة وتسريح جيوش القوات الملزمة في الاتفاق. و بعد أربع سنين من الخلافات و فشل المحاولات الدولية المتكررة لإيجاد حل لها ، تم ترسيخ قاعدة للسلم والحماية في البوسنة والهرسك في أقل من ستة أشهر. لقد ساهم IFOR في إحداث محيط آمن لتعزيز إعادة التشكيل المدني والسياسي وجلب الدعم بعنوان العمليات المدنية بمساعدة مكتب الممثل السامي (OHR) والمجموعة الدولية للشرطة ولجنة الدولية للهلال الأحمر والمفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين والمحكمة الجزائية الدولية ليوغسلافيا سابقا ومنظمات أخرى منها 400 منظمة غير حكومية الناشطة في المنطقة. ساعد IFOR كذلك منظمة التعاون والحماية في أوربا على القيام بدور النظارة والمراقبة على أول انتخابات حرة في سبتمبر 1996 وبعدها ساعد مكتب الممثل السامي في مهمته لإعانة البوسنة والهرسك لوضع المؤسسات الجديدة المشتركة ، وعلاوة على ذلك قام موظفيه الأكفاء بإعادة فتح الطرق و ترميم الجسور. لعبوا

¹ Ibid,p162.

دورا هاما في عمليات إصلاح السكك الحديدية ، فتح المطارات للنقل المدني ، التزويد بالغاز والمياه والكهرباء ووسائل الاتصال ، إصلاح المدارس والمستشفيات.¹

الانتقال من IFOR إلى SFOR.

في نوفمبر وديسمبر 1996، تم تحضير مخطط سنوي تحت رعاية مجلس تطبيق السلام ، ومجموعة من أعلى المستويات تضم دول ومنظمات دولية على أساس المخطط والدراسة الذي أجراها التحالف الخاص بالأمن . قرر وزراء الدفاع لدول الناتو بأن تخفيض حضور القوات العسكرية ضروري لضمان الاستقرار اللازم لترسيخ السلم في المنطقة ، وقرروا أن الناتو سينظم ويدير قوات الاستقرار SFOR المتكونة من 32000 شخص وهذه القوة منحت عهدة جديدة لمدة 18 شهر التي أخذت مكان IFOR التي انتهت عهده في 20 ديسمبر 1996.

وبالتصميم على قرار قوات الاستقرار(1088) ، تم التصويت عليه في 12 ديسمبر 1996 من طرف مجلس الأمن الدولي لتكون خلفا لقوات IFOR والتي تلقت كمهمة أولى المساهمة في تأسيس محيط الأمن والضرورة لتوطيد السلم في إطار قوة جديدة تحت اسم (SFOR) وفق نفس المبادئ . وفي نفس الوقت قام المجلس بالنظر في إستراتيجية التحويل مبرزا المراجعة الدورية لمستوى القوات والتخفيض التدريجي للقوى العاملة ، على القدر الممكن لتحويل المسؤوليات للمؤسسات المشتركة للسلطة المدنية وبعض المنظمات الدولية الفاعلة. باستقرار الوضع في البوسنة والهرسك ، قرر حلف الشمال الأطلسي إعادة هيكلة قوات الاستقرار وتخفيض حجمها. وفي بداية 2002 القوى العاملة في هذه القوة تراجع من 32000 إلى 19000 شخص وهذه القوة جهزت من طرف 17 دولة عضو في الناتو و 15 دولة غير عضو من بينها روسيا التي تملك حصة فيها. والعديد من الدول الغير أعضاء في الناتو منها التي انضمت منذ ذلك الحين شاركت في وقت ما أو آخر في قوات IFOR و SFOR وخاصة ألبانيا، الأرجنتين، النمسا، بلغاريا، مصر، استونيا، فنلندا ايرلندا، الأردن، ليتوانيا، المغرب، رومانيا سلوفانيا، سلوفاكيا، السويد و أوكرانيا. وفي جانفي 2003 قوات SFOR انخفضت إلى 12000 شخص. وعند الاقتضاء تساعد قوات الحفظ الاستراتيجي في نفس العهدة للمساهمة في حفظ شروط الأمن طبقا لاتفاقية دايتون للسلام . إن التحسن الملحوظ في 2003 للشروط العامة للأمن في البوسنة والهرسك وكذلك عمليات تدمير القنابل اليدوية والبنادق والمسدسات والألغام والذخيرة المدارة بنجاح من طرف وحدات نزع وتدمير المتفجرات سمحوا للناتو لمتابعة تخفيض قوات SFOR حتى وصلت إلى 7000 شخص في منتصف 2004 واحتمال تدعيم القوات يبقى دائما في الإمكان.

في نفس الوقت، نجح التحويل من الناتو إلى الإتحاد الأوروبي في يوغسلافيا سابقا المقدونية في 2003 فتح الطريق لنشر مهمة المتابعة للإتحاد الأوروبي خلفا ل SFOR. وبالأخذ بعين الاعتبار الجهود المحققة في البوسنة والهرسك منذ نشر قوات الحفظ تحت رعاية الناتو في 1995 والدور الإيجابي الذي لعبته قوات SFOR ، قرر مسؤولي التحالف إنهاء مهام عمليات SFOR قبل نهاية 2004. في 02 ديسمبر 2004 ، الإتحاد الأوروبي نشر قوات إضافية في البوسنة والهرسك " EUFOR " ، في إطار عملية Althea ، استفادت هذه القوة من دعم متتابع للناتو طبقا

¹ Ibid,p 163

لترتيبات "برلين +" المعتمدة بين المنظمين. و في إطار هذه الترتيبات تم تحضير تحويل مسؤوليات هذه المهمة باستخدام كفاءة الناتو في مجال التخطيط ، وفتح الطريق لاستعمال الإتحاد الأوروبي للوسائل والمهارات المشتركة للتحالف.

هذه الإجراءات المتخذة خصوصا سمحت لـ SACEUR مساعد DSACEUR بأخذ قيادة عملية Althea وهذه التنظيمات سمحت كذلك للتحويل بدون انقطاع لمسؤوليات مهمة الناتو للإتحاد الأوروبي بتحسين استعمال الموارد والابتعاد عن التكرار. مع انتهاء مهمة SFOR انتهت مهمة الناتو بما أنه القوة الرئيسية لقوات الأمن في البوسنة والهرسك . مع ذلك بقي التزام التحالف لهذا البلد ساري المفعول ظاهرا تحت عدة أشكال. وفي 02 ديسمبر 2004 التحالف وضع قيادة عامة لضمان الحضور العسكري المتبقي في البلاد وله مهمة مساعدة السلطات الوطنية لطرح مشاكل إعادة إصلاح الدفاع والتحصين لإمكانية المشاركة مستقبلا في برنامج PPP. القيادة العامة تعهدت كذلك بمهمات المساعدة الخاصة بمحاربة الإرهاب ومنحت المساعدة للمحكمة الجزائية الدولية ليوغسلافيا سابقا (TPIY) في حدود وسائلها وقدراتها التي تشمل توقيف الأشخاص المتهمين بجرائم الحرب ومشاركة المعلومات مع الإتحاد الأوروبي. استمر الناتو بإبراز تعاونه التطبيقي للقوات المنشورة من طرف البوسنة والهرسك لانضمام إلى PPP ومجلس التعاون الأورو- الأطلسي بواسطة نشاطات منظمة في إطار برنامج محدد للتعاون في مجال الأمن المؤسس من طرف التحالف لهذا البلد. برنامج النشاطات هذا أجري في 2004 تكون من ورشات لتجهيز ميزانية الدفاع لسنتي 2006-2007 وفي نفس الوقت ورشة تكميلية تم عقدها في جويلية 2004 بمدرسة الناتو في أوبرامرغو لفحص وسائل تدعيم التعاون التطبيقي والمؤسسات حديثة الإنشاء في البوسنة والهرسك في مجال الدفاع ولتشكيل قائمة النشاطات المهمة لـ PPP التي تؤهل البلد للمشاركة. وفي 2005 تم تحديد برنامج جديد للتعاون ملائم لاحتياجات البلد ومصمم لتعويد الأشخاص المدنيين والعسكريين مع احتمالات ومستلزمات برنامج PPP.¹

المطلب الثاني: دور الحلف في كوسوفو ومقدونيا .

I. صراع الكوسوفو ودور KFOR.

بدأت عمليات حفظ السلام التي يقودها الناتو في الكوسوفو سنة 1999 بمساندة قوات أخرى عامة داخلية في المخطط الدولي لإقامة السلام والاستقرار في هذه المقاطعة المتنازع عليها. نشرت قوات السلام في كوسوفو KFOR التي يقودها الناتو في إطار حملة جوية لمدة 78 يوم أطلقها التحالف في مارس 1999 لإقامة حد للمأساة الإنسانية المستمرة والمثارة في الاتجاه المعاكس. هذه الحملة الثانية التي أجراها الناتو هي تابعة لمقاومة أكثر من سنة في هذا الجزء المتنازع عليه و مجهودات عديدة للمجتمع الدولي لحل الصراع بطرق الدبلوماسية. هذا التوتر الكائن في الكوسوفو ناتج عن فرض بلغراد لنظام إداري مباشر على هذه المقاطعة التي أغلبيتها من ألبانيا تحولت في نهاية فيفري 1998 نتيجة العنف الذي حدث بين قوات الشرطة والقوات العسكرية للضرب وألبان الكوسوفو . أظهر المجتمع الدولي المزيد من

¹Ibid ,pp164-166.

القلق لتصعيد الصراع ونتائجه في المجال الإنساني وخطر توسعه للبلدان المجاورة وكذلك الاستخفاف الذي أظهره الرئيس اليوغسلافي "سلوبودان ميلوسفيك" **Slobodan Milosevic** " من خلال الجهود الدبلوماسية التي باشراها لإيجاد حل سلمي للأزمة و التي كان للعسكريين الألبان دور في زعزعة الاستقرار فيها . في 13 أكتوبر 1998 الحلف الأطلس الشمالي رخص إصدار أوامر تنشيط الضربات الجوية للناتو بدعم نشر الجهود الدبلوماسية لضمان انسحاب قوات نظام ميلوسفيك من الكوسوفو وتعاونه لوضع حد للعنف وتسهيل رجوع اللاجئين إلى بيوتهم. وبعد عدة محاولات دبلوماسية ، الرئيس ميلوسفيك قبل باحترام القرارات والضربات الجوية توقفت. احتياطات أخرى أخذت لدعم قرارات مجلس الأمن الدولي لإنهاء الصراع، تمثلت في إنشاء مهمة التحقيق في الكوسوفو KVM من طرف OSCE ومهمة المراقبة الجوية من طرف الناتو وكذلك القوات الخاصة للناتو المكلفة بالمساعدة لإجلاء أعضاء مهمات التحقيق إذا استمر الصراع.¹

في بداية 1999 اشتعل الوضع في الكوسوفو من جديد، جراء بعض أعمال الشغب المرتكبة من الطرفين واللجوء القوي إلى القوات العسكرية، وقوات الشرطة الخاصة الصربية، حيث أن المجزرة التي جرت في 15 جانفي 1999، خلفت مقتل 40 شخصا مدنيا أعزلا، من ألبان الكوسوفو في قرية ركاك Racak لخير مثال على ذلك. لقد أعيد إطلاق الجهود الدولية للبحث عن الحلول السلمية للصراع فأثمرت عن تنظيم مشاورات بين طرفي النزاع في باريس ولندن في إطار وساطة دولية، لكن المشاورات فشلت. في مارس 1999 قام الجيش والشرطة الصربية بتصعيد العمليات ضد الألبان في الكوسوفو باعثن إلى المنطقة تعزيزات أمنية من الفرق والدبابات في انتهاك فاضح للاتفاقيات السابقة. إن هذا الاعتداء المنظم أثار هجرة عشرات الآلاف للأشخاص. ومحاولة السفير الأمريكي هولبروك الأخيرة لإقناع الرئيس ميلوسفيك لعكس سياسته ، باءت بالفشل وكل الالتماسات الدبلوماسية استنفذت. في 24 مارس 1999، قام الناتو بمحوم جوي ضد نظام ميلوسفيك.

الأهداف السياسية للناتو هي وضع حد بطريقة تحقيقه لكل العمليات العسكرية لأي انتهاك وقمع، وانسحاب لكل القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات الشبه عسكرية من الكوسوفو، وقبول حضور عسكري دولي فيها، وعودة اللاجئين والأشخاص المنتقلين بدون شروط في جو أمن، والسماح للمنظمات الإنسانية التدخل بدون عراقيل، وتأسيس اتفاق سياسي للكوسوفو وفقا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة. وتبعاً للجهود الدبلوماسية التي قادتها روسيا والإتحاد الأوروبي في 03 جوان تم إبرام اتفاق عسكري تقني في 09 جوان 1999 بين الناتو والجمهورية الفدرالية اليوغسلافية. وفي اليوم التالي بعدما تأكد الناتو من بداية انسحاب القوات اليوغسلافية من الكوسوفو ، أعلن عن توقيف الحملات الجوية. وفي 10 جوان مجلس الأمن الدولي اعتمد قرار 1244 التي ترحب بانضمام الجمهورية الفدرالية اليوغسلافية للمبادئ المطبقة في الحل السياسي ، ومنها التوقيف الفوري للعنف وانسحاب سريع للقوات العسكرية والشبه العسكرية والشرطة اليوغسلافية ونشر حضور دولي مدني وأمني فعال بمشاركة جوهرية للناتو.

¹ Le Rôle de l'alliance dans les opérations de maintien et de soutien de la paix , chapitre14. **Le conflit du Kosovo et LE Rôle de la KFOR**.p167 Document télécharger depuis. <http://www.cairn.info> .09/02/2013,20 :34.

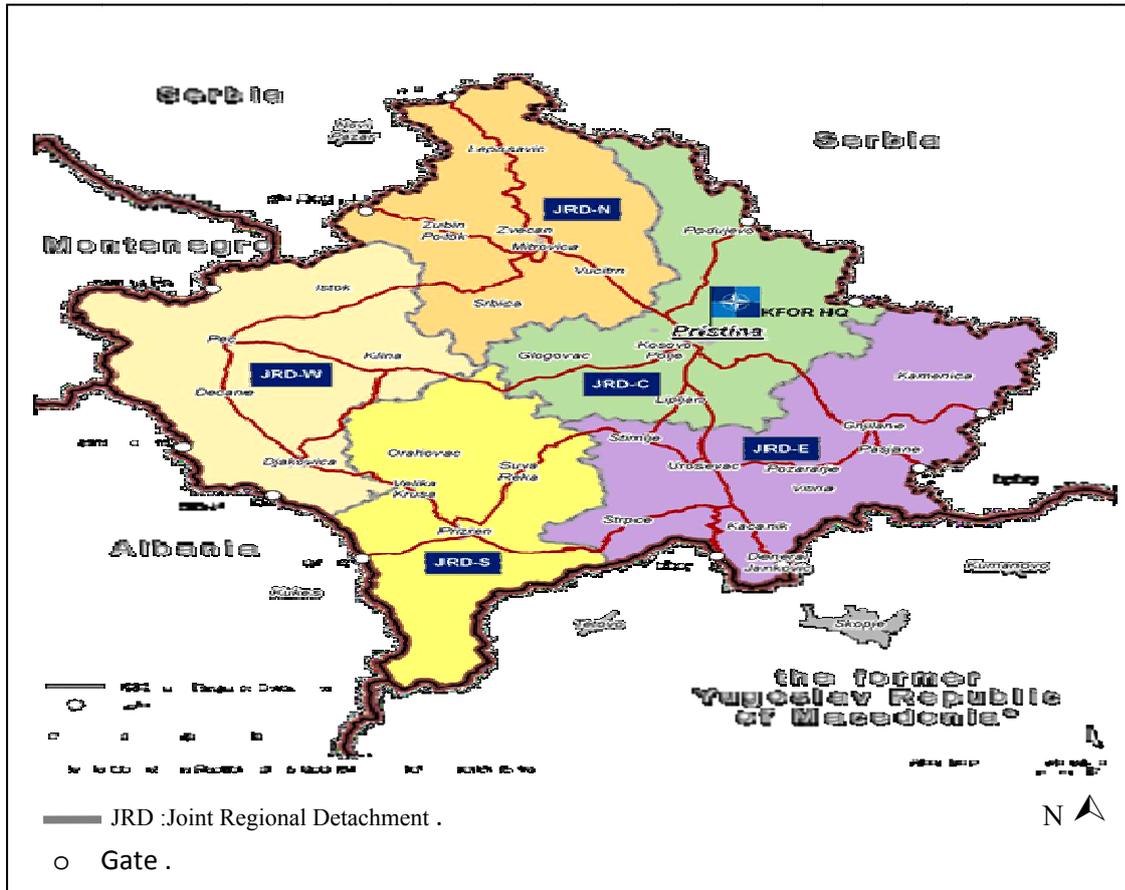
٢٢٢ قوات الكوسوفو تحت قيادة الناتو (KFOR)

العناصر الأولى لـ (KFOR) دخلت كوسوفو في 12 جوان 1999 وفي 20 جوان الانسحاب الصربي كان كاملا. لا سيما أن القوات الكوسوفية (KFOR) أوكلت لها مهمة المساعدة بخصوص رجوع وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، التعمير، إزالة الألغام، المساعدة الطبية، الأمن وإعادة النظام، حماية الأقليات الاثنية، حماية الممتلكات، أمن الحدود، منع تهريب الأسلحة عبر الحدود، ووضع مخطط تنفيذي للكوسوفو في نطاق العفو العام الخاص بالأسلحة، المتفجرات، الذخيرة، تدمير الأسلحة، ودعم إنشاء مؤسسات مدنية لحفظ النظام العام وإنشاء نظام قانوني وعقابي لسير العملية الانتخابية وجوانب أخرى من الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية للقطاع. يضم (KFOR) في الأصل حوالي 50000 شخص وضعوا من طرف الدول الأعضاء في الناتو والدول الشريكة، والدول غير العضو تحت قيادة ورقابة موحدة. في بداية 2002 تم تقليص قوات (KFOR) وأصبحت حوالي 39000 شخص. التحسينات في السياق الأمني سمحت للناتو بتقليص مرة أخرى القوات إلى 26000 شخص في جوان 2003 و 17500 في نفس السنة. عرف التقدم المستقر المتعدد الإثنيات والديمقراطي في كوسوفو في مارس 2004 ضربة كاجحة لعودة العنف بين الألبان والصرب ووجهت هجمات ضد قوات (KFOR). إن المخططات الظرفية المقامة من طرف الناتو التي تستجيب لهذه الحالات سمحت النشر السريع تقريبا لـ 2500 شخص إضافي لدعم القوات الموجودة لـ (KFOR). في انتظار الحل النهائي لمشكل النظام الأساسي للكوسوفو فمن الأرجح أن التزام التحالف كما تعرب عنه قوات (KFOR) قد انخفض. وفي الوقت ذاك، الأمم المتحدة أفصحت عن الشروط اللازمة لضبط المعايير التي تسمح بعودة اللاجئين، الإصلاح الاقتصادي و ضوابط أخرى.¹ في قمة اسطنبول رؤساء الدول والحكومات لدول الناتو أذانا الأحداث الجديدة لأعمال العنف الإثنية لمارس 2004، وأكدوا التزام الناتو لصالح كوسوفو آمن ومستقر ومتعدد الإثنيات على أساس تطبيق كامل للقرار 1244 لمجلس الأمن الدولي. أيضا سحبا دعمهم للسياسة المشتملة من خلال احترام لضوابط قبل وضع النظام الأساسي و تقنية مراجعة المعايير. وبهدف المراجعة الشاملة لعملية تطبيق المعايير و الضوابط المرتقبة لنهاية 2005، قرر وزراء الدفاع لدول الناتو خلال الاجتماع المنعقد في ديسمبر 2004 في بروكسل على إبقاء حضور قوي لقوات (KFOR) خلال السنة الجارية 2005. في وقت لاحق قرر حلف الشمال الأطلسي في أوت 2005 إعادة هيكلة قوات (KFOR) واستبدال الأربع فرق متعددة الجنسيات الموجودة بخمس قوات فعالة.

هذا الإصلاح سيدخل بطريقة متقدمة، ويسمح بإزالة القيود بمرونة كبيرة للحركات عبر الحدود للوحدات المتمركزة في مختلف قطاعات الكوسوفو. المرور من الفرقة إلى القوة الفعالة أعطى أيضا أهمية زائدة للعمليات المؤسسة على المعلومات، القوات الفعالة تعمل بعناية مع الشرطة المحلية والسكان المحليين لجمع المعلومات.²

¹ Ibid pp 168-169.

² Ibid p170.



الخريطة رقم (02) : قوات KFOR : 31 دولة مشاركة 4,881 قوة بقيادة (ITA) general major Salvator .
 farina¹



الشكل رقم (05): تطور وحدات قوات ال KFOR (2008-2013).

المصدر: SHAPE

¹ Produced by SITCEN Geo Section ,Januaray 2012. www.nato.int 01/12/2013

الدعم للدول المجاورة:

بسبب صراع الكوسوفو، دول المنطقة واجهت صعوبات إنسانية، سياسية، اقتصادية. في قمة أزمة الكوسوفو، أكثر من 230000 لاجئ وصلوا إلى جمهورية يوغسلافيا سابقا المقدونية، وأكثر من 430000 إلى ألبانيا وبعض 64000 إلى مونتينيغرو، وحوالي 21500 لاجئ إلى توصلوا إلى البوسنة والهرسك وأكثر من 61000 تم إجلاؤهم إلى دول أخرى. ومن ناحية أخرى نقدر عدد الأشخاص المطرودين من منازلهم ولكن بقوا داخل الكوسوفو بـ 580000 شخص. وقامت قوات الناتو بإرسال عن طريق الجو الآلاف من الأطنان من المواد الغذائية والمعدات للمساعدة على تحسين الوضع الإنساني، الأرقام المتوقعة إلى غاية نهاية ماي 1999 استقرت على أكثر من 4666 طن من المواد الغذائية والماء و4325 طن مواد أخرى و2624 طن من الخيام وما يقارب 1600 طن من لوازم طبية محمولة.

في الجمهورية اليوغسلافية سابقا المقدونية ، قامت قوات الناتو بإنشاء مخيمات ومراكز استقبال ومواقع مساعدات غذائية طارئة ، وفي نفس الوقت تم تأمين توصيل المئات من الأطنان للمساعدات الإنسانية الموجهة للأشخاص المتضررة. في ألبانيا الناتو قام بنشر قوة هامة مكلفة بنقل أيضا هذا النوع من المساعدات واستجابت لمؤازرة اللجنة العليا للأمم المتحدة للاجئين لتنسيق معها على رحلات المساعدات الإنسانية، وتنظيم رحلات إضافية مؤمنة بواسطة طائرات موردة من طرف الدول الأعضاء. إن مركز الأورو أطلنطي لتنسيق ردود الأفعال في حالة الكوارث المنشأ من طرف الناتو في جوان 1998 لعبت دورا هاما في تنسيق المساعدات لعمليات الإنقاذ.

خلية OTAN-PPP تم وضعها في تيرانا منذ ديسمبر 1998 إلى غاية 2002 لمساعدة الحكومة في سياق البرامج وإجراءات برنامج الشراكة للسلم (PPP). في جوان 2002، قام الناتو بتعيين ممثل عسكري أعلى في ألبانيا القائمة في تيرانا والذي مهمته إصلاح قطاع الأمن، وخاصة إعادة هيكلة القوات العسكرية الألبانية، وإضافة إلى الجوانب العسكرية للبرنامجين الذين تشارك فيه ألبانيا، أي مخطط الانضمام وعملية التخطيط والتحقيق ل (PPP). المقر العام للناتو في تيرانا يشمل فرقة استشارية للناتو التي تساعد الممثل العسكري الأعلى في تنفيذ مهامه. مهمة أخرى عينت في المقر العام لأجل دعم العمليات التي يقودها الناتو في المنطقة. ألبانيا شاركت بنفسها بمساهمة معبرة في عمليات الناتو، بواسطة الرخصة للمراقبة الجوية والاستطلاعية فوق إقليمها وبالتعاون في مجال أمن الحدود بين KFOR و شرطة الحدود ووحدات العسكرية الألبانية.¹

II. دور الناتو في جمهورية يوغسلافيا سابقا المقدونية

على إثر طلب سلطات Skopje ، تعهد الناتو في يوغسلافيا المقدونية بالمشاركة في وقف تصعيد الصراع بين الحكومة والمتمردين الألبان ومنعه من التحول إلى حرب واسعة النطاق. و في جوان 2001 طلب السيد الرئيس بوريس تراجكوفسكي من الناتو المساعدة لتنحية الصفة العسكرية لجيش التحرير الوطني UCK وتجريد المجموعات الألبانية الفاعلة في إقليم بلاده من أسلحتها. تبني مجلس الناتو في رده منهجا مزدوجا : إدانة الهجمات واتخاذ

¹ Ibid, pp 170-171.

الإجراءات لمساعدة عمل الحكومة ضد أعمال التطرف مع الدعوة العاجلة لها لتهدئة العمليات العسكرية واعتماد الإصلاحات الدستورية الموجهة لتكثيف مشاركة الألبان في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد.

لقد أدى الحوار السياسي الذي دار بين الطرفين إلى تبني مخطط السلم ووقف إطلاق النار ، الذي أمضى في 13 أوت 2001. إن اتفاق أحرید "cadre d'Ohrid" فتح لقوات الناتو الطريق للدخول في 27 أوت في البلاد وإدخال إصلاحات داخلية . إن مهمة 30 يوم المسماة الحصاد الأساسي Essential Harvest هي جمع وتدمير كل الأسلحة المتنازل عنها طوعا من طرف أعضاء UCK هذه العملية التي استلزمت مشاركة حوالي 3500 جندي من الناتو والدعم اللوجستي سمح بجمع 3875 سلاح و397600 عنصر مختلف منهم القنابل والذخيرة . وفي نفس السنة قام البرلمان باعتماد 15 تعديل دستوري المقدم في اتفاقية السلم.

في سبتمبر 2001 أعرب الرئيس تراجكوفسكي عن رغبته بوجود قوة تتبع لضمان حماية الملاحظين الدوليين للإتحاد الأوروبي ومنظمة الحماية والتعاون في أوروبا المكلفين بالإشراف على تنفيذ مخطط السلم ليوغسلافيا سابقا المقدونية- وردا على هذا الطلب قام الناتو بإطلاق عملية Amber fox التي نفذها حوالي 700 عنصر بقيادة ألمانية لتدعيم 300 عسكري الموجودين في هذا البلد . إن المهمة الأساسية للمشاركة في حماية الملاحظين الدوليين المشرفين على مخطط السلم التي كانت بداية في 21 سبتمبر 2001 ولمدة 3 أشهر قد مددت. كما قرر الناتو متابعة الدعم ليوغسلافيا سابقا استجابة لطلب الرئيس تراجكوفسكي بإطلاقه ابتداء من 16 سبتمبر 2002 مهمة جديدة باسم التحالف الإنسجامي Allied harmony قام بها الناتو لوضع حد للعملية السابقة ولكن التواجد العسكري الدولي مطلوب في هذا البلد للحد من زعزعة الاستقرار . والمهمة تشمل عناصر فعالين مكلفين بحماية الملاحظين الدوليين وعناصر استشارية مكلفة بمساعدة الحكومة في تولي مسؤولية الحماية في كامل البلاد.

استمرت هذه العملية التي قادها الناتو إلى غاية 31 مارس 2003 ، التاريخ الذي تحولت فيه مسؤولية المهمة إلى الإتحاد الأوروبي . أبقى الناتو على تواجده المدني والعسكري لمساعدة السلطات الوطنية و جلب لهم الاستشارات ووضع إصلاحات في ميدان الأمن ومشاركة البلد في خطة العمل للانضمام (MAP).

وضع في هذا السياق في المقر العام في سكوبيج عناصر مزدوجة عسكرية ومدنية من 120 شخص تحت قيادة الناتو غير أنه ليس مقر تكتيكي. وشارك الناتو في أعمال تهيئة الطرق وتشديد البنايات ومشاريع أخرى ولعب المقر العام في سكوبيج دورا هاما في التنسيق بين الجهود التي يقوم بها والتعاون مع جامعة الهندسة المدنية في سكوبيج.¹

¹ Le Rôle de l'alliance dans les opérations de maintien et de soutien de la paix , chapitre 15, **Le Role de L'OTAN Dans l'ex-République Yougoslave de Macédoine** pp 173-174. Document télécharger depuis <http://www.cairn.info>, 09/02/2013, 20 :34.

المطلب الثالث: دور الحلف في أفغانستان والعراق و دارفور .

I. دور الناتو في أفغانستان

الناتو يقود منذ أوت 2003 الجهود الدولية لحفظ السلام في أفغانستان، مساهما كذلك في خلق الشروط اللازمة لتمكين البلد من فرض حكومة تمثله وسلم وأمن لهم ديناميكية خاصة. هذه العملية لا مثيل لها هي الأولى التي يقودها الناتو خارج منطقة الأورو أطلسي. كان الهدف الأساسي للمهمة هو حماية كابول وضواحيها لكن توسعت إلى مناطق أخرى من البلد، بواسطة فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) تحديدا الناتو يقترح مساعدة الحكومة الأفغانية لحفظ السلام في مناطق عملياته، ونشر سلطته عبر كامل تراب الوطن، وترسيخ شروط الأمن والأمان الملائمة لعقد انتخابات حرة وعادلة في تطويره إلى دولة القانون وبناءه. بعد سقوط نظام طالبان وغلق معسكر القاعدة، اجتمع القادة الأفغان في بون بألمانيا في ديسمبر 2001 ورأوا و بمساعدة من المجتمع الدولي البدء في عملية إعمار البلد. بحيث تم تشكيل حكومة جديدة. وقرارات مجلس الأمن الدولي 1386، 1413، 1444 تم تأسيس سلطة أفغانية مؤقتة وقوات دولية مساعدة للحماية لتسمح للسلطة المؤقتة بنفسها ومهمة مساعدة الأمم المتحدة للعمل في منطقة كابول وضواحيها في شروط أمنية معقولة. اتفاق بين قائد FIAS والسلطة المؤقتة الأفغانية لتقديم توجيهات إضافية لعمليات FIAS.

بداية كان FIAS تحت إدارة المملكة المتحدة ثم تركيا وبعدها في فيفري 2003 أصبحت تحت القيادة المشتركة لألمانيا وهولندا اللتان طلبتا بهذه المناسبة دعم الناتو في أوت 2003 ، التحالف أخذ بنفسه مسؤولية FIAS ومن بينها سمحت بحل مشكل البحث كل ستة أشهر ، ودول جديدة مؤهلة و راغبة في أخذ الريادة في هذه المهمة.

لم تستقر تركيبة FIAS منذ إنشائه ، أين أدرجت قوات أو مساهمات 26 دولة عضو في الناتو، وكذلك كثير من دول أخرى كالألبانيا ، أذربيجان ، كرواتيا ، استونيا ، فنلندا ، جورجيا ، الجمهورية اليوغسلافية المقدونية سابقا، أيرلندا، نيوزيلندا ، السويد ، سويسرا ، إضافة إلى وحدات زودتها أفغانستان بنفسها.وظائف التوجيه السياسية لقوات FIAS التي يقوم بها حلف الشمال الأطلسي تحتم عليه استشارة الدول غير الأعضاء في الناتو الممونة للفرق.

و تولت قيادة التحالف لعمليات الناتو-التي تركز في المقر العام لقوات التحالف في أوروبا وضعت في مونس « Mons » في بلجيكا- مسؤولية المقر العام للعمليات وقيادة قوات التحالف المشتركة « Brunssum » في هولندا و التي تلعب دور المقر العام على مستوى العمليات.في الأصل أن نواة المقر العام لقوات FIAS في كابول، تأسست من طرف القيادة المشتركة للوسط في هايدلبرغ بألمانيا التي كان بها أول قائد ناتو لقوات FIAS. ثم القيادة أصبحت لكندا وبعدها إلى أوروبا تحت قيادة فرنسية ثم تركية وتلتها إيطاليا. ومع الوحدات المدنية للمساعدة أصبح مجموع قوات FIAS حوالي 8000 شخص.¹

¹ Le Rôle de l'alliance dans les opérations de maintien et de soutien de la paix , chapitre 16. **Le Role de L'OTAN en Afghanistan** ,p175, Document télécharger depuis <http://www.cairn.info>, 09/02/2014.20:34

و يرتقب المخطط الدوري المحضر مساعدة طويلة الأمد للمقر العام في مهامه لقوات FIAS على الأقل إلى جانفي 2008. في جانفي 2004 ، عين الناتو السيد حكمت ستين- وزير تركي للشؤون الخارجية سابقا-

في منصب الممثل المدني الأعلى للناتو في أفغانستان و المكلف بإحراز تقدم في جانب السياسة العسكرية للالتزام التحالف في أفغانستان. يتلقى الممثل الأعلى المدني توجيهاته من حلف الشمال الأطلسي ويعمل بتنسيق وثيق مع قائد قوات FIAS ومهمة مساعدة الأمم المتحدة في أفغانستان ، وكذلك مع السلطة الأفغانية ومنظمات دولية أخرى حاضرة في البلد.

توسيع مهام قوات FIAS

إن تبني قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1510 في أكتوبر 2003 أعطى إمكانية توسيع الدور الذي تلعبه قوات FIAS في مساعدة الحكومة الأفغانية في مناطق أخرى من الوطن وضواحي العاصمة. و في ديسمبر 2003 سمح حلف الشمال الأطلسي للقائد الأعلى لقوات التحالف في أوربا بإتخاذ عمليات التوسع. بحيث تمثل فرق إعمار المقاطعات (PRT) الحجر الأساسي في هذه العملية وهي فرق تضم أشخاص مدنيين وعسكريين دوليين مكونين شراكة عسكرية- مدنية والتي أدمجت فيها العناصر العسكرية إلى سلسلة قيادة قوات FIAS. هذه الأخيرة لها دور أول في مساعدة الحكومة الأفغانية لنشر سلطتها على إقليمها وتسهيل تطور الأمن في كل المنطقة وعليها تأسيس علاقات مع السلطات المحلية، وتقوية الحماية في مناطق العمليات الخاصة، دعم نشاطات إعادة الهيكلة لقطاع الأمن واستعمال الوسائل والقدرات التي لديها لتسهيل جهود التشييد في المحافظات.

إن (PRT) تشكل شيء جديد، هذا التصور الفعال يبين تأثيره كوسيلة تؤدي إلى تأسيس محيط أمن وتسمح للدول الرئيسية، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لإنجاز دورهم في المساعدة للحكومة الأفغانية لتشييد البلد. في ديسمبر 2003 FIAS أخذت قيادة فرق (PRT) لكندوز "Kunduz" ، التي قادتها لحد ذلك الوقت ألمانيا، وهذا إثر المشروع التجريبي وكمرحلة أولى في عمليات التوسعة. وفي نهاية 2004 قوات FIAS أخذت قيادة التشكيلة العسكرية للفرق الخمس ل (PRT) شمال أفغانستان وبغلان وفيزاباد وكندوز وميمنة ومزار شريف. أين تولى الناتو أيضا في نصف 2005 مسؤولية الفرق الأربع ل (PRT) (إعمار المقاطعات) في غرب البلاد في حران ، فرج، شقشران و قليهناو وفي الإجمال يقود الناتو تسعة فرق حوالي 50 بالمائة من الإقليم الأفغاني. قرر الناتو أيضا أخذ مسؤولية فرق (PRT) الإضافية في جنوب وشرق أفغانستان ، الذي يمكن فرض التآزر مع عمليات الحرية الدائمة Enduring Freedom التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية . إن التشكيلة والامتداد الجغرافي لفرق (PRT) تم تحديدها من طرف القوات العسكرية للناتو والدول الرائدة بالتشاور في إطار ضيق مع مهمة المساعدة للأمم المتحدة في أفغانستان والسلطات الأفغانية ، ووفقا للحالة الخاصة السائدة في المحافظات التي تعمل بها فإن الأهداف الخاصة لكل فرقة من (PRT) تأخذ بعين الاعتبار عوامل كالوضعية المحلية في جانب الأمن وتقدم التعمير وحضور الوكالات الدولية الأخرى.¹

¹ Ibid ,176-177 .

التشكيلة الأخرى لقوات FIAS .

علاوة على فرق (PRT) ، تضم قوات FIAS 3 فرق أخرى كبرى:

المقر العام لقوات FIAS ، الذي يتولى قيادة الفرقة الدولية لكابول ويقوم بمهام فعلية في منطقة مسؤوليته وبالتعاون مع الأمم المتحدة الأفغانية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية .وقوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان (Operation Enduring Freedom) لتساعدهم في العملية الفرقة الدولية لكابول التي هي المقر العام التكتيكي لقوات FIAS، مسؤولة عن التخطيط والإدارة اليومية للعمليات الدورية والتعاون المدني العسكري.

المطار الدولي لكابول، المستغل من طرف وزارة الطيران المدني والسياحة الأفغانية بمساعدة قوات FIAS، يتدخل الناتو أيضا في تشييد مطار كابول بالشراكة مع ممثلي سلطات أخرى دولية ووطنية معنية.

قوات FIAS منحت أيضا الدعم بنجاح لمنظمة لوي جرجا التأسيسية Loya Jirga ، أكبر مجلس استشاري يجمع 500 حاكم أفغاني الذي عقد من ديسمبر 2003 حتى بداية جانفي 2004. ساعدت السلطات الأفغانية لضمان الأمن في كابول طول مدة هذه العملية.

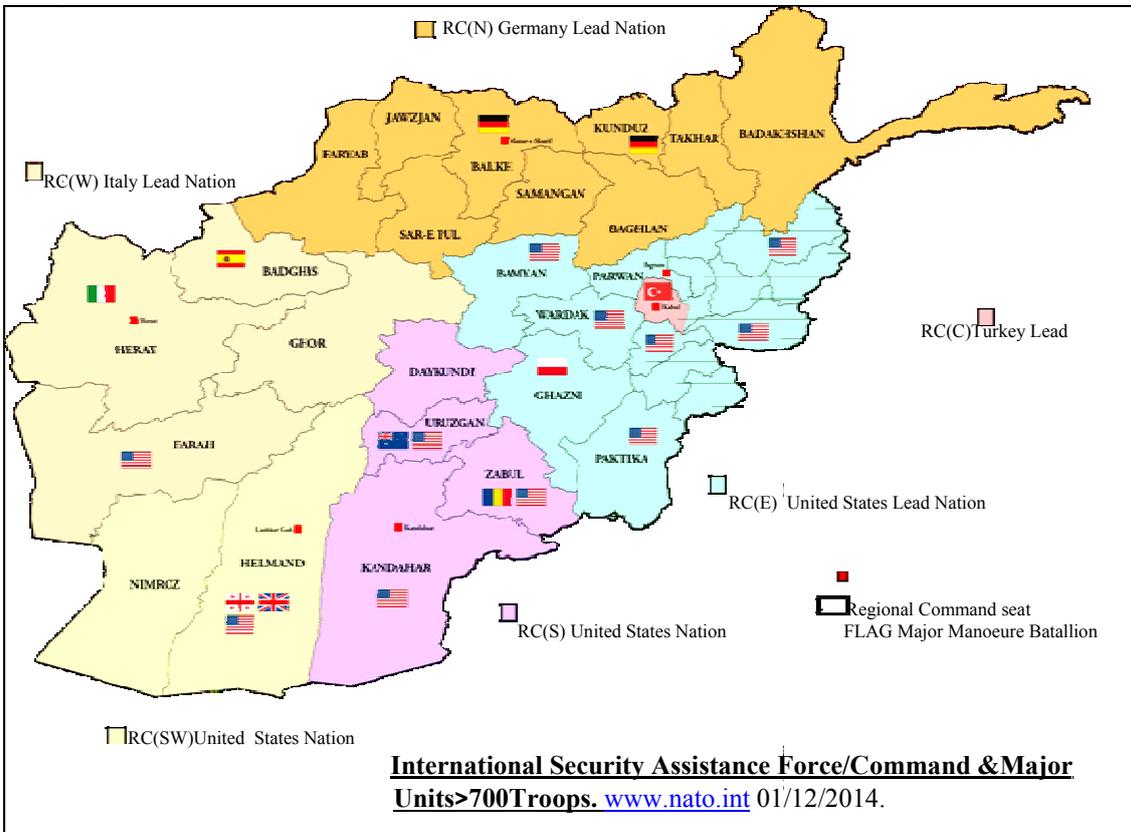
المصادقة على الدستور الجديد من طرف مجلس لوي جرجا وضع أسس إنشاء مؤسسات ديمقراطية وفتح الطريق لانتخابات وطنية حرة وشفافة .وبطلب من الرئيس أحمد كرزاي قامت FIAS بالدعم طيلة فترة الانتخابات الرئاسية في خريف 2004 والانتخابات التشريعية والبلدية في خريف 2005.

في حين أن السلطات الأفغانية مدعمة بمهمة المساعدة لقوات الأمم المتحدة ، ظلت هي المسؤولة الأولى على سير عملية الانتخابات الرئاسية ، فإن قوات إضافية وضعت تحت تصرفهم وخاصة القوات الإسبانية للرد السريع نشرت في مزار شريف وقوات إيطالية احتياطية في كابول . وكذلك وضعت تحت تصرف مروحيات وطائرات للمساعدة من هولندا والمملكة المتحدة ، في حين أن كتيبة من و.م.أ كانت جاهزة لنشر السريع في المنطقة عند الضرورة. وكان هناك تنسيق وثيق طيلة هذه المدة بين المنظمات الوطنية والدولية في عين المكان ومنهم الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن الاتفاق الذي تم في ديسمبر 2001 في بون يحدد الإصلاحات المؤسساتية المطلوبة لوضع قواعد الاستقرار والسلم والازدهار في الميادين الخاصة : مكافحة المخدرات ، إصلاح الجهاز القضائي، نزع السلاح ، التسريح وإعادة الإدماج تكوين الجيش الأفغاني وتكوين قوات الشرطة. إن البلدان المانحة والأساسية في مجموعة الثمانية G8 تساعد السلطات الأفغانية لتنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني في هذه الميادين. كما أن اليابان أخذ مهمة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت على رأس مهمة الجهود الدولية لتكوين الجيش الأفغاني .¹

¹ Ibid,p 178.

أما ألمانيا فتقود مهمة تكوين الشرطة الأفغانية وإيطاليا تلعب دور البلدان الرائدة في مهمة إصلاح الجهاز القضائي. أما المملكة المتحدة ، فتقود الجهود الدولية لمكافحة ضد إنتاج المخدرات والاتجار بها. وهناك مشروع تجربي مشترك في إطار التعاون بين الناتو وروسيا للتكوين هو في طريق الإنجاز ليساعد الكفاءات في مكافحة المخدرات. رغم أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا تدخل في عهدة قوات FIAS، إلا أن لها أثر في تنفيذ هذه العمليات وخاصة في كابول . في مارس 2004 ، أقيم حفل بمناسبة تخزين الأسلحة الثقيلة والخفيفة في معسكر كبير التي كانت تملكها الميليشيات الأفغانية وبمبادرة من وزارة الدفاع الأفغانية فإن برنامج التجميع يعمل وفق نظام المفتاح المزدوج الذي يضمن بعدم تحريك أي سلاح من المعسكر دون الموافقة المشتركة بين الوزارة وقيادة قوات FIAS. وهناك مبادرة مماثلة في منطقة بانشير **Panshir** ، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المطبقة على المجموعات المسلحة في البلاد تكون برنامج موحد معد لحصر عدد كبير من الأسلحة المنتشرة في أفغانستان.¹



الخريطة رقم (03): توزيع قوات الإيساف في أفغانستان

II. دور الناتو في العراق.

إن الناتو يشارك بطرق مختلفة في الجهود الرامية لمرحلة الانتقال في العراق بعد الهجوم الأمريكي في 2003 وسقوط نظام صدام حسين . بحيث يعمل الحلف على ضمان تكوين العراقيين داخل وخارج البلاد ويدعم تأسيس مؤسسات أمنية من أجل مساعدة البلاد في إنشاء قوات عسكرية فعالة لضمان أمنها القومي ومن جهة يقوم الناتو بتنسيق المنح لتجهيز العراق وجلب الدعم لبولونيا في سياق قيادتها للقطاع في العراق.

¹ Ibid, 179.

في شهر ماي 2003 ، قرر مجلس الشمال الأطلسي منح بولونيا الدعم في عدة نقاط : المعلومات ، التخطيط والتنفيذ ، التنسيق بين الحركات ، تكوين القوات والاتصالات والمواصلات الحمية . هذا القرار يركز على أسس تشبه تلك القرارات المتخذة لمساعدة ألمانيا وهولندا لقيادة قوات FIAS في أفغانستان التي أصبحت فورا سارية المفعول في لقاء إعادة النظر للقوات الذي عقد في المقر في جوان 2003، بمشاركة بولونيا والبلدان الأعضاء في الناتو ودول شريكة هدفها النظر إلى احتياجات القوات وضبط الترتيبات العملية للأزمة. اللقاء يندرج ضمن السير العادي للتخطيط العسكري للناتو، ويمنح الفرصة للبلدان المساهمة في النظر إلى الاحتياجات بالتفصيل ، وتقديم العروض وإنهاء عملية تكوين القوات. في سبتمبر 2003 ، قامت بولونيا بتولي قيادة فرع المتعدد الجنسيات MND في المنطقة الوسطى الجنوبية في إطار قوات حفظ الاستقرار في العراق .و لقد دعمها الناتو في دورها هذا، فضلا عن المساهمات الثنائية بين العديد من دول الناتو والدول الحليفة. إن التصريحات التي نشرت على لسان مجلس الحلف الشمال الأطلسي في سبتمبر 2003 وبداية 2004 تؤكد على أنه دون المساس بالقرارات المتخذة فيما بعد المتعلقة بالوضع الأمني في العراق. فإن الأولوية الفورية لمهمة التحالف تبقى تنفيذ الدور الذي يلعبه بنجاح منذ أوت 2003 متوليا قيادة قوات FIAS. إن ضمان التنفيذ الفعال لهذه المهمة سيكون شرطا أساسيا لأي قرار جديد يخص تعزيز دور التحالف في العراق. إن دور التحالف في سياق جهود حفظ الاستقرار في العراق تبقى تحت النظر بطريقة دائمة.

انتقلت السيادة رسميا إلى الحكومة العراقية المؤقتة في 28 جوان 2004 ، في نفس اليوم الذي فتحت فيه قمة حلف الشمال الأطلسي في اسطنبول استجابة لطلب الحكومة العراقية المؤقتة والتي في أعقابها أعتمد بالإجماع على القرار 1546 لمجلس الأمن الدولي الذي يطلب من المنظمات الدولية و الإقليمية لمساعدة القوات المتعددة الجنسيات في العراق زعماء دول حلف الشمال الأطلسي قرروا بمنح الحكومة العراقية المؤقتة المساعدة لتكوين قوات أمنية وكلفوا مجلس الناتو بوضع شروط تطبيق هذا القرار. بعد المشاورات مع الحكومة العراقية المؤقتة وخاصة بمناسبة زيارة وزير الخارجية العراقي إلى مقر الناتو في جويلية ، والرئيس العراقي في سبتمبر ، تقرر أيضا بأن الناتو يقدم مساعداته لقوات الأمن العراقية من حيث التجهيزات والمساعدات التقنية. في 30 جويلية 2004 ، قرر المجلس بإنشاء مهمة للناتو في التكوين مكونة من خمسين ضابط مكلفين بإجراء التدريب لعناصر المقر العام المدنيين والعسكريين المنتقنين .

عل عكس المهمات العملية التي تشارك فيها القوات المقاتلة ، فإن مهمة الناتو هذه هي مهمة تكوينية وضعت تحت الرقابة السياسية لمجلس حلف الشمال الأطلسي والعمل عن كثب مع السلطات العراقية وكذلك القوات المتعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق. هذه البعثة هدفها مساعدة الحكومة العراقية المؤقتة لإنشاء في أسرع وقت ممكن هياكل وطنية للأمن ملائمة لضمان أمن الشعب العراقي في المستقبل. إن أمن وحماية البعثة نفسها مضمونا جزئيا من القوات المتعددة الجنسيات وجزءا آخر من الناتو.¹

هذه البعثة مكلفة بمهام من جملتها : وضع ترتيبات خاصة للربط بين الحكومة العراقية المؤقتة والقوات المتعددة الجنسيات ، العمل مع السلطات العراقية لمساعدتهم في تطوير الهياكل الأمنية وخاصة بتكوين العاملين المنتقنين من

¹ Le Rôle de l'alliance dans les opérations de maintien et de soutien de la paix , chapitre 17, **Le Role de L'OTAN en Iraq** ,p181, Document télécharger depuis <http://www.cairn.info> ,09/02/2014.20:34

المقر العام في العراق ،تقديم يد المساعدة لتعيين الموظفين العراقيين المبعوثين للتكوين في الخارج ، التعاون عن كتب مع الحكومة العراقية المؤقتة والقوات المتعددة الجنسيات لطرح مقترحات مفصلة تخص التكوين ، والآراء والتعاون الذي يمكن أن يقدمه الناتو. منذ شهر أوت 2004 ، بدأ الناتو بعملية التكوين والتدريب الخاص في العراق للعاملين العراقيين المنتقلين مع تنسيق عروض الدول للتجهيز والتكوين.

إن مهمة التكوين للناتو تحت التسمية الجديدة ،يقودها جنرال أمريكي مسؤول أيضا عن برنامج تكوين منفصل بقيادة القوات المتعددة الجنسيات ، الذي يسمح بالتنسيق بين البرنامجين مع الحفاظ على استقلالية برنامج الناتو. إن مسؤولية مجموعة البرامج تحمل القائد الأعلى في المقر لإعداد تقرير إلى مجلس حلف الشمال الأطلسي بواسطة اللجنة العسكرية للناتو. إن قيادة قوات التحالف مدعم من قائد التحالف للتحويل في نورفولك **Norfolk en Virginie** في فرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية الذي هو مسؤول عن تنسيق نشاطات التكوين في الخارج. في سبتمبر واستنادا على استنتاجات وتوصيات السلطات العسكرية للناتو، فإن هذه الأخيرة أعلنت عن نيتها في المساهمة لإنشاء مركز عراقي للتدريب ، والتكوين وتعليم العقيدة مدعم من الناتو. وجود هذا المركز في بغداد ، سيضع التكوين في مركز القيادة للقوات الأمنية العراقية ومن خلاله تنقل مساعدة الناتو لتنسيق التكوين الثنائي المقترح من طرف مختلف الدول الأعضاء كما في داخل العراق أو خارجه.

في أكتوبر 2004 ، مجلس حلف الشمال الأطلسي وافق على مفهوم العمليات المتعلقة بتعزيز مساعدة الناتو للحكومة العراقية المؤقتة، بواسطة تكوين قواتها الأمنية وتنسيق عروض التكوين والتجهيز.

إن مفهوم العمليات ساعد أساسا لتعزيز التعاون تطبيقيا وجوهريا في إطار المهمة المستقلة للناتو ووضع مخطط عملياتي مفصل موافق عليه من مجلس حلف الشمال الأطلسي في نوفمبر 2004. في بداية نوفمبر 2004 ، 19 عضوا من عناصر قوات الأمن العراقي شاركوا في الدورة التدريبية لمدة 8 أيام في مركز شؤون الحرب لحلف الناتو في ستانجر في النرويج **Stavanger en Norvège** كأول تكوين خارج العراق وتطبيقا للقرارات أعلاه. يتكون فوج المتربصين من ضباط ساميين وإطارات مدنية سامية في وزارتي الدفاع والداخلية العراقية. وتمحور التكوين على إدارة المقر العام العملياتي وجعل كمشروع تجربي لمراقبة التكوين في داخل العراق كما في خارجه. يقوم مركز للناتو مكلف بتنسيق التكوين والتجهيز ، والذي يعمل مع مركز مماثل في بغداد، بتنسيق طلبات التكوين العراقية الموجهة للناتو أو منظمات أخرى وتقديم المساعدة للحكومة العراقية في نفس السياق.¹

في ديسمبر 2004 ، وفي اجتماع لوزراء خارجية دول حلف الشمال الأطلسي ، الذين أعطوا فيه الضوء الأخضر لتوسيع برنامج مساعدة الناتو للعراق في التكوين. وبناء على ذلك تم جلب نحو 300 شخص مكونين ومساعدين لعناصر قوات الأمن العراقية لمهمة التكوين المكثف من الناتو.²

¹ Ibid, pp 182-183.

² Ibid, p184.

III. دور الناتو في دارفور.

عملا جنبا إلى جنب مع الإتحاد الأوروبي ، قام الناتو بمساعدة الإتحاد الإفريقي لتعزيز مهمة حفظ السلام في دارفور في السودان وهذا ابتداء من جويلية 2005. ومهمته حفظ السلام في دارفور السودان هي محاولة لوضع حد للعنف المتواصل. وتكفل التحالف بالنقل الجوي لجنود حفظ السلام والشرطة المدنية للإتحاد الإفريقي إلى هذه المنطقة التي دمرتها الحرب وقدم تكوين لإدارة المقر العام المتعدد الجنسيات وتسيير بيانات المعلومات.

في أبريل 2005، طلب الإتحاد الإفريقي من الناتو بالنظر في إمكانية تقديم مساعدة لوجستية لمهمتها في دارفور، لقد أصبح السيد ألفا أومار كوناري المسؤول الأول للإتحاد الإفريقي، الذي زار الناتو، وخلال هذه الزيارة أعطى تفاصيل عن نوع المساعدة التي يريدتها الإتحاد. و بعد مشاورات جديدة مع الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في شهر جوان ، قرر الناتو رسميا تقديم المساعدة للإتحاد الإفريقي لنقل الجنود والتكوين.

بدأ الناتو بإجراء النقل الجوي من أوروبا ، بداية 1 جويلية . وتقوم خلية خاصة ،التي تتكفل بالحركة الجوية للإتحاد الإفريقي من مقرها بأديس أبابا في أثيوبيا بتنسيق في إفريقيا حركة الجنود القادمين إلى الموقع. الناتو والإتحاد الأوروبي وضعوا تحت تصرف هذه الخلية عناصر دعم ولكن بقيادة الإتحاد الإفريقي. نظم الناتو ورشات لتطوير قدرات الأركان العامة لأجل ضباط بلدان الإتحاد الإفريقي في المقر العام لمجموعة العمل المتكاملة لأجل دارفور في أثيوبيا. يقوم التكوين على أساس خطة استراتيجية و يتمحور حول التكنولوجيات والتقنيات التي تسمح بالوصول إلى تحليل وإدراك كامل لقضية دارفور وإحصاء كل المجالات التي يكون فيها استعمال وسائل الإتحاد الإفريقي مؤثر في المحيط العملي وتجسيده لتجنب الأزمات. واستجابة لطلب الإتحاد الإفريقي في 16 سبتمبر قرر الناتو تمديد تقديم مساعدته حتى نهاية مارس 2006 في ميدان النقل الجوي وتطوير قدراته.¹

من خلال ماسبق نقول الهدف الحقيقي وراء إبقاء قوات الحلف في كل من أفغانستان و العراق و دارفور ،هو المحافظة على تواجد في هذه المناطق و إبقائه لمراحل متقدمة و بأقل تكلفة، فإفريقيا تشكل منطقة جيوسراتيجية هامة و كذا أفغانستان التي تعد قلب العالم في أوراسيا و العراق و ما تحتويه من ثروات كل هذا يمنح نفوذ كبير للتواجد الأمريكي و فرص كبيرة نحو تحقيق مشروع القرن الأمريكي الجديد.

المطلب الرابع: تدخل الحلف في ليبيا.

قرار التدخل في ليبيا كان تحت اللائحة الأمية 1970 و 1973 الذي تم اعتماده من طرف مجلس الأمن الدولي في 17 مارس 2011 القاضي بإحالة القضية الليبية إلى المحكمة الجنائية الدولية ، حظر الأسلحة و السفر ، تجريد الأصول الليبية في الدول الغربية و إقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية بالإضافة إلى قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 02 مارس 2011 و الطلب من مجلس الأمن الدولي تحمل مسؤولية اتجاه الأوضاع في ليبيا ، أمر أعطى الشرعية الدولية لإقامة حضر جوي على ليبيا و استخدام القوة المسلحة لحماية المدنيين²، هذا التدخل

¹ Le Rôle de l'alliance dans les opérations de maintien et de soutien de la paix , chapitre 18, **Le Role de L'OTAN au Darfour**, p175, Document télécharger depuis <http://www.cairn.info>, 09/02/2014, 20:34

² ليلي طورشي، مرجع سبق ذكره، ص81.

العسكري للحلف الأطلسي طرح العديد من التساؤلات التي بقيت محل نقاش و جدال بعد أن كان خيار التدخل مستبعدا خصوصا في ظل الظروف و المواقف التي شهدتها التحولات في المنطقة العربية في كل من تونس و مصر و سوريا ليتم التساؤل حول تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا و عدم تدخله في دول عربية أخرى تعاني شعوبها من نفس القمع . بالتعمق في التحليل الاستراتيجي للأزمة الليبية سيتضح كيف أن حالة ليبيا التقى فيها الملتزم الأخلاقي مع المصلحي وفقا للتوصيات التي قدمها الحلف الأطلسي أنه في حالة التدخل في أي صراع أو نزاع بين الطرفين سيتم اتخاذ القرار وفقا لثلاثة شروط تم صيغتها كآآتي :

☞ اتفاق السلام .

☞ قرار مجلس الأمن الدولي .

☞ طلب رسمي من الأطراف المعنية .

هذه الشروط صاغها الأمين العام للحلف الأطلسي "يا بدي هوب شيفر" بشأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وهي صياغة تخدم إسرائيل على حساب فلسطين .

لكن بالنظر في حالة ليبيا نجد أن هذه الشروط قد تم صياغتها حسب رؤية الحلف بشأن التدخل في ليبيا كما يلي :

☞ طلب داخلي من المعنيين أنفسهم حيث يعتبر أن الشعب الليبي طلب المساعدة الدولية لإنقاذه من المجازر التي كان نظام القذافي سيقترفها في حقه .

☞ وجود شرعية دولية عبر قرار مجلس الأمن الدولي الذي يشير إلى التدخل لحماية المدنيين (تحرك في إطار الشرعية الأممية) .

☞ وجود مطالبة إقليمية بالتدخل كان بمثابة شرعية إقليمية - عربية للتدخل في ليبيا .

إذا كانت هذه الشروط التي تمت صياغتها بشأن الحالة الليبية أين توفرت فيها المعايير الأخلاقية فإن الطابع المصلحي يبقى العامل الحاسم وراء التدخل الأجنبي في المسألة الليبية و الدليل كما سبق و تحدثنا عنه هو وجود حالات مماثلة لكن لم تتوفر فيها شروط التدخل حسب معايير الحلف ¹ .

للتعمق في التحليل أكثر حول الأسباب الحقيقية للتدخل الأطلسي في ليبيا بالاعتماد على الجانب المصلحي الذي طغى على اتخاذ قرار التدخل سنجد أن له ارتباط بالأسباب التالية :

☞ ارتكاب القذافي خطأ استراتيجي باستخدامه القوة المسلحة لإسقاط المقاومة في ليبيا التي تحولت إلى متمردين يحملون السلاح ، و هو ما أدى لعسكرة الانتفاضة .

☞ الحسابات الاستراتيجية و التاريخية بين الغرب و ليبيا عن نظام القذافي و تمويله للحركات الانفصالية و عناصر العمليات الإرهابية و التي مست بالمصالح الأمريكية ، و قد عفت عما سلف بإبرام اتفاق 2003 الذي تخلت بموجبه ليبيا عن برنامجها النووي مقابل ضمان أمن النظام .

¹ نفس المرجع ، ص 82 .

معارضة القذافي بشدة لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط و محاولته حشد الدول العربية ضده بدعوى أنه يفصل
عرب إفريقيا عن بقية القارة مما أثار حفيظة فرنسا.

سياسة ليبيا في إفريقيا التي تعرقل و تصطدم بالنفوذ الفرنسي في القارة السمراء و التي جعل منها منافسا للوجود
الفرنسي هناك ، حيث أن تمويل القذافي لبعض الاستثمارات في إفريقيا كتمويله للقمر الصناعي الإفريقي
للاتصالات المدنية أفقد قوى اقتصادية غربية عائدات مالية معتبرة ، كما أن ليبيا بقوتها المالية تساهم في بناء
بعض المؤسسات الإفريقية مثل صندوق النقد الإفريقي ، وهو ما كانت تنظر إليه فرنسا و القوى الغربية بحذر
لأنها ترى القارة تغلت جزئيا من قبضتها الاقتصادية ، ومن هنا فإن الموقف الفرنسي يجب تحليله كذلك في إطار
صراع النفوذ في إفريقيا بقيادة فرنسا الحملة على ليبيا مرده خططها في ربح الاستثمار و العقود.

و يعد النفط العامل الحاسم من أجل السيطرة عليه لضمان التعويضات سواء المتعلقة بالعمليات العسكرية
للحلف الأطلسي في مناطق أخرى خاصة المستنقع الأفغاني أو ما خلفته الأزمة المالية العالمية ، فثراء ليبيا النفطي
يطمئن القوى المتدخلة بأن مجهودها العسكري سيدفع نقدا ، وهي مسألة على درجة كبيرة من الحساسية خاصة
بالنسبة لقوى تعاني من أزمة مالية خانقة ، ففرنسا مثلا التي تعاني أوضاع اقتصادية و سياسية حرجة تسببت في
تدهور شعبية نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy ، إذ كانت الأزمة الليبية بالنسبة لقوى تعاني من أزمة
مالية خانقة ، ففرنسا منذ الوهلة الأولى الحملة التحريضية ثم التعبئة للحشد الدولي من أجل التدخل في ليبيا
معتمدة في ذلك أيضا على موقف الجامعة العربية.¹

عموما دور الحلف الأطلسي في ليبيا تجلّى في تركيزه الإعلاء من قضية حماية المدنيين بحسب بروتوكول مسؤولية
الحماية الذي يمنح الدول الأعضاء و المجموعة الدولية مسؤولية المساعدة في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية
وجرائم الحرب و التطهير العرقي و الجرائم ضد الإنسانية.

إلا أنه في حقيقة الأمر دمر في قصفه ليست فقط القوات العسكرية الليبية، بل وجميع المظاهر الحضارية والمدنية ودمر
أكثرية المنشآت الصناعية والخدمية ، وأنزل مئات الآلاف من القنابل والصواريخ على رؤوس الأبرياء والعزل وكذلك
العسكريين في الجيش الليبي. وقام الناتو بتسليح الميليشيات الإسلامية والقومية بأنواع الأسلحة والعتاد العسكري خوفا
من نهوض الجماهير بقدرتهم وآفاقهم المستقلة وإرادتهم المستقلة ، كما في حالة ثورتي تونس ومصر. إن تدخل الغرب
عن طريق حلف الناتو كانت بمثابة قمع للثورات والنهوض الثوري في المنطقة العربية. وساند هذه الحملة جميع دول
الخليج تقريبا إضافة الى تركيا مع صمت روسيا الدولة القريبة من نظام القذافي انذاك. وان احدى اهداف مشاركة
الناتو كانت ايضا اضعاف دور روسيا في الشرق الاوسط والعالم العربي.

و إذا نظرنا إلى ليبيا بعد أربعة سنوات من سقوط القذافي ونظامه ، نلاحظ أهداف الناتو الحقيقية بوضوح من تدخلها
وليس ادعاءاتها الكاذبة آنذاك بدفاعها عن الشعب الليبي وعن مصيره. نلاحظ بأن أهداف الناتو وسياساته حققت
بالكامل وهي إبعاد الجماهير و إنهاء المد الثوري والقضاء على الإرادة المستقلة للجماهير في تقرير مصيرهم بنفسيهم.

¹ نفس المرجع، ص83.

واليوم نلاحظ بأن الجماهير العمالية والكادحة ليس بلا إرادة فقط بل و أصبحت حياتهم ومعيشتهم مهددة يوميا وإرادتهم الإنسانية مسحوقة بين الحروب و الإقتتال الدائر بين الميليشيات الإسلامية والجماعات المتصارعة على السلطة. فتحوّلت ليبيا من دولة واحدة مستبدة إلى عدة دويلات مستبدة تحكمها شريعة الغاب ، الأقوياء يقتلون ويأكلون الضعفاء. وتدخل الدول الإقليمية يوميا في الشؤون الليبية ولدى كل طرف عملائه وميليشياته الخاصة من أجل السيطرة والتحكم بتدمير كل ما تبقى من الإنسانية والمدنية¹.

المبحث الثاني: دور الحلف في إطار التعاون و الشراكة .

برزت خلال السنوات الأخيرة -بعد هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 - حاجة الحلف إلى تعزيز مرونته و توسيع نطاق عملياته ، ما دفع به إلى الاعتماد بصورة متزايدة على مساعدة شركائه في الرد على التهديدات ، و في تحقيق الفاعلية القصوى لموارده و قدراته ، كما أن علاقات الحلف المثمرة مع الدول والمنظمات الأخرى تمكنه من العمل بقدر أكبر من اليقظة و الجاهزية و الذكاء ، و مع أن الشراكات الرسمية للحلف بدأت في أوروبا ، إلا أنها امتدت لاحقا إلى حوض المتوسط و الشرق الأوسط ، لكن هناك عدد من الدول التي تشارك في مهمات مع الحلف من دون أن تقيم شراكات رسمية يطلق عليها اسم " الشركاء والوظيفيون " ، ونشير هنا أنه بعدما كان الهدف الأول لشراكات الحلف هو توسيع نطاقه أصبح للجيل الثاني من الشراكات هدف آخر تمثل في تعزيز القدرات المتوافرة لإنجاز مهمات في أماكن محددة كأفغانستان و منطقة البلقان لذا لا بد من تعديل مقاربة الحلف حول الشراكات لكي يستطيع تحقيق قيمة قصوى لمجموعة علاقاته المتنوعة والحوية سواء مع الدول أو المنظمات وفي هذا الشأن تم إنشاء هيئة واحدة لإدارة جميع شراكات الحلف مع التعامل مع كل شراكة كحالة مستقلة لها خصوصياتها مع إدراك حقيقة أن قيمة كل شراكة قابلة للتعزيز عبر التكيف المستمر و إدخال التعديلات المناسبة و عليه في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم شراكات الحلف .

المطلب الأول : الشراكة مع روسيا.

إلى جانب الشراكة من أجل السلام و مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية ، و التي تطرقنا لها بالتفصيل في الفصل الثاني ، قام الحلف بتأسيس شراكة مع روسيا التي تعتبر خاصة جدا ، بحيث يرجع إطار هذه الشراكة إلى قانون تأسيسها الذي صدر في عام 1997 و بيان توقيعها الذي تم التوقيع عليه في روما عام 2002 ، وتنص هذه الوثيقتان على التزام الطرفين بتحديد فرص العمل المشترك على أساس المصالح المتبادلة و استغلالها ، بالإضافة إلى إدراك حقيقة أن أمن منطقة أوروبا الأطلسية غير قابلة للتجزئة و هكذا تعهد الطرفان بالتعاون في مجالات عديدة ، أهمها : مكافحة الارهاب و إدارة الأزمات و الحد من التسلح و منع انتشار الأسلحة النووية و قضية الدفاع

¹ أحمد عادل ، نتائج تدخل حلف الناتو في ليبيا، مقال منشور على موقع:

الصاروخي المضادة للصواريخ التكتيكية و معالجة التهديدات الناشئة ، و يوفر مجلس الشراكة الأطلسية –الروسية منتدى للتشاور و تعزيز الشفافية و بناء الإجماع و اتخاذ و تنفيذ القرارات .

و على الرغم من تباين آراء الحلف في روسيا إلا أنها تجمع على ضرورة التعاون معها و لأسباب تاريخية و جغرافية و نتيجة للتطورات الأخيرة ، تفاوتت درجات شك هذه الدول في مدى التزام الحكومة الروسية بإقامة علاقات إيجابية مع حلف الناتو ويمثل عدم استخدام مجلس الشراكة الأطلسية – الروسية لمنع وقوع الأزمة الجورجية التي نشيت في 2008 ، حقيقة مثيرة للقلق شأنها شأن حذر موسكو الشديد من نوايا الحلف ، كما يبدو أن اقتراح موسكو القاضي بإنشاء نظام أمني بديل في أوروبا يهدف في الحقيقة إلى الحد من نشاط الحلف.

كما نشير إلى أن هناك نقطة مشتركة بين الحلف و روسيا تشكل انطلاقة جيدة للتعاون البناء بينهما ، وهذا ما ينسحب في الالتزام المشترك بينهما الموثق في قانون تأسيس الشراكة بينهما بإنشاء فضاء مشترك من الأمن و الاستقرار في أوروبا من دون خطوط فاصلة أو دوائر نفوذ تحد من سيادة أي دولة أوروبية .

1) التوصيات التي جاء بها المفهوم الاستراتيجي الجديد 2010 حول الشراكة الروسية –الأطلسية:

فيما يخص التوصيات التي جاء بها المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 و انتقلا إلى ناتو 2020 :

- ✓ ينبغي أن يتبنى سياسة تجمع بين طمأنة جميع دول الحلف و إعادة التعاون البناء مع روسيا .
- ✓ ينبغي أن يؤكد أيضا على رغبة الحلف في بناء علاقات أفضل مع روسيا على أساس المصالح المشتركة و الثقة المتبادلة و الشفافية ، وقابلية التنبؤ بالإجراءات المستقبلية لكلا الجانبين ، ومن جهة الناتو فإن باب التعاون مفتوح و سيظل مفتوح .
- ✓ ينبغي على دول الحلف أن تعمل مع روسيا لضمان تزويد المجلس الأطلسي – الروسي بأجندة قادرة على معالجة الهواجس الأمنية لكلا الجانبين بصراحة و برؤية مستقبلية ثابتة ، بالإضافة إلى تحديد مجالات العمل المشترك بدقة و مع أن استمرار التقييم المشترك للتهديدات و التحديات المشتركة خطوة مساعدة ، إلا أنه ينبغي على الجانبين أن يبذلا جهود مكثفة لتعزيز التعاون بينهما تنفيذا لخطة الدفاع مكافحة الارهاب التي أقرها مجلس الشراكة الأطلسية – الروسية في عام 2008 ، إلى ضمان جانب التنسيق مع المنظمات الاقليمية¹.

2) آليات التعاون الروسي – الأطلسي و مستقبله:

مع بداية فترة الحكم الأولى للرئيس فلاديمير بوتين Vladimir Putin ، كانت هناك آمال كبيرة لفتح صفحة جديدة من العلاقات الروسية – الأطلسية فقد اعتقد البعض أنه لو قبلت روسيا الانضمام إلى الحلف لكان ذلك بمنزلة نهاية أبدية للعداوة السابقة و فاتحة لصداقة حقيقية ، لكن ذلك لم يقع و أعيدت إلى ما كانت عليه سابقا ، و أعيد فتح موضوع العضوية من جديد لكن من دون أي نجاح أيضا.

لكن بعد الهجمات قادت الولايات المتحدة حملة عسكرية نجحت في إزالة أكثر التهديدات الخارجية خطورة على أمن روسيا والمتمثل في نظام طالبان ، وعليه أعيدت صياغة هذه العلاقة في 2002 من خلال تشكيل مجلس

¹ تقرير هيئة خبراء حلف الناتو ، مرجع سبق ذكره، ص 29-31.

الحلف-روسيا الجديد و على النقيض من المجلس المشترك الدائم الذي كان بنية ثنائية من حيث الجوهر ، فإن المجلس الجديد يعقد اجتماعات تضم 27 دولة ، تشارك فيها كل دولة بكامل سيادتها الوطنية ، وعلى قدم المساواة مع الدول الأخرى ، وهذا ما مكن علاقة الحلف و روسيا من الاستمرار و التطور ، وعلى الرغم من سياسة موسكو الخارجية أصبحت أكثر استقلالية و أكثر حزما منذ عام 2003 ، و هو ما أدى إلى فتور العلاقات بين روسيا و الحلف - بعد الحرب على العراق 2003-¹

يجتمع مجلس الحلف - روسيا بانتظام ، و هناك بعثة روسية في مقر قيادة العمليات التابع للقيادة العليا لقوات الحلفاء في أوروبا بينما يحتفظ الحلف بمكتب اتصال عسكري إضافة إلى مكتب المعلومات في موسكو ، كما أن هناك عددا كبير من المصالح المشتركة بين الطرفين ، تبدأ بمكافحة الإرهاب و تنتهي بضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ، توجد 17 هيئة فرعية تعمل تحت مظلة مجلس الحلف - روسيا في مجالات التعاون الرئيسية بينهما كما يتم إجراء مناورات و تدريبات عسكرية مشتركة من حين لآخر في مجالات حساسة كالرد الطارئ.²

(3) صور التعاون الأطلسي - الروسي :

من بين صور التعاون الأطلسي الروسي نجد مشاركة السفن الحربية الروسية في عملية المسعى النشط البحرية الموجهة "لمكافحة الإرهاب" في البحر المتوسط و ذلك تحت إمرة الحلف ، كما وقعت موسكو اتفاقية وضعية قوات سوبا Sofa* ، في إطار الشراكة من أجل السلام مع الحلف تسمح لألمانيا و فرنسا باستعمال ممرات آمنة عبر أراضيها للوصول إلى أفغانستان ، كما كان هناك تعاون واسع النطاق في مجال الإصلاحات الدفاعية و القضايا العسكرية و عمليات البحث و الإنقاذ البحرية إضافة إلى مشروع تجربي مشترك لتدريب موظفين من أفغانستان و آسيا الوسطى على مكافحة المخدرات .

(4) تقييم الشراكة الأطلسية - الروسية:

بدأ الروس يفهمون الحلف الأطلسي بصورة أفضل مما كان عليه الوضع في التسعينات و هو ما من شأنه أن يضيفي درجة من الاستقرار و الطموح على العلاقة بينهما على الرغم من تراجع سقف توقعاتهما المشتركة . فروسيا تتعامل مع الحلف بوصفه عاملا جيو - سياسيا بدلا من معاملته كشريك ، بحيث تواصل روسيا تسجيل اعتراضاتها القوية على ما تراه تطورات سلبية تشمل إمكانية قبول التحالف عضوية جورجيا و أوكرانيا أيضا استعمال الولايات المتحدة للمنشآت العسكرية الموجودة حاليا في بلغاريا و رومانيا و ذلك على نحو مؤقت و متناوب ، إضافة إلى ما تخطط له الولايات المتحدة لنشر الدرع المضادة للصواريخ الباليستية في بولندا و جمهورية التشيك .

¹ عز الدين قطوش ، مرجع سبق ذكره، ص146.

² نفس المرجع، ص147.

* قوات Sofa: اتفاقية مركز القوات "Status Of Forces Agreement" وهي اتفاقية بين الحكومتين العراقية و الأمريكية يطلق عليها الاتفاقية الأمنية كونها تشكل جزء من الاتفاقيات المتعلقة بالقوات و القواعد العسكرية التي تتيح للقوات الأمريكية التحرك في البلد المضيف و تشير مذكرة صادرة من وزارة الدفاع الأمريكية عام 2003 بأن الهدف من الاتفاقية هو حماية الموظفين الأمريكيين من المثل أمام المحاكم الأجنبية الجزائية و سجنهم في سجون أجنبية بحيث أبرمت هذا الاتفاق مع حوالي 40 دولة من بينها: ألمانيا اليابان ، كوريا الجنوبية ، تيمور الشرقية، صربيا .

كما تنتاب روسيا مخاوف إضافية كمماطلة الدول الأعضاء في الحلف في التصديق على المعاهدة المعدلة للقوات التقليدية في أوروبا و تردد الحلف في إقامة علاقات رسمية مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تقودها روسيا . و مازالت بعض الدول المنضمة حديثا إلى عضوية حلف الأطلسي يتحمل ذكريات الهيمنة السوفيتية و تعرضها على طاولة المباحثات ، ولهذا تشدد موسكو الآن على إقامة علاقات ثنائية مع البلدان الأوروبية منفردة ، مركزة على أداء دور المستمع للمشكلات و المتعاطف مع الدول في أوروبا الوسطى مع آمال بالتوسع في ذلك باتجاه الغرب . و على الرغم من مرور 5 سنوات على إعلان روما الخاص بتنظيم العلاقات بين الحلف و روسيا ، و مرور 10 سنوات على وضع ميثاق باريس المؤسس للعلاقات المتبادلة و التعاون و الأمن فإنه من الواضح أن العلاقات بين الحلف و روسيا لا تتجه إلى أي نوع من التقارب الرئيس حاليا، و على الرغم من ذلك تظل العلاقة بينهما على قدر كبير من الأهمية و أكثر ما تحتاج إليه هو وجود إدارة حريصة لضمان الحد من التوترات و البحث عن تعاون كبير حيثما يكون ذلك ممكنا .

ففي أول خطاب له في سبتمبر 2009 صرح الأمين العام للناتو أندرس فوغ راسموسن ، أنه في العلاقات التي أقامها الحلف مع شركائه لا توجد علاقات بمثل قوة العلاقات مع روسيا ، لكنها تفتقد لعامل الثقة و عدم وجود أجنحة سياسية محددة لهذه العلاقة.¹

تمثل خطط الولايات المتحدة الأمريكية لنشر درع مضادة للصواريخ الباليستية خطرا على العلاقة بين الحلف و روسيا كما تمثل في الوقت ذاته فرصة لتحسين تلك العلاقة و يكمن الخطر في أنه في حال قيام الولايات المتحدة بتضييق الخناق على روسيا فإن ذلك قد يؤدي إلى تعزيز الاتجاهات المعادية للغرب في سياسة الأمن و الدفاع الروسية ، أما الفرصة فهي أنه في حال استغلت القضية لتنشيط التعاون في مجال الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ، فإن الثقة المتبادلة بينهما ستعزز بينهما أكثر فأكثر .

لقد أضحت شراكة روسيا و الحلف بشكل متزايد ثنائية وليست متعددة الجوانب :

- روسية - إيطالية ————— ← مناورات (IOXNIE-2004) في البحر الأيوني .
- روسية - فرنسية ————— ← المناورات الحربية التي جرت في شمال المحيط الأطلسي مع دخول الغواصة الذرية الروسية " فيبر " الميناء الفرنسي والقاعدة العسكرية بريست.
- روسية - أمريكية ————— ← مناورات "النسر الشمالي" في المحيط الأطلسي ، حيث اشتركت سفينتا أسطول روسيا الشمالي الكبيرتان المضادتان للغواصات "الأميرال ليفتشينكو" و " سيفير ومورسك" .

ولم يشارك كل أعضاء الحلف 26 بل 17 عضو فقط مراقبين ، حتى في مناورات حماية المنشآت العسكرية النووية " أفاريا - 2004 " في شبه جزيرة كولا ، فقد منحت روسيا لألمانيا و فرنسا فقط ، وليس كل الدول المشاركة في العملية المناهضة "لطالبان" حق المرور عبر أراضيها و أجوائها إلى أفغانستان.

يرى الروس أن الحلف خلافا للوعود التي قدمها إبان موجة توسعه الأولى الثانية أخذ اليوم يقرب بنيتة العسكرية التحتية باتجاه حدودهم ، ففي إطار السياسة المعلنة لمكافحة "الإرهاب الدولي" ، يقوم الحلف بتحديث مطاراته

¹ Serguei Rogov, L'OTAN et la Russie :vu de Moscou, politique étrangère, I.F.R.I,4,2009,p829.

العسكرية و ينشئ قواعد لتخزين المعدات الحربية، ويعيد تسليح جيوش الدول التي انضمت إليه حديثا بأسلحة غربية مزيجا الأسلحة الروسية من قواتها ، كما ينشئ الحلف محطات رادار موجهة إلى كبريات المدن الروسية و المراكز الصناعية العسكرية الأخرى ، كل ذلك يدخل ضمن التوجهات و الاستراتيجيات الجديدة للحلف.¹

المطلب الثاني : الشراكة مع جورجيا و أوكرانيا.

لدى الحلف هيكلتان للشراكة مع جورجيا و أوكرانيا هما لجنة الشراكة الأطلسية - الجورجية و الأطلسية الأوكرانية و توجد قنوات ممتازة للتواصل بين حلف الناتو و هاتين الدولتين اللتين ساهمتا في بعض مهماته كشريريين ، لكن لأسباب جغرافية تتأثر جورجيا و أوكرانيا بعدد من القضايا التي تثير قلق المنطقى منذ فترة طويلة ، مثل النزاعات العرقية و هشاشة أمن الطاقة ، وتمثل أحد الاخفاقات الكبيرة لهيكل الشراكات الأطلسية بالنزاع الذي نشب بين روسيا و جورجيا في عام 2008 ، حيث تبادل شريكا حلف الناتو أعمال عدائية بسبب قضايا لا تزال عالقة حتى اللحظة.²

1) الشراكة الأطلسية - الجورجية :

الشراكة مع الحلف الأطلسي كانت لها أهمية متعددة الأبعاد ، بحيث انضمت جورجيا لمجلس تعاون الحلف الأطلسي (NACC) سنة 1992، بمجرد انفصالها عن الاتحاد السوفيتي سابقا ، بحيث أسس هذا المجلس بعد الحرب الباردة .

سنة 1997 أسس مجلس الشراكة الأورو-أطلسية (EAPC) ليحل محل (NACC) ، و بناء على هذا الانجاز العظيم تم تمهيد الطريق أمام تطوير و تعزيز أكثر لجاهزية عمل هذه الشراكة التي كانت محصورة من قبل في شراكة دول أوروبا الغربية . وعليه فإن المنظومة الأمنية الجورجية تتمحور حول تأسيس الأمن ، الديمقراطية و استقرار المحيط السياسي ، و بهدف تحقيق هذا الهدف تم تأسيس الدفاع المشترك مع الدول الشريكة و التنظيمات و أيضا الشراكة مع الحلف الأطلسي الذي رحب بطموحات جورجيا عن طريق الحوار مع الدول الأعضاء سنة 2006 حول مسألة ضمها للحلف ، وفي قمة بوخاريسيت أفريل 2008 الدول المتحالفة وافقت على هذه المسألة و تم التأكيد عليه في قمة ستراسبورغ /كيهل أفريل 2009 و أيضا قمة لشبونة نوفمبر 2010.³

2) الشراكة الأطلسية - الأوكرانية:

يعد ميثاق الشراكة الخاصة بين الحلف الأطلسي و أوكرانيا الموقع في 9 يوليو 1997 الأساس المرجعي للعلاقة بين الجانبين بحيث تشمل مجالات الشراكة بينهما في:

1. عمليات دعم السلام و الأمن و منع النزاعات و إدارة الأزمات و حل الصراعات و العمليات الإنسانية.
2. إصلاح القطاع الدفاعي .
3. الأوجه السياسية و الدفاعية لمنع الانتشار النووي و البيولوجي و الكيميائي .

¹ عز الدين قطوش ، مرجع سبق ذكره، ص149.

² تقرير هيئة الخبراء ، مرجع سبق ذكره، ص31.

³ BACKGROUND, **Deepening Relations with Georgia**, en pdf ,1773/11NATO Graphics&Printing ,2011: www.nato.int p01.

4. قضايا نزع السلاح و الحد من التسلح بما في ذلك القضايا المتعلقة بمعاهدة خفض القوات التقليدية بأوروبا و معاهدة السموات المفتوحة و إجراءات بناء الثقة و الأمن في وثيقة فينا لعام 1994.
5. صادرات السلاح و ما يتصل بها من عملية نقل التكنولوجيا.
6. محاربة تجارة المخدرات و الإرهاب .
7. التعاون بين العسكريين.
8. مخطط الطوارئ المدنية و التعاون.
9. العلوم و البيئة و الأمان النووي .
10. الإعلام و الرأي العام.¹

تتمثل آليات الشراكة بينهما في آليتين :

- ← لجنة الشراكة الحلف -أوكرانيا تأسست في 1997 و تضم جميع دول الحلف و أوكرانيا وهي مكلفة بمتابعة تطورات القضايا الأمنية و السياسية و المصالح المشتركة و تقييم المخططات السنوية بين الحلف و أوكرانيا.
- ← مجموعة العمل المشترك لإصلاح الدفاع أسست سنة 1998 ، و هي مؤسسة للتعاون بين الوزراء و المنظمات التي تعمل من أجل الإصلاح في قطاعات الدفاع و الأمن بأوكرانيا و خاصة مع المجلس الوطني للأمن و الدفاع و حرس الحدود و البرلمان الأوكراني و هيئات أخرى تعمل تحت إشراف لجنة الحلف أوكرانيا .

مساعدات الحلف الأطلسي العسكرية لأوكرانيا:

تتمثل المساعدات التي قدمها الحلف الأطلسي لأوكرانيا في :

- ☑ منذ سنة 1994 إلى غاية 2006 قام الحلف و دوله منفردين بتدريب حوالي 8500 ضابط أوكراني.
- ☑ إعادة الحلف تدريب 800 موظف إداري حصل 440 منهم على وظائف جديدة سنة 2002 ، كما تم إعادة تدريب أكثر من 3000 ضابط أوكراني متقاعد لمساعدتهم على الانتقال إلى الحياة المدنية و ذلك ما بين سنتي 2001-2006.
- ☑ تنظيم دورات تدريبية احترافية جديدة لأفراد الجيش السابقين كيروفوهراد و ميليتوبول و تشيرنيف وليفيف.
- ☑ دعم مشروعات نزع السلاح بأوكرانيا من خلال مشروعات صندوق ائتمان الشراكة من أجل السلام ، ومن بينها مشروع في مدينة دونيتيسك عام 2002 الذي استطاع أن يتلف حوالي 400 ألف لغم أرضي مضاد للأفراد و تفجيره تفجيرا آمنا ، و مشروع آخر يهدف إلى التخلص من 133 ألف طن من الذخيرة التقليدية و 1,5 مليون قطعة من الأسلحة الخفيفة و الرشاشة و 1000 منظومة دفاع جوي محمولة على الكتف و ذلك على امتداد 12 سنة و بتكلفة إجمالية تقدر ب 25 مليون يورو وهو أكبر مشروع لنزع السلاح في العالم.²

¹الخميسي شبيبي، مرجع سبق ذكره، ص234.

²نفس المرجع، ص(235-240).

و عموما مسيرة التقارب بين أوكرانيا والحلف ، ثبتت من خلال توقيع "ميثاق الشراكة المميزة" في عهد الرئيس ليونيد كوتشما، عام 1997. وفي عام 2002، تحولت "الشراكة المميزة" إلى "خطة عمل" تم تحديدها في وثيقة تضمنت إعلان الاندماج التام في الهياكل العسكرية الأوروبية كأحد مبادئ السياسة الخارجية والعسكرية لأوكرانيا. وكان على كييف أن تبرهن لشركائها في حلف الناتو مدى مصداقيتها لإزالة أي شكوك لديهم في التزامها بالتكامل، ولهذا الغاية وافقت كييف على تزويد أجهزة الناتو الاستخباراتية بالمعلومات السرية ذات القيمة العسكرية. مع اندلاع "الثورة البرتغالية"، جرى العمل على تسريع التقارب مع حلف الناتو، حيث وقّع الرئيس فيكتور يوشينكو، في مارس 2006 مرسوماً "حول النظام الوطني لتنسيق تعاون أوكرانيا مع حلف شمال الأطلسي، بهدف إعداد أوكرانيا للانضمام إلى الحلف. غير أن الحلف رفض حينها (في عام 2008) مبادرة واشنطن بضم أوكرانيا وجورجيا إلى عضويته، لأنه لا يريد استيراد المشاكل الأمنية المتأتية من الدول غير المنضوية فيه. مع مجيء فيكتور يانوكوفيتش إلى السلطة في عام 2010، تم اعتماد سياسة "عدم الإنخراط في الأحلاف". لكن التعاون العسكري بين كييف والناتو استمر ، فيما تباطأت على المستوى السياسي عملية جرّ أوكرانيا للحلف. وقد ألغى يانوكوفيتش "المركز الوطني لشؤون التكامل الأوروبي الأطلسي لأوكرانيا أبريل 2010 ، وكذلك "اللجنة المشتركة بين الإدارات لشؤون إعداد أوكرانيا للانضمام إلى الناتو في عام 2010.

وفي 2010 ، أقرّ مجلس النواب (الرادا) الأوكراني قانوناً حول "مبادئ السياسة الداخلية والخارجية" ، والذي ينص على عدم انضمام أوكرانيا إلى الأحلاف السياسية - العسكرية. لكن تبيّن لاحقاً أن رفض ضم أوكرانيا إلى الناتو تم تعويضه بالتكامل العسكري - السياسي مع الاتحاد الأوروبي. وبالفعل فقد توصلت كييف وبروكسل ، في ديسمبر 2011 إلى وضع نص اتفاقية الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي. وفي 27 يونيو 2014 تم توقيعها النهائي من قبل الرئيس الأوكراني بيوتر بوروشينكو. وبهذه الاتفاقية ، بدأت عملية جرّ أوكرانيا إلى التعاون العسكري - السياسي مع حلف الناتو عبر الاتحاد الأوروبي. وتُلزم بنود الاتفاقية الانضمام إلى "السياسة الأمنية والدفاعية العامة" للاتحاد الأوروبي والمربطة ارتباطاً وثيقاً بسياسة حلف الناتو. وقد جرى توقيع الاتفاقية على خلفية الانقلاب على الرئيس يانوكوفيتش فبراير 2014، ثم استعادة القرم لهويتها الروسية مارس من العام ذاته، وما أعقبها من حرب كييف على "دونباس" بعد شهرين من ذلك، على أثر إعلان أهاليها جمهوريتي دانيتسك ولوغانسك الشعبيتين والرافضتين للسلطات الانقلابية في كييف. وقد تطلبت هذه الحرب عاماً تقريباً ليتم التوصل إلى وقف إطلاق النار بموجب اتفاقية مينسك التي وقّعت في 12 فبراير 2015 من قبل رؤساء "رباعية النورماندي" (روسيا، ألمانيا، فرنسا، أوكرانيا).

ومع ذلك لم يوقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة نظام العقوبات المفروض على روسيا بحجة ضم القرم وشن العدوان على أوكرانيا ، لا بل أعلنت واشنطن عن نيتها تزويد أوكرانيا بأسلحة فتاكة ، فضلاً عن قيامها مع حلفائها في حلف الناتو في تعزيز القواعد والمنشآت الحربية وإجراء المناورات العسكرية على أراضي الدول القريبة من الحدود الروسية. وفي المحصلة يسود الاعتقاد بأن كييف وقد منيت بالهزيمة في حربها ضد الدونباس وفقدت القرم إلى غير رجعة ستكون أداة طيّعة في أيدي واشنطن وحلف الناتو وستقبل بأي طريقة للارتقاء في أحضانها إن كان ذلك على شكل

انضمام مباشر إلى الناتو أم الاكتفاء حاليا بوضع "الشريك الممتاز." لكن الكلمة النهائية في تحديد مصير أوكرانيا تبقى للشعب الأوكراني نفسه.¹

المطلب الثالث: شراكات حلف الناتو في حوض المتوسط و الشرق الأوسط .

لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم و ستؤثر التطورات المستقبلية لهذه المنطقة في مصالح الناتو المرتبطة بها، مثل منع انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب و أمن الطاقة و السلم العالمي ، لا سيما ما شهدته المنطقة مؤخرا من أزمات (ثورات الوطن العربي مصر تونس ليبيا تدهور الوضع مؤخرا في اليمن... إلخ و أكدت قمة شيكاغو لعام 2012 م على التزام الحلف بهذه المنطقة من خلال الفقرة 39 " في وقت تشهد فيه منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط بأسره تغييراً غير مسبوق، يلتزم حلف الناتو بتعزيز علاقات الشراكة وتطويرها مع دول المنطقة التي نواجه معها تحديات أمنية مشتركة ونشارك معها نفس أهداف السلام والأمن والاستقرار. إن حلف الناتو يدعم تطلعات شعوب المنطقة بتحقيق الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون - وهي القيم التي يقوم عليها الحلف"². و في ضوء هذه المصالح ينخرط الحلف في هذه المنطقة الشاسعة من خلال الحوار المتوسطي و مبادرة اسطنبول للتعاون و التي سبق و أن تطرقنا لهما في الفصل السابق و ما يهما في هذا المطلب هو دراسة طبيعة العلاقة بين الحلف الأطلسي و بلدان هذه المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

CSO الشراكة الأطلسية - المتوسطية :

بعد المحجمات الإرهابية على واشنطن 2001 بدأ الحلف يهتم بإيجاد علاقة متميزة مع دول جنوب المتوسط ، توجت بعقد قمة براغ في أكتوبر 2002 و التي تزامنت مع حاجة الحلف لتطوير عقيدته للتصدي بنجاح و و مرونة لكل التحديات التي فرضتها بيئة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، و بعدها قمة اسطنبول و مبادرة التعاون في 28 إلى 29 يونيو 2004 بحيث تم وضع إطار تعاوني أكثر طموح و توسعا إلى مستوى الشراكة الفعلية ، ثم قمة ريفا ليشونيا في نوفمبر 2006 و التي حسدت وضع برنامج تعاون انفرادي يشمل اتخاذ عدة إجراءات لذلك أهمها:

- الاستغلال الكامل للإمكانيات السياسية و العلمية الموجودة لدى الدول المتعاونة مع الحلف .
- عملية المسعى النشط "Active endeavour" حيث تعتبر أهم عملية لحفظ الأمن في المتوسط تهدف إلى تدقيق و رصد محاولات النشاطات الإرهابية المحتملة في المنطقة و حماية و تأمين الملاحة وذلك بمشاركة عدد من الدول الأعضاء التي تقوم بتقديم دعم لوجيستيكي للقوات البحرية الدائمة للحلف في البحر الأبيض المتوسط و تتناوب كل 03 أشهر في إطار هذه العملية بما فيه الدول الأوروبية المطللة على البحر كإسبانيا ، اليونان ، إيطاليا بالإضافة إلى تركيا التي تساهم بطريقة مباشرة موضع تحت تصرف الحلف و حداتها البحرية و بعض الدول الأوروبية غير المطللة على البحر كألمانيا ، الدانمرك و النرويج . كما اعتبرت

¹حسن جابر، مقالة بعنوان "علاقة أوكرانيا بالحلف الأطلسي"، (ن:01/04/2015، سا:12:24، الرابط:

<http://arabic.sputniknews.com/analysis/20150401/1013890748.html>

²إعلان قمة شيكاغو 20 ماي 2012، مجلة حلف الناتو، آخر تحديث 10 أكتوبر 2012، سا:18:47، www.nato.int

هذه العملية أداة فعالة لمحاربة الإرهاب في المتوسط و لهذا قرر الحلف توسيع العملية في 2003 بادرت عمليات توقيف و مراقبة لسفن بصفة¹، وفي أكتوبر 2004 قام الحلف بوضع نموذج عملي جديد يركز على الاستعلامات و جمع المعلومات بطريقة تسمح باستهداف البواخر المشبوهة ، حيث يعتمد على قوات مستعدة للتدخل تحت مراقبة القائد العام لقوات الحلف بباولي بواسطة العمليات البحرية بصفة مستمرة . و في هذا السياق سيستفيد مصدر مهم للمعلومات يشمل في مركز ما بين الجيوش الإعلام و التحليل (JIAC)²، وفي حالة ما أشارت المعلومات إلى احتمال وجود نشاط أو خطر إرهابي تكون القوة المخصصة لهذه العملية مستعدة للتدخل في المنطقة و تتخذ كل الإجراءات الضرورية بعد حصولها على ترخيص من مجلس شمال الأطلسي.

و نشير هنا أن الجزائر تعد شريك أساسي رغم تأخرها في الانضمام عن بقية الدول المنضمة في الحوار فقد جاء على لسان هاردون مسؤول في الحلف الأطلسي : "أن الجزائر تعد إحدى الشركاء الأكثر نشاطا بالنسبة للحلف الأطلسي، نظرا لفعاليتها في مكافحة الإرهاب و مشاركتها في دعم التنسيق العملياتي (نشاطات ذات طابع عسكري تشمل مجالات الاستعلام)، فالتحاقها بالحوار كان من أجل تقديم مساهمتها في ترقية ثلاث مقومات أساسية، سياسية، عسكرية و مدنية .

في قمة شيكاغو ماي 2012 أكد الحلف الأطلسي تجديد التزاماته اتجاه المنطقة بحيث يرى قادة الحلف:

كـ أن الأزمة الليبية أظهرت فوائد التعاون مع الشركاء من المنطقة. كما أظهرت كذلك ميزة المشاورات المنتظمة بين الحلف و المنظمات الإقليمية ، مثل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية.

كـ إن حلف الناتو على استعداد للتشاور بصورة أكثر انتظامًا حول القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك ، من خلال الحوار المتوسطي (MD) ومبادرة إسطنبول للتعاون (ICI) ، وكذلك المشاورات الثنائية والاجتماعات التي تضم الدول الثمانية والعشرين مجتمعة. إننا نؤكد على التزامنا بالحوار المتوسطي (MD) ومبادرة إسطنبول للتعاون (ICI) وكذا بالمبادئ التي يقومون عليها، ويظل الحوار المتوسطي ومبادرة إسطنبول للتعاون أطر عمل مكملة لبعضها البعض وتمثل شراكة متميزة. كما أننا على استعداد أيضًا للنظر - فور طلب ذلك - في أمر تقديم الدعم لشركائنا في المنطقة في مجالات مثل بناء المؤسسات الأمنية وتحديث الدفاع وتطوير القدرات والعلاقات المدنية العسكرية. وسوف تتيح لنا البرامج الفردية إمكانية التركيز على الأولويات المتفق عليها بالنسبة لكل دولة شريكة .

كـ إن الحوار المتوسطي يساعد على تعزيز التفاهم المتبادل والحوار السياسي والتعاون العملي والعمليات المشتركة على النحو الملائم. نرحب بالمبادرة التي يقودها المغرب لوضع وثيقة إطار عمل سياسي جديد للحوار

¹ Brochure OTAN, « combattre le terrorisme en méditerranéen, active en deavoure » , (avril 2004),p33 .

² « de nouveaux horizons combattre le terrorisme en méditerranéen », Revue de l'OTAN, (Bruxelles division de diplomate publique édition spécial, hiver 2005), p p .32-33 .

المتوسطي ومنتطلع إلى الاشتراك في وضعها قريباً مع شركاء الحوار المتوسطي. ونشجع الدول الشريكة في الحوار المتوسطي على المبادرة باستغلال الفرص التي توفرها شراكتهم مع الناتو. ويظل الحوار المتوسطي مفتوحاً أمام انضمام الدول الأخرى في المنطقة.

نرحب بالاهتمام الذي أعربت عنه ليبيا بتعميق العلاقات مع الحلف. ونحن على استعداد للترحيب بليبيا كشريك إذا ما رغبت في ذلك. في هذا الإطار يمثل الحوار المتوسطي إطار عمل طبيعياً لهذه الشراكة. إننا مستعدون ، عند الطلب ، وفي إطار كل حالة بمفردها ، للنظر في أمر تقديم المساعدة إلى ليبيا في المجالات التي يمكن لحلف الناتو أن يقدم فائدة من خلالها. سوف تركز أنشطة الناتو بصورة أساسية على إصلاح قطاع الأمن والدفاع ، مع أخذ الجهود الدولية الأخرى في الاعتبار .

سوف ندعم الحوار السياسي والتعاون العملي في إطار مبادرة إسطنبول للتعاون. نرحب ترحيباً حاراً بالعرض الكريم الذي تقدمت به دولة الكويت لاستضافة المركز الإقليمي لمبادرة إسطنبول للتعاون ، والذي سيساعدنا على بلورة فهم أفضل للتحديات الأمنية المشتركة ومناقشة سبل التصدي لها في إطار مشترك. نشجع الدول الشريكة في مبادرة إسطنبول للتعاون على المبادرة لاستغلال الفرص التي توفرها شراكتهم مع حلف الناتو. ويظل الباب مفتوحاً أمام انضمام أعضاء جدد إلى مبادرة إسطنبول للتعاون.

نتابع تطور الأزمة السورية باهتمام متنامي وندعم بقوة جهود الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، بما في ذلك التنفيذ الكامل لخطة عنان ذات النقاط الست ، لإيجاد حل سلمي للأزمة .

نرحب بالتقدم الذي يتم إحرازه في العراق. حيث تساعد الخلية الانتقالية التابعة لحلف الناتو القائمة الآن في العراق في تطوير شراكتنا¹.

علاقة الحلف بدول الشرق الأوسط:

تكتنف المنطقة شكوك إزاء الدور الذي يمكن أن يؤديه الحلف الأطلسي في دعم الرؤية الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط الكبير بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ، و في تصريحات أطلقها الأمين العام للحلف أثناء جولته في المنطقة 2005 م أكد فيها أن الحلف لا يعترم التصرف باعتباره شرطي العالم ، وليست لديه النية و لا القدرة التي تؤهله للقيام بذلك . ويرتبط دور الناتو في المنطقة بالمصالح الاقتصادية و السياسية و النفطية و الأمنية المشتركة بين دول الحلف و المنطقة بحيث يعتمد على خريطة طريق جديدة في منطقة الشرق الأوسط تتركز في محورين:

المحور الأول: الناتو و عملية الإصلاح و التغيير الداخلي و هو ما كشف عنه بوضوح نيكولاس بيرنز * أمام مؤتمر حلف الناتو و الشرق الأوسط الكبير الذي عقد في 19 أكتوبر 2004 قائلاً: " كان الحلف يركز في الماضي على الداخل ، على تهديدات الحرب الباردة الموجهة إلى قلب أوروبا ، أما مستقبل الحلف فسوف يتركز على الخارج ، على التحديات التي تشكلها شبكات الإرهابيين العالمية، و على أمن أعضائها من قوس عدم الاستقرار الممتد من آسيا الجنوبية و الوسطى إلى الشرق الأوسط و شمال

¹ إعلان قمة شيكاغو ، مرجع سبق ذكره.

* نيكولاس بيرنز: هو دبلوماسي أمريكي خدم في 04 إدارات أمريكية و على دراية واسعة بملف الشرق الأوسط ، كما اتغل سفيرا للولايات المتحدة لدى الحلف الأطلسي.

إفريقيا". كما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كوندوليزا رايس في ديسمبر 2003 عندما كانت مستشارة للأمن القومي: "إن المطلوب من الناتو المشاركة في عمليات التغيير في المنطقة العربية عبر فتح مكاتب له في البلدان العربية تتولى مهام المراقبة و الإصلاحات المتخذة". و هذا يعني أن الولايات المتحدة تريد من الناتو أن يشرف على عمليات التغيير في المنطقة (وفق الرؤية الأمريكية) و تحت شعارات الحرية و الديمقراطية و محاربة الإرهاب ، و قد اتجه الحلف للتحرك في المنطقة على مستويين :

➤ **المستوى الأول :** المستوى الرسمي و الحكومي وهو يتجاوز المهام العسكرية التقليدية إلى مهام جديدة تتمثل في حفظ السلام و الأمن الإقليمي ، ومن خلال الشراكة التي يختلط فيها العسكري بالسياسي و الاجتماعي و الاقتصادي ، حيث تهدف في النهاية إلى إحداث تغيير في بنية دول المنطقة و هذا يعني أن يكون الحلف أحد عناصر تشكيل سياسات سياسات الدول التي قبلت مبدأ الشراكة.

➤ **المستوى الثاني:** و هو المستوى الشعبي غير الحكومي ، حيث يتبنى الحلف ما يطلق عليه "الدبلوماسية العامة" و قد أنشأ لها وحدة خاصة في فترة الرئيس بوش الابن في بروكسل ، على غرار ما تبنته الإدارة الأمريكية في أواخر العام 2003 عقب احتلال العراق من أجل تحسين صورتها القبيحة. و في هذا السياق شرع الحلف يصدر منشورات باللغة العربية بهدف تعريف القارئ العربي بتحول الناتو للقيام بمهام إنسانية تخدم الشعوب العربية و الإسلامية كما تم تعيين أشخاص يتحدثون اللغة العربية للعمل مع وحدة الدبلوماسية العامة في مقر الحلف في بروكسل .

➤ **المحور الثاني: الناتو و أزمات المنطقة** في إطار المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف أعلن الحلف لأول مرة في تاريخه عن أولى عملياته العسكرية خارج نطاق الحلف بتولية قيادة حفظ السلام الخاصة في أفغانستان و التي تطرقنا لها سابقا بالتفصيل ، كما اقترب من المنطقة العربية عبر مقترحات تتعلق بإرسال قوات غير قتالية لمهام تدريبية في العراق و استعداده للقيام بدور ما لدعم أي اتفاق لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي¹ أو بالأحرى ضمان الأمن الإسرائيلي ولعل أبرز دليل هو إقامة حواجز من قوات اليونيفيل بين لبنان و إسرائيل فقوات اليونيفيل التي انتشرت في جنوب لبنان بعد 2006 عقب قصف لبنان ليست كقوات اليونيفيل قبل 2006. فالتى انتشرت بعد 2006 كيان أقوى وأكثر استعدادا للحرب ، وبالتالي يمكن أن تستعمل كذلك لحماية إسرائيل من المقاتلين اللبنانيين.

وهناك أمر آخر هام كذلك ، متمثلا في إلقاء الجيش الإسرائيلي بـ 3 ملايين (أو أكثر) من القنابل العنقودية التي تسلمها من الولايات المتحدة ، على الجنوب اللبناني خلال حرب تموز 2006. و الأفظع هو أن إسرائيل سارعت إلى إغراق الجنوب اللبناني بهذه القنابل في الوقت الذي أوشكت فيه الهجمات الإسرائيلية على النهاية. و لا تفسير في بعض الأوجه لهذا الفعل إلا من خلال جغرافية المنطقة حيث يقع جنوب لبنان محاذيا لحدود إسرائيل الشمالية.

¹ محمد حسون، مرجع سبق ذكره ، ص ص (510-511).

لقد كان زرع القنابل العنقودية بهذه الكثافة في جنوب لبنان عملا متعمدا لإنشاء حاجز إسرائيلي آخر لمواجهة مقاتلين محتملين في حرب مستقبلية في الشرق الأوسط. ولقد تحولت هذه القنابل العنقودية في واقع الأمر إلى ألغام أرضية قد تمتع أمواج المقاتلين اللبنانيين من الدخول إلى إسرائيل عند اندلاع حرب ضد إيران وسوريا والفلسطينيين ولبنان.¹ و من جهة أخرى تعتبر إسرائيل الذراع الأيمن للحلف الأطلسي لتنفيذ مخططاته عموما في المنطقة و فق رؤية أمريكية و التي تتمثل في:

✍ تثبيت كيان إسرائيل في المنطقة و ضمان تفوقها النوعي على العرب و التمهيد لإقامة نظام شرق أوسطي جديد بديل عن النظام العربي و بمشاركة اسرائيلية فاعلة و تلك سياسة قديمة و مستجدة على صعيد الاستراتيجية الأطلسية.

✍ السيطرة المباشرة على منابع النفط في منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا و السيطرة على الممرات الاستراتيجية وخطوط إمداد النفط بما يضمن تدفقه و التحكم بأسعاره.²

و لم يعد خفيا أن المنطقة العربية تتعرض لهجمة أطلسية جديدة بقيادة الولايات المتحدة تتفجع بأفئدة كثيرة و تستر وراء شعارات الديمقراطية و حماية الأقليات آخرها كانت بليبيا تحت شعار القضاء على ديكتاتورية معمر القذافي و إصلاح الوضع في ليبيا من خلال حفظ الأمن و إعادة الاستقرار للبلاد و محاولة فصل دول المغرب العربي عن المنطقة العربية من خلال تكيلها باتفاقيات و شراكات و لا نعرف ما سيحدث مستقبلا في المنطقة التي تعرف اليوم أوضاع ساخنة – الأزمة السورية، الوضع في لبنان ، الأزمة اليمنية – و التي تمثل أرضية خصبة لزرع مخططات أمريكا في المنطقة تقطف ثماره على شكل تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير وفق المنظور الأمريكي.

المطلب الرابع: شراكات الحلف مع آسيا الوسطى .

ترجع البدايات الأولى لتواجد الحلف الأطلسي في المنطقة إلى ما قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 ، ضمن استراتيجية الزحف المهادئ نحو معازل الاتحاد السوفيتي المنهار و احتواء روسيا – مشاركة هذه الدول في مجلس الشراكة الأطلسية – الأوربية و أيضا في برنامج الشراكة من أجل السلام* – لكن بعد وقوع هجمات 11 سبتمبر ظهرت هناك مستجدات أخرى ساهمت بقدر كبير على توسيع مصالح الحلف في منطقتي آسيا الوسطى من بينها :

✍ بعد أن أصبحت معظم دول أوروبا الشرقية و الوسطى أعضاء في الحلف الأطلسي ن تحول تركيز برنامج الشراكة من أجل السلام نحو تعزيز الإصلاحات و التعاون العسكري مع آسيا الوسطى و جنوب القوقاز و غربي البلقان.

¹ المهدي داربوش ناظم رعايا، ترجمة: أ. رشيد أبو ثور، الناتو والشرق الأوسط/ الحلف الأطلسي و إسرائيل أدوات أمريكا للحرب في الشرق الأوسط ، مجلة الرائد العدد 261 ربيع الأول 1429، مارس 2008 ، آخن، ألمانيا، المصدر: Mondialisation.ca, Le 1 février 2008

² محمد حسون، مرجع سبق ذكره، ص 512.

* نشير هنا أن انضمام جمهورية طاجكستان إلى برنامج الشراكة من أجل السلام قد تأخر إلى غاية 2002.

أدى إطلاق عملية "الحرية الدائمة" و وجود قوات "إيساف" في أفغانستان إلى زيادة كبيرة في حجم الوجود العسكري لحلف الشمال الأطلسي في آسيا الوسطى ، فعندما قام الأمين العام لحلف الشمال الأطلسي "اللورد روبن ستون **Robin Stone**" بزيارة إلى المنطقة ، صرح قائلاً "إن أحداث سبتمبر قد جعلت الحلف يدرك أننا مرتبط بصورة وثيقة بالأمن في مناطق نائية ، وسوف تصبح آسيا الوسطى منذ الآن بندا مهما يشغل معظم أجنحة حلف الناتو".¹ من هنا فإنه منذ 2003 أصبح حلف الناتو منحرفاً في برنامج طويل المدى لتعزيز الأمن و الاستقرار في آسيا الوسطى . و في قمة اسطنبول في جوان 2004 أكد قادة الحلف على تزايد أهمية منطقة آسيا الوسطى حيث منحوها إلى جانب منطقة القوقاز صفة تركيز خاص

" Special concentration "

في بيانهم الختامي . كما قرروا تعيين ضابط ارتباط في المقر الإقليمي للحلف في "ألماتا" عاصمة كازخستان و علاوة على ذلك أنشأت القمة منصب الممثل الخاص للأمين العام لحلف الناتو لشؤون آسيا الوسطى و عهد به إلى روبرت ساميمونس "**Robert Sommons**" الذي قام بزيارات منتظمة إلى المنطقة عشية توليه المنصب.

و من الأجنحة التي يسعى حلف الناتو إلى فرضها على حكومات و دول المنطقة في العلاقات الإطارية للتعاون و الشراكة من أجل السلام نجد:

- ✓ العمل على إدخال الإصلاحات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و دعم حقوق الانسان و الديمقراطية.
- ✓ التعاون في المجالات الدفاعية و الأمنية بشأن العديد من القضايا المختلفة ، عن طريق إصلاح المؤسسات العسكرية و زيادة حجم العمل العسكري المشترك .
- ✓ التعاون من أجل التعامل مع الكوارث الطبيعية و أبرز مثال هو مساهمة حلف الناتو في تعزيز التواصل عبر الربط بشبكة الإنترنت بين دول آسيا الوسطى و القوقاز في إطار مبادرته التي سميت طريق الحرير الافتراضي للممر السريع **Silk Virtual Highway** .

كما تؤكد الوثيقة الإطارية لبرنامج الشراكة من أجل السلام التزام المشاركين " بالحفاظ على المجتمعات الديمقراطية و حماية حريتها من القهر و القمع و التمسك بمبادئ القانون الدولي " ، الأمر الذي أنشأ مناخاً من عدم الثقة بين الحلف و الأنظمة الحاكمة المستبدة في المنطقة و هو ما عرض العلاقات الثنائية إلى توترات شديدة مثلما حدث للعلاقات الأطلسية – الأوزيكية على خلفية أحداث أنديجان في ماي 2005.

عموماً فإن الفحص الدقيق للعلاقات الأطلسية مع جمهوريات آسيا الوسطى يقودنا إلى التحليل الذي يرى فيها عبارة عن علاقات فرضتها التحولات الجيوستراتيجية في المنطقة جعلت منها منطقة استقطاب استراتيجي شديد بين العديد من اللاعبين الدوليين و الإقليميين ، وفي السنوات القليلة القادمة ستزداد حدة الاستقطاب الدولي لها خاصة بين الحلف الأطلسي و الحلف الروسي – الصيني المتشكل و الذي تعد منظمة شانغهاي نواته الأساسية ، و هو ما

¹لرهر وناسي ، الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى و انعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية الدراسات الاستراتيجية ، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008/2009، ص109.

يجعل من الحلف الأطلسي كذراع للتغلغل الأوربي الأمريكي في المنطقة أمام فرص كبيرة للتعاون و الصراع على حد سواء¹.

المبحث الثالث : علاقات الحلف بالمنظمات الدولية .

المطلب الأول : علاقة الحلف مع الأمم المتحدة.

تعد شراكة الحلف مع الأمم المتحدة شراكة محورية بسبب الدور الذي تؤديه هذه المنظمة في النظام العالمي و إيمان الدول الأعضاء في الحلف بغايات و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، كما أن مهمة مجلس الأمن الدولي - المتمثلة في حفظ الأمن و السلم العالميين - منسجمة تماما مع التزام أعضاء الناتو بتوحيد جهودهم من أجل الدفاع الجماعي و حفظ السلم و الأمن ، ومن الواضح انه من مصلحة الحلف أن يدعم الأمم المتحدة و أن يساهم في تعزيز قدرتها على إنجاز العديد من المهمات الموكلة إليها من جانب المجتمع الدولي.

لقد عملت منظمتا حلف الناتو و الأمم المتحدة سوية في عدد من مناطق النزاع حيث وفر الحلف الدعم العملي و الأمن لكي تتمكن بعثات الأمم المتحدة من التقدم في عمليات إعادة الإعمار و التنمية و المساهمة في بناء أنظمة الحكم ومع أن الشراكة بينهما بدأت منذ أكثر من عشر سنوات و مع أنهما وقعتا على اتفاق في عام 2008 إلا أنه مازال هناك بعض المشكلات فقد أعرب موظفو الأمم المتحدة أحيانا عن خيبة أملهم من مستوى الأمن و الدعم الذي وفره حلف الناتو لهم . كما يميل هذا الحلف عموما إلى عدم التنسيق مع الأمم المتحدة قبل البدء بتنفيذ المهمات و عند الوصول إلى مسرح العمليات تتنازع المنظمتان المسؤوليات أحيانا.

فيما يخص التوصيات المدرجة لهذه العلاقة فتتمثل في:

- ◆ في عصر التهديدات العالمية يعتمد ضمان الأمن بصورة متزايدة على تماسك النظام الدولي ، لذا ينبغي أن تتمثل إحدى أولويات الحلف الأطلسي بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على النهوض بمسؤولياتها.
- ◆ ينبغي على الحلف و الأمم المتحدة أن يعززا علاقتهما المؤسساتية من خلال افتتاح الناتو مكتب للاتصالات داخل مبنى الأمم يسمح لقادة الحلف بالتواصل بسهولة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة و مع ممثلي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ، وينبغي أيضا استكشاف أشكال إضافية للتعاون بما فيها المشاركة المتبادلة في تدريبات و مناورات المنظمتين .
- ◆ عندما يعمل حلف الناتو و الأمم المتحدة مع في أي منطقة ينبغي على الحلف لأن يبذل قصارى جهده لضمان أمن الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة ، فمن دون الحد الأدنى للأمن ستكون الأمم المتحدة وشركاء الحلف الآخرون غير قادرين على العمل و من دون شركاء سيكون الحلف في الغالب عاجزا عن تحقيق أهدافه ، كما أن تقصي الحاجة للتنسيق بصورة أبكر سيساهم في إنجاز التخطيط المشترك بصورة أسرع و سيعزز فرص التوصل إلى ترتيبات أمنية ترضي كلتا المنظمتين .

¹ Richard Weitz, **"le renouvellement des partenariats avec l'Asie centrale"**, revue de l'OTAN, édition: Automne 2006, www.nato.int/docu/review/2006/issue3/french/analysis.htm.

◆ يمثل التنسيق بين الأمم المتحدة و حلف الناتو عاملا حاسما في معالجة حالات الإبادة الجماعية و سواها من حالات الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان أو في الحالات الإنسانية الطارئة، لذا ينبغي على الحلف الاستعداد لتلبية جميع طلبات الأمم المتحدة التي تدعوه لاتخاذ الإجراءات المناسبة في مثل هذه الحالات بمساندة المنظمات الإقليمية شريطة قبول الحلف بهذه المهمات و توفره على الموارد اللازمة.¹

المطلب الثاني: علاقة الحلف مع الإتحاد الأوربي.

☞ طبيعة علاقة الحلف بالإتحاد الأوربي:

إن الإتحاد الأوربي شريك فريد من نوعه و أساسي بالنسبة للحلف الأطلسي، و تتداخل العضوية بهاتين المؤسستين إلى حد كبير مع أن الأعضاء المشتركين لا يمتلكون إلا مجموعة وحيدة من القوى و مجموعة وحيدة أخرى من دافعي الضرائب و لئن اتفق الحلف و الإتحاد على آليات مفصلة للتعاون فيما بينهما إلا أن هذه الآليات لم تعمل دائما بالفاعلية المرجوة. مع ذلك دأب الحلف و الإتحاد الأوربي على استخدام نفس الخبرات و القدرات التي يطورها الأعضاء المشتركين. و من حيث التعريف يتقاسم هؤلاء الأعضاء العديد من المصالح المشتركة لذا فهم ينشطون عمليا في جميع مساح عمليات حلف الناتو، واستلهمت هاتين المؤسستان نفس الدروس من تجارب الماضي و تعتقدان أنهما ستواجهان نفس التحديات في المستقبل. و يعد التكامل بين الحلف و الإتحاد مسألة حاسمة إن أرادت دول الحلف صياغة مقارنة أمنية شاملة و منخفضة التكاليف عندما تشارك هاتين المؤسستان في مهمة إحلال الاستقرار و التعاون لمعالجة التهديدات الغير نمطية مثل الإرهاب، الحرب الإلكترونية، أعمال التخريب التي تستهدف إمدادات الطاقة. و بفضل خبرته الفريدة في المجالات الأمنية غير العسكرية سيظل الإتحاد أقدر من حلف الناتو على معالجة الجوانب غير العسكرية لمثل هذه الأخطار مع أن الخط الفاصل بين التهديدات الأمنية العسكرية و غير العسكرية آخذ بالتلاشي.

هنا تجدر الإشارة إلى أن التكامل بين هاتين المؤسستين لن يحدث ما لم يظهر أعضاؤهما الأوربيين الغير مشتركين نفس القدر من الشفافية و المشاركة و التي يظهرها الأعضاء الأوربيون المشتركين عند قيام هاتين المؤسستين بأي نشاط مشترك.²

☞ تعاون الحلف مع الإتحاد الأوربي :

منذ نشأة الحلف الأطلسي و الإتحاد الأوربي يسعون إلى حفظ و تقوية الأمن و الاستقرار في أوروبا الغربية، لكن إلى غاية سنة 2000 لم تكن هناك علاقات رسمية بينهما -نتيجة الخلافات الأوربية الأطلسية "الأمريكية" حول تبني الإتحاد سياسة أمنية دفاعية أوربية مشتركة مستقلة عن الحلف- و التي سويت فيما بعد.

عموما يمكن تحديد التعاون الأوربي الأطلسي من خلال العناصر التالية:

أولا: اتفاق برلين (+): اتفاق برلين + هو امتداد لاتفاق وزراء خارجية الحلف الأطلسي سنة 1996 برلين حيث اتفق على جعل أصول الحلف الأطلسي متاحة للعمليات تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا والذي تم توسيعه في قمة

¹ تقرير هيئة الخبراء، مرجع سبق ذكره، ص (27-28)

² نفس المرجع، ص 26.

واشنطن 1999 التي أقرت قيادة الإتحاد الأوربي لعمليات إدارة الأزمات التي لا يكون فيه الحلف متورطاً ، وهذا الاتفاق هو عبارة عن صيغة أمنية لدعم العلاقات المؤسسية المتبادلة بين الحلف و الإتحاد الأوربي.

بين عامي 1999 و 2002 لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الإتحاد و الحلف نتيجة الموفق التركي واليوناني سوي هذا الوضع من خلال وثيقة بريطانيا التوفيقية الذي هي الأخرى قبولت بالرفض لكن بموجب قرار كوبنهاغن لتوسيع الإتحاد شرقاً و الضغط الأمريكي و فوز حزب العدالة و التنمية بالانتخابات البرلمانية تم قبولها لتصبح حجر الأساس للعلاقات الأطلسية و الإتحاد الأوربي. و عليه وبعد سلسلة من المشاورات تم الوصول إلى اتفاقات شاملة للشراكة الاستراتيجية الأطلسية و الإتحاد مبني على استنتاجات قمة واشنطن 1999 و تتمثل في :

1. اتفاق أممي بين الحلف و الإتحاد الأوربي.
2. الوصول المؤكد إلى قدرات الحلف بشأن التخطيط من أجل عمليات إدارة الأزمات بقيادة الإتحاد الأوربي.
3. توفير موجودات الحلف و إمكاناته من أجل عمليات يقودها الإتحاد الأوربي .
4. إجراءات لجعل موجودات الحلف و إمكاناته متاحة.
5. صلاحيات من أجل القائد الأعلى للحلف في أوروبا و خيارات القيادة الأوربية من أجل الحلف .
6. ترتيبات من أجل متطلبات قدرة متماسكة و معززة و بصورة متبادلة ، وهذه الأجزاء مترابطة بفعل اتفاق إطار الذي دخل حيز التنفيذ في 17 مارس 2003.

هذا الاتفاق أتاح للإتحاد الأوربي و الاستعانة بموجودات الحلف و تجاوز العراقيل التي منعت سياسة الأمن و الدفاع الأوربية من تحقيق قدرات عملياتية في السابق.

ثانياً: **العمليات التي قام بها الإتحاد الأوربي:** في تقسم جديد لمسؤوليات الأمن و الاستقرار الدولي ، أصبح الإتحاد الأوربي يقوم بمهام إنسانية و حفظ السلام أو كما تسمى بالأمن الناعم (Soft Security) ، أما عن الحلف الأطلسي فيقوم بالأعمال العسكرية الواسعة و بمهمة التعامل مع متطلبات الأمن الصلب (Hard Security) مثل العمليات التي يقوم بها في أفغانستان.

و في سنة 2005 قام الإتحاد الأوربي ب14 عملية و مهمة لإدارة الأزمات و كانت 11 منها مدنية ، و هنا نركز على العمليات التي قام بها في منطقة البلقان وهي كالتالي:

مهمة شرطة الإتحاد الأوربي: باشرت مهامها في 01 يناير 2003م وكانت أول عملية لإدارة أزمات مدنية وهي تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 1392 الصادر بتاريخ 05 مارس 2002م ، حيث يتولى بموجبه الإتحاد الأوربي هذا المهمة من قوة الأمم المتحدة للبوليس الدولي (IPIF) لمدة ثلاث سنوات ، و قد تكونت هذه القوة من 31 دولة ضمت 531 ضابط شرطة ، منهم 70% من دول الإتحاد و رصدت لها مبلغ حوالي 37 مليون يورو ، منها 20 مليون يورو من تمويل الإتحاد و كان هدف هذه العملية هو تأسيس قدرات محلية لدعم القانون و يمكن أن تساهم في استقرار المنطقة.¹

¹ زهرة شيخ الشيوخ، مرجع سبق ذكره، ص(112-115).

عملية كونكورديا **Concordia**: في أكتوبر 2001 تم التوصل إلى اتفاق أوهرد "Ohird" لمنع نشوب الحرب بمقدونيا و في أغسطس 2001 أطلق الحلف الأطلسي عملية الحصاد الأساسي التي استغرقت 30 يوما لنزع سلاح الجمعية الألبانية و تدمير ما يجمع منها ، ثم اتبعت بعملية أومبر فوكس "Omber Fox" التي دامت ثلاث أشهر إلى غاية تسلم الإتحاد الأوربي المهمة في 31 مارس 2003 و تكونت من 27 دولة وضمت 350 جندي ، و هي أول تطبيق لاتفاقية برلين (+) فهي أول شراكة بين الإتحاد الأوربي و الحلف في مجال إدارة الأزمات ، حيث أطلق الإتحاد الأوربي أول عملية حفظ سلام باسم **كونكورديا Concordia** ، و أبقى الحلف على قوة صغيرة له في سكوبيا لمساعدة سلطات البلاد و استمرت العملية إلى غاية ديسمبر 2003، حيث تم استخلاصها بعملية بروكسيما "Broxima" التي باشرت أعمالها منذ 15 ديسمبر 2003 فهي مهمة شرطة لعام واحد ، تتكون من 300 خبير أوربي.

في نوفمبر 2004 أجريت أول مناورة مشتركة لإدارة الأزمات (CME/CMX03) بين الحلف و الإتحاد الأوربي و هذا وفقا لترتيبات اتفاق برلين (+) .

في 12 ديسمبر 2005 أنهى الحلف عملية تحقيق الاستقرار SFOR بعد أن وافق الحلف على ذلك في قمة اسطنبول 2004 والتي دامت تسع سنوات و سلمت المهمة إلى الإتحاد الأوربي ن بعد أن تبني المجلس الأوربي في 12 أوت 2004 عملية مشتركة تقرر فيها تولي المهمة عن الحلف بالبوسنة و الهرسك و ذلك بالاعتماد على موجودات الحلف و فق اتفاق برلين (+) وهي تنفيذ لقرار مجلس الأمن رقم 1551 و هي مكونة من 700 جندي تحت قيادة نائب القائد الأعلى لقوات الحلفاء بأوروبا و يعمل بتوجيه من اللجنة السياسية و الأمنية التابعة للإتحاد الأوربي. و يحتفظ الحلف بقيادة في سرايفو بحوالي 250 جندي لمساعدة البوسنة و الهرسك في تحقيق الأهداف التالية:

- ▲ الإصلاحات الدفاعية و مكافحة الإرهاب مع منع تنقل الأشخاص المتهمين بجرائم الحرب
- ▲ التنسيق الإستخباراتي مع قوات الإتحاد الأوربي مع تأمين البيئة الأمنية الملائمة.
- ▲ دعم عمل الممثل الخاص للإتحاد الأوربي للورد أشدون **Achdown**.
- ▲ تأمين تطبيق اتفاق دايتون للسلام و تحقيق الاستمرار¹.

المطلب الثالث: علاقة الحلف مع منظمة الأمن و التعاون في أوروبا (OSCE).

انطلقت في سنة 1973 باسم مؤتمر الأمن و التعاون بأوروبا و اتخذت صفتها الجديدة في سنة 1995 تحولت إلى مقرها في فيينا لتكون أداة أساسية للتنبيه المبكر و تفادي النزاعات و الأزمات و تضم كل من :ألبانيا ،اندورا ، أرمينيا النمسا ، أذربيجان ، بيلاروسيا ، بلجيكا ، البوسنة و الهرسك ، بلغاريا ، كندا ، كرواتيا ، قبرص ، التشيك ، الدنمارك ، استونيا ، فلندا ، فرنسا ، جورجيا ، ألمانيا ، اليونان ، الفاتيكان ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايطاليا ، قبرغيستان ، كازخستان،لاتيفيا،ليشنتشتان،لتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا ، مالطا ، مولدوفيا، موناكو،هولندا، النرويج، بولندا ،

¹ نفس المرجع، صص(116-118).

البرتغال، رومانيا، روسيا، سان مارينو، صربيا، الجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، سويسرا
 طاجكستان، تركيا، تركمانستان، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوزباكستان.¹

وتعتبر علاقات حلف الناتو مع منظمة الأمن و التعاون في أوروبا مختلفة عن علاقاته مع معظم المنظمات الدولية الأخرى و أعمق منها ، فقد شارك في تأسيس عملية هلنسكي الأصلية و قام بدور مهم في تطوير البعد السياسي - العسكري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بدورها تساهم هذه المنظمة بفاعلية في بناء الديمقراطية في الدول التي تتطلع أو قد تتطلع لعضوية الحلف ، ما يعزز رغبة الحلف في دعم الاستقرار السياسي و الحكم الرشيد في جميع أنحاء العالم . و تتمثل توصيات المفهوم الاستراتيجي لعام 2010 لتحسين هذه العلاقة فيما يلي :

☞ ينبغي على الحلف أن يعمل على تحقيق المنفعة القصوى من القدرة المتميزة لمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا على تأهيل الموارد البشرية ن ومن خبرتها الواسعة في مجال "الإجراءات الأمنية غير العسكرية" ، لأن هذين المجالين قادران على تشكيل عنصر مكمل للأدوات "الأمنية العسكرية" لحلف الناتو .

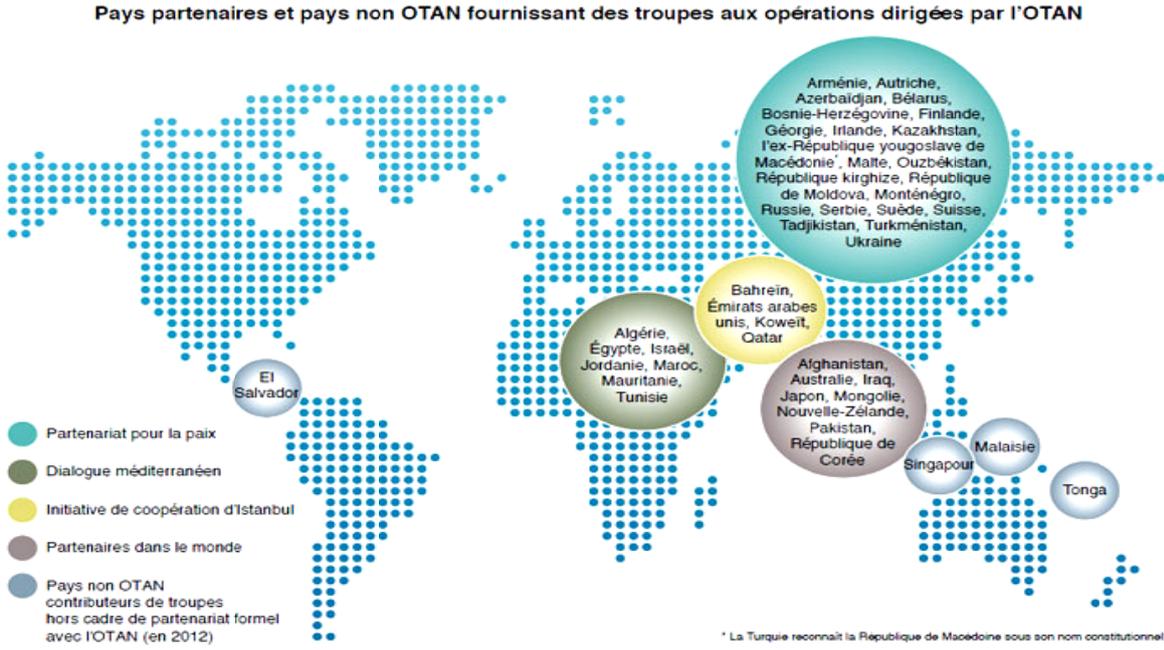
☞ ينبغي على الحلف ان يسعى ضمن إطار هذه المنظمة لاستئناف المفاوضات حول الحد من الأسلحة التقليدية و إجراءات بناء الثقة .

☞ يجب أن يدرس الحلف كيف يمكن لهذه المنظمة التي تقوم على الأسس الديمقراطية و القبول الطوعي للالتزامات من توطيد شراكات الحلف عبر نشر الوعي بأهمية أنشطته و تعزيز الدعم الذي تتلقاه .²

نشير أيضا أن هناك علاقة تعاون و شراكة بين الحلف منظمات دولية أخرى ،منظمات برلمانية غير حكومية تمثلت المنظمات الدولية الأخرى في: مجلس أوروبا (COE) ، المنظمة الدولية للهجرة (OIM) ، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OIAC). أما المنظمات البرلمانية و الغير حكومية تمثلت في :اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR)، برلمان الحلف الأطلسي (AP-OTAN) ،رابطة ميثاق الحلف (ATA). و عليه نلاحظ أن الحلف نوع من شركاته و أصبح له عين في جميع مناطق العالم على غرار أستراليا التي كان لها دور مهم في القوات العاملة في أفغانستان إلى جانب نيوزلندا و كوريا الجنوبية، اليابان التي التزمت بدعم الإعمار في أفغانستان ، وجمهورية الصين الشعبية التي ساهمت في إنجاز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كما أبدى أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي و منظمة شانغهاي اهتماما للتعاون مع الحلف و تشاطر الهند و أندونيسا و الديمقراطيات الرئيسية في إفريقيا و أمريكا اللاتينية حلف الناتو التزاماته بالمساعدة في حفظ السلم العالمي و دعم حكم القانون ، ويقول الحلف في هذا الشأن أنه ليس بحاجة بالضرورة إلى شراكات رسمية من أجل عقد حوار ناجح و مثمر مع الدول و المنظمات لكنه يحتاج حتما إلى الإبقاء على حضور دبلوماسي فاعل لكي يتمكن من استغلال فرص التعاون فور ظهورها و كون أنها شركاء في القيم .

¹طالب حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة ، مجلة الدراسات الدولية ، ع46، ص140.

² تقرير هيئة الخبراء، مرجع سبق ذكره، ص29.



الخريطة رقم (04): شركاء و دول غير عضوة في الحلف الأطلسي تشارك في عمليات موجه بقيادة الحلف¹.

المبحث الرابع: مستقبل الحلف الأطلسي.

تم وضع جملة من السيناريوهات المستقبلية اعتماد على تصنيف "Sanghter" الذي يشير إلى أربع سيناريوهات وهي :

لل سيناريو المرجعي: و يسمى سيناريو الوضع القائم.

لل سيناريو الإنهيار: و يمثل عجز النظام عن الاستمرار أو فقدانه لقدرته على النمو الذاتي أو بلوغ التناقضات حدا يفجر النظام من دخله.

لل سيناريو العصر الذهبي: و قد سمي السيناريو السلفي ، حيث يبني على العودة إلى فترة زمنية سالفة يفترض أنها تمثل الحياة الآمنة الوديدة.

لل سيناريو التحول الجوهري: ينطوي إلى حدوث نقلة نوعية في بنى المجتمع سواء أكانت اقتصادية أو تكنولوجية أو سياسية أو اجتماعية.²

وبناء على ما ذكر سالفا اخترنا ثلاث مشاهد لمستقبل الحلف ارتأينا أنها تلائم طبيعة الموضوع ، وبناء على تقديم معطيات و مبررات و مؤشرات دالة على كل سيناريو ، و منها السيناريو المرجعي من خلال تبيان استمرارية الوضع الراهن للحلف في الحاضر و سيناريو التحول الجوهري في محاولة للحلف تحقيق طموحاته المستقبلية في إطار سعيه لخدمة أهداف العولمة ، ثم سيناريو الإنهيار و هو حال فشل الحلف من تحقيق أهدافه و تطوير عقيدته و هياكله

¹ http://www.nato.int/cps/en/SID-ED9CFC48-B51EEC52/natolive/opinions_94220.htm?selectedLocale=fr

² طارق عامر ، أساليب الدراسات المستقبلية ، عمان: الأردن، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، 2008، ص184.

السياسية و العسكرية و تكييفها مع التحولات الدولية نتيجة عدة عوامل داخلية و أخرى خارجية تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إمكانية تفكك الحلف و إنهاره.

المطلب الأول : السيناريو المرجعي (استمرار الوضع القائم) .

إن الحديث عن استمرارية الحلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يشير إلى وجود عدة مبررات موضوعية لبقائه تنطلق أساساً من عوامل تماسك الأحلاف مثلما دعت إليه نظرية التهديد المتمثلة في ضرورة وجود تهديد و هي حقيقة جوهرية و جدت مفادها في البيئة الأمنية الأوروبية الجديدة التي فرطت تحديات مستقبلية للوحدة الألمانية على الأمن الأوروبية و معضلات الوحدة الأوروبية ، خاصة في مجال بناء سياسة موحدة للأمن و الدفاع و علاقة روسيا برابطة الدول المنتقلة عن الإتحاد السوفيتي سابقاً ثم الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية غير المستقرة في وسط وشرق أوروبا¹ ناهيك عن البيئة الأمنية لما بعد 11 سبتمبر و التي طرحت تهديدات أمنية جديدة عابرة للقارات : الإرهاب الدولي ، الهجرة الغير شرعية ، الجريمة المنظمة ، الحروب الإلكترونية ، أسلحة الدمار الشامل تهريب المخدرات ، مشاكل التنمية الشاملة ، القرصنة... إلخ، و في هذا السياق الأوروبي والدولي عمل الحلف بقيادة الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة استراتيجية جديدة تتضمن في طياتها تحقيق العديد من الأهداف و الأدوار الجديدة بميكنة سياسية و عسكرية قادرة على احتواء مثل هذه التهديدات و التكيف مع ديناميكية التطورات الراهنة التي فرضتها بيئة ما بعد هجمات واشنطن ، بالشكل الذي يقتضي ضرورة وجود قوة مهيمنة في الحلف تتولى القيادة و التخطيط و هذا ما يعرف في أدبيات الأحلاف بعلاقات ما بين الأحلاف ذاتهم (Intara Alliance (Fonctions)²، بحيث تبرز مظاهر هيمنة هذه القوة في الحلف في قوة ردعها و قدرتها التأثيرية و الاقناعية لدول بضرورة استمراره ، و من ثم تحمل تكاليف و أعباء ذلك ، و نجد هذا ينطبق بوضوح على الولايات المتحدة باعتبارها الدولة المهيمنة على الحلف من خلال قدرتها على توجيه الرؤى الاستراتيجية للحلف من جهة و دعمه مالياً و عسكرياً من جهة أخرى ضمن السياسة الأمريكية لخدمة و حماية مصالحها في القارة الأوروبية و خارجها ، خير دليل على ذلك هو مشاركة الحلف أمريكا في حربها الدولية على الإرهاب و خدمة مصالحها في العالم و بالتحديد المنطقة العربية ، إلى جانب نجاح الولايات المتحدة في استمالت الدول الأوروبية أكثر إلى جانبها و تأجيلها و لو لوقت قصير مشروع بناء نظام أمني دفاعي شامل مستقل عن المظلة الأمريكية.

المطلب الثاني : سيناريو التحول الجوهري (التحول إلى قوة سياسية و عسكرية عالمية – عوامة الحلف).

إن بقاء الحلف الأطلسي و تطوير لاستراتيجيته ونجاحه في كل مرة في تجاوز التحديات ما هو إلا مظهر آخر من مظاهر العوامة في بعدها العسكري والتي تهدف إلى الهيمنة الغربية للدول الرأسمالية بقيادة واشنطن ، وفي هذا السياق فإن تحقيق عوامة الناتو يمر بمجموعة من المراحل ، المرحلة الأولى مرحلة الضم أي ضم الدول التي كانت تابعة لحلف وارسو ثم مرحلة الصراع مع السوفييات و العدو البديل له في الاستراتيجية الجديدة ألا و هو الإسلام ثم مرحلة التوسع بضم

¹ السيد مصطفى أبو الخير، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، مصر: إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، 2005، ص 559.

² ممدوح ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي و دور الأحلاف في توازن القوى و استقرار الأنساق الدولية ، الاسكندرية مكتبة مدبولي 1997، ص ص (172-174)

مناطق مختلفة من العالم إلى منطق النفوذ الأمريكي أو ما يعرف بالعملة الانفرادية أو كما أطلق عليه زينيوبرجنسكي مركز الشبكة في مقاله "بعنوان أجندة جديدة للناتو نحو شبكة أمن عالمية" ، وفي إطار سعي الحلف شمال الأطلسي التكيف مع البيئة الأمنية الجديدة اتجه إلى تبني سياسة أكثر انفتاحية بداية من الخروج عن نصوص معاهدة واشنطن التي أنشأت الحلف و إدخال تعديلات على عقيدته العسكرية و هياكل القوة فيه بالشكل الذي تم تكليف الحلف بمهام خارج منطقتة التقليدية في غرب أوروبا و شمال الأطلسي وفق ما حددته المادة 06 من معاهدة واشنطن ،وقد رأى البعض في هذه التعديلات اتجاه من الحلف ممارسة بعض مهام مفهوم الأمن الجماعي و أكثر من هذا أن بعضهم يرى سعي الناتو متعمدا إلى تهميش دور الأمم المتحدة و الحلول محلها ، وهذا عبر القيام بمهام التدخل في اختصاصات المنظمة الدولية أو بالأحرى مجلس الأمن الدولي و ذلك باستخدام الدبلوماسية الوقائية كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة يدعمه في ذلك الفصل السادس مكرر "مهام قبعات الزرق" أمام فشل الأمم المتحدة في ضمان الأمن و الاستقرار الدوليين في العديد من مناطق العالم ، فهل هذا يعني أن العلاقة بين الحلف و هيئة الأمم المتحدة في ظل تداخل أدوارهما و مهامهما هي علاقة تنافسية أو تعاونية؟ يمكن القول بأن تحديد العلاقة بين المنظمتين بحسبي هي علاقة تعاونية في إطار محاولة الغرب بقيادة واشنطن ضمان تعدد مراكز الهيمنة إلى جانب الأمم المتحدة عن طريق توزيع الأدوار بين المنظمتين بحيث يكون الحلف بمثابة الحكم السياسي العسكري لحسم الأزمات ، بينما تسعى هيئة الأمم المتحدة إلى إصدار قرارات قانونية و شرعية تحول للناتو استخدام القوة ضد التحديات التي تواجهه أو إصدار مساعدته على توسيع هيمنته و سيطرته تحت دعاوي نشر الديمقراطية ، حماية حقوق الإنسان ،مواجهة الإرهاب ، منع انتشار أسلحة الدمار الشمال ، كما حدث في أفغانستان عام 2001 و العراق 2003 و ليبيا 2011 و على هذا الأساس يكون الحلف في علاقته مع هيئة الأمم قد جسد فكرة "إن القانون بدون قوة أخرج و القوة بدون قانون مدعاة للظلم و التعسف".¹

المطلب الثالث : سيناريو الانهيار.

يمكن تقسيم العوامل المحتملة لضعف الناتو و تفككه إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية و هي:

أولا: **العوامل الداخلية:** تتمثل في الانقسامات الداخلية الناتجة عن عدة عوامل و هي :

1. **العامل الأيديولوجي:** إن الاختلاف الأيديولوجي بين الدول الأعضاء في الحلف سيؤدي إلى اتساع مساحة الخلافات الأمريكية- الأوروبية و الفشل في تحقيق التنسيق بين الحلف و البنية الأمنية الأوروبية و زيادة احتمالات التداخل في المهام و الوظائف بين المؤسسات المختلفة الأوروبية أو دولية مثل هيئة الأمم المتحدة.
2. **عامل الأعباء و التكاليف :** مثلت الأعباء و التكاليف الدفاعية للحلف الأطلسي مشكلة مستديمة طوال سنوات الحرب الباردة و ما لعددها خاصة في بيئة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ،حيث تحملت فيه الولايات المتحدة كافة نفقات الدفاع عن أوروبا و حماية مصالحهم الخارج أو مساهمتها لتمويل عملية التوسع نحو الشرق أو في البحر المتوسط أو الشرق الأوسط حيث تشير التقديرات أن نسبة الإنفاق العسكري تفوت بين الولايات

¹محمد منير زهران، الأمم المتحدة و تطور لناء السلام ،مجلة السياسة الدولية، القاهرة:مركز الأهرام ،م 42، ع 169، يوليو 2007، صص(44-48).

المتحدة الأمريكية وأوروبا بشكل واسع و مستمر بين الطرفين ، كما ثمة احتمال في أن تفشل دول وسط و شرق أوروبا في التكاليف المطلوبة لدعم عمليات توسيع الحلف الذي بلغ حوالي 48 مليار دولار من أصل التكلفة الإجمالية المقدرة بـ 130 دولار. كل هذه النفقات ستؤدي إلى فتح باب الشقاق و التفكك بالنسبة للحلف في ظل هيمنة واشنطن في توجيه سياسات و قرارات الحلف بسبب دعمها المالي و العسكري المتفوق مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى في الحلف.

3. **عامل الإنسلاخ:** و هو أسوء السيناريوهات الداخلية التي قد تضعف الناتو و تدفع إلى تفككه ما دام يتضمن احتمالات انسحاب بعض الأعضاء الأصليين منه أو مؤسسين و بالتحديد فرنسا و تركيا.

ثانياً: العوامل الخارجية: تتضمن العوامل الخارجية احتمال بروز مؤسسات أوربية تستطيع القيام بوظائف الحلف أو بصورة أفضل منه ببروز قوى إقليمية أو دولية تشكل تحديات لدوره في فرض الهيمنة على النظام الدولي و من ذلك احتمالات بروز تحالفات إسلامية أو إسلامية عربية في المنطقتين الشرقية و الجنوبية المناهضة للمصالح الغربية و هي تحالفات يمكن أن تشكل تحديات كبرى لإستراتيجية الناتو العسكرية إذا ما انسلخت تركيا لتصبح عنصراً حيوياً فيها بدلا من أن تكون وسيلة لاحتوائها .

أما دولياً: هناك التفاهم الاستراتيجي الروسي- الصيني عام 1996 الذي جاء كرد فعل عن مشروع الناتو ضمن مناطق آسيا الوسطى و الأهم من ذلك احتمالات بروز تفاهم استراتيجي ياباني - صيني يمكن أن تتمثل فيه كل عناصر القوة العالمية من بشرية ، اقتصادية، سياسية ، تقنية و عسكرية بل وحتى ثقافية.¹

و عموماً و حسب المعطيات السابقة أرجح حدوث السيناريوهان الأول و الثاني كون أن الأول سابق لحدوث الثاني بمعنى اليوم الحلف هو في مرحلة الوضع القائم و يطمح في أن يرقى ليكون شبكة أمن عالمية بينما السيناريو الأخير فهو مستبعد على الأقل في الفترة الحالية كون أن اليوم المنطقة العربية و الإسلامية منطقة تشتعل بالأزمات و الولايات المتحدة و الدول الأوربية لديها سياسة وسخة إن صح التعبير تفضل العمل وسط الأزمات أو كما تسميها الأدبيات السياسية الفوضى الخلاقة ، مما يمنع وجود كتل إسلامية عربي كون أن الإرادة غائبة . و فيما يتعلق بالصعود الصيني فأرى أن همه الوحيد هو اكتساح العالم اقتصادياً و أن الطموح العسكري و الأمني بعيد ما دامت ترى في الدول الأوربية و الإفريقية سوقاً كبيراً لمنتجاتها .

¹زهرة شيخ الشيوخ، مرجع سبق ذكره، ص184.

كخلاصة نقدمها في هذا الفصل نقول أن الأدوار التي لعبها الحلف جراء هجمات الحادي عشر من سبتمبر جاءت في إطار الاستراتيجية الجديدة التي تبناها خلال هذه الحقبة ألا وهي ضرورة التأكيد على ضمان الأمن والمشاركة الفعالة ، أين اعتبر العالم مسرحا كاملا لعملياته - اهتمامه أكثر بيؤر التوتر- بعد أن كان مقتصرًا على المنطقة الأورو أطلسية ، ركز خلاله على المنطق المصلحي و إن ادعى غير ذلك -رفع شعارات الحرية و الديمقراطية.. إلخ- و هذا يظهر من خلال اهتمامه بمناطق دون الأخرى رأت في مجملها مصادر تهديد أولي له و مناطق جيوسياسية هامة (شرق أوروبا-جنوب المتوسط - إفريقيا... إلخ) فكانت سياسته تتراوح بين عمليات حفظ السلام من خلال نشره لقواته في كل من البوسنة و الهرسك ، كوسوفو و مقدونيا تنفيذًا لبرنامج الشراكة من أجل السلم و عن طريق القوات الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان "FIAS" و أيضا المساعدات التدريبية و التكوينية في العراق و دارفور و بين التدخل الإنساني في ليبيا الذي كانت له آثار كارثية و التعاون و الحوار و توسيع الشراكات مع مختلف الدول و المنظمات سواء الحكومية منها أو الغير حكومية ، و عليه فإن زواله يكون بزوال القوى المركزية التي أنشأته و هذا لن يتحقق على الأقل في المرحلة الحالية و على الرغم من احتمال سيناريوهات أخرى كظهور قوى سياسية أخرى مجابهة.

الخطبة

الخاتمة

بعد أن فقد الحلف الأطلسي عدوا تقليديا " وارسو" و الذي كانت تحشد في وجهه قدرات القوة العسكرية و تمارس ضده التعبئة الإيديولوجية على امتداد حقبة الحرب الباردة وفق إستراتيجية أولوية الدفاع الجماعي، اتجه فيما بعد إلى تحديد مواطن جديدة لخصها اليوم في: الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، انتشار أسلحة بعيدة المدى إضافة إلى مصادر أخطار أخرى تجاوزت الجانب الأمني العسكري لتطال الجانب الاقتصادي مثل الخلل في التوازنات البيئية و طرق إمدادات الطاقة و المواد الخام، الطرق التجارية، المهجرات الجماعية .. الخ. تطلب هذا كله تبني إستراتيجية الأمن الجماعي بدل سابقتها و كان الدافع الأكبر لطرح إستراتيجية جديدة تؤكد فيها على ضمان الأمن و المشاركة الفعالة هي أحداث 11 سبتمبر 2001، بعد أن تأكد الحلف من جدية هذه الأخطار، لا سيما ما تعلق بالإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل و الحروب الإلكترونية.

و بناء على المعطيات و الحقائق السابقة الذكر و اعتمادا على المعلومات التي حللناها و ناقشناها في هذه الدراسة خلصنا إلى النتائج التالية.

☑ بالرغم من أن الحلف الأطلسي نشأ حلف عسكري دفاعي شمل ذلك أرضية ترتبط بمنظومة القيم كما يراها الغرب (مبادئ الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان و الحريات الفردية، دولة القانون، فض النزاعات بالطرق السلمية، قدسية الحقوق و مبدأ التحكم في القوات المسلحة.. الخ)، إنما الأولوية بقيت في مرحلة التأسيس و طوال الحرب الباردة، للجانب الأمني العسكري و مقتضياته، ولم يختلف ذلك كثيرا في مرحلة توسعه الجغرافي شرقا و توسيع نطاق مهامه العسكرية دوليا أين اتخذت المصالح المادية مكانة متقدمة تحت عنوان النهج الرأسمالي الليبرالي في منظومة القيم كما يراها الحلف، إلا أن هذه العلاقة السببية- القيم / الأمن العسكري- تطورت بعد أحداث 11 سبتمبر من خلال صياغة مهام أطلسية جديدة قائمة على توظيف الحلف "دفاعا" عن المنظومة القيمية و سعيا لنشرها عالميا، وعليه نقول أن المبادئ بقيت كما هي لكن الوسائل و السياسات تغيرت و تطورت، فأصبحنا اليوم نتكلم عن مفهوم العمل الوقائي و الحروب الإستباقية.

☑ إن الإستراتيجية الجديدة التي اعتمدها حلف شمال الأطلنطي في ظل العولمة هي إستراتيجية التورط العالمي و التي تتمثل غاياتها الرئيسية في تأمين قدرة الولايات المتحدة و حلفائها على التدخل في أية منطقة من مناطق العالم بما قد يتطلبه ذلك من السيطرة على أقاليم معينة، أو الحصول على تسهيلات عسكرية فيها و كذا تأمين طرق المواصلات و مواقع المرور الدولية على النحو الذي يكفل تحقيق الأهداف العسكرية في أوقات الحروب و الأزمات الدولية، وكذا تأمين التدفق المنتظم للموارد الطبيعية و مصادر الطاقة إلى دول الشمال في وقت السلم مما يعكس الأهمية الجيوبوليتيكية في البحث عن القيمة المضافة لتحقيق مصادر القوة الشاملة للدولة، التي تعد مدخلا رئيسيا لفهم و تفسير سلوكيات صناع القرار و الوحدات الدولية في التعامل مع محيطها الخارجي ومن ثم إدراك الأسباب الكامنة وراء إستراتيجية الناتو التوسعية.

☑ إن الصلاحيات الواسعة التي منحها الحلف لذاته تمثل انتهاكا للسيادات الوطنية للدول وتتعارض ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، فضلا عن كونها تمثل تعديا صارخا على اختصاص مجلس الأمن الدولي، حقيقة

تؤكد التناقض الجوهرى بين مبادئ الحلف وطرق عمله، بل وحتى زيف أطروحة النظام الدولى الجديد القائم على احترام حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية والعدل، هذه الشعارات تعد بمثابة أغطية أخلاقية، سياسية و قانونية تتغير أشكالها ومحتواها بتغير الظروف والفواعل، فأصبحنا اليوم نتكلم على التدخل الإنسانى و شن حروب باسم الإرهاب الدولى و القضاء على الديكتاتوريات.

فكانت مهامه تتراوح بين حفظ السلم و الأمن الدوليين إلى إقامة علاقات تعاون و شراكة مع الدول أو كما سماها الحلف " الشركاء الوظيفيون" (روسيا، أوكرانيا، جورجيا، آسيا الوسطى، الشرق الأوسط و الحوض المتوسط)، دون أن ننسى الدور الذى لعبه في إطار علاقاته مع الأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبى و كذا منظمة الأمن و التعاون في أوروبا و هذا كله نحو تطوير شبكة أمن عالمية (عملة الحلف الأطلسي).

✓ طرح فكرة الإسلام كعدو بديل لابد من إعلان الحرب عليه أمر شجعتة هجمات واشنطن كثيرا و عليه سيكون العالم العربى أكثر المناطق تأثرا بالهيمنة التوسعية الأطلسية التي أخذت تتغلغل فيه بصور شتى، عبر إضعاف مراكز القوة الاستقلالية العربية كما حدث في العراق مارس 2003، السودان وليبيا 2011، أو دخول دول المواجهة في مباحثات سلام مع الكيان الصهيونى بوساطات وحلول أطلسية أو فصل بعض الأجزاء فيه مثل دول المغرب العربى عن طريق مشروع الشراكة الأورو - متوسطية، أو إقامة حاجز عسكري يحمى إسرائيل عن طريق قوات اليونيفل في لبنان، أو ما قد يحدث مستقبلا في اليمن في حالة عجز قوات التحالف العربى عن السيطرة على الوضع هناك.

✓ إذا نظرنا إلى الحلف الأطلسي من مقارنة تعاونية و إذا افترضنا أنه لا يوجد تعاون إلا وحمل في طياته صراعا مستترا ولا وجود لعلاقات بدون تبعية ومصالح مشتركة فإن الحلف الأطلسي ومن خلال هذه المعادلة وحسب المنهج الوظيفي فهو يعد مؤسسة قومية تعمل بمثابة حامل توازن القوى والمصالح بين القوى الكبرى المؤسسة والفاعلة فيه، أو في علاقاته مع بقية المنظمات الدولية، مما يبرز دور الأحلاف العسكرية في بناء الاستقرار بين جانبي أعضائه ولو لمدى القصير والذي يبقى مرهونا بقوة إرادة قيادته السياسية ومدى فعالية الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق ذلك.

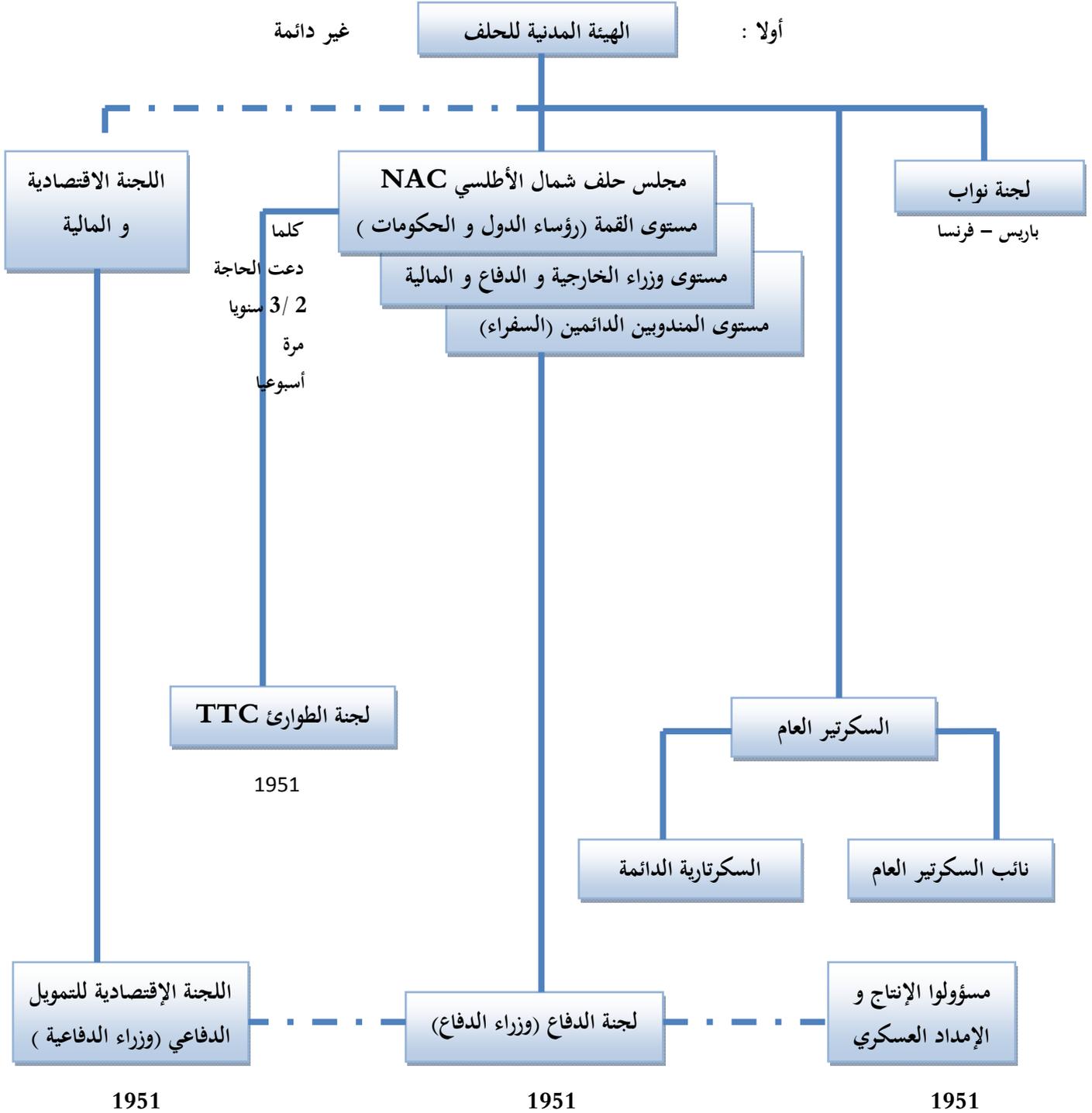
✓ إن القرن الحادى والعشرين هو قرن المؤسسات السياسية والعسكرية الكبرى، خاصة وأن الحلف الأطلسي ستتوافر له أفاق رحبة للتحويل إلى قوة عظمى مهيمنة في العلاقات الدولية و إدارتها ووضع ضوابطها خاصة وأن مناطق الأطراف تملك القدرات اللازمة والفعالة لتكوين مؤسسات منافسة بسبب عدم استقرارها واختلاف مصالحها وسياساتها والصراعات القائمة بينها.

✓ أن الحلف بعد هجمات واشنطن 2001، واجه تحد كبير في إثبات سيورته، خاصة بعد احتمال حدوث تمهيش مطرد له في العلاقات عبر الأطلسية على يد عضوه الرئيس " الولايات المتحدة"، خلال حرب العراق 2003، فوجد ضالته في مقارنة مزدوجة تجمع بين التجديد وإعادة التأكيد على المأثور (تزاوج بين الجديد و صفوة القديم).

الملاحق

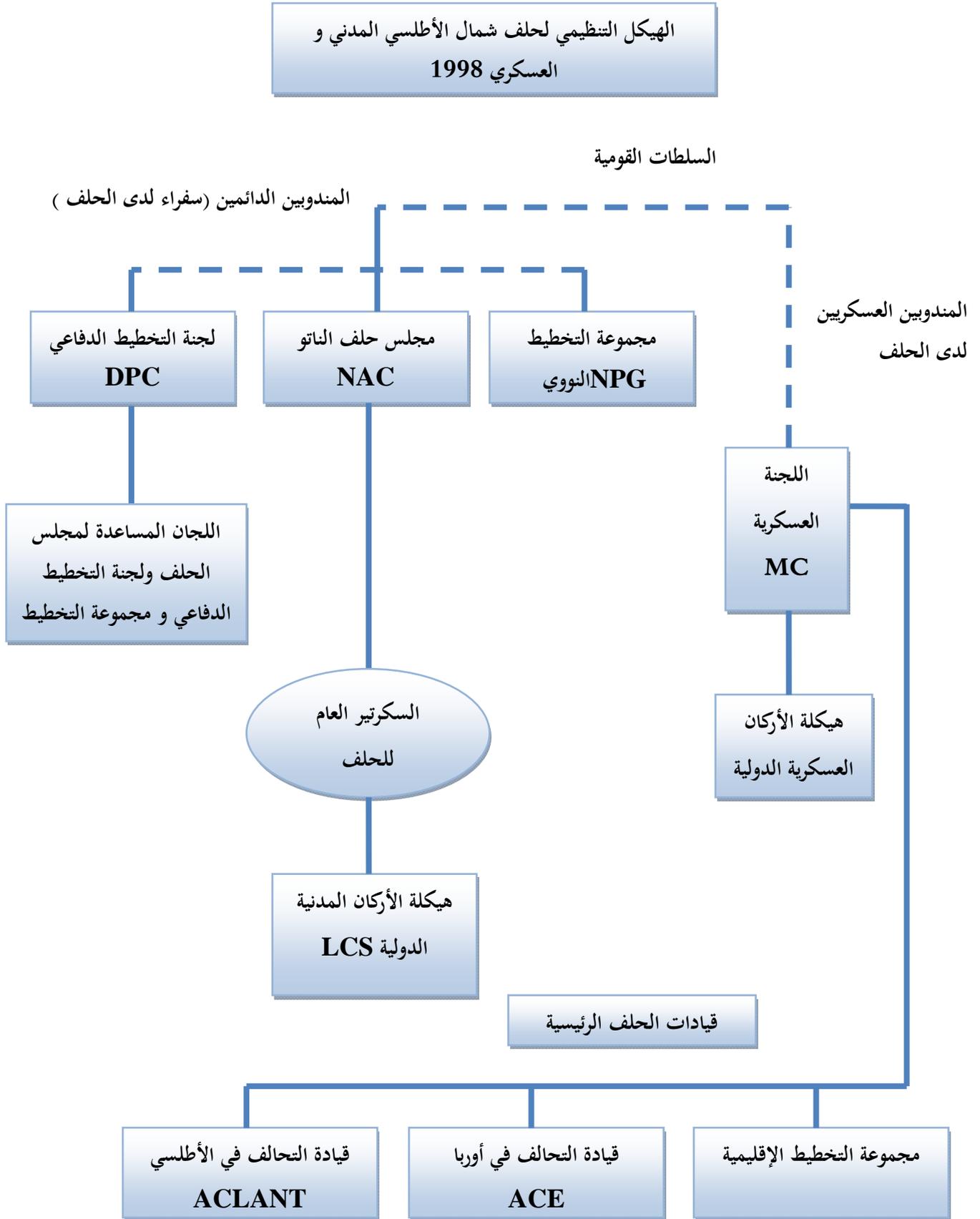
الملحق رقم (01): تنظيم حلف شمال الأطلسي عند تأسيسه.

تنظيم حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1951

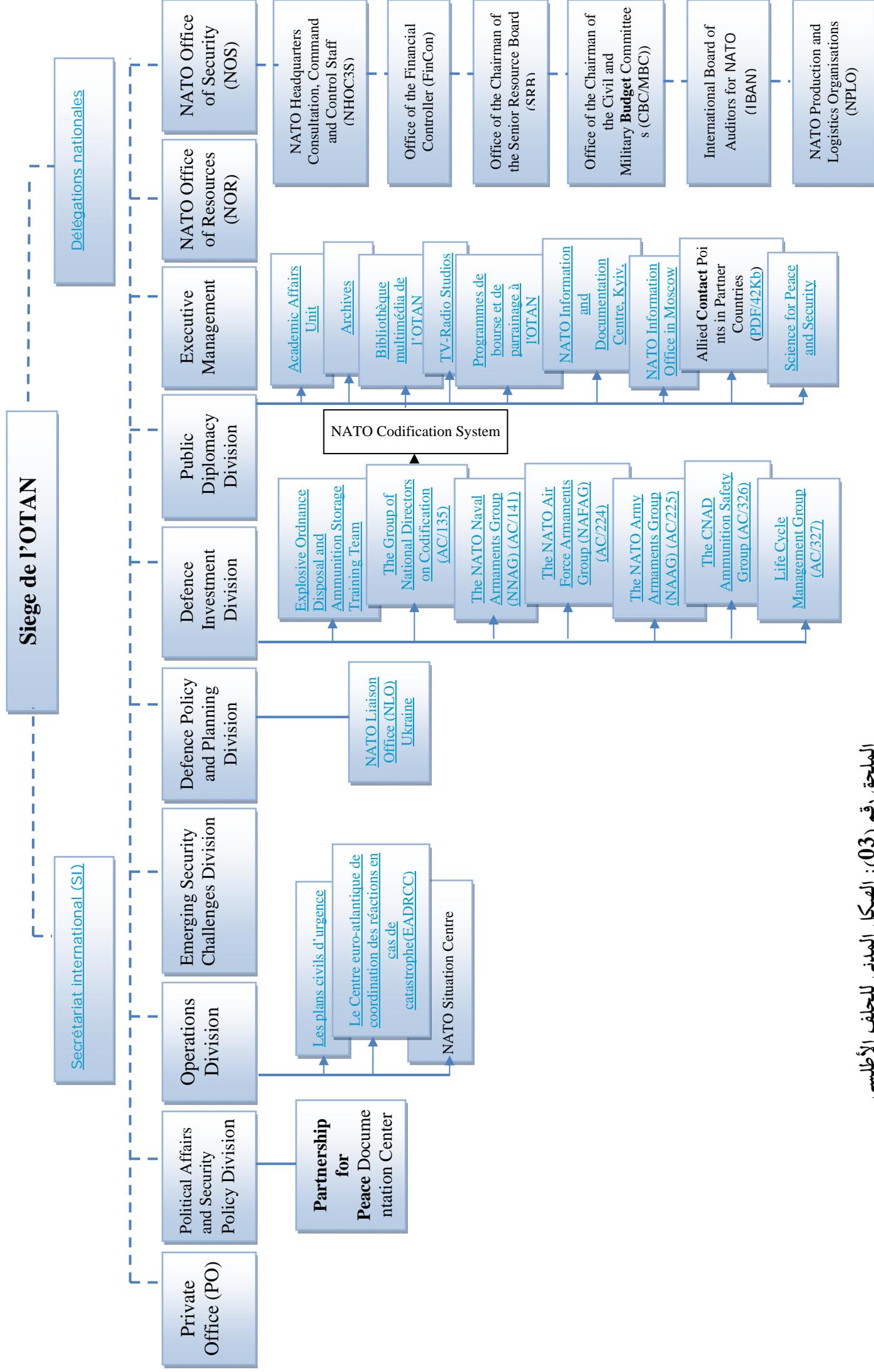


دورة اجتماع الحلف ، بكل لجانته و مستوياته مرة سنويا (دورة عادية)

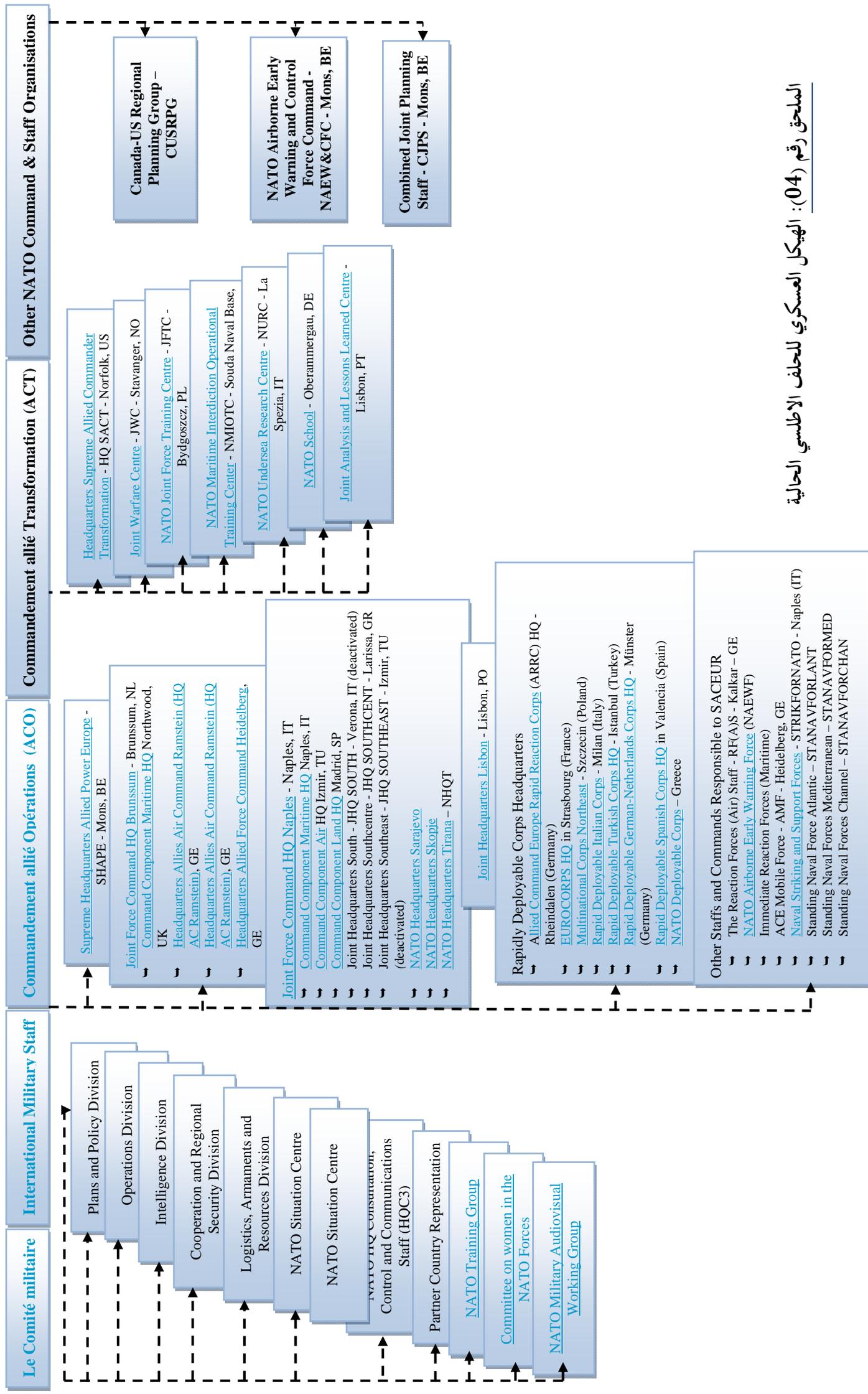
الملحق (02) الهيكل التنظيمي لحلف شمال الأطلسي المدني و العسكري سنة 1998



Structure civile



Structure militaire



الملحق رقم (05): الوثيقة التأسيسية لحلف الشمال الأطلسي سنة 1949

Le Traité de l'Atlantique Nord

Washington DC, le 4 avril 1949

Les Etats parties au présent Traité, réaffirmant leur foi dans les buts et les principes de la Charte des Nations Unies et leur désir de vivre en paix avec tous les peuples et tous les gouvernements. Déterminés à sauvegarder la liberté de leurs peuples, leur héritage commun et leur civilisation, fondés sur les principes de la démocratie, les libertés individuelles et le règne du droit. Soucieux de favoriser dans la région de l'Atlantique Nord le bien-être et la stabilité. Résolus à unir leurs efforts pour leur défense collective et pour la préservation de la paix et de la sécurité. Se sont mis d'accord sur le présent

Traité de l'Atlantique Nord :

Article 1

Les parties s'engagent, ainsi qu'il est stipulé dans la Charte des Nations Unies, à régler par des moyens pacifiques tous différends internationaux dans lesquels elles pourraient être impliquées, de telle manière que la paix et la sécurité internationales, ainsi que la justice, ne soient pas mises en danger, et à s'abstenir dans leurs relations internationales de recourir à la menace ou à l'emploi de la force de toute manière incompatible avec les buts des Nations Unies.

Article 2

Les parties contribueront au développement de relations internationales pacifiques et amicales en renforçant leurs libres institutions, en assurant une meilleure compréhension des principes sur lesquels ces institutions sont fondées et en développant les conditions propres à assurer la stabilité et le bien-être. Elles s'efforceront d'éliminer toute opposition dans leurs politiques économiques internationales et encourageront la collaboration économique entre chacune d'entre elles ou entre toutes.

Article 3

Afin d'assurer de façon plus efficace la réalisation des buts du présent Traité, les parties, agissant individuellement et conjointement, d'une manière continue et effective, par le développement de leurs propres moyens en se prêtant mutuellement assistance, maintiendront et accroîtront leur capacité individuelle et collective de résistance à une attaque armée.

Article 4

Les parties se consulteront chaque fois que, de l'avis de l'une d'elles, l'intégrité territoriale, l'indépendance politique ou la sécurité de l'une des parties sera menacée.

Article 5

Les parties conviennent qu'une attaque armée contre l'une ou plusieurs d'entre elles survenant en Europe ou en Amérique du Nord sera considérée comme une attaque dirigée contre toutes les parties, et en conséquence elles conviennent que, si une telle attaque se produit, chacune d'elles, dans l'exercice du droit de légitime défense, individuelle ou collective, reconnu par l'article 51 de la Charte des Nations Unies, assistera la partie ou les parties ainsi attaquées en prenant aussitôt, individuellement et d'accord avec les autres parties, telle action qu'elle jugera nécessaire, y compris l'emploi de la force armée, pour rétablir et assurer la sécurité dans la région de l'Atlantique Nord. Toute attaque armée de cette nature et toute mesure prise en conséquence seront immédiatement portées à la connaissance du Conseil de Sécurité. Ces mesures prendront fin quand le Conseil de Sécurité aura pris les mesures nécessaires pour rétablir et maintenir la paix et la sécurité internationales.

Article 6 (1)

Pour l'application de l'article 5, est considérée comme une attaque armée contre une ou plusieurs des parties, une attaque armée :

- contre le territoire de l'une d'elles en Europe ou en Amérique du Nord, contre les départements français d'Algérie (2), contre le territoire de la Turquie ou contre les îles placées sous la juridiction de l'une des parties dans la région de l'Atlantique Nord au nord du Tropique du Cancer;
- contre les forces, navires ou aéronefs de l'une des parties se trouvant sur ces territoires ainsi qu'en toute autre région de l'Europe dans laquelle les forces d'occupation de l'une des parties étaient stationnées à la date à laquelle le Traité est entré en vigueur, ou se trouvant sur la mer Méditerranée ou dans la région de l'Atlantique Nord au nord du Tropique du Cancer, ou au-dessus de ceux-ci.

Article 7

Le présent Traité n'affecte pas et ne sera pas interprété comme affectant en aucune façon les droits et obligations découlant de la Charte pour les parties qui sont membres des Nations Unies ou la responsabilité primordiale du Conseil de Sécurité dans le maintien de la paix et de la sécurité internationales.

Article 8

Chacune des parties déclare qu'aucun des engagements internationaux actuellement en vigueur entre Etats n'est en contradiction avec les dispositions du présent Traité et assume l'obligation de ne souscrire aucun engagement international en contradiction avec le Traité.

Article 9

Les parties établissent par la présente disposition un Conseil, auquel chacune d'elle sera représentée pour examiner les questions relatives à l'application du Traité. Le Conseil sera organisé de façon à pouvoir se réunir rapidement et à tout moment. Il constituera les organismes subsidiaires qui pourraient être nécessaires; en particulier, il établira immédiatement un comité de défense qui recommandera les mesures à prendre pour l'application des articles 3 et 5.

Article 10

Les parties peuvent, par accord unanime, inviter à accéder au Traité tout autre Etat européen susceptible de favoriser le développement des principes du présent Traité et de contribuer à la sécurité de la région de l'Atlantique Nord. Tout Etat ainsi invité peut devenir partie au Traité en déposant son instrument d'accession auprès du gouvernement des Etats-Unis d'Amérique. Celui-ci informera chacune des parties du dépôt de chaque instrument d'accession.

Article 11

Ce Traité sera ratifié et ses dispositions seront appliquées par les parties conformément à leurs règles constitutionnelles respectives. Les instruments de ratification seront déposés aussitôt que possible auprès du gouvernement des Etats-Unis d'Amérique, qui informera tous les autres signataires du dépôt de chaque instrument de ratification. Le Traité entrera en vigueur entre les Etats qui l'ont ratifié dès que les ratifications de la majorité des signataires, y compris celles de la Belgique, du Canada, des Etats-Unis, de la France, du Luxembourg, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, auront été déposées et entrera en application à l'égard des autres signataires le jour du dépôt de leur ratification.(3)

Article 12

Après que le Traité aura été en vigueur pendant dix ans ou à toute date ultérieure, les parties se consulteront à la demande de l'une d'elles, en vue de réviser le Traité, en prenant en considération les facteurs affectant à ce moment la paix et la sécurité dans la région de l'Atlantique Nord, y compris le développement des arrangements tant universels que régionaux conclus conformément à la Charte des Nations Unies pour le maintien de la paix et de la sécurité internationales.

Article 13

Après que le Traité aura été en vigueur pendant vingt ans, toute partie pourra mettre fin au Traité en ce qui la concerne un an après avoir avisé de sa dénonciation le gouvernement des Etats-Unis d'Amérique, qui informera les gouvernements des autres parties du dépôt de chaque instrument de dénonciation.

Article 14

Ce Traité, dont les textes français et anglais font également foi, sera déposé dans les archives du gouvernement des Etats-Unis d'Amérique. Des copies certifiées conformes seront transmises par celui-ci aux gouvernements des autres Etats signataires.

Notes :

1. La définition des territoires auxquels l'article 5 s'applique a été modifiée par l'article 2 du Protocole d'accession au Traité de l'Atlantique Nord de la Grèce et de la Turquie, signé le 22 octobre 1951.
2. Le 16 janvier 1963, le Conseil de l'Atlantique Nord a noté que, s'agissant des anciens départements français d'Algérie, les clauses pertinentes du Traité étaient devenues inapplicables à la date du 3 juillet 1962.
3. Le Traité est entré en vigueur le 24 août 1949, après le dépôt des instruments de ratification de tous les Etats signataires



Atlantic Treaty Association
Association du Traité Atlantique

NATO Summit meetings from 1957 until 2010

The first time that Heads of State and Government from NATO countries met was at the actual signing ceremony of the North Atlantic Treaty on 4 April 1949, but this was not a summit meeting. The first summit meeting was held six years later, in Paris in 1957, and subsequent summits occurred at key junctures in the history of the Alliance.

Paris, 16-19 December 1957

Reaffirmation of the principal purposes and unity of the Atlantic Alliance; Improvements in the coordination and organization of NATO forces and in political consultation arrangements; Recognition of the need for closer economic ties and for cooperation in the spirit of Article 2 of the Treaty, designed to eliminate conflict in international policies and encourage economic collaboration (Report of the Committee of the Three on Non-Military Cooperation in NATO, the so-called report of the Three Wise Men).

Brussels, 26 June 1974

Signature of the Declaration on Atlantic Relations adopted by NATO foreign ministers in Ottawa on 19 June, confirming the dedication of member countries of the Alliance to the aims and ideals of the Treaty in the 25th anniversary of its signature; Consultations on East-West relations in preparation for US-USSR summit talks on strategic nuclear arms limitations.

Brussels, 29-30 May 1975

Affirmation of the fundamental importance of the Alliance and of Allied cohesion in the face of international economic pressures following the 1974 oil crisis; Support for successful conclusion of negotiations in the framework of the Conference on Security and Cooperation in Europe (CSCE) (to result in 1975, in the signing of the Helsinki Final Act).

London, 10-11 May 1977

Initiation of study on long-term trends in East-West relations and of a long-term defence programme (LTDP) aimed at improving the defensive capability of NATO member countries.

Washington D.C., 30-31 May 1978

Review of interim results of long-term initiatives taken at the 1977 London Summit; Confirmation of the validity of the Alliance's complementary aims of maintaining security while pursuing East-West détente; Adoption of 3% target for growth in defence expenditures.

Bonn, 10 June 1982

Accession of Spain; Adoption of the Bonn Declaration setting out a six-point Programme for Peace in Freedom; Publication of a statement of Alliance's goals and policies on Arms Control and Disarmament and a statement on Integrated NATO Defence.

Brussels, 21 November 1985

Special meeting of the North Atlantic Council for consultations with President Reagan on the positive outcome of the US-USSR Geneva Summit on arms control and other areas of cooperation.

Brussels, 2-3 March 1988

Reaffirmation of the purpose and principles of the Alliance (reference to the Harmel Report on the Future Tasks of the Alliance published in 1967) and of its objectives for East-West relations; Adoption

of a blue print for strengthening stability in the whole of Europe through conventional arms control negotiations.

Brussels, 29-30 May 1989

Declaration commemorating the 40th anniversary of the Alliance setting out Alliance policies and security objectives for the 1990s aimed at maintaining Alliance defence, introducing new arms control initiatives, strengthening political consultation, improving East-West cooperation and meeting global challenges; Adoption of a comprehensive Concept of Arms Control and Disarmament.

Brussels, 4 December 1989

Against the background of fundamental changes in Central and Eastern Europe and the prospect of the end of the division of Europe, US President Bush consults with Alliance leaders following his summit meeting with President Gorbachev in Malta. While the NATO summit meeting is taking place, Warsaw Pact leaders denounce the 1968 invasion of Czechoslovakia and repudiate the Brezhnev Doctrine of limited sovereignty.

London, 5-6 July 1990

Publication of the London Declaration on a Transformed North Atlantic Alliance, outlining proposals for developing cooperation with the countries of Central and Eastern Europe across a wide spectrum of political and military activities including the establishment of regular diplomatic liaison with NATO.

Rome, 7-8 November 1991

Publication of several key documents: the Alliance's new Strategic Concept, of the Rome Declaration on Peace and Cooperation and of statements on developments in the Soviet Union and the situation in Yugoslavia.

Brussels, 10-11 January 1994

Launching of the Partnership for Peace (PfP) initiative; All North Atlantic Cooperation Council Partner countries and members of the Conference on Security and Cooperation in Europe (CSCE) are invited to participate; Publication of the Partnership for Peace Framework Document; Endorsement of the concept of Combined Joint Task Forces (CJTFs) and other measures to develop the European Security and Defence Identity; Reaffirmation of Alliance readiness to carry out air strikes in support of UN objectives in Bosnia and Herzegovina.

Paris, 27 May 1997

Signing of the Founding Act on Mutual Relations, Cooperation and Security between the Russian Federation and the North Atlantic Treaty Organization. The Founding Act states that NATO and Russia are no longer adversaries and establishes the NATO-Russia Permanent Joint Council.

Madrid, 8-9 July 1997

Invitations to the Czech Republic, Hungary and Poland to begin accession talks; Reaffirmation of NATO's Open Door Policy; Recognition of achievement and commitments represented by the NATO Russia-Founding Act; Signature of the Charter on a Distinctive Partnership between NATO and Ukraine; First meeting of the Euro-Atlantic Partnership Council at summit level that replaces the North Atlantic Cooperation Council; An enhanced Partnership for Peace; Updating of the 1991 Strategic Concept and adoption of a new defence posture; Reform of the NATO military command structure; Special Declaration on Bosnia and Herzegovina.

Washington D.C., 23-24 April 1999

Commemoration of NATO's 50th Anniversary; Allies reiterate their determination to put an end to the repressive actions by President Milosevic against the local ethnic Albanian population in Kosovo; The Czech Republic, Hungary and Poland participate in their first summit meeting; Adoption of the Membership Action Plan; Publication of a revised Strategic Concept; Enhancement of the European Security and Defence Identity within NATO; Launch of the Defence Capabilities Initiative; Strengthening of Partnership for Peace

and the Euro-Atlantic Partnership Council, as well as the Mediterranean Dialogue; Launch of the Weapons of Mass Destruction Initiative.

Rome, 28 May 2002

NATO Allies and the Russian Federation create the NATO-Russia Council, where they meet as equal partners, bringing a new quality to NATO-Russia relations. The NATO-Russia Council replaces the NATO-Russia Permanent Joint Council.

Prague, 21-22 November 2002

Invitation of Bulgaria, Estonia, Latvia, Lithuania, Romania, Slovakia and Slovenia to begin accession talks; Reaffirmation of NATO's Open Door Policy; Adoption of a series of measures to improve military capabilities (The Prague Capabilities Commitment, the NATO Response Force and the streamlining of the military command structure); Adoption of a Military Concept for Defence against Terrorism; Decision to support NATO member countries in Afghanistan; Endorsement of a package of initiatives to forge new relationships with partners.

Istanbul, 28-29 June 2004

Participation of seven new members to the event (Bulgaria, Estonia, Latvia, Lithuania, Romania, Slovakia and Slovenia); Expansion of NATO's operation in Afghanistan by continuing the establishment of Provincial Reconstruction Teams throughout the country; Agreement to assist the Iraqi Interim Government with the training of its security forces; Maintaining support for stability in the Balkans; Decision to change NATO's defence-planning and force-generation processes, while strengthening contributions to the fight against terrorism, including WMD aspects; Strengthening cooperation with partners and launch of the Istanbul Cooperation Initiative with countries from the broader Middle East region.

Brussels, 22 February 2005

Leaders reaffirm their support for building stability in the Balkans, Afghanistan and Iraq, and commit to strengthening the partnership between NATO and the European Union.

Riga, 28-29 November 2006

Review of progress in Afghanistan in light of the expansion of ISAF to the entire country and call for broader international engagement; Confirmation that the Alliance is prepared to play its part in implementing the security provisions of a settlement on the status of Kosovo; Measures adopted to further improve NATO's military capabilities; NATO Response Force declared operational; Comprehensive Political Guidance published. Initiatives adopted to deepen and extend relations with partners; Bosnia and Herzegovina, Montenegro and Serbia invited to join Partnership for Peace.

Bucharest, 2-4 April 2008

At Bucharest, Allied leaders review the evolution of NATO's main commitments: operations (Afghanistan and Kosovo); enlargement and the invitation of Albania and Croatia to start the accession process (the former Yugoslav Republic of Macedonia* will also be invited as soon as ongoing negotiations over its name have led to an agreement); the continued development of military capabilities to meet.

Strasbourg/ Kehl, 3-4 April 2009

Against the backdrop of NATO's 60th anniversary, adoption of a Declaration on Alliance Security, calling for a new Strategic Concept; adherence to basic principles and shared values, as well as the need for ongoing transformation; in-depth discussion on Afghanistan, NATO's key priority; welcoming of two new members: Albania and Croatia, and the pursuit of NATO's open door policy (invitation extended to the former Yugoslav Republic of Macedonia* as soon as a solution to the issue surrounding the country's name is reached); France's decision to fully participate in NATO structures and the impact of this decision on the Alliance's relations with the European Union; and NATO's relations with Russia.

Lisbon 19-20 November 2010

Publication of a new Strategic Concept, "Active Engagement, Modern Defence"; gradual transition process to full Afghan security responsibility to start in 2011, backed by Allied agreement on a long-term partnership with Afghanistan; decision to develop a NATO missile defence system to protect populations and territory in Europe, in addition to deployed troops, against potential ballistic missile attacks, with Russia invited to cooperate as part of a broader "reset" of its relations with NATO; adoption of a comprehensive approach to crisis management, including a greater role in stabilization and reconstruction for the Alliance, together with greater emphasis on training and developing local forces; continue to support arms control, disarmament and non-proliferation efforts, and maintain an appropriate mix of nuclear and conventional forces; adoption of the Lisbon Capabilities Package that identifies critical capabilities needed to address emerging threats; agreement to develop a NATO cyber defence policy and action plan for its implementation; streamlining of NATO's military command structure as well as the consolidation and rationalization of NATO agencies; new impetus given to relations with partners and NATO's partnership policy in the broad sense of the term.



Atlantic Treaty Association
Association du Traité Atlantique

NATO Strategic Concept 1991

Agreed by the Heads of State and Government participating in the Meeting of the North Atlantic Council (Rome, 08 Nov. 1991)

At their meeting in London in July 1990, NATO's Heads of State and Government agreed on the need to transform the Atlantic Alliance to reflect the new, more promising, era in Europe. While reaffirming the basic principles on which the Alliance has rested since its inception, they recognised that the developments taking place in Europe would have a far-reaching impact on the way in which its aims would be met in future. In particular, they set in hand a fundamental strategic review. The resulting new Strategic Concept is set out below.

Part I - the Strategic Context

The new strategic environment

1. Since 1989, profound political changes have taken place in Central and Eastern Europe which have radically improved the security environment in which the North Atlantic Alliance seeks to achieve its objectives. The USSR's former satellites have fully recovered their sovereignty. The Soviet Union and its Republics are undergoing radical change. The three Baltic Republics have regained their independence. Soviet forces have left Hungary and Czechoslovakia and are due to complete their withdrawal from Poland and Germany by 1994. All the countries that were formerly adversaries of NATO have dismantled the Warsaw Pact and rejected ideological hostility to the West. They have, in varying degrees, embraced and begun to implement policies aimed at achieving pluralistic democracy, the rule of law, respect for human rights and a market economy. The political division of Europe that was the source of the military confrontation of the Cold War period has thus been overcome.
2. In the West, there have also been significant changes. Germany has been united and remains a full member of the Alliance and of European institutions. The fact that the countries of the European Community are working towards the goal of political union, including the development of a European security identity, and the enhancement of the role of the WEU are important factors for European security. The strengthening of the security dimension in the process of European integration, and the enhancement of the role and responsibilities of European members of the Alliance are positive and mutually reinforcing. The development of a European security identity and defence role, reflected in the strengthening of the European pillar within the Alliance, will not only serve the interests of the European states but also reinforce the integrity and effectiveness of the Alliance as a whole.
3. Substantial progress in arms control has already enhanced stability and security by lowering arms levels and increasing military transparency and mutual confidence (including through the Stockholm CDE agreement of 1986, the INF Treaty of 1987 and the CSCE agreements and confidence and security-building measures of 1990). Implementation of the 1991 START Treaty will lead to increased stability through substantial and balanced reductions in the field of strategic nuclear arms. Further far-reaching changes and reductions in the nuclear forces of the United States and the Soviet Union will be pursued following President Bush's September 1991 initiative. Also of great importance is the Treaty on Conventional Armed Forces in Europe (CFE), signed at the 1990 Paris Summit; its implementation will remove the Alliance's numerical inferiority in key conventional weapon systems and provide for effective verification procedures. All these developments will also result in an unprecedented degree of military transparency in Europe, thus increasing predictability and mutual confidence. Such transparency would be further enhanced by the achievement of an Open Skies

regime. There are welcome prospects for further advances in arms control in conventional and nuclear forces, and for the achievement of a global ban on chemical weapons, as well as restricting destabilising arms exports and the proliferation of certain weapons technologies.

4. The CSCE process, which began in Helsinki in 1975, has already contributed significantly to overcoming the division of Europe. As a result of the Paris Summit, it now includes new institutional arrangements and provides a contractual framework for consultation and cooperation that can play a constructive role, complementary to that of NATO and the process of European integration, in preserving peace.

5. The historic changes that have occurred in Europe, which have led to the fulfilment of a number of objectives set out in the Harmel Report, have significantly improved the overall security of the Allies. The monolithic, massive and potentially immediate threat which was the principal concern of the Alliance in its first forty years has disappeared. On the other hand, a great deal of uncertainty about the future and risks to the security of the Alliance remain.

6. The new Strategic Concept looks forward to a security environment in which the positive changes referred to above have come to fruition. In particular, it assumes both the completion of the planned withdrawal of Soviet military forces from Central and Eastern Europe and the full implementation by all parties of the 1990 CFE Treaty. The implementation of the Strategic Concept will thus be kept under review in the light of the evolving security environment and in particular progress in fulfilling these assumptions. Further adaptation will be made to the extent necessary.

Security challenges and risks

7. The security challenges and risks which NATO faces are different in nature from what they were in the past. The threat of a simultaneous, full-scale attack on all of NATO's European fronts has effectively been removed and thus no longer provides the focus for Allied strategy. Particularly in Central Europe, the risk of a surprise attack has been substantially reduced, and minimum Allied warning time has increased accordingly.

8. In contrast with the predominant threat of the past, the risks to Allied security that remain are multifaceted in nature and multi-directional, which makes them hard to predict and assess. NATO must be capable of responding to such risks if stability in Europe and the security of Alliance members are to be preserved. These risks can arise in various ways.

9. Risks to Allied security are less likely to result from calculated aggression against the territory of the Allies, but rather from the adverse consequences of instabilities that may arise from the serious economic, social and political difficulties, including ethnic rivalries and territorial disputes, which are faced by many countries in central and eastern Europe. The tensions which may result, as long as they remain limited, should not directly threaten the security and territorial integrity of members of the Alliance. They could, however, lead to crises inimical to European stability and even to armed conflicts, which could involve outside powers or spill over into NATO countries, having a direct effect on the security of the Alliance.

10. In the particular case of the Soviet Union, the risks and uncertainties that accompany the process of change cannot be seen in isolation from the fact that its conventional forces are significantly larger than those of any other European State and its large nuclear arsenal comparable only with that of the United States. These capabilities have to be taken into account if stability and security in Europe are to be preserved.

11. The Allies also wish to maintain peaceful and non-adversarial relations with the countries in the Southern Mediterranean and Middle East. The stability and peace of the countries on the southern periphery of Europe are important for the security of the Alliance, as the 1991 Gulf war has shown. This is all the more so because of the build-up of military power and the proliferation of weapons technologies in the area, including weapons of mass destruction and ballistic missiles capable of reaching the territory of some member states of the Alliance.

12. Any armed attack on the territory of the Allies, from whatever direction, would be covered by Articles 5 and 6 of the Washington Treaty. However, Alliance security must also take account of the global context. Alliance security interests can be affected by other risks of a wider nature, including proliferation of weapons of mass destruction, disruption of the flow of vital resources and actions of terrorism and sabotage. Arrangements exist within the Alliance for consultation among the Allies under Article 4 of the Washington Treaty and, where appropriate, coordination of their efforts including their responses to such risks.

13. From the point of view of Alliance strategy, these different risks have to be seen in different ways. Even in a non-adversarial and cooperative relationship, Soviet military capability and build-up potential, including its nuclear dimension, still constitute the most significant factor of which the Alliance has to take account in maintaining the strategic balance in Europe. The end of East-West confrontation has, however, greatly reduced the risk of major conflict in Europe. On the other hand, there is a greater risk of different crises arising, which could develop quickly and would require a rapid response, but they are likely to be of a lesser magnitude.

14. Two conclusions can be drawn from this analysis of the strategic context. The first is that the new environment does not change the purpose or the security functions of the Alliance, but rather underlines their enduring validity. The second, on the other hand, is that the changed environment offers new opportunities for the Alliance to frame its strategy within a broad approach to security.

Part II - Alliance Objectives And Security Functions

The purpose of the Alliance

15. NATO's essential purpose, set out in the Washington Treaty and reiterated in the London Declaration, is to safeguard the freedom and security of all its members by political and military means in accordance with the principles of the United Nations Charter. Based on common values of democracy, human rights and the rule of law, the Alliance has worked since its inception for the establishment of a just and lasting peaceful order in Europe. This Alliance objective remains unchanged. The nature of the Alliance

16. NATO embodies the transatlantic link by which the security of North America is permanently tied to the security of Europe. It is the practical expression of effective collective effort among its members in support of their common interests.

17. The fundamental operating principle of the Alliance is that of common commitment and mutual cooperation among sovereign states in support of the indivisibility of security for all of its members. Solidarity within the Alliance, given substance and effect by NATO's daily work in both the political and military spheres, ensures that no single Ally is forced to rely upon its own national efforts alone in dealing with basic security challenges. Without depriving member states of their right and duty to assume their sovereign responsibilities in the field of defence, the Alliance enables them through collective effort to enhance their ability to realise their essential national security objectives.

18. The resulting sense of equal security amongst the members of the Alliance, regardless of differences in their circumstances or in their national military capabilities relative to each other, contributes to overall stability within Europe and thus to the creation of conditions conducive to increased cooperation both among Alliance members and with others. It is on this basis that members of the Alliance, together with other nations, are able to pursue the development of co-operative structures of security for a Europe whole and free.

The fundamental tasks of the Alliance.

19. The means by which the Alliance pursues its security policy to preserve the peace will continue to include the maintenance of a military capability sufficient to prevent war and to provide for effective defence; an overall capability to manage successfully crises affecting the security of its members; and the pursuit of political efforts favouring dialogue with other nations and the active search for a cooperative approach to European security, including in the field of arms control and disarmament.

20. To achieve its essential purpose, the Alliance performs the following fundamental security tasks:

- I. To provide one of the indispensable foundations for a stable security environment in Europe, based on the growth of democratic institutions and commitment to the peaceful resolution of disputes, in which no country would be able to intimidate or coerce any European nation or to impose hegemony through the threat or use of force.
- II. To serve, as provided for in Article 4 of the North Atlantic Treaty, as a transatlantic forum for Allied consultations on any issues that affect their vital interests, including possible developments posing risks for members' security, and for appropriate co-ordination of their efforts in fields of common concern.
- III. . To deter and defend against any threat of aggression against the territory of any NATO member state.
- IV. To preserve the strategic balance within Europe.

21. Other European institutions such as the EC, WEU and CSCE also have roles to play, in accordance with their respective responsibilities and purposes, in these fields. The creation of a European identity in security and defence will underline the preparedness of the Europeans to take a greater share of responsibility for their security and will help to reinforce transatlantic solidarity. However the extent of its membership and of its capabilities gives NATO a particular position in that it can perform all four core security functions. NATO is the essential forum for consultation among the Allies and the forum for agreement on policies bearing on the security and defence commitments of its members under the Washington Treaty.

22. In defining the core functions of the Alliance in the terms set out above, member states confirm that the scope of the Alliance as well as their rights and obligations as provided for in the Washington Treaty remain unchanged.

Part III - A Broad Approach To Security

Protecting peace in a new Europe

23. The Alliance has always sought to achieve its objectives of safeguarding the security and territorial integrity of its members, and establishing a just and lasting peaceful order in Europe, through both political and military means. This comprehensive approach remains the basis of the Alliance's security policy.

24. But what is new is that, with the radical changes in the security situation, the opportunities for achieving Alliance objectives through political means are greater than ever before. It is now possible to draw all the consequences from the fact that security and stability have political, economic, social, and environmental elements as well as the indispensable defence dimension. Managing the diversity of challenges facing the Alliance requires a broad approach to security. This is reflected in three mutually reinforcing elements of Allied security policy; dialogue, co-operation, and the maintenance of a collective defence capability.

25. The Alliance's active pursuit of dialogue and co-operation, underpinned by its commitment to an effective collective defence capability, seeks to reduce the risks of conflict arising out of misunderstanding or design; to build increased mutual understanding and confidence among all European states; to help manage crises affecting the security of the Allies; and to expand the opportunities for a genuine partnership among all European countries in dealing with common security problems.

26. In this regard, the Alliance's arms control and disarmament policy contributes both to dialogue and to co-operation with other nations, and thus will continue to play a major role in the achievement of the Alliance's security objectives. The Allies seek, through arms control and disarmament, to enhance security and stability at the lowest possible level of forces consistent with the requirements of defence. Thus, the Alliance will continue to ensure that defence and arms control and disarmament objectives remain in harmony.

27. In fulfilling its fundamental objectives and core security functions, the Alliance will continue to respect the legitimate security interests of others, and seek the peaceful resolution of disputes as set forth in the Charter of the United Nations. The Alliance will promote peaceful and friendly international relations and support democratic institutions. In this respect, it recognizes the valuable contribution being made by other organizations such as the European Community and the CSCE, and that the roles of these institutions and of the Alliance are complementary.

Dialogue

28. The new situation in Europe has multiplied the opportunities for dialogue on the part of the Alliance with the Soviet Union and the other countries of Central and Eastern Europe. The Alliance has established regular diplomatic liaison and military contacts with the countries of Central and Eastern Europe as provided for in the London Declaration. The Alliance will further promote dialogue through regular diplomatic liaison, including an intensified exchange of views and information on security policy issues. Through such means the Allies, individually and collectively, will seek to make full use of the unprecedented opportunities afforded by the growth of freedom and democracy throughout Europe and encourage greater mutual understanding of respective security concerns, to increase transparency and predictability in security affairs, and thus to reinforce stability. The military can help to overcome the divisions of the past, not least through intensified military contacts and

greater military transparency. The Alliance's pursuit of dialogue will provide a foundation for greater cooperation throughout Europe and the ability to resolve differences and conflicts by peaceful means.

Co-operation

29. The Allies are also committed to pursue co-operation with all states in Europe on the basis of the principles set out in the Charter of Paris for a New Europe. They will seek to develop broader and productive patterns of bilateral and multilateral co-operation in all relevant fields of European security, with the aim, inter alia, of preventing crises or, should they arise, ensuring their effective management. Such partnership between the members of the Alliance and other nations in dealing with specific problems will be an essential factor in moving beyond past divisions towards one Europe whole and free. This policy of co-operation is the expression of the inseparability of security among European states. It is built upon a common recognition among Alliance members that the persistence of new political, economic or social divisions across the continent could lead to future instability, and such divisions must thus be diminished.

30. The political approach to security will thus become increasingly important. Nonetheless, the military dimension remains essential. The maintenance of an adequate military capability and clear preparedness to act collectively in the common defence remain central to the Alliance's security objectives. Such a capability, together with political solidarity, is required in order to prevent any attempt at coercion or intimidation, and to guarantee that military aggression directed against the Alliance can never be perceived as an option with any prospect of success. It is equally indispensable so that dialogue and co-operation can be undertaken with confidence and achieve their desired results.

Management of crisis and conflict prevention

31. In the new political and strategic environment in Europe, the success of the Alliance's policy of preserving peace and preventing war depends even more than in the past on the effectiveness of preventive diplomacy and successful management of crises affecting the security of its members. Any major aggression in Europe is much more unlikely and would be preceded by significant warning time. Though on a much smaller scale, the range and variety of other potential risks facing the Alliance are less predictable than before.

32. In these new circumstances there are increased opportunities for the successful resolution of crises at an early stage. The success of Alliance policy will require a coherent approach determined by the Alliance's political authorities choosing and co-ordinating appropriate crisis management measures as required from a range of political and other measures, including those in the military field. Close control by the political authorities of the Alliance will be applied from the outset and at all stages. Appropriate consultation and decision making procedures are essential to this end.

33. The potential of dialogue and co-operation within all of Europe must be fully developed in order to help to defuse crises and to prevent conflicts since the Allies' security is inseparably linked to that of all other states in Europe. To this end, the Allies will support the role of the CSCE process and its institutions. Other bodies including the European Community, Western European Union and United Nations may also have an important role to play.

Part IV - Guidelines For Defence

Principles of Alliance strategy

34. The diversity of challenges now facing the Alliance thus requires a broad approach to security. The transformed political and strategic environment enables the Alliance to change a number of important features of its military strategy and to set out new guidelines, while reaffirming proven fundamental principles. At the London Summit, it was therefore agreed to prepare a new military strategy and a revised force posture responding to the changed circumstances.

35. Alliance strategy will continue to reflect a number of fundamental principles. The Alliance is purely defensive in purpose: none of its weapons will ever be used except in self-defence, and it does not consider itself to be anyone's adversary. The Allies will maintain military strength adequate to convince any potential aggressor that the use of force against the territory of one of the Allies would meet collective and effective action by all of them and that the risks involved in initiating conflict would outweigh any foreseeable gains. The forces of the Allies must therefore be able to defend Alliance frontiers, to stop an aggressor's advance as far forward as possible, to maintain or restore the territorial integrity of Allied nations and to terminate war rapidly by making an aggressor reconsider

his decision, cease his attack and withdraw. The role of the Alliance's military forces is to assure the territorial integrity and political independence of its member states, and thus contribute to peace and stability in Europe.

36. The security of all Allies is indivisible: an attack on one is an attack on all. Alliance solidarity and strategic unity are accordingly crucial prerequisites for collective security. The achievement of the Alliance's objectives depends critically on the equitable sharing of roles, risks and responsibilities, as well as the benefits, of common defence. The presence of North American conventional and US nuclear forces in Europe remains vital to the security of Europe, which is inseparably linked to that of North America. As the process of developing a European security identity and defence role progresses, and is reflected in the strengthening of the European pillar within the Alliance, the European members of the Alliance will assume a greater degree of the responsibility for the defence of Europe.

37. The collective nature of Alliance defence is embodied in practical arrangements that enable the Allies to enjoy the crucial political, military and resource advantages of collective defence, and prevent the renationalisation of defence policies, without depriving the Allies of their sovereignty. These arrangements are based on an integrated military structure as well as on co-operation and coordination agreements. Key features include collective force planning; common operational planning; multinational formations; the stationing of forces outside home territory, where appropriate on a mutual basis; crisis management and reinforcement arrangements; procedures for consultation; common standards and procedures for equipment, training and logistics; joint and combined exercises; and infrastructure, armaments and logistics co-operation.

38. To protect peace and to prevent war or any kind of coercion, the Alliance will maintain for the foreseeable future an appropriate mix of nuclear and conventional forces based in Europe and kept up to date where necessary, although at a significantly reduced level. Both elements are essential to Alliance security and cannot substitute one for the other. Conventional forces contribute to war prevention by ensuring that no potential aggressor could contemplate a quick or easy victory, or territorial gains, by conventional means. Taking into account the diversity of risks with which the Alliance could be faced, it must maintain the forces necessary to provide a wide range of conventional response options. But the Alliance's conventional forces alone cannot ensure the prevention of war. Nuclear weapons make a unique contribution in rendering the risks of any aggression incalculable and unacceptable. Thus, they remain essential to preserve peace.

The Alliance's new force posture

39. At the London Summit, the Allies concerned agreed to move away, where appropriate, from the concept of forward defence towards a reduced forward presence, and to modify the principle of flexible response to reflect a reduced reliance on nuclear weapons. The changes stemming from the new strategic environment and the altered risks now facing the Alliance enable significant modifications to be made in the missions of the Allies' military forces and in their posture.

The Missions of Alliance Military Forces

40. The primary role of Alliance military forces, to guarantee the security and territorial integrity of member states, remains unchanged. But this role must take account of the new strategic environment, in which a single massive and global threat has given way to diverse and multidirectional risks. Alliance forces have different functions to perform in peace, crisis and war.

41. In peace, the role of Allied military forces is to guard against risks to the security of Alliance members; to contribute towards the maintenance of stability and balance in Europe; and to ensure that peace is preserved. They can contribute to dialogue and co-operation throughout Europe by their participation in confidence-building activities, including those which enhance transparency and improve communication; as well as in verification of arms control agreements. Allies could, further, be called upon to contribute to global stability and peace by providing forces for United Nations missions.

42. In the event of crises which might lead to a military threat to the security of Alliance members, the Alliance's military forces can complement and reinforce political actions within a broad approach to security, and thereby contribute to the management of such crises and their peaceful resolution. This requires that these forces have a capability for measured and timely responses in such circumstances;

the capability to deter action against any Ally and, in the event that aggression takes place, to respond to and repel it as well as to reestablish the territorial integrity of member states.

43. While in the new security environment a general war in Europe has become highly unlikely, it cannot finally be ruled out. The Alliance's military forces, which have as their fundamental mission to protect peace, have to provide the essential insurance against potential risks at the minimum level necessary to prevent war of any kind, and, should aggression occur, to restore peace. Hence the need for the capabilities and the appropriate mix of forces already described.

Guidelines for the Alliance's Force Posture

44. To implement its security objectives and strategic principles in the new environment, the organization of the Allies' forces must be adapted to provide capabilities that can contribute to protecting peace, managing crises that affect the security of Alliance members, and preventing war, while retaining at all times the means to defend, if necessary, all Allied territory and to restore peace. The posture of Allies' forces will conform to the guidelines developed in the following paragraphs.

45. The size, readiness, availability and deployment of the Alliance's military forces will continue to reflect its strictly defensive nature and will be adapted accordingly to the new strategic environment including arms control agreements. This means in particular:

a. that the overall size of the Allies' forces, and in many cases their readiness, will be reduced;

b. that the maintenance of a comprehensive in-place linear defensive posture in the central region will no longer be required. The peacetime geographical distribution of forces will ensure a sufficient military presence throughout the territory of the Alliance, including where necessary forward deployment of appropriate forces. Regional considerations and, in particular, geostrategic differences within the Alliance will have to be taken into account, including the shorter warning times to which the northern and southern regions will be subject compared with the central region and, in the southern region, the potential for instability and the military capabilities in the adjacent areas.

46. To ensure that at this reduced level the Allies' forces can play an effective role both in managing crises and in countering aggression against any Ally, they will require enhanced flexibility and mobility and an assured capability for augmentation when necessary. For these reasons:

a. Available forces will include, in a limited but militarily significant proportion, ground, air and sea immediate and rapid reaction elements able to respond to a wide range of eventualities, many of which are unforeseeable. They will be of sufficient quality, quantity and readiness to deter a limited attack and, if required, to defend the territory of the Allies against attacks, particularly those launched without long warning time.

b. The forces of the Allies will be structured so as to permit their military capability to be built up when necessary. This ability to build up by reinforcement, by mobilising reserves, or by reconstituting forces, must be in proportion to potential threats to Alliance security, including the possibility - albeit unlikely, but one that prudence dictates should not be ruled out - of a major conflict. Consequently, capabilities for timely reinforcement and resupply both within Europe and from North America will be of critical importance.

c. Appropriate force structures and procedures, including those that would provide an ability to build up, deploy and draw down forces quickly and discriminately, will be developed to permit measured, flexible and timely responses in order to reduce and defuse tensions. These arrangements must be exercised regularly in peacetime.

d. In the event of use of forces, including the deployment of reaction and other available reinforcing forces as an instrument of crisis management, the Alliance's political authorities will, as before, exercise close control over their employment at all stages. Existing procedures will be reviewed in the light of the new missions and posture of Alliance forces.

Characteristics of Conventional Forces

47. It is essential that the Allies' military forces have a credible ability to fulfil their functions in peace, crisis and war in a way appropriate to the new security environment. This will be reflected in force and equipment levels; readiness and availability; training and exercises; deployment and employment options; and force build-up capabilities, all of which will be adjusted accordingly. The conventional forces of the Allies will include, in addition to immediate and rapid reaction forces, main defence forces, which will provide the bulk of forces needed to ensure the Alliance's territorial integrity and the unimpeded use of their lines of communication; and augmentation forces, which will

provide a means of reinforcing existing forces in a particular region. Main defence and augmentation forces will comprise both active and mobilisable elements.

48. Ground, maritime and air forces will have to co-operate closely and combine and assist each other in operations aimed at achieving agreed objectives. These forces will consist of the following:

a. Ground forces, which are essential to hold or regain territory. The majority will normally be at lower states of readiness and, overall, there will be a greater reliance on mobilization and reserves. All categories of ground forces will require demonstrable combat effectiveness together with an appropriately enhanced capability for flexible deployment.

b. Maritime forces, which because of their inherent mobility, flexibility and endurance, make an important contribution to the Alliance's crisisresponse options. Their essential missions are to ensure sea control in order to safeguard the Allies' sea lines of communication, to support land and amphibious operations, and to protect the deployment of the Alliance's sea-based nuclear deterrent.

c. Air forces, whose ability to fulfil their fundamental roles in both independent air and combined operations - counter-air, air interdiction and offensive air support - as well as to contribute to surveillance, reconnaissance and electronic warfare operations, is essential to the overall effectiveness of the Allies' military forces. Their role in supporting operations, on land and at sea, will require appropriate long-distance airlift and air refuelling capabilities. Air defence forces, including modern air command and control systems, are required to ensure a secure air defence environment.

49. In light of the potential risks it poses, the proliferation of ballistic missiles and weapons of mass destruction should be given special consideration. Solution of this problem will require complementary approaches including, for example, export control and missile defences.

50. Alliance strategy is not dependent on a chemical warfare capability. The Allies remain committed to the earliest possible achievement of a global, comprehensive, and effectively verifiable ban on all chemical weapons. But, even after implementation of a global ban, precautions of a purely defensive nature will need to be maintained.

51. In the new security environment and given the reduced overall force levels in future, the ability to work closely together, which will facilitate the cost effective use of Alliance resources, will be particularly important for the achievement of the missions of the Allies' forces. The Alliance's collective defence arrangements in which, for those concerned, the integrated military structure, including multinational forces, plays the key role, will be essential in this regard. Integrated and multinational European structures, as they are further developed in the context of an emerging European Defence Identity, will also increasingly have a similarly important role to play in enhancing the Allies' ability to work together in the common defence. Allies' efforts to achieve maximum cooperation will be based on the common guidelines for defence defined above. Practical arrangements will be developed to ensure the necessary mutual transparency and complementarity between the European security and defence identity and the Alliance.

52. In order to be able to respond flexibly to a wide range of possible contingencies, the Allies concerned will require effective surveillance and intelligence, flexible command and control, mobility within and between regions, and appropriate logistics capabilities, including transport capacities. Logistic stocks must be sufficient to sustain all types of forces in order to permit effective defence until resupply is available. The capability of the Allies concerned to build-up larger, adequately equipped and trained forces, in a timely manner and to a level appropriate to any risk to Alliance security, will also make an essential contribution to crisis management and defence. This capability will include the ability to reinforce any area at risk within the territory of the Allies and to establish a multinational presence when and where this is needed. Elements of all three force categories will be capable of being employed flexibly as part of both intra-European and transatlantic reinforcement. Proper use of these capabilities will require control of the necessary lines of communication as well as appropriate support and exercise arrangements. Civil resources will be of increasing relevance in this context.

53. For the Allies concerned, collective defence arrangements will rely increasingly on multinational forces, complementing national commitments to NATO. Multinational forces demonstrate the Alliance's resolve to maintain a credible collective defence; enhance Alliance cohesion; reinforce the transatlantic partnership and strengthen the European pillar. Multinational forces, and in particular reaction forces, reinforce solidarity. They can also provide a way of deploying more capable formations than might be available purely nationally, thus helping to make more efficient use of scarce

defence resources. This may include a highly integrated, multinational approach to specific tasks and functions.

Characteristics of Nuclear Forces

54. The fundamental purpose of the nuclear forces of the Allies is political: to preserve peace and prevent coercion and any kind of war. They will continue to fulfil an essential role by ensuring uncertainty in the mind of any aggressor about the nature of the Allies' response to military aggression. They demonstrate that aggression of any kind is not a rational option. The supreme guarantee of the security of the Allies is provided by the strategic nuclear forces of the Alliance, particularly those of the United States; the independent nuclear forces of the United Kingdom and France, which have a deterrent role of their own, contribute to the overall deterrence and security of the Allies.

55. A credible Alliance nuclear posture and the demonstration of Alliance solidarity and common commitment to war prevention continue to require widespread participation by European Allies involved in collective defence planning in nuclear roles, in peacetime basing of nuclear forces on their territory and in command, control and consultation arrangements. Nuclear forces based in Europe and committed to NATO provide an essential political and military link between the European and the North American members of the Alliance. The Alliance will therefore maintain adequate nuclear forces in Europe. These forces need to have the necessary characteristics and appropriate flexibility and survivability, to be perceived as a credible and effective element of the Allies' strategy in preventing war. They will be maintained at the minimum level sufficient to preserve peace and stability.

56. The Allies concerned consider that, with the radical changes in the security situation, including conventional force levels in Europe maintained in relative balance and increased reaction times, NATO's ability to defuse a crisis through diplomatic and other means or, should it be necessary, to mount a successful conventional defence will significantly improve. The circumstances in which any use of nuclear weapons might have to be contemplated by them are therefore even more remote. They can therefore significantly reduce their sub-strategic nuclear forces. They will maintain adequate sub-strategic forces based in Europe which will provide an essential link with strategic nuclear forces, reinforcing the trans-Atlantic link. These will consist solely of dual capable aircraft which could, if necessary, be supplemented by offshore systems. Sub-strategic nuclear weapons will, however, not be deployed in normal circumstances on surface vessels and attack submarines. There is no requirement for nuclear artillery or ground-launched short- range nuclear missiles and they will be eliminated.

Part V - Conclusion

57. This Strategic Concept reaffirms the defensive nature of the Alliance and the resolve of its members to safeguard their security, sovereignty and territorial integrity. The Alliance's security policy is based on dialogue; co-operation; and effective collective defence as mutually reinforcing instruments for preserving the peace. Making full use of the new opportunities available, the Alliance will maintain security at the lowest possible level of forces consistent with the requirements of defence. In this way, the Alliance is making an essential contribution to promoting a lasting peaceful order.

58. The Allies will continue to pursue vigorously further progress in arms control and confidence-building measures with the objective of enhancing security and stability. They will also play an active part in promoting dialogue and co-operation between states on the basis of the principles enunciated in the Paris Charter.

59. NATO's strategy will retain the flexibility to reflect further developments in the politico-military environment, including progress in the moves towards a European security identity, and in any changes in the risks to Alliance security. For the Allies concerned, the Strategic Concept will form the basis for the further development of the Alliance's defence policy, its operational concepts, its conventional and nuclear force posture and its collective defence planning arrangements.

¹ In July 1997, NATO Heads of State and Government agreed that the Strategic Concept should be re-examined to ensure that it remained fully consistent with Europe's new security situation and challenges. The Council was requested to initiate the work with a view to completing it in time for presentation at the next Summit Meeting in 1999.



Atlantic Treaty Association
Association du Traité Atlantique

NATO Strategic Concept 1999

Approved by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Washington D.C. (24 Apr. 1999)

Introduction

1. At their Summit meeting in Washington in April 1999, NATO Heads of State and Government approved the Alliance's new Strategic Concept.
2. NATO has successfully ensured the freedom of its members and prevented war in Europe during the 40 years of the Cold War. By combining defence with dialogue, it played an indispensable role in bringing East-West confrontation to a peaceful end. The dramatic changes in the Euro-Atlantic strategic landscape brought by the end of the Cold War were reflected in the Alliance's 1991 Strategic Concept. There have, however, been further profound political and security developments since then.
3. The dangers of the Cold War have given way to more promising, but also challenging prospects, to new opportunities and risks. A new Europe of greater integration is emerging, and a Euro Atlantic security structure is evolving in which NATO plays a central part. The Alliance has been at the heart of efforts to establish new patterns of cooperation and mutual understanding across the Euro- Atlantic region and has committed itself to essential new activities in the interest of a wider stability. It has shown the depth of that commitment in its efforts to put an end to the immense human suffering created by conflict in the Balkans. The years since the end of the Cold War have also witnessed important developments in arms control, a process to which the Alliance is fully committed. The Alliance's role in these positive developments has been underpinned by the comprehensive adaptation of its approach to security and of its procedures and structures. The last ten years have also seen, however, the appearance of complex new risks to Euro-Atlantic peace and stability, including oppression, ethnic conflict, economic distress, the collapse of political order, and the proliferation of weapons of mass destruction.
4. The Alliance has an indispensable role to play in consolidating and preserving the positive changes of the recent past, and in meeting current and future security challenges. It has, therefore, a demanding agenda. It must safeguard common security interests in an environment of further, often unpredictable change. It must maintain collective defence and reinforce the transatlantic link and ensure a balance that allows the European Allies to assume greater responsibility. It must deepen its relations with its partners and prepare for the accession of new members. It must, above all, maintain the political will and the military means required by the entire range of its missions.
5. This new Strategic Concept will guide the Alliance as it pursues this agenda. It expresses NATO's enduring purpose and nature and its fundamental security tasks, identifies the central features of the new security environment, specifies the elements of the Alliance's broad approach to security, and provides guidelines for the further adaptation of its military forces.

Part I - The Purpose and Tasks of the Alliance

6. NATO's essential and enduring purpose, set out in the Washington Treaty, is to safeguard the freedom and security of all its members by political and military means. Based on common values of democracy, human rights and the rule of law, the Alliance has striven since its inception to secure a just and lasting peaceful order in Europe. It will continue to do so. The achievement of this aim can be

put at risk by crisis and conflict affecting the security of the Euro-Atlantic area. The Alliance therefore not only ensures the defence of its members but contributes to peace and stability in this region.

7. The Alliance embodies the transatlantic link by which the security of North America is permanently tied to the security of Europe. It is the practical expression of effective collective effort among its members in support of their common interests.

8. The fundamental guiding principle by which the Alliance works is that of common commitment and mutual co-operation among sovereign states in support of the indivisibility of security for all of its members. Solidarity and cohesion within the Alliance, through daily cooperation in both the political and military spheres, ensure that no single Ally is forced to rely upon its own national efforts alone in dealing with basic security challenges. Without depriving member states of their right and duty to assume their sovereign responsibilities in the field of defence, the Alliance enables them through collective effort to realise their essential national security objectives.

9. The resulting sense of equal security among the members of the Alliance, regardless of differences in their circumstances or in their national military capabilities, contributes to stability in the Euro-Atlantic area. The Alliance does not seek these benefits for its members alone, but is committed to the creation of conditions conducive to increased partnership, cooperation, and dialogue with others who share its broad political objectives.

10. To achieve its essential purpose, as an Alliance of nations committed to the Washington Treaty and the United Nations Charter, the Alliance performs the following fundamental security tasks:

Security: To provide one of the indispensable foundations for a stable Euro-Atlantic security environment, based on the growth of democratic institutions and commitment to the peaceful resolution of disputes, in which no country would be able to intimidate or coerce any other through the threat or use of force.

Consultation: To serve, as provided for in Article 4 of the Washington Treaty, as an essential transatlantic forum for Allied consultations on any issues that affect their vital interests, including possible developments posing risks for members' security, and for appropriate co-ordination of their efforts in fields of common concern.

Deterrence and Defence: To deter and defend against any threat of aggression against any NATO member state as provided for in Articles 5 and 6 of the Washington Treaty. And in order to enhance the security and stability of the Euro-Atlantic area:

- **Crisis Management:** To stand ready, case-by-case and by consensus, in conformity with Article 7 of the Washington Treaty, to contribute to effective conflict prevention and to engage actively in crisis management, including crisis response operations.
- **Partnership:** To promote wide-ranging partnership, cooperation, and dialogue with other countries in the Euro-Atlantic area, with the aim of increasing transparency, mutual confidence and the capacity for joint action with the Alliance.

11. In fulfilling its purpose and fundamental security tasks, the Alliance will continue to respect the legitimate security interests of others, and seek the peaceful resolution of disputes as set out in the Charter of the United Nations. The Alliance will promote peaceful and friendly international relations and support democratic institutions. The Alliance does not consider itself to be any country's adversary.

Part II - Strategic Perspectives

The Evolving Strategic Environment

12. The Alliance operates in an environment of continuing change. Developments in recent years have been generally positive, but uncertainties and risks remain which can develop into acute crises. Within this evolving context, NATO has played an essential part in strengthening Euro-Atlantic security since the end of the Cold War. Its growing political role; its increased political and military partnership, cooperation and dialogue with other states, including with Russia, Ukraine and Mediterranean Dialogue countries; its continuing openness to the accession of new members; its collaboration with other international organisations; its commitment, exemplified in the Balkans, to conflict prevention and crisis management, including through peace support operations: all reflect its determination to shape its security environment and enhance the peace and stability of the Euro-Atlantic area.

13. In parallel, NATO has successfully adapted to enhance its ability to contribute to Euro-Atlantic peace and stability. Internal reform has included a new command structure, including the Combined

Joint Task Force (CJTF) concept, the creation of arrangements to permit the rapid deployment of forces for the full range of the Alliance's missions, and the building of the European Security and Defence Identity (ESDI) within the Alliance.

14. The United Nations (UN), the Organisation for Security and Cooperation in Europe (OSCE), the European Union (EU), and the Western European Union (WEU) have made distinctive contributions to Euro-Atlantic security and stability. Mutually reinforcing organisations have become a central feature of the security environment.

15. The United Nations Security Council has the primary responsibility for the maintenance of international peace and security and, as such, plays a crucial role in contributing to security and stability in the Euro-Atlantic area.

16. The OSCE, as a regional arrangement, is the most inclusive security organisation in Europe, which also includes Canada and the United States, and plays an essential role in promoting peace and stability, enhancing cooperative security, and advancing democracy and human rights in Europe. The OSCE is particularly active in the fields of preventive diplomacy, conflict prevention, crisis management, and post-conflict rehabilitation. NATO and the OSCE have developed close practical cooperation, especially with regard to the international effort to bring peace to the former Yugoslavia.

17. The European Union has taken important decisions and given a further impetus to its efforts to strengthen its security and defence dimension. This process will have implications for the entire Alliance, and all European Allies should be involved in it, building on arrangements developed by NATO and the WEU. The development of a common foreign and security policy (CFSP) includes the progressive framing of a common defence policy. Such a policy, as called for in the Amsterdam Treaty, would be compatible with the common security and defence policy established within the framework of the Washington Treaty. Important steps taken in this context include the incorporation of the WEU's Petersberg tasks into the Treaty on European Union and the development of closer institutional relations with the WEU.

18. As stated in the 1994 Summit declaration and reaffirmed in Berlin in 1996, the Alliance fully supports the development of the European Security and Defence Identity within the Alliance by making available its assets and capabilities for WEU-led operations. To this end, the Alliance and the WEU have developed a close relationship and put into place key elements of the ESDI as agreed in Berlin. In order to enhance peace and stability in Europe and more widely, the European Allies are strengthening their capacity for action, including by increasing their military capabilities. The increase of the responsibilities and capacities of the European Allies with respect to security and defence enhances the security environment of the Alliance.

19. The stability, transparency, predictability, lower levels of armaments, and verification which can be provided by arms control and non-proliferation agreements support NATO's political and military efforts to achieve its strategic objectives. The Allies have played a major part in the significant achievements in this field. These include the enhanced stability produced by the CFE Treaty, the deep reductions in nuclear weapons provided for in the START treaties; the signature of the Comprehensive Test Ban Treaty, the indefinite and unconditional extension of the Nuclear Non-Proliferation Treaty, the accession to it of Belarus, Kazakhstan, and Ukraine as non-nuclear weapons states, and the entry into force of the Chemical Weapons Convention. The Ottawa Convention to ban anti-personnel landmines and similar agreements make an important contribution to alleviating human suffering. There are welcome prospects for further advances in arms control in conventional weapons and with respect to nuclear, chemical, and biological (NBC) weapons.

Security challenges and risks

20. Notwithstanding positive developments in the strategic environment and the fact that large-scale conventional aggression against the Alliance is highly unlikely, the possibility of such a threat emerging over the longer term exists. The security of the Alliance remains subject to a wide variety of military and non-military risks which are multi-directional and often difficult to predict. These risks include uncertainty and instability in and around the Euro-Atlantic area and the possibility of regional crises at the periphery of the Alliance, which could evolve rapidly. Some countries in and around the Euro-Atlantic area face serious economic, social and political difficulties. Ethnic and religious rivalries, territorial disputes, inadequate or failed efforts at reform, the abuse of human rights, and the

dissolution of states can lead to local and even regional instability. The resulting tensions could lead to crises affecting Euro-Atlantic stability, to human suffering, and to armed conflicts. Such conflicts could affect the security of the Alliance by spilling over into neighbouring countries, including NATO countries, or in other ways, and could also affect the security of other states.

21. The existence of powerful nuclear forces outside the Alliance also constitutes a significant factor which the Alliance has to take into account if security and stability in the Euro-Atlantic area are to be maintained.

22. The proliferation of NBC weapons and their means of delivery remains a matter of serious concern. In spite of welcome progress in strengthening international non-proliferation regimes, major challenges with respect to proliferation remain. The Alliance recognises that proliferation can occur despite efforts to prevent it and can pose a direct military threat to the Allies' populations, territory, and forces. Some states, including on NATO's periphery and in other regions, sell or acquire or try to acquire NBC weapons and delivery means. Commodities and technology that could be used to build these weapons of mass destruction and their delivery means are becoming more common, while detection and prevention of illicit trade in these materials and know-how continues to be difficult. Non-state actors have shown the potential to create and use some of these weapons.

23. The global spread of technology that can be of use in the production of weapons may result in the greater availability of sophisticated military capabilities, permitting adversaries to acquire highly capable offensive and defensive air, land, and sea-borne systems, cruise missiles, and other advanced weaponry. In addition, state and non-state adversaries may try to exploit the Alliance's growing reliance on information systems through information operations designed to disrupt such systems. They may attempt to use strategies of this kind to counter NATO's superiority in traditional weaponry.

24. Any armed attack on the territory of the Allies, from whatever direction, would be covered by Articles 5 and 6 of the Washington Treaty. However, Alliance security must also take account of the global context. Alliance security interests can be affected by other risks of a wider nature, including acts of terrorism, sabotage and organised crime, and by the disruption of the flow of vital resources. The uncontrolled movement of large numbers of people, particularly as a consequence of armed conflicts, can also pose problems for security and stability affecting the Alliance. Arrangements exist within the Alliance for consultation among the Allies under Article 4 of the Washington Treaty and, where appropriate, co-ordination of their efforts including their responses to risks of this kind.

Part III - The Approach to Security in the 21st Century

25. The Alliance is committed to a broad approach to security, which recognises the importance of political, economic, social and environmental factors in addition to the indispensable defence dimension. This broad approach forms the basis for the Alliance to accomplish its fundamental security tasks effectively, and its increasing effort to develop effective cooperation with other European and Euro-Atlantic organisations as well as the United Nations. Our collective aim is to build a European security architecture in which the Alliance's contribution to the security and stability of the Euro-Atlantic area and the contribution of these other international organisations are complementary and mutually reinforcing, both in deepening relations among Euro-Atlantic countries and in managing crises. NATO remains the essential forum for consultation among the Allies and the forum for agreement on policies bearing on the security and defence commitments of its members under the Washington Treaty.

26. The Alliance seeks to preserve peace and to reinforce Euro-Atlantic security and stability by: the preservation of the transatlantic link; the maintenance of effective military capabilities sufficient for deterrence and defence and to fulfil the full range of its missions; the development of the European Security and Defence Identity within the Alliance; an overall capability to manage crises successfully; its continued openness to new members; and the continued pursuit of partnership, cooperation, and dialogue with other nations as part of its co-operative approach to Euro-Atlantic security, including in the field of arms control and disarmament.

The Transatlantic Link

27. NATO is committed to a strong and dynamic partnership between Europe and North America in support of the values and interests they share. The security of Europe and that of North America are indivisible. Thus the Alliance's commitment to the indispensable transatlantic link and the collective

defence of its members is fundamental to its credibility and to the security and stability of the Euro-Atlantic area.

The Maintenance Of Alliance Military Capabilities

28. The maintenance of an adequate military capability and clear preparedness to act collectively in the common defence remain central to the Alliance's security objectives. Such a capability, together with political solidarity, remains at the core of the Alliance's ability to prevent any attempt at coercion or intimidation, and to guarantee that military aggression directed against the Alliance can never be perceived as an option with any prospect of success.

29. Military capabilities effective under the full range of foreseeable circumstances are also the basis of the Alliance's ability to contribute to conflict prevention and crisis management through non-Article 5 crisis response operations. These missions can be highly demanding and can place a premium on the same political and military qualities, such as cohesion, multinational training, and extensive prior planning, that would be essential in an Article 5 situation. Accordingly, while they may pose special requirements, they will be handled through a common set of Alliance structures and procedures.

The European Security And Defence Identity

30. The Alliance, which is the foundation of the collective defence of its members and through which common security objectives will be pursued wherever possible, remains committed to a balanced and dynamic transatlantic partnership. The European Allies have taken decisions to enable them to assume greater responsibilities in the security and defence field in order to enhance the peace and stability of the Euro-Atlantic area and thus the security of all Allies. On the basis of decisions taken by the Alliance, in Berlin in 1996 and subsequently, the European Security and Defence Identity will continue to be developed within NATO. This process will require close cooperation between NATO, the WEU and, if and when appropriate, the European Union. It will enable all European Allies to make a more coherent and effective contribution to the missions and activities of the Alliance as an expression of our shared responsibilities; it will reinforce the transatlantic partnership; and it will assist the European Allies to act by themselves as required through the readiness of the Alliance, on a case-by-case basis and by consensus, to make its assets and capabilities available for operations in which the Alliance is not engaged militarily under the political control and strategic direction either of the WEU or as otherwise agreed, taking into account the full participation of all European Allies if they were so to choose.

Conflict Prevention And Crisis Management

31. In pursuit of its policy of preserving peace, preventing war, and enhancing security and stability and as set out in the fundamental security tasks, NATO will seek, in cooperation with other organisations, to prevent conflict, or, should a crisis arise, to contribute to its effective management, consistent with international law, including through the possibility of conducting non-Article 5 crisis response operations. The Alliance's preparedness to carry out such operations supports the broader objective of reinforcing and extending stability and often involves the participation of NATO's Partners. NATO recalls its offer, made in Brussels in 1994, to support on a case-by-case basis in accordance with its own procedures, peacekeeping and other operations under the authority of the UN Security Council or the responsibility of the OSCE, including by making available Alliance resources and expertise. In this context NATO recalls its subsequent decisions with respect to crisis response operations in the Balkans. Taking into account the necessity for Alliance solidarity and cohesion, participation in any such operation or mission will remain subject to decisions of member states in accordance with national constitutions.

32. NATO will make full use of partnership, cooperation and dialogue and its links to other organizations to contribute to preventing crises and, should they arise, defusing them at an early stage. A coherent approach to crisis management, as in any use of force by the Alliance, will require the Alliance's political authorities to choose and co-ordinate appropriate responses from a range of both political and military measures and to exercise close political control at all stages.

Partnership, Cooperation, And Dialogue

33. Through its active pursuit of partnership, cooperation, and dialogue, the Alliance is a positive force in promoting security and stability throughout the Euro-Atlantic area. Through outreach and openness, the Alliance seeks to preserve peace, support and promote democracy, contribute to prosperity and progress, and foster genuine partnership with and among all democratic Euro-Atlantic countries. This

aims at enhancing the security of all, excludes nobody, and helps to overcome divisions and disagreements that could lead to instability and conflict.

34. The Euro-Atlantic Partnership Council (EAPC) will remain the overarching framework for all aspects of NATO's cooperation with its Partners. It offers an expanded political dimension for both consultation and cooperation. EAPC consultations build increased transparency and confidence among its members on security issues, contribute to conflict prevention and crisis management, and develop practical cooperation activities, including in civil emergency planning, and scientific and environmental affairs.

35. The Partnership for Peace is the principal mechanism for forging practical security links between the Alliance and its Partners and for enhancing interoperability between Partners and NATO. Through detailed programmes that reflect individual Partners' capacities and interests, Allies and Partners work towards transparency in national defence planning and budgeting; democratic control of defence forces; preparedness for civil disasters and other emergencies; and the development of the ability to work together, including in NATO-led PfP operations. The Alliance is committed to increasing the role the Partners play in PfP decision-making and planning, and making PfP more operational. NATO has undertaken to consult with any active participant in the Partnership if that Partner perceives a direct threat to its territorial integrity, political independence, or security.

36. Russia plays a unique role in Euro-Atlantic security. Within the framework of the NATO-Russia Founding Act on Mutual Relations, Cooperation and Security, NATO and Russia have committed themselves to developing their relations on the basis of common interest, reciprocity and transparency to achieve a lasting and inclusive peace in the Euro-Atlantic area based on the principles of democracy and co-operative security. NATO and Russia have agreed to give concrete substance to their shared commitment to build a stable, peaceful and undivided Europe. A strong, stable and enduring partnership between NATO and Russia is essential to achieve lasting stability in the Euro-Atlantic area.

37. Ukraine occupies a special place in the Euro-Atlantic security environment and is an important and valuable partner in promoting stability and common democratic values. NATO is committed to further strengthening its distinctive partnership with Ukraine on the basis of the NATO-Ukraine Charter, including political consultations on issues of common concern and a broad range of practical cooperation activities. The Alliance continues to support Ukrainian sovereignty and independence, territorial integrity, democratic development, economic prosperity and its status as a non-nuclear weapons state as key factors of stability and security in central and eastern Europe and in Europe as a whole.

38. The Mediterranean is an area of special interest to the Alliance. Security in Europe is closely linked to security and stability in the Mediterranean. NATO's Mediterranean Dialogue process is an integral part of NATO's co-operative approach to security. It provides a framework for confidence building, promotes transparency and cooperation in the region, and reinforces and is reinforced by other international efforts. The Alliance is committed to developing progressively the political, civil, and military aspects of the Dialogue with the aim of achieving closer cooperation with, and more active involvement by, countries that are partners in this Dialogue.

Enlargement

39. The Alliance remains open to new members under Article 10 of the Washington Treaty. It expects to extend further invitations in coming years to nations willing and able to assume the responsibilities and obligations of membership, and as NATO determines that the inclusion of these nations would serve the overall political and strategic interests of the Alliance, strengthen its effectiveness and cohesion, and enhance overall European security and stability. To this end, NATO has established a programme of activities to assist aspiring countries in their preparations for possible future membership in the context of its wider relationship with them. No European democratic country whose admission would fulfil the objectives of the Treaty will be excluded from consideration.

Arms Control, Disarmament, And Non-Proliferation

40. The Alliance's policy of support for arms control, disarmament, and non-proliferation will continue to play a major role in the achievement of the Alliance's security objectives. The Allies seek to enhance security and stability at the lowest possible level of forces consistent with the Alliance's ability to provide for collective defence and to fulfil the full range of its missions. The Alliance will continue to ensure that - as an important part of its broad approach to security - defence and arms

control, disarmament, and non-proliferation objectives remain in harmony. The Alliance will continue to actively contribute to the development of arms control, disarmament, and non-proliferation agreements as well as to confidence and security building measures. The Allies take seriously their distinctive role in promoting a broader, more comprehensive and more verifiable international arms control and disarmament process. The Alliance will enhance its political efforts to reduce dangers arising from the proliferation of weapons of mass destruction and their means of delivery. The principal non-proliferation goal of the Alliance and its members is to prevent proliferation from occurring or, should it occur, to reverse it through diplomatic means. The Alliance attaches great importance to the continuing validity and the full implementation by all parties of the CFE Treaty as an essential element in ensuring the stability of the Euro-Atlantic area.

Part IV - Guidelines for the Alliance's Forces Principles Of Alliance Strategy

41. The Alliance will maintain the necessary military capabilities to accomplish the full range of NATO's missions. The principles of Allied solidarity and strategic unity remain paramount for all Alliance missions. Alliance forces must safeguard NATO's military effectiveness and freedom of action. The security of all Allies is indivisible: an attack on one is an attack on all. With respect to collective defence under Article 5 of the Washington Treaty, the combined military forces of the Alliance must be capable of deterring any potential aggression against it, of stopping an aggressor's advance as far forward as possible should an attack nevertheless occur, and of ensuring the political independence and territorial integrity of its member states. They must also be prepared to contribute to conflict prevention and to conduct non-Article 5 crisis response operations. The Alliance's forces have essential roles in fostering cooperation and understanding with NATO's Partners and other states, particularly in helping Partners to prepare for potential participation in NATO-led PfP operations. Thus they contribute to the preservation of peace, to the safeguarding of common security interests of Alliance members, and to the maintenance of the security and stability of the Euro-Atlantic area. By deterring the use of NBC weapons, they contribute to Alliance efforts aimed at preventing the proliferation of these weapons and their delivery means.

42. The achievement of the Alliance's aims depends critically on the equitable sharing of the roles, risks and responsibilities, as well as the benefits, of common defence. The presence of United States conventional and nuclear forces in Europe remains vital to the security of Europe, which is inseparably linked to that of North America. The North American Allies contribute to the Alliance through military forces available for Alliance missions, through their broader contribution to international peace and security, and through the provision of unique training facilities on the North American continent. The European Allies also make wide-ranging and substantial contributions. As the process of developing the ESDI within the Alliance progresses, the European Allies will further enhance their contribution to the common defence and to international peace and stability including through multinational formations.

43. The principle of collective effort in Alliance defence is embodied in practical arrangements that enable the Allies to enjoy the crucial political, military and resource advantages of collective defence, and prevent the renationalisation of defence policies, without depriving the Allies of their sovereignty. These arrangements also enable NATO's forces to carry out non-Article 5 crisis response operations and constitute a prerequisite for a coherent Alliance response to all possible contingencies. They are based on procedures for consultation, an integrated military structure, and on co-operation agreements. Key features include collective force planning; common funding; common operational planning; multinational formations, headquarters and command arrangements; an integrated air defence system; a balance of roles and responsibilities among the Allies; the stationing and deployment of forces outside home territory when required; arrangements, including planning, for crisis management and reinforcement; common standards and procedures for equipment, training and logistics; joint and combined doctrines and exercises when appropriate; and infrastructure, armaments and logistics cooperation. The inclusion of NATO's Partners in such arrangements or the development of similar arrangements for them, in appropriate areas, is also instrumental in enhancing cooperation and common efforts in Euro-Atlantic security matters.

44. Multinational funding, including through the Military Budget and the NATO Security Investment Programme, will continue to play an important role in acquiring and maintaining necessary assets and

capabilities. The management of resources should be guided by the military requirements of the Alliance as they evolve.

45. The Alliance supports the further development of the ESDI within the Alliance, including by being prepared to make available assets and capabilities for operations under the political control and strategic direction either of the WEU or as otherwise agreed.

46. To protect peace and to prevent war or any kind of coercion, the Alliance will maintain for the foreseeable future an appropriate mix of nuclear and conventional forces based in Europe and kept up to date where necessary, although at a minimum sufficient level. Taking into account the diversity of risks with which the Alliance could be faced, it must maintain the forces necessary to ensure credible deterrence and to provide a wide range of conventional response options. But the Alliance's conventional forces alone cannot ensure credible deterrence. Nuclear weapons make a unique contribution in rendering the risks of aggression against the Alliance incalculable and unacceptable. Thus, they remain essential to preserve peace.

The Alliance's Force Posture

The Missions of Alliance Military Forces

47. The primary role of Alliance military forces is to protect peace and to guarantee the territorial integrity, political independence and security of member states. The Alliance's forces must therefore be able to deter and defend effectively, to maintain or restore the territorial integrity of Allied nations and - in case of conflict - to terminate war rapidly by making an aggressor reconsider his decision, cease his attack and withdraw. NATO forces must maintain the ability to provide for collective defence while conducting effective non-Article 5 crisis response operations.

48. The maintenance of the security and stability of the Euro-Atlantic area is of key importance. An important aim of the Alliance and its forces is to keep risks at a distance by dealing with potential crises at an early stage. In the event of crises which jeopardise Euro-Atlantic stability and could affect the security of Alliance members, the Alliance's military forces may be called upon to conduct crisis response operations. They may also be called upon to contribute to the preservation of international peace and security by conducting operations in support of other international organisations, complementing and reinforcing political actions within a broad approach to security.

49. In contributing to the management of crises through military operations, the Alliance's forces will have to deal with a complex and diverse range of actors, risks, situations and demands, including humanitarian emergencies. Some non-Article 5 crisis response operations may be as demanding as some collective defence missions. Well-trained and well-equipped forces at adequate levels of readiness and in sufficient strength to meet the full range of contingencies as well as the appropriate support structures, planning tools and command and control capabilities are essential in providing efficient military contributions. The Alliance should also be prepared to support, on the basis of separable but not separate capabilities, operations under the political control and strategic direction either of the WEU or as otherwise agreed. The potential participation of Partners and other non NATO nations in NATO-led operations as well as possible operations with Russia would be further valuable elements of NATO's contribution to managing crises that affect Euro-Atlantic security.

50. Alliance military forces also contribute to promoting stability throughout the Euro-Atlantic area by their participation in military-to-military contacts and in other cooperation activities and exercises under the Partnership for Peace as well as those organised to deepen NATO's relationships with Russia, Ukraine and the Mediterranean Dialogue countries. They contribute to stability and understanding by participating in confidence-building activities, including those which enhance transparency and improve communication; as well as in verification of arms control agreements and in humanitarian de-mining. Key areas of consultation and cooperation could include inter alia: training and exercises, interoperability, civil-military relations, concept and doctrine development, defence planning, crisis management, proliferation issues, armaments cooperation as well as participation in operational planning and operations.

Guidelines for the Alliance's Force Posture

51. To implement the Alliance's fundamental security tasks and the principles of its strategy, the forces of the Alliance must continue to be adapted to meet the requirements of the full range of Alliance missions effectively and to respond to future challenges. The posture of Allies' forces, building on the strengths of different national defence structures, will conform to the guidelines developed in the following paragraphs.

52. The size, readiness, availability and deployment of the Alliance's military forces will reflect its commitment to collective defence and to conduct crisis response operations, sometimes at short notice, distant from their home stations, including beyond the Allies' territory. The characteristics of the Alliance's forces will also reflect the provisions of relevant arms control agreements. Alliance forces must be adequate in strength and capabilities to deter and counter aggression against any Ally. They must be interoperable and have appropriate doctrines and technologies. They must be held at the required readiness and deployability, and be capable of military success in a wide range of complex joint and combined operations, which may also include Partners and other non-NATO nations.

53. This means in particular:

- a. that the overall size of the Allies' forces will be kept at the lowest levels consistent with the requirements of collective defence and other Alliance missions; they will be held at appropriate and graduated readiness;
- b. that the peacetime geographical distribution of forces will ensure a sufficient military presence throughout the territory of the Alliance, including the stationing and deployment of forces outside home territory and waters and forward deployment of forces when and where necessary. Regional and, in particular, geostrategic considerations within the Alliance will have to be taken into account, as instabilities on NATO's periphery could lead to crises or conflicts requiring an Alliance military response, potentially with short warning times;
- c. that NATO's command structure will be able to undertake command and control of the full range of the Alliance's military missions including through the use of deployable combined and joint HQs, in particular CJTF headquarters, to command and control multinational and multiservice forces. It will also be able to support operations under the political control and strategic direction either of the WEU or as otherwise agreed, thereby contributing to the development of the ESDI within the Alliance, and to conduct NATO-led non-Article 5 crisis response operations in which Partners and other countries may participate;
- d. that overall, the Alliance will, in both the near and long term and for the full range of its missions, require essential operational capabilities such as an effective engagement capability; deployability and mobility; survivability of forces and infrastructure; and sustainability, incorporating logistics and force rotation. To develop these capabilities to their full potential for multinational operations, interoperability, including human factors, the use of appropriate advanced technology, the maintenance of information superiority in military operations, and highly qualified personnel with a broad spectrum of skills will be important. Sufficient capabilities in the areas of command, control and communications as well as intelligence and surveillance will serve as necessary force multipliers;
- e. that at any time a limited but militarily significant proportion of ground, air and sea forces will be able to react as rapidly as necessary to a wide range of eventualities, including a short-notice attack on any Ally. Greater numbers of force elements will be available at appropriate levels of readiness to sustain prolonged operations, whether within or beyond Alliance territory, including through rotation of deployed forces. Taken together, these forces must also be of sufficient quality, quantity and readiness to contribute to deterrence and to defend against limited attacks on the Alliance;
- f. that the Alliance must be able to build up larger forces, both in response to any fundamental changes in the security environment and for limited requirements, by reinforcement, by mobilising reserves, or by reconstituting forces when necessary. This ability must be in proportion to potential threats to Alliance security, including potential long-term developments. It must take into account the possibility of substantial improvements in the readiness and capabilities of military forces on the periphery of the Alliance. Capabilities for timely reinforcement and resupply both within and from Europe and North America will remain of critical importance, with a resulting need for a high degree of deployability, mobility and flexibility;
- g. that appropriate force structures and procedures, including those that would provide an ability to build up, deploy and draw down forces quickly and selectively, are necessary to permit measured, flexible and timely responses in order to reduce and defuse tensions. These arrangements must be exercised regularly in peacetime;
- h. that the Alliance's defence posture must have the capability to address appropriately and effectively the risks associated with the proliferation of NBC weapons and their means of delivery, which also pose a potential threat to the Allies' populations, territory, and forces. A balanced mix of forces, response capabilities and strengthened defences is needed;

i. that the Alliance's forces and infrastructure must be protected against terrorist attacks.

Characteristics of Conventional Forces

54. It is essential that the Allies' military forces have a credible ability to fulfil the full range of Alliance missions. This requirement has implications for force structures, force and equipment levels; readiness, availability, and sustainability; training and exercises; deployment and employment options; and force build-up and mobilisation capabilities. The aim should be to achieve an optimum balance between high readiness forces capable of beginning rapidly, and immediately as necessary, collective defence or non-Article 5 crisis response operations; forces at different levels of lower readiness to provide the bulk of those required for collective defence, for rotation of forces to sustain crisis response operations, or for further reinforcement of a particular region; and a longer-term build-up and augmentation capability for the worst case -- but very remote -- scenario of large scale operations for collective defence. A substantial proportion of Alliance forces will be capable of performing more than one of these roles.

55. Alliance forces will be structured to reflect the multinational and joint nature of Alliance missions. Essential tasks will include controlling, protecting, and defending territory; ensuring the unimpeded use of sea, air, and land lines of communication; sea control and protecting the deployment of the Alliance's sea-based deterrent; conducting independent and combined air operations; ensuring a secure air environment and effective extended air defence; surveillance, intelligence, reconnaissance and electronic warfare; strategic lift; and providing effective and flexible command and control facilities, including deployable combined and joint headquarters.

56. The Alliance's defence posture against the risks and potential threats of the proliferation of NBC weapons and their means of delivery must continue to be improved, including through work on missile defences. As NATO forces may be called upon to operate beyond NATO's borders, capabilities for dealing with proliferation risks must be flexible, mobile, rapidly deployable and sustainable. Doctrines, planning, and training and exercise policies must also prepare the Alliance to deter and defend against the use of NBC weapons. The aim in doing so will be to further reduce operational vulnerabilities of NATO military forces while maintaining their flexibility and effectiveness despite the presence, threat or use of NBC weapons.

57. Alliance strategy does not include a chemical or biological warfare capability. The Allies support universal adherence to the relevant disarmament regimes. But, even if further progress with respect to banning chemical and biological weapons can be achieved, defensive precautions will remain essential.

58. Given reduced overall force levels and constrained resources, the ability to work closely together will remain vital for achieving the Alliance's missions. The Alliance's collective defence arrangements in which, for those concerned, the integrated military structure plays the key role, are essential in this regard. The various strands of NATO's defence planning need to be effectively coordinated at all levels in order to ensure the preparedness of the forces and supporting structures to carry out the full spectrum of their roles. Exchanges of information among the Allies about their force plans contribute to securing the availability of the capabilities needed for the execution of these roles. Consultations in case of important changes in national defence plans also remain of key importance. Cooperation in the development of new operational concepts will be essential for responding to evolving security challenges. The detailed practical arrangements that have been developed as part of the ESDI within the Alliance contribute to close allied co-operation without unnecessary duplication of assets and capabilities.

59. To be able to respond flexibly to possible contingencies and to permit the effective conduct of Alliance missions, the Alliance requires sufficient logistics capabilities, including transport capacities, medical support and stocks to deploy and sustain all types of forces effectively. Standardisation will foster cooperation and cost-effectiveness in providing logistic support to allied forces. Mounting and sustaining operations outside the Allies' territory, where there may be little or no host-nation support, will pose special logistical challenges. The ability to build-up larger, adequately equipped and trained forces, in a timely manner and to a level able to fulfil the full range of Alliance missions, will also make an essential contribution to crisis management and defence. This will include the ability to reinforce any area at risk and to establish a multinational presence when and where this is needed. Forces of various kinds and at various levels of readiness will be capable of flexible employment in both intra-European and transatlantic reinforcement. This will require control of lines of communication, and appropriate support and exercise arrangements.

60. The interaction between Alliance forces and the civil environment (both governmental and nongovernmental) in which they operate is crucial to the success of operations. Civil-military cooperation is interdependent: military means are increasingly requested to assist civil authorities; at the same time civil support to military operations is important for logistics, communications, medical support, and public affairs. Cooperation between the Alliance's military and civil bodies will accordingly remain essential.

61. The Alliance's ability to accomplish the full range of its missions will rely increasingly on multinational forces, complementing national commitments to NATO for the Allies concerned. Such forces, which are applicable to the full range of Alliance missions, demonstrate the Alliance's resolve to maintain a credible collective defence; enhance Alliance cohesion; and reinforce the transatlantic partnership and strengthen the ESDI within the Alliance. Multinational forces, particularly those capable of deploying rapidly for collective defence or for non-Article 5 crisis response operations, reinforce solidarity. They can also provide a way of deploying more capable formations than might be available purely nationally, thus helping to make more efficient use of scarce defence resources. This may include a highly integrated, multinational approach to specific tasks and functions, an approach which underlies the implementation of the CJTF concept. For peace support operations, effective multinational formations and other arrangements involving Partners will be valuable. In order to exploit fully the potential offered by multinational formations, improving interoperability, inter alia through sufficient training and exercises, is of the highest importance.

Characteristics of Nuclear Forces

62. The fundamental purpose of the nuclear forces of the Allies is political: to preserve peace and prevent coercion and any kind of war. They will continue to fulfil an essential role by ensuring uncertainty in the mind of any aggressor about the nature of the Allies' response to military aggression. They demonstrate that aggression of any kind is not a rational option. The supreme guarantee of the security of the Allies is provided by the strategic nuclear forces of the Alliance, particularly those of the United States; the independent nuclear forces of the United Kingdom and France, which have a deterrent role of their own, contribute to the overall deterrence and security of the Allies.

63. A credible Alliance nuclear posture and the demonstration of Alliance solidarity and common commitment to war prevention continue to require widespread participation by European Allies involved in collective defence planning in nuclear roles, in peacetime basing of nuclear forces on their territory and in command, control and consultation arrangements. Nuclear forces based in Europe and committed to NATO provide an essential political and military link between the European and the North American members of the Alliance. The Alliance will therefore maintain adequate nuclear forces in Europe. These forces need to have the necessary characteristics and appropriate flexibility and survivability, to be perceived as a credible and effective element of the Allies' strategy in preventing war. They will be maintained at the minimum level sufficient to preserve peace and stability.

64. The Allies concerned consider that, with the radical changes in the security situation, including reduced conventional force levels in Europe and increased reaction times, NATO's ability to defuse a crisis through diplomatic and other means or, should it be necessary, to mount a successful conventional defence has significantly improved. The circumstances in which any use of nuclear weapons might have to be contemplated by them are therefore extremely remote. Since 1991, therefore, the Allies have taken a series of steps which reflect the post-Cold War security environment. These include a dramatic reduction of the types and numbers of NATO's sub strategic forces including the elimination of all nuclear artillery and ground-launched short-range nuclear missiles; a significant relaxation of the readiness criteria for nuclear-armed forces; and the termination of standing peacetime nuclear contingency plans. NATO's nuclear forces no longer target any country. Nonetheless, NATO will maintain, at the minimum level consistent with the prevailing security environment, adequate sub-strategic forces based in Europe which will provide an essential link with strategic nuclear forces, reinforcing the transatlantic link. These will consist of dual capable aircraft and a small number of United Kingdom Trident warheads. Sub-strategic nuclear weapons will, however, not be deployed in normal circumstances on surface vessels and attack submarines.

Part V - Conclusion

65. As the North Atlantic Alliance enters its sixth decade, it must be ready to meet the challenges and opportunities of a new century. The Strategic Concept reaffirms the enduring purpose of the Alliance and sets out its fundamental security tasks. It enables a transformed NATO to contribute to the evolving security environment, supporting security and stability with the strength of its shared commitment to democracy and the peaceful resolution of disputes. The Strategic Concept will govern the Alliance's security and defence policy, its operational concepts, its conventional and nuclear force posture and its collective defence arrangements, and will be kept under review in the light of the evolving security environment. In an uncertain world the need for effective defence remains, but in reaffirming this commitment the Alliance will also continue making full use of every opportunity to help build an undivided continent by promoting and fostering the vision of a Europe whole and free.



Atlantic Treaty Association
Association du Traité Atlantique

NATO Summit Declaration, Prague 2002

Declaration:

Issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Prague, Czech Republic (21 Nov. 2002)

1. We, the Heads of State and Government of the member countries of the North Atlantic Alliance, met today to enlarge our Alliance and further strengthen NATO to meet the grave new threats and profound security challenges of the 21st century. Bound by our common vision embodied in the Washington Treaty, we commit ourselves to transforming NATO with new members, new capabilities and new relationships with our partners. We are steadfast in our commitment to the transatlantic link; to NATO's fundamental security tasks including collective defence; to our shared democratic values; and to the United Nations Charter.

2. Today, we have decided to invite Bulgaria, Estonia, Latvia, Lithuania, Romania, Slovakia and Slovenia to begin accession talks to join our Alliance. We congratulate them on this historic occasion, which so fittingly takes place in Prague. The accession of these new members will strengthen security for all in the Euro-Atlantic area, and help achieve our common goal of a Europe whole and free, united in peace and by common values. NATO's door will remain open to European democracies willing and able to assume the responsibilities and obligations of membership, in accordance with Article 10 of the Washington Treaty.

3. Recalling the tragic events of 11 September 2001 and our subsequent decision to invoke Article 5 of the Washington Treaty, we have approved a comprehensive package of measures, based on NATO's Strategic Concept, to strengthen our ability to meet the challenges to the security of our forces, populations and territory, from wherever they may come. Today's decisions will provide for balanced and effective capabilities within the Alliance so that NATO can better carry out the full range of its missions and respond collectively to those challenges, including the threat posed by terrorism and by the proliferation of weapons of mass destruction and their means of delivery.

4. We underscore that our efforts to transform and adapt NATO should not be perceived as a threat by any country or organisation, but rather as a demonstration of our determination to protect our populations, territory and forces from any armed attack, including terrorist attack, directed from abroad. We are determined to deter, disrupt, defend and protect against any attacks on us, in accordance with the Washington Treaty and the Charter of the United Nations. In order to carry out the full range of its missions, NATO must be able to field forces that can move quickly to wherever they are needed, upon decision by the North Atlantic Council, to sustain operations over distance and time, including in an environment where they might be faced with nuclear, biological and chemical threats, and to achieve their objectives. Effective military forces, an essential part of our overall political strategy, are vital to safeguard the freedom and security of our populations and to contribute to peace and security in the Euro-Atlantic region. We have therefore decided to:

a. Create a NATO Response Force (NRF) consisting of a technologically advanced, flexible, deployable, interoperable and sustainable force including land, sea, and air elements ready to move quickly to wherever needed, as decided by the Council. The NRF will also be a

catalyst for focusing and promoting improvements in the Alliance's military capabilities. We gave directions for the development of a comprehensive concept for such a force, which will have its initial operational capability as soon as possible, but not later than October 2004 and its full operational capability not later than October 2006, and for a report to Defence Ministers in Spring 2003. The NRF and the related work of the EU Headline Goal should be mutually reinforcing while respecting the autonomy of both organisations.

b. Streamline NATO's military command arrangements. We have approved the Defence Ministers' report providing the outline of a leaner, more efficient, effective and deployable command structure, with a view to meeting the operational requirements for the full range of Alliance missions. It is based on the agreed Minimum Military Requirements document for the Alliance's command arrangements. The structure will enhance the transatlantic link, result in a significant reduction in headquarters and Combined Air Operations Centres, and promote the transformation of our military capabilities. There will be two strategic commands, one operational, and one functional. The strategic command for Operations, headquartered in Europe (Belgium), will be supported by two Joint Force Commands able to generate a land-based Combined Joint Task Force (CJTF) headquarters and a robust but more limited standing joint headquarters from which a sea-based CJTF headquarters capability can be drawn. There will also be land, sea and air components. The strategic command for Transformation, headquartered in the United States, and with a presence in Europe, will be responsible for the continuing transformation of military capabilities and for the promotion of interoperability of Alliance forces, in cooperation with the Allied Command Operations as appropriate. We have instructed the Council and Defence Planning Committee, taking into account the work of the NATO Military Authorities and objective military criteria, to finalise the details of the structure, including geographic locations of command structure headquarters and other elements, so that final decisions are taken by Defence Ministers in June 2003.

c. Approve the Prague Capabilities Commitment (PCC) as part of the continuing Alliance effort to improve and develop new military capabilities for modern warfare in a high threat environment. Individual Allies have made firm and specific political commitments to improve their capabilities in the areas of chemical, biological, radiological, and nuclear defence; intelligence, surveillance, and target acquisition; air-to-ground surveillance; command, control and communications; combat effectiveness, including precision guided munitions and suppression of enemy air defences; strategic air and sea lift; air-to-air refuelling; and deployable combat support and combat service support units. Our efforts to improve capabilities through the PCC and those of the European Union to enhance European capabilities through the European Capabilities Action Plan should be mutually reinforcing, while respecting the autonomy of both organisations, and in a spirit of openness. We will implement all aspects of our Prague Capabilities Commitment as quickly as possible. We will take the necessary steps to improve capabilities in the identified areas of continuing capability shortfalls. Such steps could include multinational efforts, role specialisation and reprioritisation, noting that in many cases additional financial resources will be required, subject as appropriate to parliamentary approval. We are committed to pursuing vigorously capability improvements. We have directed the Council in Permanent Session to report on implementation to Defence Ministers.

d. Endorse the agreed military concept for defence against terrorism. The concept is part of a package of measures to strengthen NATO's capabilities in this area, which also includes improved intelligence sharing and crisis response arrangements.

Terrorism, which we categorically reject and condemn in all its forms and manifestations, poses a grave and growing threat to Alliance populations, forces and territory, as well as to

international security. We are determined to combat this scourge for as long as necessary. To combat terrorism effectively, our response must be multi-faceted and comprehensive. We are committed, in cooperation with our partners, to fully implement the Civil Emergency Planning (CEP) Action Plan for the improvement of civil preparedness against possible attacks against the civilian population with chemical, biological or radiological (CBR) agents. We will enhance our ability to provide support, when requested, to help national authorities to deal with the consequences of terrorist attacks, including attacks with CBRN against critical infrastructure, as foreseen in the CEP Action Plan.

e. Endorse the implementation of five nuclear, biological and chemical weapons defence initiatives, which will enhance the Alliance's defence capabilities against weapons of mass destruction: a Prototype Deployable NBC Analytical Laboratory; a Prototype NBC Event Response team; a virtual Centre of Excellence for NBC Weapons Defence; a NATO Biological and Chemical Defence Stockpile; and a Disease Surveillance system. We reaffirm our commitment to augment and improve expeditiously our NBC defence capabilities.

f. Strengthen our capabilities to defend against cyber attacks.

g. Examine options for addressing the increasing missile threat to Alliance territory, forces and population centres in an effective and efficient way through an appropriate mix of political and defence efforts, along with deterrence. Today we initiated a new NATO Missile Defence feasibility study to examine options for protecting Alliance territory, forces and population centres against the full range of missile threats, which we will continue to assess. Our efforts in this regard will be consistent with the indivisibility of Allied security. We support the enhancement of the role of the WMD Centre within the International Staff to assist the work of the Alliance in tackling this threat. We reaffirm that disarmament, arms control and non-proliferation make an essential contribution to preventing the spread and use of WMD and their means of delivery. We stress the importance of abiding by and strengthening existing multilateral non-proliferation and export control regimes and international arms control and disarmament accords.

5. Admitting Bulgaria, Estonia, Latvia, Lithuania, Romania, Slovakia and Slovenia as new members will enhance NATO's ability to face the challenges of today and tomorrow. They have demonstrated their commitment to the basic principles and values set out in the Washington Treaty, the ability to contribute to the Alliance's full range of missions including collective defence, and a firm commitment to contribute to stability and security, especially in regions of crisis and conflict. We will begin accession talks immediately with the aim of signing Accession Protocols by the end of March 2003 and completing the ratification process in time for these countries to join the Alliance at the latest at our Summit in May 2004. During the period leading up to accession, the Alliance will involve the invited countries in Alliance activities to the greatest extent possible. We pledge our continued support and assistance, including through the Membership Action Plan (MAP). We look forward to receiving the invitees' timetables for reforms, upon which further progress will be expected before and after accession in order to enhance their contribution to the Alliance.

6. We commend Albania for its significant reform progress, its constructive role in promoting regional stability, and strong support for the Alliance. We commend the former Yugoslav Republic of Macedonia for the significant progress it has achieved in its reform process and for its strong support for Alliance operations, as well as for the important steps it has made in overcoming its internal challenges and advancing democracy, stability and ethnic reconciliation. We will continue to help both countries, including through the MAP, to achieve stability, security and prosperity, so that they can meet the obligations of membership. In this context, we have also agreed to improve our capacity to contribute to Albania's continued reform, and to further assist defence and security sector reform in the former Yugoslav Republic of Macedonia through the NATO presence. We encourage both countries to redouble their reform efforts. They remain under consideration for future membership. Croatia, which has made encouraging progress on reform, will also be under consideration for future membership. Progress in this regard will depend upon Croatia's further reform efforts and compliance with all of its international obligations, including to the International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia (ICTY).

The Membership Action Plan will remain the vehicle to keep aspirants' progress under review.

Today's invitees will not be the last.

7. The Euro-Atlantic Partnership Council (EAPC) and the Partnership for Peace (PfP) have greatly enhanced security and stability throughout the Euro-Atlantic area. We have today decided to upgrade our cooperation with the EAPC/PfP countries. Our political dialogue will be strengthened, and Allies, in consultation with Partners, will, to the maximum extent possible, increase involvement of Partners, as appropriate, in the planning, conduct, and oversight of those activities and projects in which they participate and to which they contribute. We have introduced new practical mechanisms, such as Individual Partnership Action Plans, which will ensure a comprehensive, tailored and differentiated approach to the Partnership, and which allow for support to the reform efforts of Partners. We encourage Partners, including the countries of the strategically important regions of the Caucasus and Central Asia, to take advantage of these mechanisms. We welcome the resolve of Partners to undertake all efforts to combat terrorism, including through the Partnership Action Plan against Terrorism. We will also continue to further enhance interoperability and defence-related activities, which constitute the core of our partnership. Participation in the PfP and the EAPC could be broadened in the future to include the Federal Republic of Yugoslavia and Bosnia and Herzegovina once necessary progress is achieved, including full cooperation with the ICTY.

8. We welcome the significant achievements of the NATO-Russia Council since the historic NATO-Russia Summit meeting in Rome. We have deepened our relationship to the benefit of all the peoples in the Euro-Atlantic area. NATO member states and Russia are working together in the NATO-Russia Council as equal partners, making progress in areas such as peacekeeping, defence reform, WMD proliferation, search and rescue, civil emergency planning, theatre missile defence and the struggle against terrorism, towards our shared goal of a stable, peaceful and undivided Europe. In accordance with the Founding Act and the Rome Declaration, we are determined to intensify and broaden our cooperation with Russia.

9. We remain committed to strong NATO-Ukraine relations under the Charter on a Distinctive Partnership. We note Ukraine's determination to pursue full Euro-Atlantic integration, and encourage Ukraine to implement all the reforms necessary, including as regards enforcement of export controls, to achieve this objective. The new Action Plan that we are adopting with Ukraine is an important step forward; it identifies political, economic, military and other reform areas where Ukraine is committed to make further progress and where NATO will continue to assist. Continued progress in deepening and enhancing our relationship requires an unequivocal Ukrainian commitment to the values of the Euro-Atlantic community.

10. We reaffirm that security in Europe is closely linked to security and stability in the Mediterranean. We therefore decide to upgrade substantially the political and practical dimensions of our Mediterranean Dialogue as an integral part of the Alliance's cooperative approach to security. In this respect, we encourage intensified practical cooperation and effective interaction on security matters of common concern, including terrorism-related issues, as appropriate, where NATO can provide added value. We reiterate that the Mediterranean Dialogue and other international efforts, including the EU Barcelona process, are complementary and mutually reinforcing.

11. NATO and the European Union share common strategic interests. We remain strongly committed to the decisions made at the Washington Summit and subsequent Ministerial meetings, in order to enhance NATO-EU cooperation. The success of our cooperation has been evident in our concerted efforts in the Balkans to restore peace and create the conditions for prosperous and democratic societies. Events on and since 11 September 2001 have underlined further the importance of greater transparency and cooperation between our two organisations on questions of common interest relating to security, defence, and crisis management, so that crises can be met with the most appropriate military response and effective crisis management ensured. We remain committed to making the progress needed on all the various aspects of our relationship, noting the need to find solutions satisfactory to all Allies on the issue of participation by non-EU European Allies, in order to achieve a genuine strategic partnership.

12. To further promote peace and stability in the Euro-Atlantic Area, NATO will continue to develop its fruitful and close cooperation with the OSCE, namely in the complementary areas of conflict prevention, crisis management and post-conflict rehabilitation.

13. The Alliance has played a vital role in restoring a secure environment in South-East Europe. We reaffirm our support for the territorial integrity and sovereignty of all the countries in this strategically important region. We will continue to work with our partners in SFOR and KFOR, the United Nations, the European Union, the OSCE and other international organisations, to help build a peaceful, stable and democratic South-East Europe, where all countries assume ownership of the process of reform, and are integrated in Euro-Atlantic structures. We remain determined to see that goal become reality. We expect the countries of the region: to continue to build enduring multiethnic democracies, root out organised crime and corruption and firmly establish the rule of law; to cooperate regionally; and to comply fully with international obligations, including by bringing to justice in The Hague all ICTY indictees. The reform progress that these countries make will determine the pace of their integration into Euro-Atlantic structures. We confirm our continued presence in the region and we stand ready to assist these countries in the region, through individual programmes of assistance, to continue their progress. In the light of continuing progress and analysis of the prevailing security and political environment, we will explore options for a further rationalisation and force restructuring, taking into account a regional approach. We welcome the successful conclusion of Operation Amber Fox in the former Yugoslav Republic of Macedonia. We have agreed to maintain a NATO presence from 15 December for a limited period to contribute to continuing stability, which we will review in the light of the evolving situation. We note the EU's expressed readiness to take over the military operation in the former Yugoslav Republic of Macedonia under appropriate conditions.

14. NATO member countries have responded to the call of the UN Security Council to assist the Afghan government in restoring security in Kabul and its surroundings. Their forces constitute the backbone of the International Security Assistance Force (ISAF) in Afghanistan. We commend the United Kingdom and Turkey for their successive contributions as ISAF lead nations, and welcome the willingness of Germany and the Netherlands jointly to succeed them. NATO has agreed to provide support in selected areas for the next ISAF lead nations, showing our continued commitment. However, the responsibility for providing security and law and order throughout Afghanistan resides with the Afghans themselves.

15. We remain committed to the CFE Treaty and reaffirm our attachment to the early entry into force of the Adapted Treaty. The CFE regime provides a fundamental contribution to a more secure and integrated Europe. We welcome the approach of those non-CFE countries, which have stated their intention to request accession to the Adapted CFE Treaty upon its entry into force. Their accession would provide an important additional contribution to European stability and security. We welcome the significant results of Russia's effort to reduce forces in the Treaty's Article V area to agreed levels. We urge swift fulfilment of the outstanding Istanbul commitments on Georgia and Moldova, which will create the conditions for Allies and other States Parties to move forward on ratification of the Adapted CFE Treaty.

16. As NATO transforms, we have endorsed a package of measures to improve the efficiency and effectiveness of the headquarters organisation. The NATO+ Initiative on human resources issues complements this effort. We are committed to continuing to provide, individually and collectively, the resources that are necessary to allow our Alliance to perform the tasks that we demand of it.

17. We welcome the role of the NATO Parliamentary Assembly in complementing NATO's efforts to project stability throughout Europe. We also appreciate the contribution made by the Atlantic Treaty Association in promoting better understanding of the Alliance and its objectives among our publics.

18. We express our deep appreciation for the gracious hospitality extended to us by the Government of the Czech Republic.

19. Our Summit demonstrates that European and North American Allies, already united by history and common values, will remain a community determined and able to defend our territory, populations and forces against all threats and challenges. For over fifty years, NATO has defended peace, democracy and security in the Euro-Atlantic area. The commitments we have undertaken here in Prague will ensure that the Alliance continues to play that vital role into the future.

¹ Turkey recognizes the Republic of Macedonia with its constitutional name.



Atlantic Treaty Association
Association du Traité Atlantique

NATO Summit Declaration, Istanbul 2004
Our security in a new era

Declaration:

Issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Istanbul (28 Jun. 2004)

We, the Heads of State and Government of the member countries of the North Atlantic Alliance, meet today in Istanbul to renew our commitment to collective defence, and to address together NATO's response to the security challenges we face at the beginning of the 21st century.

NATO embodies the vital partnership between Europe and North America.

Our Alliance is founded on the principles of democracy, individual liberty, and the rule of law. Those values, rooted in the principles of the United Nations Charter and the Washington Treaty, underlie the unique character of the transatlantic link.

We celebrate NATO's critical role in fostering the spread of freedom throughout Europe. Today, we welcome seven new members. Their participation in this Summit demonstrates that we remain committed to a Europe whole, free and at peace.

We pledge again that our Alliance remains open to all European democracies, regardless of geography, willing and able to meet the responsibilities of membership, and whose inclusion would enhance overall security and stability in Europe. Collective defence remains the core purpose of the Alliance. But the threats that NATO faces have changed substantially.

We remain committed to address vigorously the threats facing our Alliance, taking into account that they emanate from a far wider area than in the past. They include terrorism and the proliferation of weapons of mass destruction. North America and Europe face these threats together. NATO is engaged in fighting terrorism, strengthening security and building stability in many regions in the world. Now as ever, unity within the Alliance is essential, and the principle of the indivisibility of Allied security is fundamental.

We are determined to address effectively the threats to our territory, forces and populations from wherever they may come.

The Alliance is adapting to meet these security challenges through its military operations and activities, its engagement with partners and its continued transformation of military capabilities.

Today, we have approved a major expansion of NATO's role in Afghanistan in support of the Afghan Authorities. We will commit the resources needed to make this mission a success.

NATO is also leading military operations in the Balkans and the Mediterranean, and supporting Poland's leadership of the Multinational Division in Iraq. We have also issued a separate statement on Iraq.

The decision to end NATO's nine year mission in Bosnia marks its success in ending the war and keeping the peace in that country. We welcome the decision of the European Union to mount a new operation in Bosnia, and look forward to continued cooperation.

NATO continues to build closer cooperation on common security concerns with the European Union and with states in Europe, including Russia, Ukraine and the states of Central Asia and the Caucasus,

as well as with states of the Mediterranean and the Broader Middle East. Today, we have taken decisions aimed at strengthening these relationships further in order to cooperate effectively in addressing the challenges of the 21st century.

NATO is transforming its military capabilities in order to adapt to the changing strategic environment. The new command structure, the NATO Response Force, and the Chemical, Biological, Radiological, Nuclear Defence battalion are progressing. Together, they give NATO much stronger and faster military capabilities.

But transformation is a process, not an event. We are therefore committed to continued transformation and to further strengthen our operational capabilities and procedures so that our forces are more deployable and usable. To this end, we invite the Secretary General and the North Atlantic Council in permanent session to take the steps necessary to ensure that the transformation process is fully implemented, and to report to us at the next NATO Summit.

The North Atlantic Alliance has confronted challenge and change throughout its history, yet has always proved resilient in adapting to new situations. As we face a new era of danger and hope, NATO remains our vital multilateral bridge across the Atlantic, complementing a common political approach with its military capabilities. We renew our commitment to consult, deliberate and act together as Allies.

We are confident that NATO will remain our indispensable instrument in defending our freedom and security.



Atlantic Treaty Association
Association du Traité Atlantique

NATO Summit Declaration, Riga 2006

Declaration:

Issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Riga (29 Nov. 2006)

1. We, the Heads of State and Government of the member countries of the North Atlantic Alliance, reaffirm today in Riga our resolve to meet the security challenges of the 21st century and defend our populations and common values, while maintaining a strong collective defence as the core purpose of our Alliance. Our 26 nations are united in democracy, individual liberty and the rule of law, and faithful to the purposes and principles of the United Nations Charter.

2. The principle of the indivisibility of Allied security is fundamental, and our solidarity gives us the strength to meet new challenges together. In today's evolving security environment, we confront complex, sometimes inter-related threats such as terrorism, increasingly global in scale and lethal in results, and the proliferation of Weapons of Mass Destruction and their means of delivery, as well as challenges from instability due to failed or failing states. This puts a premium on the vital role NATO plays as the essential forum for security consultation between North American and European Allies. It highlights the importance of common action against those threats, including in UN-mandated crisis response operations. It also underscores the importance of continuing transformation of NATO's capabilities and relationships, which includes our operations and missions, strong investment in enhanced capabilities, and closer engagement with our partners, other nations and organisations. We have today endorsed our Comprehensive Political Guidance which provides a framework and political direction for NATO's continuing transformation, setting out, for the next 10-15 years, the priorities for all Alliance capability issues, planning disciplines and intelligence.

3. From Afghanistan to the Balkans and from the Mediterranean Sea to Darfur, in six challenging missions and operations in three geographic regions, we are advancing peace and security and standing shoulder-to-shoulder with those who defend our common values of democracy and freedom as embodied in the Washington Treaty. We are working closely with our partners and other nations in these endeavours. We pay tribute to the professionalism and dedication of the more than fifty thousand men and women from Allied and other nations dedicated to these tasks, and extend our deepest sympathies to the families and loved ones of the injured and the fallen.

4. We stand with the Government of President Karzai and the people of Afghanistan who seek to build a stable, democratic and prosperous society, free from terrorism, narcotics and fear, providing for its own security and at peace with its neighbours. Afghans have accomplished much in the last five years. Democratically elected institutions are in place, and the implementation of national reconstruction and development strategies is improving the lives of millions. We are committed to an enduring role to support the Afghan authorities, in cooperation with other international actors.

5. Contributing to peace and stability in Afghanistan is NATO's key priority. In cooperation with Afghan National Security Forces and in coordination with other international actors, we will continue to support the Afghan authorities in meeting their responsibilities to provide security, stability and reconstruction across Afghanistan through the UN-mandated NATO-led International Security Assistance Force (ISAF), respecting international law and making every effort to avoid harm to the

civilian population. We reaffirm the strong solidarity of our Alliance, and pledge to ensure that ISAF has the forces, resources, and flexibility needed to ensure the mission's continued success. Moreover, the Afghan Government and NATO are working together to develop democratically controlled defence institutions. We have agreed today to increase our support to the training and further development of the Afghan National Army, and decided to make stronger national contributions to Afghan National Police training. We welcome the continued contribution of partners and other nations to the ISAF mission and encourage all members of the international community to contribute to this essential effort.

6. There can be no security in Afghanistan without development, and no development without security. The Afghan people have set out their security, governance, and development goals in the Afghanistan Compact, concluded with the international community at the beginning of the year. Provincial Reconstruction Teams are increasingly at the leading edge of NATO's effort, supported by military forces capable of providing the security and stability needed to foster civilian activity. Guided by the principle of local ownership, our nations will support the Afghan Government's National Development Strategy and its efforts to build civilian capacity and develop its institutions. We encourage other nations and international organisations, notably the UN and the World Bank, to do the same. NATO will play its full role, but cannot assume the entire burden. We welcome efforts by donor nations, the European Union (EU), and other international organisations to increase their support. We also welcome the steps already taken by the international community to improve the coordination of civilian and military activities, including dialogue between capitals and international organisations, and are convinced of the need to take this further. We encourage the UN to take a leading role in this regard in support of the Afghan Government.

7. We support the Government of Afghanistan's work to demonstrate decisive leadership, including reaching out to the provinces, strengthening the rule of law, tackling corruption and taking resolute measures against illegal narcotics. We further recognise the need to disrupt the networks that finance, supply and equip terrorists who threaten the government and people of Afghanistan. We recognise the linkage between narcotics and insurgents in Afghanistan and will continue to support the Afghan Government's counter-narcotics efforts, within ISAF's mandate.

8. We call on all Afghanistan's neighbours to act resolutely in support of the Afghan government's efforts to build a stable and democratic country within secure borders. We particularly encourage close cooperation between Afghanistan, Pakistan and NATO, including through the Tri-Partite Commission.

9. In Kosovo, a robust UN-mandated KFOR presence has been crucial in helping to maintain security and promoting the political process. NATO will remain ready to respond quickly to any threats to the safe and secure environment. We will play our part in the implementation of the security provisions of a settlement, and cooperate closely with the population of Kosovo, the EU and other international actors to promote stability and to assist in building a Kosovo security system that is democratically controlled and ethnically representative, and that enjoys legitimacy throughout Kosovo. We attach great importance to standards implementation especially regarding the safeguarding of minority and community rights and the protection of historical and religious sites, and to combating crime and corruption. We fully support UN Special Envoy Martti Ahtisaari in his efforts to conclude the process and we call on all parties to work together with the UN Special Envoy in a constructive manner, show flexibility in the process, meet the internationally endorsed standards and participate in local civic institutions. This should result in a settlement that improves stability in Southeast Europe, enhances the entire region's prospects for integration with Euro-Atlantic institutions and is acceptable to the people of Kosovo. As in Afghanistan, success in Kosovo will depend on a concerted effort. Accordingly, NATO activity to provide a secure environment will continue to be coordinated with the activities of the UN, the EU and the OSCE to build governance and support reform.

10. Experience in Afghanistan and Kosovo demonstrates that today's challenges require a comprehensive approach by the international community involving a wide spectrum of civil and military instruments, while fully respecting mandates and autonomy of decisions of all actors, and provides precedents for this approach. To that end, while recognising that NATO has no requirement to develop capabilities strictly for civilian purposes, we have tasked today the Council in Permanent

Session to develop pragmatic proposals in time for the meeting of Foreign Ministers in April 2007 and Defence Ministers in June 2007 to improve coherent application of NATO's own crisis management instruments as well as practical cooperation at all levels with partners, the UN and other relevant international organisations, Non-Governmental Organisations and local actors in the planning and conduct of ongoing and future operations wherever appropriate. These proposals

should take into account emerging lessons learned and consider flexible options for the adjustment of NATO military and political planning procedures with a view to enhancing civil-military interface.

11. NATO's policy of partnerships, dialogue, and cooperation is essential to the Alliance's purpose and its tasks. It has fostered strong relationships with countries of the Euro-Atlantic Partnership Council (EAPC), the Mediterranean Dialogue (MD), and the Istanbul Cooperation Initiative (ICI), as well as with Contact Countries. NATO's partnerships have an enduring value, contributing to stability and security across the Euro-Atlantic area and beyond. NATO's missions and operations have also demonstrated the political and operational value of these relationships: eighteen nations outside the Alliance contribute forces and provide support to our operations and missions, and others have expressed interest in working more closely with NATO.

12. With this in mind, we task the Council in Permanent Session to further develop this policy, in particular to:

- fully develop the political and practical potential of NATO's existing cooperation programmes: EAPC/Partnership for Peace (PfP), MD and ICI, and its relations with Contact Countries, in accordance with the decisions of our Istanbul Summit;
- increase the operational relevance of relations with non-NATO countries, including interested Contact Countries; and in particular to strengthen NATO's ability to work with those current and potential contributors to NATO operations and mission, who share our interests and values;
- increase NATO's ability to provide practical advice on, and assistance in, the defence and security-related aspects of reform in countries and regions where NATO is engaged.

13. Together, we will pursue these objectives, subject to North Atlantic Council (NAC) decisions, by:

- making consultations with PfP Partners more focused and reflective of priorities, including by adapting the EAPC process and by making full use of the different formats of NATO's interaction with Partners, as provided for in the EAPC Basic Document and agreed at our Prague and Istanbul Summits;
- enabling the Alliance to call ad-hoc meetings as events arise with those countries who contribute to or support our operations and missions politically, militarily and in other ways and those who are potential contributors, considering their interest in specific regions where NATO is engaged. This will be done using flexible formats for consultation meetings of Allies with one or more interested partners (members the EAPC, MD or the ICI) and/or interested Contact Countries, based on the principles of inclusiveness, transparency and self-differentiation;
- strengthening NATO's ability to work effectively with individual countries by opening up for consideration those partnership tools currently available to EAPC countries to our partners in the MD and the ICI, as well as interested Contact Countries, on a case-by-case basis.

14. We will continue to follow closely how all Partners fulfil their commitments to the values and principles they have adhered to under the EAPC and the PfP. We reiterate the right of any Partner to seek consultations with the Alliance. We welcome the progress made by Individual Partnership Action Plan countries and encourage further reform efforts. We commend the initiatives to strengthen cooperation, security and stability in the Black Sea region and will continue to support the regional efforts to this end.

15. We welcome the progress achieved in implementing the more ambitious and expanded framework for the Mediterranean Dialogue (MD) agreed at our Istanbul Summit, and we remain committed to it, including through the decisions we have taken today.

16. We also look forward to using the new pragmatic approach we have adopted today to enhance our relationship with MD and ICI countries as well as interested Contact Countries.

17. Since our Istanbul Summit, NATO's expertise in training has developed further while our partnership with the nations in the broader Middle East region has matured and grown in importance to NATO operations and missions. In this light, we have today launched the NATO Training Cooperation Initiative in the modernisation of defence structures and the training of security forces. The Alliance stands ready, in the spirit of joint ownership, and taking into account available resources, to share its training expertise with our MD and ICI partners from the broader region of the Middle East. Through an evolutionary and phased approach building on existing structures and programmes, we will set up to the benefit of our partners and NATO nations an expanding network of NATO training activities. An initial phase will include expanding the participation of these partners in relevant existing NATO training and education programmes, partnership activities, and Allied training facilities to meet Allies' and partners' needs, as well as the establishment of a Middle East faculty at the NATO Defense College. As a second phase, NATO could consider supporting the establishment of a Security Cooperation Centre in the region, to be owned by the MD and ICI countries, with regional funding and NATO assistance. A decision on contributing to the establishment of such a NATO supported centre would be based on overall political considerations, appropriate preparatory work by the Alliance and with partners, and experience gained in all aspects of the initial phase. Various sources of funding, including voluntary funding, for example trust funds, will be considered. We look forward to the timely implementation of this initiative, in close consultation with our partners.

18. All Allies continue to contribute to the NATO mission in Iraq, consistent with United Nations Security Council Resolution 1546, to support the Iraqi security forces through training, in or out of the country, equipping, or contributing to trust funds. Our training mission is a demonstration of our support for the Iraqi people and their government, and for the stability, democratic development, unity and territorial integrity of the Republic of Iraq, in accordance with relevant United Nations Security Council resolutions. In response to a request from the Prime Minister of Iraq, we have asked the NATO Military Authorities to develop additional niche training options to support Iraqi security forces where military expertise is required, within the mandate of the NATO Training Mission-Iraq. This demonstrates our continued commitment to help Iraq build effective and sustainable multiethnic security forces.

19. We are deeply concerned by the continued fighting in Darfur as well as the worsening humanitarian situation and call on all parties to abide by the ceasefire. We are concerned about the regional implications of the conflict. We welcome the conclusions of the 16 November 2006 meeting in Addis Ababa for an African Union (AU) / UN hybrid peacekeeping mission and urge the Government of Sudan to implement them. NATO continues to support the ongoing AU mission and is ready, following consultation with and the agreement of the AU, to broaden that support. The Alliance is committed to continued coordination with all actors involved, in particular the AU, the UN and the EU, including with respect to possible support for a follow-on mission with airlift and training.

20. We strongly condemn terrorism, whatever its motivations or manifestations, and will fight it together as long as necessary, in accordance with international law and UN principles. The Alliance continues to provide an essential transatlantic dimension to the response against terrorism.

Operation Active Endeavour, our maritime operation in the Mediterranean, continues to make an important contribution to the fight against terrorism and we welcome the support of partner countries which has further enhanced its effectiveness. We remain committed to our dialogue and cooperation with our partners and other international organisations to fight terrorism, and reiterate our determination to protect our populations, territories, infrastructure and forces against the consequences of terrorist attacks. We commend NATO's Defence Against Terrorism initiatives, including development of cutting-edge technologies to counter terrorist threats, such as defending Allied forces in Afghanistan from Improvised Explosive Devices. We call upon Allies to continue to develop and fully implement their national capabilities in this important area, and to strengthen the Alliance's ability to share information and intelligence on terrorism, especially in support of NATO operations.

21. We support the promotion of common values, reform, and dialogue, among different peoples and cultures. In this regard, we acknowledge the initiative on an "Alliance of Civilisations" launched by the UN Secretary General, and the G8 "Forum for the Future" initiative.

22. Continuing defence transformation is essential to ensure that the Alliance remains able to perform its full range of missions, including collective defence and crisis response operations. Our operations

in Afghanistan and the Balkans confirm that NATO needs modern, highly capable forces – forces that can move quickly to wherever they are needed upon decision by the NAC. Building on our decisions at the Summits in Prague and Istanbul, much has already been done to make Alliance forces more capable and usable. We will strengthen capabilities further in accordance with the direction and priorities of the Comprehensive Political Guidance.

23. The establishment of the NATO Response Force (NRF) which today is at full operational capability has been a key development. It plays a vital part in the Alliance's response to a rapidly emerging crisis. It also serves as a catalyst for transformation and interoperability and will enhance the overall quality of our armed forces, not only for NATO, but also for EU, UN or national purposes. We support the improved implementation of the agreed NRF concept through mechanisms to enhance long term force generation, and steps to allow for a more sustainable and transparent approach to maintain the capability of the force in the future.

24. The adaptation of our forces must continue. We have endorsed a set of initiatives to increase the capacity of our forces to address contemporary threats and challenges.

These include:

- improving our ability to conduct and support multinational joint expeditionary operations far from home territory with little or no host nation support and to sustain them for extended periods. This requires forces that are fully deployable, sustainable and interoperable and the means to deploy them;
- commitments to increase strategic airlift, crucial to the rapid deployment of forces, to address identified persistent shortages. Multinational initiatives by NATO members and Partners include the already operational Strategic Airlift Interim Solution; the intent of a consortium to pool C-17 airlift assets and offers to coordinate support structures for A-400M strategic airlift. Nationally, Allies have or plan to acquire a large number of C-17 and A-400M aircraft. There have also been significant developments in the collective provision of sealift since the Prague Summit;
- the launch of a special operations forces transformation initiative aimed at increasing their ability to train and operate together, including through improving equipment capabilities;
- ensuring the ability to bring military support to stabilisation operations and reconstruction efforts in all phases of a crisis, as required and as set out in the Comprehensive Political Guidance, drawing on lessons learned and emerging from current operations on the added value of such military support;
- work to develop a NATO Network Enabled Capability to share information, data and intelligence reliably, securely and without delay in Alliance operations, while improving protection of our key information systems against cyber attack;
- the activation of an Intelligence Fusion Centre to improve information and intelligence sharing for Alliance operations;
- continuing progress in the Alliance Ground Surveillance programme, with a view to achieving real capabilities to support Alliance forces;
- continuing efforts to develop capabilities to counter chemical, biological, radiological and nuclear threats;
- transforming the Alliance's approach to logistics, in part through greater reliance on multinational solutions;
- efforts to ensure that the command structure is lean, efficient and more effective; and
- the signature of the first major contract for a NATO Active Layered Theatre Ballistic Missile Defence system which is a major step towards improving the protection of deployed NATO forces.

25. At Prague we initiated a Missile Defence Feasibility Study in response to the increasing missile threat. We welcome its recent completion. It concludes that missile defence is technically feasible within the limitations and assumptions of the study. We tasked continued work on the political and military implications of missile defence for the Alliance including an update on missile threat developments.

26. We are committed to continuing to provide, individually and collectively, the resources that are necessary to allow our Alliance to perform the tasks that we demand from it. Therefore, we encourage nations whose defence spending is declining to halt that decline and to aim to increase

defence spending in real terms. As set out in the Comprehensive Political Guidance, the development of capabilities will not be possible without the commitment of sufficient resources. Those resources should be used efficiently and focused on the priorities identified in the Comprehensive Political Guidance.

27. We endorse the drive for greater efficiency and effectiveness in NATO Headquarters and its funding practices.

28. In the Western Balkans, Euro-Atlantic integration, based on solidarity and democratic values, remains necessary for long-term stability. This requires cooperation in the region, good-neighbourly relations, and working towards mutually acceptable solutions to outstanding issues.

29. NATO's ongoing enlargement process has been an historic success in advancing stability, peace and cooperation in Europe and the vision of a Europe whole, free, and at peace. In keeping with our pledge to maintain an open door to the admission of additional Alliance members in the future, we reaffirm that NATO remains open to new European members under Article 10 of the North Atlantic Treaty. The Membership Action Plan (MAP) is a crucial stage in preparing countries for possible NATO membership. All European democratic countries may be considered for MAP or admission, subject to decisions by the NAC at each stage, based on the performance of these countries towards meeting the objectives of the North Atlantic Treaty. We direct that NATO Foreign Ministers keep that process under continual review and report to us.

30. We welcome the efforts of Albania, Croatia, and the former Yugoslav Republic of Macedonia to prepare themselves for the responsibilities and obligations of membership. We commend their increasing contributions to international peacekeeping and security operations as well as their common efforts to advance regional cooperation. At our next summit in 2008, the Alliance intends to extend further invitations to those countries who meet NATO's performance based standards and are able to contribute to Euro-Atlantic security and stability.

31. We welcome the improved conduct of Parliamentary elections in Albania in July 2005. Sustained efforts to combat corruption and organised crime are of critical importance. We encourage continued progress, particularly on the rule of law and defence reforms.

32. We welcome Croatia's full cooperation with International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY) and its significant progress in furthering political, economic, rule of law and defence reform, which must be sustained, and encourage further efforts to ensure that its membership aspirations are backed by stronger popular support.

33. We welcome the former Yugoslav Republic of Macedonia's successful conduct of Parliamentary elections in 2006, and the strong efforts to deepen political, economic, defence, rule of law and judicial reform, which must be sustained.

34. We firmly believe that Bosnia and Herzegovina, Montenegro and Serbia can offer valuable contributions to regional stability and security. We strongly support the ongoing reform processes and want to encourage further positive developments in the region on its path towards Euro-Atlantic integration.

35. NATO will further enhance cooperation on defence reform with Bosnia and Herzegovina and Serbia, and will offer advice and assistance as Montenegro builds its defence capabilities.

36. Taking into account the importance of long term stability in the Western Balkans and acknowledging the progress made so far by Bosnia and Herzegovina, Montenegro and Serbia, we have today invited these three countries to join Partnership for Peace and the Euro-Atlantic Partnership Council. In taking this step, we reaffirm the importance we attach to the values and principles set out in the EAPC and PfP basic documents, and notably expect Serbia and Bosnia and Herzegovina to cooperate fully with the ICTY. We will closely monitor their respective efforts in this regard.

37. We reaffirm that the Alliance will continue with Georgia and Ukraine its Intensified Dialogues which cover the full range of political, military, financial, and security issues relating to those countries' aspirations to membership, without prejudice to any eventual Alliance decision.

38. We reaffirm the importance of the NATO-Ukraine Distinctive Partnership, which has its 10th anniversary next year and welcome the progress that has been made in the framework of our Intensified Dialogue. We appreciate Ukraine's substantial contributions to our common security,

including through participation in NATO-led operations and efforts to promote regional cooperation. We encourage Ukraine to continue to contribute to regional security. We are determined to continue to assist, through practical cooperation, in the implementation of far-reaching reform efforts, notably in the fields of national security, defence, reform of the defence-industrial sector and fighting corruption.

39. We welcome the commencement of an Intensified Dialogue with Georgia as well as Georgia's contribution to international peacekeeping and security operations. We will continue to engage actively with Georgia in support of its reform process. We encourage Georgia to continue progress on political, economic and military reforms, including strengthening judicial reform, as well as the peaceful resolution of outstanding conflicts on its territory. We reaffirm that it is of great importance that all parties in the region should engage constructively to promote regional peace and stability.

40. The NATO-Russia partnership remains a strategic element in fostering security in the Euro-Atlantic area. As we look towards the 10th anniversary of the signing of the Founding Act and the 5th anniversary of the NATO-Russia Council (NRC) in May 2007, we welcome progress made in intensifying political dialogue and practical cooperation between NATO and Russia, and believe that the cooperative agenda set forth in the May 2002 Rome Declaration has not yet achieved its full potential. Much work remains to be done to this end, and we call on Russia to join us in enhancing our cooperation on key security issues, including the fight against terrorism. We look forward to Russia's early ratification of the PfP Status of Forces Agreement, which would facilitate the further intensification of our practical cooperation, in particular military-to-military projects. We value Russia's contribution to Operation Active Endeavour, and our practical cooperation in countering narcotics trafficking in Afghanistan and Central Asia. We are prepared to strengthen and deepen cooperation within the NRC by making its existing structures more effective, and to continue working together as equal partners in areas of common concern and interest where our cooperation can provide added value, as envisaged by the Rome Declaration.

41. NATO and the EU share common values and strategic interests. NATO-EU relations cover a wide range of issues of common interest relating to security, defence and crisis management, including the fight against terrorism, the development of coherent and mutually reinforcing military capabilities, and civil emergency planning. Our successful cooperation in the Western Balkans, including through the Berlin Plus arrangements regarding EU operation Althea, is contributing to peace and security. We will strive for improvements in the NATO-EU strategic partnership as agreed by our two organisations, to achieve closer cooperation and greater efficiency, and avoid unnecessary duplication, in a spirit of transparency and respecting the autonomy of the two organisations. A stronger EU will further contribute to our common security.

42. We reaffirm our commitment to the CFE Treaty as a cornerstone of European security and to the early entry into force of the Adapted Treaty, which would permit accession by new States Parties. The 3rd Review Conference underscored the vital importance we attach to the CFE Treaty and we are determined to maintain our constructive approach to conventional arms control. Fulfilment of the remaining Istanbul commitments on the Republic of Georgia and the Republic of Moldova will create the conditions for Allies and other States Parties to move forward on ratification of the Adapted CFE Treaty. We welcome the important agreement signed by Russia and Georgia on 31 March 2006 on the withdrawal of Russian forces, and the progress made since then. We note with regret the continued lack of progress on withdrawal of Russian military forces from the Republic of Moldova and we call upon Russia to resume and complete its withdrawal as soon as possible.

43. We regret the persistence of regional conflicts in the South Caucasus and the Republic of Moldova. Our nations support the territorial integrity, independence, and sovereignty of Armenia, Azerbaijan, Georgia, and the Republic of Moldova. We support continued efforts to achieve peaceful settlements to the conflicts involving these countries.

44. We fully support the United Nations Security Council's determination that the Democratic People's Republic of Korea's nuclear test constitutes a clear threat to international peace and security and the Council's demand that the Iranian government suspend all enrichment-related and reprocessing activities including research and development to be verified by the International Atomic Energy Agency. We expect that both governments comply fully with the demands of relevant United Nations Security Council resolutions. We express our support to ongoing diplomatic efforts in this

respect. We reiterate that the Nuclear Non-Proliferation Treaty remains the cornerstone of nonproliferation and disarmament, and call for the full compliance with it by all States Parties to the Treaty. We reaffirm that arms control and non-proliferation will continue to play a major role in preventing the spread and use of Weapons of Mass Destruction and their means of delivery. Current proliferation challenges underline the importance of strengthening national measures, implementation of United Nations Security Council Resolution 1540, and existing multilateral nonproliferation and export control regimes and international arms control and disarmament accords, including the Biological and Toxin Weapons Convention, the Chemical Weapons Convention and the Hague Code of Conduct against the Proliferation of Ballistic Missiles.

45. As underscored in NATO's Strategic Concept, Alliance security interests can also be affected by the disruption of the flow of vital resources. We support a coordinated, international effort to assess risks to energy infrastructures and to promote energy infrastructure security. With this in mind, we direct the Council in Permanent Session to consult on the most immediate risks in the field of energy security, in order to define those areas where NATO may add value to safeguard the security interests of the Allies and, upon request, assist national and international efforts.

46. We express our deep appreciation for the gracious hospitality extended to us by our Latvian hosts. Here in Latvia, a nation whose accession to NATO has strengthened security for all in the Euro-Atlantic area and brought us closer to our common goal of a Europe whole and free, united in peace and by common values, we have reaffirmed the indispensable link between North America and Europe, and underlined our commitment to the continuing transformation of our Alliance. The decisions we have taken together, along with the work we have directed, demonstrate that the Alliance is adapting to the 21st century security environment, through its operations, transformed defence capabilities and deeper engagements with countries in and beyond the Euro-Atlantic Area, as well as continued internal reform. These efforts will strengthen our mission in Afghanistan and the Alliance's ability to meet further challenges. We will meet next in Spring 2008 in order to assess progress, and give further direction to NATO's ongoing transformation, including our enlargement process.

¹ Turkey recognises the Republic of Macedonia with its constitutional name.



Atlantic Treaty Association Association du Traité Atlantique

NATO Summit Declaration, Bucharest 2008

Declaration:

Issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Bucharest (03 Apr. 2008)

1. We, the Heads of State and Government of the member countries of the North Atlantic Alliance, met today to enlarge our Alliance and further strengthen our ability to confront the existing and emerging 21st century security threats. We reviewed the significant progress we have made in recent years to transform NATO, agreeing that this is a process that must continue. Recognising the enduring value of the transatlantic link and of NATO as the essential forum for security consultations between Europe and North America, we reaffirmed our solidarity and cohesion and our commitment to the common vision and shared democratic values embodied in the Washington Treaty. The principle of the indivisibility of Allied security is fundamental. A strong collective defence of our populations, territory and forces is the core purpose of our Alliance and remains our most important security task. We reiterate our faith in the purposes and principles of the United Nations Charter.

1. Today, we have decided to invite Albania and Croatia to begin accession talks to join our Alliance. We congratulate these countries on this historic achievement, earned through years of hard work and a demonstrated commitment to our common security and NATO's shared values. The accession of these new members will strengthen security for all in the Euro-Atlantic area, and bring us closer to our goal of a Europe that is whole, free, and at peace.

2. We look forward to the 60th Anniversary Summit in 2009, which will underscore the enduring importance of the transatlantic link. We continue to transform our Alliance with new members; better responses to security challenges, taking into account lessons learned; more deployable capabilities; and new relationships with our partners. The Summit will provide an opportunity to further articulate and strengthen the Alliance's vision of its role in meeting the evolving challenges of the 21st century and maintaining the ability to perform the full range of its missions, collectively defending our security at home and contributing to stability abroad. Accordingly, we request the Council in Permanent Session to prepare a Declaration on Alliance Security for adoption at the Summit to further set the scene for this important task.

3. We have welcomed to Bucharest a number of our partner nations; Mr. Ban Ki-moon, the Secretary-General of the United Nations; and prominent representatives of other international organisations. Many of today's security challenges cannot be successfully met by NATO acting alone. Meeting them can best be achieved through a broad partnership with the wider international community, as part of a truly comprehensive approach, based on a shared sense of openness and cooperation as well as determination on all sides. We are resolved to promote peace and stability, and to meet the global challenges that increasingly affect the security of all of us, by working together.

4. The success of this common effort depends greatly on individual commitment. We pay tribute to the professionalism and bravery of the more than sixty thousand men and women from Allied and other nations who are involved in NATO's missions and operations. We extend our deepest sympathies to the families and loved ones of those who have died or been injured during the course of their duties. Their sacrifices will not be in vain.

5. Euro-Atlantic and wider international security is closely tied to Afghanistan's future as a peaceful, democratic state, respectful of human rights and free from the threat of terrorism. For that reason, our UN-mandated International Security Assistance Force (ISAF) mission, currently comprising 40 nations, is our top priority. Working with the Afghans, we have made significant progress, but we recognise that remaining challenges demand additional efforts. Neither we nor our Afghan partners will allow extremists and terrorists to regain control of Afghanistan or use it as a base for terror that threatens all of our people. With our ISAF partners, and with the engagement of President Karzai, we will issue a statement on Afghanistan. This statement sets out a clear vision guided by four principles: a firm and shared long-term commitment; support for enhanced Afghan leadership and responsibility; a comprehensive approach by the international community, bringing together civilian and military efforts; and increased cooperation and engagement with Afghanistan's neighbours, especially Pakistan. We welcome announcements by Allies and partners of new force contributions and other forms of support as further demonstration of our resolve; and we look forward to additional contributions. We welcome as well the appointment of Ambassador Kai Eide, the United Nations' Secretary-General's Special Representative for Afghanistan and Head of the United Nations Assistance Mission in Afghanistan (UNAMA), who will provide added impetus and coherence to the international community's efforts. We welcome the upcoming Paris Conference that will review progress on and strengthen international efforts to further implement the Afghanistan Compact.

6. Our commitment to regional security and stability throughout the Balkans remains steadfast. We praise the prompt, impartial and effective performance by KFOR in the face of violence, and we deplore all attacks against the UN-mandated NATO-led KFOR and other international presences in Kosovo. We reiterate that KFOR will remain in Kosovo on the basis of United Nations Security Council Resolution (UNSCR) 1244 to ensure a safe and secure environment, including freedom of movement, for all people in Kosovo unless the Security Council decides otherwise.

7. In Kosovo, NATO and KFOR will continue to work with the authorities and, bearing in mind its operational mandate, KFOR will cooperate with and assist the United Nations, the European Union and other international actors, as appropriate, to support the development of a stable, democratic, multi-ethnic and peaceful Kosovo. We support UN action to ensure respect for the rule of law and call on all parties to take affirmative steps to prevent and condemn violence in Kosovo. NATO and KFOR welcome the restraint shown thus far by the authorities in Kosovo. We expect continued full implementation of their commitments to standards, especially those related to the rule of law and regarding the protection of ethnic minorities and communities, as well as the protection of historical and religious sites, and to combating crime and corruption.

8. NATO stands ready to play its part in the implementation of future security arrangements. Recalling UNSCR 1244, we note the necessity of maintaining international presences throughout Kosovo, whose efforts contribute to freedom of movement and the flow of people and goods, including border monitoring. We call on all actors of the region to engage constructively and to avoid any actions or rhetoric that could undermine the security situation in Kosovo or in any other part of the region. KFOR will continue close security dialogue with all parties.

9. Today's information environment, in particular with regard to our operations in Afghanistan and Kosovo, underlines the need for appropriate, timely, accurate and responsive communication with local and international audiences in relation to NATO's policies and engagement in international operations. We welcome the progress made in enhancing NATO's strategic communications capability, as demonstrated by the rapid response Media Operations Centre. We also welcome the launching at our Summit of a new NATO TV channel on the internet which will include regular news updates and video reports, in particular from the various regions of Afghanistan. We underscore our commitment to support further improvement of our strategic communications by the time of our 2009 Summit.

10. Experiences in Afghanistan and the Balkans demonstrate that the international community needs to work more closely together and take a comprehensive approach to address successfully the security challenges of today and tomorrow. Effective implementation of a comprehensive approach requires the cooperation and contribution of all major actors, including that of Non-Governmental Organisations and relevant local bodies. To this end, it is essential for all major international actors to act in a coordinated way, and to apply a wide spectrum of civil and military instruments in a concerted effort that takes into account their respective strengths and mandates. We have endorsed an Action Plan comprising a set of pragmatic proposals to develop and implement NATO's contribution to a comprehensive approach. These proposals aim to improve the coherent application of NATO's own crisis management instruments and enhance practical cooperation at all levels with other actors, wherever appropriate, including provisions for support to stabilisation and reconstruction. They relate to areas such as planning and conduct of operations; training and education; and enhancing cooperation with external actors. We task the Council in Permanent Session to implement this Action Plan as a matter of priority and to keep it under continual review, taking into account all relevant developments as well as lessons learned.

11. We welcome over a decade of cooperation between the United Nations and NATO in support of the work of the United Nations in maintaining international peace and security. We have developed operational cooperation in peacekeeping through the UN-mandated NATO-led operations in the Balkans and Afghanistan. These shared experiences have demonstrated the value of effective and efficient coordination between the two organisations. Further cooperation will significantly contribute to addressing the threats and challenges to which the international community is called upon to respond. NATO reaffirms its faith in the purposes and principles of the Charter of the United Nations including the exercise of the inherent right of individual or collective self-defence recognized by Article 51 of the UN Charter, as stated in the Washington Treaty. The primary responsibility for the maintenance of international peace and security rests with the United Nations Security Council.

12. NATO is also playing its role in contributing to the implementation by nations of UNSCR 1373 and related UNSCRs in the fight against terrorism, and is lending its support to non-proliferation of Weapons of Mass Destruction by playing its role in contributing to the implementation by nations of UNSCR 1540.

13. NATO-EU relations cover a wide range of issues of common interest relating to security, defence and crisis management, including the fight against terrorism, the development of coherent and mutually reinforcing military capabilities, and civil emergency planning. Our successful cooperation in the Western Balkans, including with EU operation Althea through the Berlin Plus arrangements, is contributing to peace and security in the region. In the light of shared common values and strategic interests, NATO and the EU are working side by side in key crisis management operations and will continue to do so. We recognise the value that a stronger and more capable European defence brings, providing capabilities to address the common challenges both NATO and the EU face. We therefore support mutually reinforcing efforts to this end. Success in these and future cooperative endeavours calls for enhanced commitment to ensure effective methods of working together. We are therefore determined to improve the NATO-EU strategic partnership as agreed by our two organisations, to achieve closer cooperation and greater efficiency, and to avoid unnecessary duplication in a spirit of transparency, and respecting the autonomy of the two organisations. A stronger EU will further contribute to our common security.

14. We condemn in the strongest terms all acts of terrorism, whatever their motivation or manifestation. Our nations remain determined to fight this scourge, individually and collectively, as long as necessary and in accordance with international law and UN principles. Terrorists are using a variety of conventional weapons and tactics, including asymmetric tactics, and may seek to use Weapons of Mass Destruction (WMD) to threaten international peace and security. We attach great importance to the protection of our populations, territories, infrastructure and forces against the consequences of terrorist attacks. We will continue to develop and contribute to policies to prevent and counter proliferation, with a view to preventing terrorist access to, and use of, WMD. We will also continue to support our programme of work to develop advanced capabilities to help defend against terrorist attacks, including through the continuing development of new technologies. We

remain committed to strengthening the Alliance's ability to share information and intelligence on terrorism, especially in support of NATO operations. Our Alliance provides an essential transatlantic dimension to the response against terrorism and our nations will continue to contribute to the full implementation of UNSCR 1373 and related UNSCRs, in particular UNSCR 1540, and to the wider efforts of the international community in this regard. Dialogue and cooperation with other international organisations, as appropriate, and with our partners are essential, and we welcome efforts towards revitalising the implementation of the Partnership Action Plan against Terrorism. We reiterate our commitment to Operation Active Endeavour, our maritime operation in the Mediterranean, which continues to make a significant contribution to the fight against terrorism.

15. We remain deeply concerned by the continued violence and atrocities in Darfur and call on all parties to cease hostilities. NATO remains ready, following consultation with and the agreement of the United Nations and the African Union (AU), to support their peacekeeping efforts in the region. At the request of the African Union, NATO has agreed to provide support to the AU Mission in Somalia and we are prepared to consider further requests for support to this mission. As an example of our comprehensive approach, we welcome the direct cooperation between NATO and the AU, demonstrated through our recently concluded support to the AU Mission in Sudan and our ongoing support to the African Standby Force. NATO welcomes the European Union's EUFOR Chad / Central African Republic operation and the EU's contribution to stability and security in the region.

16. We reiterate the Alliance's commitment to support the Government and people of Iraq and to assist with the development of Iraqi Security Forces. We have responded positively to a request by Prime Minister Al-Maliki to extend the NATO Training Mission-Iraq (NTM-I) through 2009. We are also favourably considering the Government of Iraq's request to enhance the NTM-I mission in areas such as Navy and Air Force leadership training, police training, border security, the fight against terrorism, defence reform, defence institution building, and Small Arms and Light Weapons accountability. NTM-I continues to make an important contribution to international efforts to train and equip Iraqi Security Forces and, to date, has trained over 10,000 members of these forces. Complementing these efforts, NATO has also approved proposals for a structured cooperation framework to develop NATO's long-term relationship with Iraq and continue to develop Iraq's capabilities to address common challenges and threats.

17. NATO's ongoing enlargement process has been an historic success in advancing stability and cooperation and bringing us closer to our common goal of a Europe whole and free, united in peace, democracy and common values. NATO's door will remain open to European democracies willing and able to assume the responsibilities and obligations of membership, in accordance with Article 10 of the Washington Treaty. We reiterate that decisions on enlargement are for NATO itself to make.

18. Our invitation to Albania and Croatia to begin accession talks to join our Alliance marks the beginning of a new chapter for the Western Balkans and shows the way forward to a future in which a stable region is fully integrated into Euro-Atlantic institutions and able to make a major contribution to international security.

19. We recognise the hard work and the commitment demonstrated by the former Yugoslav Republic of Macedonia to NATO values and Alliance operations. We commend them for their efforts to build a multi-ethnic society. Within the framework of the UN, many actors have worked hard to resolve the name issue, but the Alliance has noted with regret that these talks have not produced a successful outcome. Therefore we agreed that an invitation to the former Yugoslav Republic of Macedonia will be extended as soon as a mutually acceptable solution to the name issue has been reached. We encourage the negotiations to be resumed without delay and expect them to be concluded as soon as possible.

20. Admitting Albania and Croatia will enhance the Alliance's ability to face the challenges of today and tomorrow. These countries have demonstrated a solid commitment to the basic principles set out in the Washington Treaty as well as their ability, and readiness, to protect freedom and our shared values by contributing to the Alliance's collective defence and full range of missions.

21. We will begin talks immediately with the aim of signing Accession Protocols by the end of July 2008 and completing the ratification process without delay. During the period leading up to accession,

NATO will involve the invited countries in Alliance activities to the greatest extent possible, and will continue to provide support and assistance, including through the Membership Action Plan (MAP). We look forward to receiving the invited countries' timetables for reform, upon which further progress will be expected before, and after, accession in order to enhance their contribution to the Alliance.

22. NATO welcomes Ukraine's and Georgia's Euro-Atlantic aspirations for membership in NATO. We agreed today that these countries will become members of NATO. Both nations have made valuable contributions to Alliance operations. We welcome the democratic reforms in Ukraine and Georgia and look forward to free and fair parliamentary elections in Georgia in May. MAP is the next step for Ukraine and Georgia on their direct way to membership. Today we make clear that we support these countries' applications for MAP. Therefore we will now begin a period of intensive engagement with both at a high political level to address the questions still outstanding pertaining to their MAP applications. We have asked Foreign Ministers to make a first assessment of progress at their December 2008 meeting. Foreign Ministers have the authority to decide on the MAP applications of Ukraine and Georgia.

23. We remain committed to the strategically important region of the Balkans, where Euro-Atlantic integration, based on democratic values and regional cooperation, remains necessary for lasting peace and stability. We welcome progress since the Riga Summit in developing our cooperation with Bosnia and Herzegovina, Montenegro and Serbia. We encourage each of these three countries to use to the fullest extent possible the opportunities for dialogue, reform and cooperation offered by the Euro-Atlantic Partnership, and we have directed the Council in Permanent Session to keep the development of relations with each of these Partners under review..

24. We welcome Bosnia and Herzegovina's and Montenegro's decisions to develop an Individual Partnership Action Plan (IPAP) with NATO. We look forward to ambitious and substantive Action Plans which will further the Euro-Atlantic aspirations of these countries and we pledge our assistance to their respective reform efforts towards this goal. To help foster and guide these efforts, we have decided to invite Bosnia and Herzegovina and Montenegro to begin an Intensified Dialogue on the full range of political, military, financial, and security issues relating to their aspirations to membership, without prejudice to any eventual Alliance decision.

25. We stand ready to further develop an ambitious and substantive relationship with Serbia, making full use of its Partnership for Peace membership, and with a view to making more progress towards Serbia's integration into the Euro-Atlantic community. We reiterate our willingness to deepen our cooperation with Serbia, in particular through developing an IPAP, and we will consider an Intensified Dialogue following a request by Serbia.

26. We expect Serbia and Bosnia and Herzegovina to cooperate fully with the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia and will closely monitor their respective efforts in this regard.

27. We recall that the NATO-Russia partnership was conceived as a strategic element in fostering security in the Euro-Atlantic area, based on core principles, values and commitments, including democracy, civil liberties and political pluralism. Looking back at a history of more than a decade, we have developed a political dialogue as well as concrete projects in a broad range of international security issues where we have common goals and interests. While we are concerned by recent Russian statements and actions on key security issues of mutual concern, such as the Treaty on Conventional Armed Forces in Europe (CFE), we stand ready to continue working with Russia as equal partners in areas of common concern, as envisaged by the Rome Declaration and the Founding Act. We should continue our common efforts in the fight against terrorism and in the area of nonproliferation of Weapons of Mass Destruction and their means of delivery. We urge Russia to engage actively in important cooperative offers that have been extended. We believe that United States- Russia bilateral discussions on missile defence and CFE, among other issues, can make an important contribution in this field. We believe the potential of the NATO-Russia Council is not fully realized and we remain ready to identify and pursue opportunities for joint actions at 27, while recalling the principle of independence of decision-making and actions by NATO or Russia. We reaffirm to Russia that NATO's Open Door policy and current, as well as any future, NATO Missile

Defence efforts are intended to better address the security challenges we all face, and reiterate that, far from posing a threat to our relationship, they offer opportunities to deepen levels of cooperation and stability.

28. We note Russia's ratification of the Partnership for Peace Status of Forces Agreement, and hope that it will facilitate further practical cooperation. We appreciate Russia's readiness to support NATO's ISAF mission in Afghanistan by facilitating transit through Russian territory. We would welcome deepened NATO-Russia cooperation in support of, and agreed by, the Government of Afghanistan, and look forward to building on the solid work already achieved in training Afghan and Central Asian counter-narcotics officers. Our continued cooperation under our Cooperative Airspace Initiative and Russia's support to Operation Active Endeavour in the Mediterranean contribute to our common fight against terrorism. We also welcome our cooperation on military interoperability, theatre missile defence, search and rescue at sea, and civil emergency planning.

29. We reaffirm that NATO's policy of outreach through partnerships, dialogue, and cooperation is an essential part of the Alliance's purpose and tasks. The Alliance's partnerships across the globe have an enduring value, contributing to stability and security in the Euro-Atlantic area and beyond. With this in mind, we welcome progress made since our last Summit in Riga in strengthening NATO's policy of partnerships and cooperation, and reaffirm our commitment to undertake further efforts in this regard.

30. We value highly the contributions that our partners are making to NATO's missions and operations. Seventeen nations outside the Alliance are contributing forces to our operations and missions and many others provide different forms of support. We will continue to strive to promote greater interoperability between our forces and those of partner nations; to further enhance information sharing and consultations with nations contributing to NATO-led operations; and to offer partner countries NATO's advice on, and assistance with, the defence- and security-related aspects of reform.

31. We welcome our Euro-Atlantic Partners at the Bucharest Summit and reiterate the enduring value of the Euro-Atlantic Partnership Council (EAPC) and the Partnership for Peace (PfP) programme. We remain committed to substantive political discussions and effective cooperation within these frameworks. We welcome Malta's return to the PfP and look forward to its active engagement in the EAPC. We welcome the strengthening of political dialogue through the EAPC Security Forum. We will give priority to several new practical initiatives, which include building integrity in defence institutions and the important role of women in conflict resolution as outlined in UNSCR 1325. We value the Euro-Atlantic Disaster Response Coordination Centre's successes over the past ten years in coordinating NATO and partner countries' contributions to disaster relief. We will continue to make full use of the NATO/PfP Trust Funds and of their opening to other partner countries. We welcome and will continue to support the engagement of all interested Partners across the Euro-Atlantic area in programmes to support defence and broader reforms, including the Individual Partnership Action Plan. Recalling our Istanbul Summit decision, we are committed to engage our Partners in the strategically important regions of the Caucasus and Central Asia, including by strengthening liaison arrangements in these regions, and will continue dialogue with our Central Asian Partners on Afghanistan. We appreciate the significant contributions provided by our EAPC Partners to Alliance operations and look forward to working with them to address the security challenges of the 21st century.

32. We are pleased to note the significant progress achieved in the framework of our Mediterranean Dialogue since the Istanbul and Riga Summits. Political consultations with our Mediterranean Dialogue partners have gained both in frequency and substance, and the meeting held between our Foreign Ministers and their seven Mediterranean Dialogue partners last December contributed to a further deepening of our partnership. We therefore plan to pursue this momentum through deepening our liaison arrangements, on a voluntary basis, with the region. Our practical cooperation has grown in several areas, and new opportunities have been created especially in training and education. We welcome the progress made in the implementation activities of the NATO Training

Cooperation Initiative, in the spirit of joint ownership and in the view of launching the NATO Regional Cooperation Course at the NATO Defense College, where two pilot courses were successfully conducted. We encourage our Mediterranean Dialogue partners to work with us to develop this Initiative further. The conclusion of Individual Cooperation Programmes (ICP) with Egypt and Israel will help in establishing long-term, structured and effective cooperation with those countries. We encourage our other Mediterranean Dialogue partners to develop their own ICP in the near future. We welcome the implementation of the first ever Mediterranean Dialogue Trust Fund project to assist Jordan with the disposal of unexploded ordnance and ammunitions, and the launching of the feasibility study for the Trust Fund project to assist Mauritania with the disposal of ammunitions. We thank our Mediterranean Dialogue partners for their various contributions to our operations and missions.

33. We welcome the response of four countries in the Gulf region to our offer of cooperation in the framework of the Istanbul Cooperation Initiative (ICI) and encourage other countries of the region to take up that offer. To that end, we plan to develop our liaison arrangements, on a voluntary basis, with this region. We are pleased to see their increased interest and participation in NATO training and education activities, and stand ready to enhance our cooperation in this and other fields. We welcome the progress made in the implementation activities of the NATO Training Cooperation Initiative, in the spirit of joint ownership and in the view of launching the NATO Regional Cooperation Course at the NATO Defense College, where two pilot courses were successfully conducted. We encourage our ICI partners to work with us to develop this Initiative further. We encourage our ICI partners to develop an ICP with a view to better structuring our cooperation. We very much appreciate the support provided by our ICI partners to Alliance operations and missions.

34. The Alliance places a high value on its expanding and varied relationships with other partners across the globe. Our objectives in these relationships include support for operations, security cooperation, and enhanced common understanding to advance shared security interests and democratic values. We have made substantial progress in building political dialogue and developing individual Tailored Cooperation Packages with a number of these countries. We particularly welcome the significant contribution by Australia, Japan, New Zealand and Singapore to NATO-led efforts in Afghanistan. We also welcome the valuable contributions by the Republic of Korea to efforts which support the NATOled mission in Afghanistan. Recognising that each of these countries wishes to pursue a unique degree of relations with NATO, and that other countries may wish to pursue dialogue and cooperation with NATO as well, we reiterate our willingness to further develop existing, and openness to new, individual relationships, subject to the approval of the North Atlantic Council, and at a pace that respects mutual interests in so doing.

35. We reaffirm the continued importance of the Black Sea region for Euro-Atlantic security. In this regard, we welcome the progress in consolidation of regional ownership, through effective use of existing initiatives and mechanisms. The Alliance will continue to support, as appropriate, these efforts guided by regional priorities and based on transparency, complementarity and inclusiveness, in order to develop dialogue and cooperation among the Black Sea states and with the Alliance.

36. Ballistic missile proliferation poses an increasing threat to Allies' forces, territory and populations. Missile defence forms part of a broader response to counter this threat. We therefore recognise the substantial contribution to the protection of Allies from long-range ballistic missiles to be provided by the planned deployment of European-based United States missile defence assets. We are exploring ways to link this capability with current NATO missile defence efforts as a way to ensure that it would be an integral part of any future NATO-wide missile defence architecture. Bearing in mind the principle of the indivisibility of Allied security as well as NATO solidarity, we task the Council in Permanent Session to develop options for a comprehensive missile defence architecture to extend coverage to all Allied territory and populations not otherwise covered by the United States system for review at our 2009 Summit, to inform any future political decision.

37. We also commend the work already underway to strengthen NATO-Russia missile defence cooperation. We are committed to maximum transparency and reciprocal confidence building measures to allay any concerns. We encourage the Russian Federation to take advantage of United States missile defence cooperation proposals and we are ready to explore the potential for linking

United States, NATO and Russian missile defence systems at an appropriate time.

38. We reaffirm that arms control, disarmament and non-proliferation will continue to make an important contribution to peace, security, and stability and, in this regard, to preventing the spread and use of Weapons of Mass Destruction and their means of delivery. We took note of the report prepared for us on raising NATO's profile in this field. As part of a broader response to security issues, NATO should continue contributing to international efforts in the area of arms control, disarmament and non-proliferation, and we task the Council in Permanent Session to keep these issues under active review.

39. The Alliance has reduced both its conventional forces significantly from Cold War levels and has reduced nuclear weapons assigned to NATO by over 90%. Allies have also reduced their nuclear arsenals. France has reduced the types of its nuclear systems to two, the number of its nuclear delivery vehicles by over half, and has announced it will reduce the number of its nuclear warheads to fewer than 300, with no other weapons beside those in its operational stockpile. The United Kingdom has reduced to one nuclear system, and has reduced the explosive power of its nuclear stockpile by 75%, and its number of operationally available nuclear warheads to fewer than 160. The United States has reduced its nuclear weapon stockpile to less than 25% of its size at the height of the Cold War, and decreased tactical nuclear weapons assigned to NATO by nearly 90%.

40. We remain deeply concerned about the proliferation risks of the Iranian nuclear and ballistic missile programmes. We call on Iran to fully comply with UNSCRs 1696, 1737, 1747 and 1803. We are also deeply concerned by the proliferation activities of the Democratic People's Republic of Korea and call on it to fully comply with UNSCR 1718. Allies reaffirm their support for existing multi-lateral nonproliferation agreements, such as the Nuclear Non-Proliferation Treaty, and call for universal compliance with the Nuclear Non-Proliferation Treaty and universal adherence to the Additional Protocol to the International Atomic Energy Agency (IAEA) Safeguard Agreement and full compliance with UNSCR 1540. Allies agree to redouble their efforts to fully implement the non-proliferation agreements and relevant UNSCRs to which Allies reaffirm their support and by which they are bound.

41. We fully endorse the statement of the North Atlantic Council of 28 March 2008 and reaffirm the Alliance's commitment to the CFE Treaty Regime, as expressed in the Alliance's position contained in paragraph 42 of the 2006 Riga Summit Declaration, the final statement by Allies at the CFE Extraordinary Conference in Vienna and Alliance statements reflecting subsequent developments. We place the highest value on the CFE Treaty regime with all its elements and underscore the strategic importance of the CFE Treaty, including its flank regime, as a cornerstone of Euro-Atlantic Security. We are deeply concerned that the Russian Federation has continued its unilateral "suspension" of its legal obligations under the CFE Treaty. This action does not contribute to our common objective of preserving the long-term viability of the CFE regime and we urge the Russian Federation to resume its implementation. The current situation, where NATO CFE Allies implement the Treaty while Russia does not, cannot last indefinitely. We have offered a set of constructive and forward-looking proposals for parallel actions on key issues, including steps by NATO Allies on ratification of the Adapted CFE Treaty and by the Russian Federation on outstanding commitments related to Georgia and the Republic of Moldova. We believe these proposals address all of Russia's stated concerns. We encourage Russian authorities to work cooperatively with us and other concerned CFE States Parties to reach agreement on the basis of the parallel actions package so that together we can preserve the benefits of this landmark regime.

42. We are concerned with the persistence of regional conflicts in the South Caucasus and the Republic of Moldova. Our nations support the territorial integrity, independence and sovereignty of Armenia, Azerbaijan, Georgia and the Republic of Moldova. We will continue to support efforts towards a peaceful settlement of these regional conflicts, taking into account these principles.

43. We have already done much to transform our forces and capabilities in line with our political objectives, in particular the priorities laid out in the Comprehensive Political Guidance, and our operational experience. We will continue this process to ensure the Alliance remains able to meet its

operational commitments and perform the full range of its missions. Our operations highlight the need to develop and field modern, interoperable, flexible and sustainable forces. These forces must be able to conduct, upon decision by the Council, collective defence and crisis response operations on and beyond Alliance territory, on its periphery, and at strategic distance, with little or no host nation support. We will also ensure that we have the right kind of capabilities to meet the evolving security challenges of the 21st century, and to do so, we will transform, adapt and reform as necessary.

44. Transformation is a continual process and demands constant and active attention. We therefore support our Defence Ministers' efforts as they oversee the management of the defence aspects of transformation to ensure NATO remains effective and efficient, especially by pursuing ongoing efforts in the following areas:

- We must ensure that we provide the forces required for our operations and other commitments. To that end we will continue efforts to be able to deploy and sustain more forces. We are committed to support the NATO Response Force by providing the necessary forces, and to improving the availability of operational and strategic reserve forces for our operations. We will seek greater domestic support for our operations, including through improved public diplomacy efforts.

- We will further develop the capabilities required to conduct the full range of our missions and to remedy specific shortfalls. We will work particularly at improving strategic lift and intra-theatre airlift, especially mission-capable helicopters and welcome national initiatives in support of this work, as well as addressing multinational logistics. We will further strengthen information superiority through networked capabilities, including an integrated air command and control system; increased maritime situational awareness; and timely delivery of the Alliance Ground Surveillance capability. We will continue to enhance the capability and interoperability of our special operations forces. Supported by the defence planning processes, we will enhance our efforts to develop and field the right capabilities and forces, with the greatest practicable interoperability and standardisation. This will be furthered by improving trans-Atlantic defence industrial cooperation.

- We are committed to develop policies and capabilities to deal with emerging challenges and threats. This includes the development of a comprehensive policy for preventing the proliferation of WMD and defending against chemical, biological, radiological, and nuclear threats.

- We are pursuing the adaptation and reform of the Alliance's structures and processes. In this context we are reviewing the peacetime establishment of the NATO Command Structure to make it leaner, more effective and efficient, and reforming defence planning processes in order to promote timely delivery of the capabilities sought by the Comprehensive Political Guidance.

45. Transformation is not possible without sufficient, properly prioritised resources. We are committed to continuing to provide, individually and collectively, the resources necessary for our Alliance to perform the tasks we demand from it. Therefore we encourage nations whose defence spending is declining to halt that decline and to aim to increase defence spending in real terms.

46. NATO remains committed to strengthening key Alliance information systems against cyber attacks. We have recently adopted a Policy on Cyber Defence, and are developing the structures and authorities to carry it out. Our Policy on Cyber Defence emphasises the need for NATO and nations to protect key information systems in accordance with their respective responsibilities; share best practices; and provide a capability to assist Allied nations, upon request, to counter a cyber attack. We look forward to continuing the development of NATO's cyber defence capabilities and strengthening the linkages between NATO and national authorities.

47. We have noted a report "NATO's Role in Energy Security", prepared in response to the tasking of the Riga Summit. Allies have identified principles which will govern NATO's approach in this field,

and outlined options and recommendations for further activities. Based on these principles, NATO will engage in the following fields: information and intelligence fusion and sharing; projecting stability; advancing international and regional cooperation; supporting consequence management; and supporting the protection of critical energy infrastructure. The Alliance will continue to consult on the most immediate risks in the field of energy security. We will ensure that NATO's endeavours add value and are fully coordinated and embedded within those of the international community, which features a number of organisations that are specialised in energy security. We have tasked the Council in Permanent Session to prepare a consolidated report on the progress achieved in the area of energy security for our consideration at the 2009 Summit.

48. Demands on our Alliance have grown in complexity in the last twenty years, as the security environment has changed and both the scope of our missions and operations and our membership have expanded. This requires continual adaptation and reform of NATO Headquarters' structures and processes. We note the progress that has been made in this field, as part of NATO's overall transformation; but more remains to be done, including to get full benefit from our move to a new Headquarters building. In evaluating where we need to change, we need to make fuller use of lessons drawn from our experience in delivering our core functions, including meeting operational, capability development, partnership and strategic communications requirements. Building on our Defence Ministers' work to take forward the defence aspects of transformation, Allies will also need to consider how to achieve the fastest and most coherent flow of sound political, military and resource advice to support our consensual decision-making, and to enhance our responsiveness to time sensitive operational needs, including those of NATO Commanders. We have requested the Secretary General to chart a path forward, in time for the 2009 Summit, on how to meet these objectives.

49. We express our sincere appreciation for the gracious hospitality extended to us by the Government of Romania. The city of Bucharest has been the venue of NATO's largest ever Summit meeting, highlighting the Alliance's determination to work closely with the International Community as well as its own unique contribution to promoting security and stability in a fast-changing strategic environment. At our meeting we have taken decisions and given further direction for NATO's own ongoing adaptation to that environment, through its missions and operations, the modernisation of its structures and capabilities, closer engagement of other nations and organisations, as well as its continuing openness to the inclusion of additional member states. We have strengthened our dialogue and cooperation with countries and organisations vital to our security. We will meet again next year in Strasbourg and Kehl to celebrate NATO's 60th anniversary, take stock of its adaptation, and give further direction for the modernisation of our Alliance to meet the security challenges of the 21st century.

¹ Turkey recognises the Republic of Macedonia with its constitutional name.



Atlantic Treaty Association
Association du Traité Atlantique

NATO Summit Declaration, Strasbourg/Kehl 2009

Declaration:

Issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Strasbourg / Kehl (04 Apr. 2009)

1. We, the Heads of State and Government of the member countries of the North Atlantic Alliance, have gathered in Strasbourg and Kehl to celebrate the 60th anniversary of NATO. We have adopted a Declaration on Alliance Security which reaffirms the basic values, principles and purposes of our Alliance. We have launched the process to develop a new Strategic Concept which will define NATO's longer-term role in the new security environment of the 21st century.
2. We warmly welcome Albania and Croatia into our Alliance. Our nations are united in democracy, individual liberty and the rule of law, and we reaffirm our adherence to the purposes and principles of the Charter of the United Nations. NATO contributes to stability and security, which are the essential foundations necessary to tackle the global financial hardships and uncertainty we face. Transatlantic cooperation remains essential to protect our peoples, defend our values, and meet common threats and challenges, from wherever they may come.
3. The indivisibility of our security is a fundamental principle of the Alliance. We reaffirm our solidarity and our commitment to the cohesion of the Alliance. We are guided by these indispensable principles in all fields of our activity. A strong collective defence of our populations, territory and forces is the core purpose of the Alliance and remains our most important security task. NATO's ongoing transformation will strengthen the Alliance's ability to confront existing and emerging 21st century security threats, including by ensuring the provision of fully prepared and deployable forces able to conduct the full range of military operations and missions on and beyond its territory, on its periphery and at strategic distance.
4. The venue of our meeting is a powerful symbol of Europe's post-World War II reconciliation. The end of the Cold War, 20 years ago, opened the way towards the further consolidation of Europe into a continent that is truly whole, free and at peace. NATO has played, and will continue to play, an active role in that process, by engaging partner countries in dialogue and cooperation and keeping open the door to NATO membership in accordance with Article 10 of the Washington Treaty.
5. We warmly welcome the French decision to fully participate in NATO structures; this will further contribute to a stronger Alliance.

6. We express our heartfelt appreciation for the commitment and bravery of the more than 75,000 men and women from Allied and other nations who are serving in NATO's missions and operations. We extend our deepest sympathies to the families and loved ones of the injured and fallen; their sacrifices in advancing the cause of freedom will not be in vain.

7. Today we renew our commitment to a common approach to address the challenges to peace and security in the Euro-Atlantic area. We underscore that the existing structures – NATO, the European Union (EU), the Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE) and the Council of Europe – based on common values, continue to provide every opportunity for countries to engage substantively on Euro-Atlantic security with a broad acquis, established over decades, that includes respect for human rights; territorial integrity; the sovereignty of all states, including their right to decide their own security arrangements; and the requirement to fulfil international commitments and agreements.

8. Within this framework, NATO and Allies are open to dialogue on a broad, cooperative approach to Euro-Atlantic security, for which the OSCE provides an appropriate, inclusive format. The common aim of such a dialogue should be to improve implementation of existing commitments and to continue to improve existing institutions and instruments so as to effectively promote our values and Euro-Atlantic security.

9. Our security is closely tied to Afghanistan's security and stability. As such, our UN-mandated International Security Assistance Force mission (ISAF) in Afghanistan, comprising 42 nations, is our key priority. We are working with the Government and people of Afghanistan, and with the international community under the leadership of the United Nations Assistance Mission in Afghanistan. Together, in a comprehensive approach combining military and civilian resources, we are helping the Government of Afghanistan build a secure, stable and democratic country, respectful of human rights. We stress the importance of the protection of women's rights. The international community aims to ensure that Al-Qaeda and other violent extremists cannot use Afghanistan and Pakistan as safe havens from which to launch terrorist attacks. Today we have issued a Summit Declaration on Afghanistan in which we reiterate our strategic vision and set out actions that demonstrate our resolve to support Afghanistan's long-term security and stability. Afghan ownership remains crucial for sustained progress. Strong constructive engagement by countries of the region is also critical and, to this end, we pledge to reinforce our cooperation with all Afghanistan's neighbours, especially Pakistan. We encourage further cooperation between Afghanistan and Pakistan, and welcome the results of the third Trilateral Summit in Ankara on 1 April 2009. We also welcome the outcome of the International Conference on Afghanistan in The Hague on 31 March 2009.

10. Our commitment to regional security and stability throughout the Balkans remains steadfast. We praise the continued excellent work carried out by the robust UN-mandated NATO-led KFOR to help maintain a safe and secure environment and freedom of movement for all in Kosovo. We reiterate that KFOR will remain in Kosovo according to its operational mandate, on the basis of United Nations Security Council Resolution 1244, unless the Security Council decides otherwise, cooperating with all relevant actors, to support the development of a stable, democratic, multi-ethnic and peaceful Kosovo, as appropriate. We welcome the deployment of the European Union Rule of Law Mission in Kosovo, EULEX, and encourage all actors to continue their efforts to facilitate the deployment and full operation of EULEX throughout Kosovo. The Alliance remains fully committed to supporting the establishment of the agreed multi-ethnic security structures in Kosovo. The standing down of the Kosovo Protection Corps, as well as the establishment of the Kosovo Security Force and civilian-led oversight, under NATO's close supervision, are in the interest of all parties. We welcome the progress made so far in Kosovo and expect full implementation of the existing commitments

to standards, especially those related to the rule of law and regarding the protection of ethnic minorities and communities, as well as the protection of historical and religious sites, and to combating crime and corruption. We expect all parties concerned in Kosovo to make further progress towards the consolidation of peace and order. NATO will continue to assess developments on the ground in shaping future decisions.

11. We reiterate our willingness to continue providing a broad range of training support to the Iraqi Security Forces through the NATO Training Mission in Iraq (NTM-I), and look forward to agreement on a revised legal framework as a matter of urgency. We recall our offer to the Government of Iraq of a Structured Cooperation Framework as a basis for developing a longterm relationship, and welcome the progress achieved towards that end.

12. At the request of the United Nations Secretary-General and on the basis of relevant United Nations Security Council resolutions, NATO has taken action against piracy and armed robbery at sea. We have launched Operation Allied Protector aimed at conducting maritime operations off the Horn of Africa in order to help counter piracy and armed robbery at sea alongside the efforts of other nations and organisations, especially Combined Task Force 151 and the EU's ATALANTA operation, which are all complementary in nature. The Contact Group on Piracy off the Coast of Somalia plays an important role in order to facilitate coordination among all actors involved. Addressing the root causes of piracy requires a comprehensive approach by the international community. We are considering options for a possible long-term NATO role to combat piracy, including by taking into account, as appropriate, regional requests for maritime capacity-building.

13. We remain deeply concerned by the continued violence and atrocities in Darfur and by the expulsion of humanitarian organisations from Sudan, and call on all parties to cease hostilities and negotiate in good faith. We are also concerned by the ongoing violence and the severe humanitarian crisis in Somalia. We stress the need for a political settlement and are encouraged by recent developments in the consolidation of state and government structures. At the request of the African Union (AU), NATO provided support to the AU Mission in Somalia through coordination of airlift and planning assistance. The Alliance is supporting the development of the AU's long-term peacekeeping capabilities, including the African Standby Force and its maritime dimension. Stressing the principle of African ownership, NATO remains ready to enhance its dialogue with the AU and consider further requests to support the AU, including for regional capacity-building.

14. Our Alliance provides an essential transatlantic dimension to the response against terrorism. We condemn in the strongest terms all acts of terrorism as criminal and unjustifiable, irrespective of their motivations or manifestations, and are determined to fight this scourge, individually and collectively, as long as necessary and in accordance with international law and principles of the UN Charter. Our nations will continue to contribute to the full implementation of relevant United Nations Security Council resolutions (UNSCR), in particular UNSCR 1373, as well as of the United Nations Global Counter-Terrorism Strategy. We deplore all loss of life and extend our sympathies to all those who have suffered from acts of terrorism. We reiterate our determination to protect against terrorist attacks against our populations, territories, infrastructure and forces, and to deal with the consequences of any such attacks. We will intensify our efforts to deny terrorists access to Weapons of Mass Destruction (WMD) and their means of delivery as underscored in UNSCR 1540. We will continue to develop advanced technologies to help defend against terrorist attacks, and we appreciate the role of Partnership for Peace Training and Education Centres and our Centres of Excellence in addressing aspects of terrorism. We also remain committed to strengthening information and intelligence sharing on terrorism, particularly in support of NATO missions and operations. We continue to attach great importance to dialogue and cooperation with

our partners in this important area, including in the framework of the Partnership Action Plan against Terrorism. We strongly condemn tactics such as suicide bombing and hostage taking; the recruitment, particularly of the young and disadvantaged, for these purposes; as well as terrorist abuse of freedoms inherent to democratic societies to spread hatred and incite violence.

15. Since its activation in 2001, Operation Active Endeavour (OAE), our maritime operation in the Mediterranean which is conducted in the framework of Article 5 of the North Atlantic Treaty, has made a significant contribution to the fight against terrorism. We reiterate our commitment to OAE and welcome the continued support of partner countries whose contributions demonstrate both their engagement and NATO's added value in promoting regional security and stability.

16. As NATO adapts to 21st century challenges in its 60th anniversary year, it is increasingly important that the Alliance communicates in an appropriate, timely, accurate and responsive manner on its evolving roles, objectives and missions. Strategic communications are an integral part of our efforts to achieve the Alliance's political and military objectives. We therefore welcome the improvements in NATO's strategic communications capability and public diplomacy efforts that we launched at our 2008 Bucharest Summit, particularly the enhancements to the NATO HQ Media Operations Centre, and the increased output of NATO's television channel on the internet. We underscore our commitment to support further improvement of our strategic communications by the time of our next Summit.

17. We welcome the role of the NATO Parliamentary Assembly in promoting the Alliance's principles and values. We also appreciate the role of the Atlantic Treaty Association in fostering a better understanding of the Alliance and its objectives among our publics.

18. Experience in the Balkans and Afghanistan demonstrates that today's security challenges require a comprehensive approach by the international community, combining civil and military measures and coordination. Its effective implementation requires all international actors to contribute in a concerted effort, in a shared sense of openness and determination, taking into account their respective strengths and mandates. We welcome the significant progress achieved, in line with the Action Plan agreed at Bucharest, to improve NATO's own contribution to such a comprehensive approach, including through a more coherent application of its crisis management instruments and efforts to associate its military capabilities with civilian means. Progress includes NATO's active promotion of dialogue with relevant players on operations; the development of a database of national experts in reconstruction and stabilisation to advise NATO forces; and the involvement of selected international organisations, as appropriate, in NATO crisis management exercises. As part of the international community's efforts, we reaffirm our commitment to enhancing NATO's intrinsic contribution to a civil-military approach, and task the Council in Permanent Session to prepare an interim report for Foreign Ministers in December 2009 and to report at our next Summit on further progress with regard to the implementation of the Action Plan and NATO's ability to improve the delivery of stabilisation and reconstruction effects. We also encourage other actors to intensify their efforts in the same spirit.

19. More than a decade of cooperation between NATO and the United Nations, especially in the Balkans and Afghanistan, has demonstrated the value of effective and efficient coordination between our two organisations. Last year's Joint UN-NATO Declaration represents a major step in our developing cooperation and will significantly contribute to addressing the threats and challenges faced by the international community. It also reaffirms our willingness to consider, within our respective mandates and capabilities, requests for assistance to regional and sub-regional organisations, as appropriate. We are committed to its full implementation in cooperation with the UN. We welcome progress achieved so far, particularly in enhancing

dialogue and improving liaison arrangements, and look forward to a report on further progress at our next Summit.

20. NATO and the EU share common values and strategic interests. In this light, NATO and the EU are working together and side by side in key crisis management operations and are cooperating, inter alia, in the fight against terrorism, in the development of coherent and mutually reinforcing military capabilities and in civil emergency planning, and will continue to do so. NATO recognises the importance of a stronger and more capable European defence, and welcomes the EU's efforts to strengthen its capabilities and its capacity to address common security challenges that both NATO and the EU face today. These developments have significant implications and relevance for the Alliance as a whole, which is why NATO stands ready to support and work with the EU in such mutually reinforcing efforts, recognising the ongoing concerns of Allies. Non-EU Allies have made, and continue to make, significant contributions to these efforts. In this context, we continue to believe it important that all possible efforts should be made by all those involved in these endeavours, and also to render possible the fullest involvement of non-EU Allies. Since we last met in Bucharest, various initiatives have been taken as part of the continuing effort to improve the NATO-EU strategic partnership, as agreed by our two organisations. We are also willing to explore ways to further intensify work in the framework of the NATO-EU Capability Group. Success in these and future cooperative endeavours calls for enhanced mutual commitment to ensure effective methods of working together. We are therefore determined to improve the NATO-EU strategic partnership, as agreed by our two organisations, to achieve closer cooperation and greater efficiency, and to avoid unnecessary duplication in a spirit of transparency, respecting the autonomy of the two organisations.

21. In accordance with Article 10 of the Washington Treaty, NATO's door will remain open to all European democracies which share the values of our Alliance, which are willing and able to assume the responsibilities and obligations of membership, and whose inclusion can contribute to common security and stability.

22. We reiterate our agreement at the Bucharest Summit to extend an invitation to the former Yugoslav Republic of Macedonia as soon as a mutually acceptable solution to the name issue has been reached within the framework of the UN, and urge intensified efforts towards that goal. We will continue to support and assist the reform efforts of the Government of the former Yugoslav Republic of Macedonia. We welcome the recent decision by the former Yugoslav Republic of Macedonia to increase its contribution to ISAF.

23. We remain committed to the Balkans, which is a strategically important region, where Euro-Atlantic integration, based on democratic values and regional cooperation, remains necessary for lasting peace and stability. We acknowledge the important role played by the South East Europe Initiative and the Adriatic Charter in fostering regional cooperation, building confidence, and facilitating the Euro-Atlantic integration process of the Western Balkans.

24. We welcome the Euro-Atlantic integration aspirations of Bosnia and Herzegovina and Montenegro as well as progress made in NATO's Intensified Dialogue on membership issues with both countries.

25. We welcome Montenegro's successful and active implementation of its current Individual Partnership Action Plan (IPAP) with NATO. We are encouraged by the reforms it has made in a number of areas that are essential to its Euro-Atlantic integration and also by its contributions to cooperation and security in the region. We are looking forward to Montenegro's further determined efforts in this regard. The Council in Permanent Session is keeping Montenegro's progress under active review and will respond early to its request to participate in the Membership Action Plan (MAP), on its own merits.

26. We welcome progress in Bosnia and Herzegovina's cooperation with NATO, including through implementation of its current IPAP, and acknowledge the country's expressed intention to apply for MAP at an appropriate time. We welcome Bosnia and Herzegovina's decision to contribute to ISAF. We are encouraged by the ongoing political process, and urge that the widest possible consensus be found on the fundamental challenges facing the country. Nevertheless, we remain deeply concerned that irresponsible political rhetoric and actions continue to hinder substantive progress in reform. We urge Bosnia and Herzegovina's political leaders to take further genuine steps to strengthen state-level institutions and reinvigorate the reform process to advance the country's Euro-Atlantic aspirations.

27. We welcome Serbia's first Individual Partnership Programme with NATO as a sound basis for substantial practical cooperation. NATO welcomes, and continues to support, the Government's stated commitment to Serbia's integration into the Euro-Atlantic community of nations. We stand ready to further develop our partnership, in particular through elaboration of an IPAP and continued support to Serbia's defence reform efforts. All NATO partnership opportunities for political consultation and practical cooperation remain open to Serbia. The will and performance of the Serbian authorities are crucial for the further deepening of our partnership. We call upon Serbia to support further progress towards the consolidation of peace and order in Kosovo.

28. We acknowledge the progress achieved in terms of cooperation with the International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia (ICTY). However, Serbia must cooperate fully with ICTY, as must Bosnia and Herzegovina, and we will closely monitor their respective efforts in this regard.

29. Stability and successful political and economic reform in Ukraine and Georgia are important to Euro-Atlantic security. At Bucharest we agreed that Ukraine and Georgia will become members of NATO and we reaffirm all elements of that decision as well as the decisions taken by our Ministers of Foreign Affairs last December. We are maximising our advice, assistance and support for their reform efforts in the framework of the NATO-Ukraine Commission and NATO-Georgia Commission, which play a central role in supervising the process set in hand at the Bucharest Summit. We welcome in particular the planned reinforcement of NATO's Information and Liaison Offices in Kyiv and Tbilisi. Without prejudice to further decisions which must be taken about MAP, the development of Annual National Programmes will help Georgia and Ukraine in advancing their reforms. The annual review of these programmes will allow us to continue to closely monitor Georgia and Ukraine's progress on reforms related to their aspirations for NATO membership. We also welcome the valuable contributions made by both countries to NATO's operations.

30. We remain convinced that the mutually beneficial relationship between NATO and Ukraine, launched twelve years ago with the Distinctive Partnership, will continue to contribute to regional and Euro-Atlantic security. In this context, we appreciate Ukraine's valuable contributions to our common security, including through participation in NATO-led operations. We encourage Ukraine's continued efforts to promote regional security and cooperation. We underscore the importance of Ukraine's commitment to continue implementing needed political, economic, defence and security sector reforms, in order to achieve its Euro-Atlantic aspirations, and we will continue to provide assistance to this end. Political stability is of crucial importance to the successful implementation of these reforms.

31. The NATO-Georgia relationship has deepened substantially in the past year. We remain committed to fostering political dialogue with, as well as providing assistance to, Georgia. We strongly encourage Georgia to continue implementing all necessary reforms, particularly democratic, electoral, and judicial reforms, in order to achieve its Euro-Atlantic aspirations. We reiterate our continued support for the territorial integrity and sovereignty of Georgia

within its internationally recognised borders.

32. We encourage all participants in the Geneva talks to play a constructive role as well as to continue working closely with the OSCE, UN and the EU to pursue peaceful conflict resolution on Georgia's territory. We welcome as a positive step the agreement reached in the framework of the Geneva talks on joint incident prevention and response mechanisms and we urge all the participants involved to engage in their rapid implementation. We note the renewal of the mandate for the UN Observer Mission in Georgia (UNOMIG) and the rollover of the mandate for the OSCE Military Monitors. We call for a new mandate for the OSCE Mission to Georgia as well as for unimpeded access for UN, EU, and OSCE observers throughout all of Georgia, including the regions of South Ossetia and Abkhazia. We are concerned by the continued tensions and violence along the administrative boundary lines and call on all parties to demonstrate restraint.

33. The NATO-Russia partnership was conceived as a strategic element in fostering security in the Euro-Atlantic area, and we remain committed to it. Dialogue and cooperation between NATO and Russia are important for our joint ability to meet effectively common security threats and challenges. We reaffirm the importance of upholding the common values and all the principles enshrined in the 1997 NATO-Russia Founding Act and the 2002 Rome Declaration by all members of the NATO-Russia Council. Our relations with Russia depend on trust and the fulfilment of commitments. Since our last Summit, dialogue and cooperation with Russia have suffered from profound disagreements on a number of issues. The Alliance will continue to assess developments in relations with Russia.

34. We urge Russia to meet its commitments with respect to Georgia, as mediated by the European Union on 12 August and 8 September 2008. In this context, we view Russia's withdrawal from the areas it has committed to leave as essential. We have welcomed steps taken to implement those commitments, but the withdrawal is still incomplete. The Alliance has condemned Russia's recognition of the South Ossetia and Abkhazia regions of Georgia as independent states, and continues to call on Russia to reverse its recognition which contravenes the founding values and principles of the NATO-Russia Council, the OSCE principles on which the security of Europe is based, and the United Nations Security Council resolutions regarding Georgia's territorial integrity, which Russia endorsed. In addition, the build-up of Russia's military presence in the Georgian regions of Abkhazia and South Ossetia without the consent of the Government of Georgia is of particular concern.

35. Despite our current disagreements, Russia is of particular importance to us as a partner and neighbour. NATO and Russia share common security interests, such as the stabilisation of Afghanistan; arms control, disarmament, and non-proliferation of WMD, including their means of delivery; crisis management; counter-terrorism; counter-narcotics; and anti-piracy. Following through with the decisions taken by the Foreign Ministers at their meetings in December 2008 and March 2009, we look forward to the reconvening of formal NATO-Russia Council meetings, including at Ministerial level, as soon as possible before summer 2009. We are committed to using the NATO-Russia Council as a forum for political dialogue on all issues – where we agree and disagree – with a view towards resolving problems, addressing concerns and building practical cooperation. We are convinced that the NATO-Russia Council has not exploited its full potential. We therefore stand ready, in the NATO-Russia Council, to assess possibilities for making it a more efficient and valuable instrument for our political dialogue and practical cooperation.

36. Twenty years ago, an historic wave of democratic change swept through Central and Eastern Europe. NATO took this opportunity to engage countries across the Euro-Atlantic area in partnership and cooperation with a view to fostering security, stability and democratic transformation. We reiterate our commitment to further develop the Euro-Atlantic

Partnership Council (EAPC) and Partnership for Peace (PfP) as the essential framework for substantive political dialogue and practical cooperation, including enhanced military interoperability. We welcome the offer of Kazakhstan to host the EAPC Security Forum for the first time in Central Asia in June. We thank our Partners for their significant contributions to our operations. We will continue to develop EAPC policy initiatives. In this regard, we welcome the work of the EAPC in education and training activities, and encourage national educational institutions to contribute to these efforts. We also encourage the EAPC to further develop the Building Integrity initiative which promotes transparency and accountability in the defence sector, and to report back to us on this initiative at our next Summit. We remain actively engaged with our Partners in supporting the implementation of UNSCR 1325 on women, peace and security, with the aim of having a comprehensive set of measures in place by autumn 2010. We are also contributing with our Partners to international efforts to put an end to the trafficking in human beings.

37. Peace and stability in the Mediterranean region are essential for Euro-Atlantic security. For the past fifteen years, NATO's Mediterranean Dialogue has provided a valuable forum, including meetings at Ministerial level, for consultations and cooperation with our Mediterranean partners on a wide range of issues, and we welcome their significant contributions to Alliance-led operations and missions. We are convinced that joint ownership remains essential to the success of our relationship. We welcome the finalisation last month of an Individual Cooperation Programme (ICP) with Jordan, following those already concluded with Israel and Egypt, as well as the recent initiatives from Morocco and Tunisia in this field. Against a challenging background in the Middle East and much welcomed renewed international commitment to build peace in the region, we stand ready to further enhance our political dialogue and practical cooperation with all our Mediterranean partners, including through the continued use of Trust Funds on a voluntary basis. We look forward to the restoration of constitutional rule in Mauritania, which will allow the resumption of its full participation in the Mediterranean Dialogue.

38. The security and stability of the Gulf region is significant to the Alliance. We are pleased with the significant progress achieved in the framework of the Istanbul Cooperation Initiative (ICI) since its establishment in 2004. Political consultations and practical cooperation have intensified, and new opportunities have been created in key areas such as energy security, maritime security and training and education. We encourage our ICI partners to develop ICPs. We value highly the support provided by our ICI partners to NATO's operations and missions.

39. Within the context of our Mediterranean Dialogue and Istanbul Cooperation Initiative, we welcome the substantial progress made in implementing the first phase of the NATO Training Cooperation Initiative, including the establishment of a dedicated faculty at the NATO Defense College and the inauguration of the faculty's NATO Regional Cooperation Course.

40. Since Bucharest, NATO's relationships with other partners across the globe have continued to expand and deepen, reflecting their increasing importance to the Alliance's goals in operations, security cooperation, and efforts, through political dialogue, to build common understanding of emerging issues that affect Euro-Atlantic security, notably Afghanistan. These relationships, which take many forms, offer a flexible means for countries to pursue dialogue and cooperation with NATO, and we reaffirm our intent to enhance them, on a case-by-case basis. We welcome the significant contributions made by many partners to NATO-led operations, and in particular those by Australia, Japan, New Zealand and the Republic of Korea to our mission in Afghanistan.

41. The Black Sea region continues to be important for Euro-Atlantic security. We welcome the progress in consolidation of regional cooperation and ownership, through effective use of

existing initiatives and mechanisms, and based on transparency, complementarity and inclusiveness. We will continue to support, as appropriate, efforts based on regional priorities and dialogue among the Black Sea states and with the Alliance.

42. We have already achieved much in transforming our forces, capabilities and structures. The continuation of this process is crucial as it underpins the Alliance's ability to conduct the full range of its missions, including collective defence and crisis response operations on and beyond Alliance territory. Against this background we must continue to work individually and collectively to improve, both in quality and quantity, the capabilities needed to meet the priorities we set in the Comprehensive Political Guidance.

43. We will continue to adapt NATO's forces, structures and procedures to meet the changing security challenges we face. We welcome the progress that has been made to make NATO's command structure more effective and efficient and look forward to further efforts in this regard. NATO's defence planning process must enable Allies to deliver the capabilities needed to deal with current and future challenges within a comprehensive approach. We therefore also welcome agreement on a new, defence planning process which puts the emphasis squarely on delivery of capabilities we need.

44. We are determined to provide the forces required for the full range of Alliance missions. We continue to support efforts to make our forces more deployable, sustainable, interoperable and, thus, more usable. By design, the NATO Response Force (NRF) has an important role in providing a rapidly deployable, credible force for the Alliance and in driving transformation and capability development. It needs to be able to respond to new and unpredicted crises for either collective defence or crisis operations beyond Alliance borders. We expect our Defence Ministers, at their meeting in June, to agree on measures to achieve these aims by improving NRF resourcing and employability.

45. The Alliance will further develop the capabilities and policies required to conduct the full range of our missions, to remedy specific shortages, and to deal with emerging challenges and threats, at the same time facilitating an equitable sharing of burdens, risks and costs. We will vigorously pursue our work developing and fielding key enablers, such as missioncapable helicopters, strategic lift and the Alliance Ground Surveillance system. We support the greater use of multinational solutions for additional capability development including increased collective responsibility for logistics. We will also continue to pursue many of these initiatives in the existing framework of NATO-EU cooperation in capability development. We encourage our Defence Ministers to agree on an Action Plan to improve the interoperability of our armed forces at their meeting in June 2009.

46. In view of the imminent achievement of full operational capability of the NATO Special Operations Coordination Centre (NSCC) initiated at our 2006 Riga Summit, we invite the Council in Permanent Session to exploit this success further, including by examining the benefits of a new multinational Headquarters.

47. We are committed to provide, individually and collectively, the financial resources necessary for our Alliance to perform the operational and transformational tasks we demand of it. We will strive to prioritise our defence spending and programming for improved efficiency in delivering the ability to conduct the full range of Alliance missions. This is particularly important in the current economic situation.

48. We will continue to improve and demonstrate more clearly our ability to meet emerging challenges on and beyond Alliance territory, including on its periphery, inter alia by ensuring adequate planning, exercises and training.

49. We remain committed to strengthening communication and information systems that are of critical importance to the Alliance against cyber attacks, as state and non-state actors may try to exploit the Alliance's and Allies' growing reliance on these systems. To prevent and

respond to such attacks, in line with our agreed Policy on Cyber Defence, we have established a NATO Cyber Defence Management Authority, improved the existing Computer Incident Response Capability, and activated the Cooperative Cyber Defence Centre of Excellence in Estonia. We will accelerate our cyber defence capabilities in order to achieve full readiness. Cyber defence is being made an integral part of NATO exercises. We are further strengthening the linkages between NATO and Partner countries on protection against cyber attacks. In this vein, we have developed a framework for cooperation on cyber defence between NATO and Partner countries, and acknowledge the need to cooperate with international organisations, as appropriate.

50. Ballistic missile proliferation poses an increasing threat to Allies' forces, territory, and populations. Missile defence forms part of a broader response to counter this threat. We therefore reaffirm the conclusions of the Bucharest Summit about missile defence.

51. In response to our tasking at the Bucharest Summit to develop options for a comprehensive missile defence architecture to extend coverage to all European Allied territory and populations, several technical architecture options were developed and subsequently assessed from a politico-military perspective. We recognise that additional work is still required. In this context, a future United States' contribution of important architectural elements could enhance NATO elaboration of this Alliance effort.

52. Based on the technical and political military analysis of these options, we judge that missile threats should be addressed in a prioritised manner that includes consideration of the level of imminence of the threat and the level of acceptable risk. We received a comprehensive analysis of the technical architecture options and agree to its overall assessment that, even though some of these options do not meet the Bucharest tasking, each of them has its strengths and shortcomings.

53. Bearing in mind the principle of the indivisibility of Allied security as well as NATO solidarity, we task the Council in Permanent Session, taking into account the Bucharest Summit tasking, to present recommendations comprising architecture alternatives, drawing from the architectural elements already studied, for consideration at our next Summit. To inform any future political decision on missile defence, we also task the Council in Permanent Session to identify and undertake the policy, military and technical work related to a possible expanded role of the Active Layered Theatre Ballistic Missile Defence (ALTBMD) programme beyond the protection of NATO deployed forces to include territorial missile defence.

54. We support increased missile defence cooperation between Russia and NATO, including maximum transparency and reciprocal confidence-building measures to allay any concerns. We reaffirm our readiness to explore the potential for linking United States, NATO and Russian missile defence systems at an appropriate time and we encourage the Russian Federation to take advantage of United States' missile defence cooperation proposals.

55. In Bucharest we reaffirmed that arms control, disarmament and non-proliferation will continue to make an important contribution to peace, security, and stability. In response to our tasking to the Council in Permanent Session to keep these issues under active review, we note its report on raising NATO's profile in this field. The report displays a broad range of activities being undertaken, including continuing efforts in preventing the spread of weapons of mass destruction, and destruction of excess small arms and light weapons and surplus munitions. The Allies continue to seek to enhance security and stability at the lowest possible level of forces consistent with the Alliance's ability to provide for collective defence and to fulfil the full range of its missions. NATO and Allies should continue contributing to international efforts in the area of arms control, disarmament and non-proliferation. We aim at achieving a higher level of public awareness of NATO's contribution in these fields. We task the Council in Permanent Session to continue to keep these issues under active review,

as part of NATO's broad response to security challenges.

56. NATO Allies reaffirm that the Nuclear Non-Proliferation Treaty (NPT), with its three mutually reinforcing pillars, remains important and Allies will contribute constructively with a view to achieving a successful outcome of the 2010 NPT Review Conference. Alliance nations have dramatically reduced nuclear weapons and delivery systems, and remain committed to all objectives enshrined in the Treaty. We call for universal compliance with the NPT and universal adherence to the Additional Protocol to the International Atomic Energy Agency Safeguard Agreement and full compliance with UNSCR 1540. We will intensify our efforts to prevent state and non-state actors from accessing WMD and their means of delivery. In this regard, we endorse NATO's comprehensive strategic-level policy for preventing the proliferation of WMD and defending against Chemical, Biological, Radiological and Nuclear threats. We remain deeply concerned about the Iranian nuclear and ballistic missile programmes and related proliferation risks and call on Iran to comply with relevant UNSCRs. We are also deeply concerned by the programmes and proliferation activities of the Democratic People's Republic of Korea and call on it to fully comply with relevant UNSCRs.

57. We place the highest value on the CFE Treaty regime with all its elements. We underscore the strategic importance of the CFE Treaty, including its flank regime, as a cornerstone of Euro-Atlantic security. We reiterate our endorsement at the Bucharest Summit of the statement of the North Atlantic Council of 28 March 2008 and fully support the December 2008 statement of our Foreign Ministers. We reaffirm the Alliance's commitment to the CFE Treaty regime, as expressed in the Alliance's position contained in paragraph 42 of the 2006 Riga Summit Declaration, the final statement by Allies at the CFE Extraordinary Conference in Vienna, and Alliance statements reflecting subsequent developments. We are deeply concerned that, since 12 December 2007, Russia has continued its unilateral "suspension" of its legal obligations under the CFE Treaty. Furthermore, Russia's actions in Georgia have called into question its commitment to the fundamental OSCE principles on which stability and security in Europe are based: principles which underpin the CFE Treaty. These actions run counter to our common objective of preserving the long-term viability of the CFE regime and we call upon Russia to resume its implementation without further delay. Because of our commitment to cooperative security and fulfilment of international agreements as well as the importance we attach to the confidence that results from military transparency and predictability, we have continued fully to implement the Treaty despite Russia's "suspension". However, the current situation, where NATO CFE Allies implement the Treaty while Russia does not, cannot last indefinitely. We offered a set of constructive and forwardlooking proposals for parallel actions on key issues, including steps by NATO Allies on ratification of the Adapted CFE Treaty and by Russia on outstanding commitments related to Georgia and the Republic of Moldova. We continue to believe that these proposals address all of Russia's stated concerns. We continue to urge Russia to work cooperatively with us and other concerned CFE States Parties to reach agreement on the basis of the parallel actions package so that together we can preserve the benefits of this landmark regime.

58. We remain concerned with the persistence of protracted regional conflicts in the South Caucasus and the Republic of Moldova. It is essential for all parties in these regions to engage constructively in peaceful conflict resolution. We call on them all to avoid steps that undermine regional security and stability, and to respect the current negotiation formats. We continue to support the territorial integrity, independence and sovereignty of Armenia, Azerbaijan, Georgia and the Republic of Moldova, and will also continue to support efforts towards a peaceful settlement of these regional conflicts, taking into account these principles. We welcome OSCE efforts and processes in these regions, to which the Caucasus Stability and Cooperation Platform could be a useful complement.

59. The Alliance will continue to consult on the most immediate risks in the field of energy security. In Bucharest we agreed principles which govern NATO's approach in the field of energy security, and options and recommendations for further activities. The Alliance has continued to implement these recommendations. Today we have noted a "Report on Progress Achieved in the Area of Energy Security". The disruption of the flow of natural gas in January 2009 seriously affected a number of Allies and Partner countries. The issues of a stable and reliable energy supply, diversification of routes, suppliers and energy sources, and the interconnectivity of energy networks, remain of critical importance. Today we have declared our continuing support for efforts aimed at promoting energy infrastructure security. In accordance with the Bucharest decisions, we will continue to ensure that NATO's endeavours add value and are fully coordinated and embedded within those of the international community, which features a number of organisations that are specialised in energy security. We task the Council in Permanent Session to prepare an interim report for the Foreign Ministers' meeting in December 2009 and a further report on the progress achieved in the area of energy security for our consideration at our next Summit.

60. Developments in the High North have generated increased international attention. We welcome the initiative of Iceland in hosting a NATO seminar and raising the interest of Allies in safety- and security-related developments in the High North, including climate change.

61. We welcome the Secretary General's report on progress in reforming the NATO Headquarters, to achieve the fastest and most coherent flow of sound political, military and resource advice to support our consensual decision-making, and to enhance our responsiveness to time-sensitive operational needs. The proposed changes aim to improve the efficiency and effectiveness of our processes and structures, our ability to integrate the different strands of NATO's work – duly safeguarding the role of the Military Committee – and the optimal use of resources. We endorse the Secretary General's plans for future action and, in line with the mandate we gave him in Bucharest, empower him to take forward this work. We task the Council in Permanent Session to take the necessary decisions to implement these reforms as quickly as possible. We will review a report on implementation at our next Summit.

62. We express our gratitude to the Governments of France and Germany for their gracious hospitality at this first co-hosted NATO Summit. Today we have reaffirmed the indispensable link between North America and Europe, the enduring principle of the indivisibility of Allied security, and our common goal of a Europe that is whole and free. We have taken decisions on our missions and operations, the modernisation of our capabilities, and our engagement with other nations and organisations. We will meet next in Portugal to approve a new Strategic Concept and give further direction to ensure that NATO can successfully continue to defend peace, democracy and security in the Euro-Atlantic area and beyond.

1 Turkey recognises the Republic of Macedonia with its constitutional name.

2 As complemented by President Sarkozy's clarifications and correspondence on this issue



Atlantic Treaty Association
Association du Traité Atlantique

NATO Summit Declaration, Lisbon 2010

Declaration:

by the North Atlantic Treaty Organisation (NATO) and the Government of the Islamic Republic of Afghanistan on an Enduring Partnership signed at the NATO Summit in Lisbon, Portugal (20 Nov. 2010) Context

1. Recognising that stability and prosperity in Afghanistan are of strategic importance to the security of the North Atlantic region, the North Atlantic Treaty Organisation (NATO) and the Government of the Islamic Republic of Afghanistan, after seven years of joint endeavour and sacrifice, believe the time is right to reaffirm their long-term partnership. Afghanistan is increasingly capable of exercising its leadership across the inter-linked domains of governance, development and security. With sustained political, development and humanitarian effort from the United Nations Mission in Afghanistan (UNAMA) and respecting Afghanistan's sovereignty and leadership, the Government of the Islamic Republic of Afghanistan, NATO and its partners in the UN Security Council-mandated International Security Assistance Force (ISAF) are preparing the ground for implementing a process of transition which is consistent with the Framework for Inteqal endorsed by Afghanistan and the International Community at the Kabul conference in July 2010. Transition will further NATO's efforts to help the Afghan people build a durable and just peace and the start of the transition process provides an appropriate opportunity for NATO and the Government of the Islamic Republic of Afghanistan to renew and build a robust, enduring partnership which complements the ISAF security mission and continues beyond it. Principles and Purpose

2. This declaration is intended to be coherent with international efforts, under UN leadership, to support Afghanistan as part of a comprehensive approach. It builds upon the Declaration by the North Atlantic Treaty Organisation and the Government of the Islamic Republic of Afghanistan of 6 September 2006 and existing programmes under the Afghan Cooperation Programme, as most recently endorsed by the North Atlantic Council on 1 March 2010, and the Building Integrity Initiative and NATO Afghan First Policy. It is also intended to be consistent with the provisions of the Afghan National Development Strategy. 3. NATO re-affirms its long-term commitment to a sovereign, independent, democratic, secure and stable Afghanistan that will never again be a safe haven for terrorists and terrorism, and to a better future for the Afghan people. In pursuit of that goal, and recognising Afghanistan as an important NATO partner, NATO intends to provide sustained practical support to Afghan security institutions aimed at:

- sustaining and improving their capacity and capability to counter threats to the security, stability and integrity of Afghanistan effectively, and contributing to regional security; and
- doing so with full respect for Afghan sovereignty and leadership, in a manner consistent with and supportive of the Afghan constitution and international law and recognising the sacrifices and the ongoing endeavours of the Afghan people for achieving peace.

4. The Government of the Islamic Republic of Afghanistan reaffirms its commitment to:

- actively carry out its security, governance and development responsibilities in a manner

consistent with the commitments made at the London Conference of January 2010 and the Kabul Conference of July 2010 such as combating terrorism, strengthening the economy, addressing corruption, regional security and economic co-operation and respect for human rights, in particular the rights of women;

- be an enduring partner to NATO and provide NATO with the necessary assistance to carry out its partnership activities within the framework of this declaration; and
- recognise the importance and relevance of broader regionally-owned co-operation, coordination and confidence building between Afghanistan and its regional partners, as exemplified in the Istanbul Statement.

5. NATO and the Government of the Islamic Republic of Afghanistan will strengthen their consultation on issues of strategic concern.

Content

6. Effective measures of co-operation should be developed in accordance with Afghan priorities and requirements and the ability of NATO to deliver sustained support. These could include the following :

- mechanisms for political and military dialogue;

- continuing the use of NATO Trust Funds in support of capacity building of the Government of the Islamic Republic of Afghanistan's security institutions;

- a continuing NATO liaison in Afghanistan to help the implementation of this declaration with a common understanding that NATO has no ambition to establish a permanent military presence in Afghanistan or to use its presence in Afghanistan against other nations;

- continuation of the NATO Training Mission Afghanistan (NTM-A), reconfigured as necessary, subject to a NAC decision, to meet evolving Afghan security needs;

- an individual programme of additional co-operation activities derived from and incorporating the existing Afghan Co-operation Programme and other current initiatives and priorities, drawing as appropriate upon NATO's menu of co-operation tools, and taking into account requests from the Government of the Islamic Republic of Afghanistan. This could include:

- _ assistance with the development and reform of security ministries and other national institutions;

- _ helping build professionalism and capacity, and enhancing the capabilities and skill levels in the Afghan security forces including their ability to tackle the threats of terrorism and narcotics trafficking through training and supporting specialised Afghan units; and

- _ tailored access to NATO courses, institutions and military and civilian expertise.

7. Practical co-operation in accordance with this declaration will:

- o be approved in accordance with the procedures of NATO and the Government of the Islamic Republic of Afghanistan (in the case of NATO through decisions by nations in the North Atlantic Council);

- be realistic, cost effective and funded in accordance with the procedures of NATO and the Government of the Islamic Republic of Afghanistan;

- be a flexible mix of in country and out of country activities, such as tailored courses, expert exchanges, specialised training and seminars;

- be designed to have long-term sustained effect and foster Afghan self-reliance;

- avoid duplication of assistance and support being provided by other national, international and non-governmental actors.

Management and Review

8. NATO and the Government of the Islamic Republic of Afghanistan will commence consultation on their partnership in accordance with the principles in this Declaration.

9. The co-operation programme resulting from this declaration should be approved between NATO and the Government of the Islamic Republic of Afghanistan on a regular basis through a jointly-owned process.

10. This declaration and the co-operation programme resulting from it should be reviewed at senior political level at intervals of no more than three years. The Government of the Islamic Republic of Afghanistan wishes to initiate a discussion on a Status of Forces Agreement with NATO within the next three years. The proper application of the current Military Technical Agreement will continue to be monitored and reviewed by the Joint Coordinating Body.

11. Non-NATO nations, particularly those participating in ISAF, should have the opportunity and be encouraged to contribute to activities resulting from this declaration including financial contributions, subject to the joint approval of NATO and the Government of the Islamic Republic of Afghanistan. Any bilateral activities between the Government of the Islamic Republic of Afghanistan and any other state is outside the purview of this declaration.



Atlantic Treaty Association
Association du Traité Atlantique

NATO Strategic Concept 2010 Active Engagement, Modern Defence

Strategic Concept for the Defence and Security of the Members of the North Atlantic Treaty Organisation adopted by Heads of State and Government in Lisbon (19 Nov. 2010)

Preface We, the Heads of State and Government of the NATO nations, are determined that NATO will continue to play its unique and essential role in ensuring our common defence and security. This Strategic Concept will guide the next phase in NATO's evolution, so that it continues to be effective in a changing world, against new threats, with new capabilities and new partners:

- It reconfirms the bond between our nations to defend one another against attack, including against new threats to the safety of our citizens.
- It commits the Alliance to prevent crises, manage conflicts and stabilize post-conflict situations, including by working more closely with our international partners, most importantly the United Nations and the European Union.
- It offers our partners around the globe more political engagement with the Alliance, and a substantial role in shaping the NATO-led operations to which they contribute.
- It commits NATO to the goal of creating the conditions for a world without nuclear weapons – but reconfirms that, as long as there are nuclear weapons in the world, NATO will remain a nuclear Alliance.
- It restates our firm commitment to keep the door to NATO open to all European democracies that meet the standards of membership, because enlargement contributes to our goal of a Europe whole, free and at peace.
- It commits NATO to continuous reform towards a more effective, efficient and flexible Alliance, so that our taxpayers get the most security for the money they invest in defence.

The citizens of our countries rely on NATO to defend Allied nations, to deploy robust military forces where and when required for our security, and to help promote common security with our partners around the globe. While the world is changing, NATO's essential mission will remain the same: to ensure that the Alliance remains an unparalleled community of freedom, peace, security and shared values.

Core Tasks and Principles

1. NATO's fundamental and enduring purpose is to safeguard the freedom and security of all its members by political and military means. Today, the Alliance remains an essential source of stability in an unpredictable world.
2. NATO member states form a unique community of values, committed to the principles of individual liberty, democracy, human rights and the rule of law. The Alliance is firmly committed to the purposes and principles of the Charter of the United Nations, and to the Washington Treaty, which affirms the primary responsibility of the Security Council for the maintenance of international peace and security.

3. The political and military bonds between Europe and North America have been forged in NATO since the Alliance was founded in 1949; the transatlantic link remains as strong, and as important to the preservation of Euro-Atlantic peace and security, as ever. The security of NATO members on both sides of the Atlantic is indivisible. We will continue to defend it together, on the basis of solidarity, shared purpose and fair burden-sharing.

4. The modern security environment contains a broad and evolving set of challenges to the security of NATO's territory and populations. In order to assure their security, the Alliance must and will continue fulfilling effectively three essential core tasks, all of which contribute to safeguarding Alliance members, and always in accordance with international law:

1. Collective defence. NATO members will always assist each other against attack, in accordance with Article 5 of the Washington Treaty. That commitment remains firm and binding. NATO will deter and defend against any threat of aggression, and against emerging security challenges where they threaten the fundamental security of individual Allies or the Alliance as a whole.

2. Crisis management. NATO has a unique and robust set of political and military capabilities to address the full spectrum of crises – before, during and after conflicts. NATO will actively employ an appropriate mix of those political and military tools to help manage developing crises that have the potential to affect Alliance security, before they escalate into conflicts; to stop ongoing conflicts where they affect Alliance security; and to help consolidate stability in post-conflict situations where that contributes to Euro-Atlantic security.

3. Cooperative security. The Alliance is affected by, and can affect, political and security developments beyond its borders. The Alliance will engage actively to enhance international security, through partnership with relevant countries and other international organisations; by contributing actively to arms control, non-proliferation and disarmament; and by keeping the door to membership in the Alliance open to all European democracies that meet NATO's standards.

5. NATO remains the unique and essential transatlantic forum for consultations on all matters that affect the territorial integrity, political independence and security of its members, as set out in Article 4 of the Washington Treaty. Any security issue of interest to any Ally can be brought to the NATO table, to share information, exchange views and, where appropriate, forge common approaches.

6. In order to carry out the full range of NATO missions as effectively and efficiently as possible, Allies will engage in a continuous process of reform, modernisation and transformation.

The Security Environment

7. Today, the Euro-Atlantic area is at peace and the threat of a conventional attack against NATO territory is low. That is an historic success for the policies of robust defence, Euro-Atlantic integration and active partnership that have guided NATO for more than half a century.

8. However, the conventional threat cannot be ignored. Many regions and countries around the world are witnessing the acquisition of substantial, modern military capabilities with consequences for international stability and Euro-Atlantic security that are difficult to predict. This includes the proliferation of ballistic missiles, which poses a real and growing threat to the Euro-Atlantic area.

9. The proliferation of nuclear weapons and other weapons of mass destruction, and their means of delivery, threatens incalculable consequences for global stability and prosperity. During the next decade, proliferation will be most acute in some of the world's most volatile regions.

10. Terrorism poses a direct threat to the security of the citizens of NATO countries, and to international stability and prosperity more broadly. Extremist groups continue to spread to, and in, areas of strategic importance to the Alliance, and modern technology increases the threat and potential impact of terrorist attacks, in particular if terrorists were to acquire nuclear, chemical, biological or radiological capabilities.

11. Instability or conflict beyond NATO borders can directly threaten Alliance security, including by fostering extremism, terrorism, and trans-national illegal activities such as trafficking in arms,

narcotics and people.

12. Cyber attacks are becoming more frequent, more organised and more costly in the damage that they inflict on government administrations, businesses, economies and potentially also transportation and supply networks and other critical infrastructure; they can reach a threshold that threatens national and Euro-Atlantic prosperity, security and stability. Foreign militaries and intelligence services, organised criminals, terrorist and/or extremist groups can each be the source of such attacks.

13. All countries are increasingly reliant on the vital communication, transport and transit routes on which international trade, energy security and prosperity depend. They require greater international efforts to ensure their resilience against attack or disruption. Some NATO countries will become more dependent on foreign energy suppliers and in some cases, on foreign energy supply and distribution networks for their energy needs. As a larger share of world consumption is transported across the globe, energy supplies are increasingly exposed to disruption.

14. A number of significant technology-related trends – including the development of laser weapons, electronic warfare and technologies that impede access to space – appear poised to have major global effects that will impact on NATO military planning and operations.

15. Key environmental and resource constraints, including health risks, climate change, water scarcity and increasing energy needs will further shape the future security environment in areas of concern to NATO and have the potential to significantly affect NATO planning and operations.

Defence and Deterrence

16. The greatest responsibility of the Alliance is to protect and defend our territory and our populations against attack, as set out in Article 5 of the Washington Treaty. The Alliance does not consider any country to be its adversary. However, no one should doubt NATO's resolve if the security of any of its members were to be threatened.

17. Deterrence, based on an appropriate mix of nuclear and conventional capabilities, remains a core element of our overall strategy. The circumstances in which any use of nuclear weapons might have to be contemplated are extremely remote. As long as nuclear weapons exist, NATO will remain a nuclear alliance.

18. The supreme guarantee of the security of the Allies is provided by the strategic nuclear forces of the Alliance, particularly those of the United States; the independent strategic nuclear forces of the United Kingdom and France, which have a deterrent role of their own, contribute to the overall deterrence and security of the Allies.

19. We will ensure that NATO has the full range of capabilities necessary to deter and defend against any threat to the safety and security of our populations. Therefore, we will:

- maintain an appropriate mix of nuclear and conventional forces;
- maintain the ability to sustain concurrent major joint operations and several smaller operations for collective defence and crisis response, including at strategic distance;
- develop and maintain robust, mobile and deployable conventional forces to carry out both our Article 5 responsibilities and the Alliance's expeditionary operations, including with the **NATO Response Force**;
- carry out the necessary training, exercises, contingency planning and information exchange for assuring our defence against the full range of conventional and emerging security challenges, and provide appropriate visible assurance and reinforcement for all Allies;
- ensure the broadest possible participation of Allies in collective defence planning on nuclear roles, in peacetime basing of nuclear forces, and in command, control and consultation arrangements;
- develop the capability to defend our populations and territories against ballistic missile attack as a core element of our collective defence, which contributes to the indivisible security of the Alliance. We will actively seek cooperation on missile defence with Russia and other Euro-Atlantic partners;
- further develop NATO's capacity to defend against the threat of chemical, biological, radiological and nuclear weapons of mass destruction;

- develop further our ability to prevent, detect, defend against and recover from cyberattacks, including by using the NATO planning process to enhance and coordinate national cyber-defence capabilities, bringing all NATO bodies under centralized cyber protection, and better integrating NATO cyber awareness, warning and response with member nations;
- enhance the capacity to detect and defend against international terrorism, including through enhanced analysis of the threat, more consultations with our partners, and the development of appropriate military capabilities, including to help train local forces to fight terrorism themselves;
- develop the capacity to contribute to energy security, including protection of critical energy infrastructure and transit areas and lines, cooperation with partners, and consultations among Allies on the basis of strategic assessments and contingency planning;
- ensure that the Alliance is at the front edge in assessing the security impact of emerging technologies, and that military planning takes the potential threats into account;
- sustain the necessary levels of defence spending, so that our armed forces are sufficiently resourced;
- continue to review NATO's overall posture in deterring and defending against the full range of threats to the Alliance, taking into account changes to the evolving international security environment.

Security through Crisis Management

20. Crises and conflicts beyond NATO's borders can pose a direct threat to the security of Alliance territory and populations. NATO will therefore engage, where possible and when necessary, to prevent crises, manage crises, stabilize post-conflict situations and support reconstruction.

21. The lessons learned from NATO operations, in particular in Afghanistan and the Western Balkans, make it clear that a comprehensive political, civilian and military approach is necessary for effective crisis management. The Alliance will engage actively with other international actors before, during and after crises to encourage collaborative analysis, planning and conduct of activities on the ground, in order to maximise coherence and effectiveness of the overall international effort.

22. The best way to manage conflicts is to prevent them from happening. NATO will continually monitor and analyse the international environment to anticipate crises and, where appropriate, take active steps to prevent them from becoming larger conflicts.

23. Where conflict prevention proves unsuccessful, NATO will be prepared and capable to manage ongoing hostilities. NATO has unique conflict management capacities, including the unparalleled capability to deploy and sustain robust military forces in the field. NATO-led operations have demonstrated the indispensable contribution the Alliance can make to international conflict management efforts.

24. Even when conflict comes to an end, the international community must often provide continued support, to create the conditions for lasting stability. NATO will be prepared and capable to contribute to stabilisation and reconstruction, in close cooperation and consultation wherever possible with other relevant international actors.

25. To be effective across the crisis management spectrum, we will:

- enhance intelligence sharing within NATO, to better predict when crises might occur, and how they can best be prevented;
- further develop doctrine and military capabilities for expeditionary operations, including counterinsurgency, stabilization and reconstruction operations;
- form an appropriate but modest civilian crisis management capability to interface more effectively with civilian partners, building on the lessons learned from NATO-led operations. This capability may also be used to plan, employ and coordinate civilian activities until conditions allow for the transfer of those responsibilities and tasks to other actors;
- enhance integrated civilian-military planning throughout the crisis spectrum,
- develop the capability to train and develop local forces in crisis zones, so that local

authorities are able, as quickly as possible, to maintain security without international assistance;

- identify and train civilian specialists from member states, made available for rapid deployment by Allies for selected missions, able to work alongside our military personnel and civilian specialists from partner countries and institutions;
- broaden and intensify the political consultations among Allies, and with partners, both on a regular basis and in dealing with all stages of a crisis – before, during and after.

Promoting International Security through Cooperation Arms Control, Disarmament, and Non-Proliferation

26. NATO seeks its security at the lowest possible level of forces. Arms control, disarmament and nonproliferation

contribute to peace, security and stability, and should ensure undiminished security for all Alliance members. We will continue to play our part in reinforcing arms control and in promoting disarmament of both conventional weapons and weapons of mass destruction, as well as nonproliferation

efforts:

- We are resolved to seek a safer world for all and to create the conditions for a world without nuclear weapons in accordance with the goals of the Nuclear Non-Proliferation Treaty, in a way that promotes international stability, and is based on the principle of undiminished security for all.

- With the changes in the security environment since the end of the Cold War, we have dramatically reduced the number of nuclear weapons stationed in Europe and our reliance on nuclear weapons in NATO strategy. We will seek to create the conditions for further reductions in the future.

- In any future reductions, our aim should be to seek Russian agreement to increase transparency on its nuclear weapons in Europe and relocate these weapons away from the territory of NATO members. Any further steps must take into account the disparity with the greater Russian stockpiles of short-range nuclear weapons.

- We are committed to conventional arms control, which provides predictability, transparency and a means to keep armaments at the lowest possible level for stability. We will work to strengthen the conventional arms control regime in Europe on the basis of reciprocity, transparency and host-nation consent.

- We will explore ways for our political means and military capabilities to contribute to international efforts to fight proliferation.

- National decisions regarding arms control and disarmament may have an impact on the security of all Alliance members. We are committed to maintain, and develop as necessary, appropriate consultations among Allies on these issues.

Open Door

27. NATO's enlargement has contributed substantially to the security of Allies; the prospect of further enlargement and the spirit of cooperative security have advanced stability in Europe more broadly.

Our goal of a Europe whole and free, and sharing common values, would be best served by the eventual integration of all European countries that so desire into Euro-Atlantic structures.

- The door to NATO membership remains fully open to all European democracies which share the values of our Alliance, which are willing and able to assume the responsibilities and obligations of membership, and whose inclusion can contribute to common security and stability.

Partnerships

28. The promotion of Euro-Atlantic security is best assured through a wide network of partner relationships with countries and organisations around the globe. These partnerships make a concrete and valued contribution to the success of NATO's fundamental tasks.

29. Dialogue and cooperation with partners can make a concrete contribution to enhancing international security, to defending the values on which our Alliance is based, to NATO's operations, and to preparing interested nations for membership of NATO. These relationships will be based on reciprocity, mutual benefit and mutual respect.

30. We will enhance our partnerships through flexible formats that bring NATO and partners together – across and beyond existing frameworks:

- We are prepared to develop political dialogue and practical cooperation with any nations and relevant organisations across the globe that share our interest in peaceful international relations.
- We will be open to consultation with any partner country on security issues of common concern.
- We will give our operational partners a structural role in shaping strategy and decisions on NATO-led missions to which they contribute.
- We will further develop our existing partnerships while preserving their specificity.

31. Cooperation between NATO and the United Nations continues to make a substantial contribution to security in operations around the world. The Alliance aims to deepen political dialogue and practical cooperation with the UN, as set out in the UN-NATO Declaration signed in 2008, including through:

- enhanced liaison between the two Headquarters;
- more regular political consultation; and
- enhanced practical cooperation in managing crises where both organisations are engaged.

32. An active and effective European Union contributes to the overall security of the Euro-Atlantic area. Therefore the EU is a unique and essential partner for NATO. The two organisations share a majority of members, and all members of both organisations share common values. NATO recognizes the importance of a stronger and more capable European defence. We welcome the entry into force of the Lisbon Treaty, which provides a framework for strengthening the EU's capacities to address common security challenges. Non-EU Allies make a significant contribution to these efforts. For the strategic partnership between NATO and the EU, their fullest involvement in these efforts is essential. NATO and the EU can and should play complementary and mutually reinforcing roles in supporting international peace and security. We are determined to make our contribution to create more favourable circumstances through which we will:

- fully strengthen the strategic partnership with the EU, in the spirit of full mutual openness, transparency, complementarity and respect for the autonomy and institutional integrity of both organisations;
- enhance our practical cooperation in operations throughout the crisis spectrum, from coordinated planning to mutual support in the field;
- broaden our political consultations to include all issues of common concern, in order to share assessments and perspectives;
- cooperate more fully in capability development, to minimise duplication and maximise costeffectiveness.

33. NATO-Russia cooperation is of strategic importance as it contributes to creating a common space of peace, stability and security. NATO poses no threat to Russia. On the contrary: we want to see a true strategic partnership between NATO and Russia, and we will act accordingly, with the expectation of reciprocity from Russia.

34. The NATO-Russia relationship is based upon the goals, principles and commitments of the NATO Russia Founding Act and the Rome Declaration, especially regarding the respect of democratic principles and the sovereignty, independence and territorial integrity of all states in the Euro-Atlantic area. Notwithstanding differences on particular issues, we remain convinced that the security of NATO and Russia is intertwined and that a strong and constructive partnership based on mutual confidence, transparency and predictability can best serve our security. We are determined to:

- enhance the political consultations and practical cooperation with Russia in areas of shared interests, including missile defence, counter-terrorism, counter-narcotics, counter-piracy and the promotion of wider international security;

- use the full potential of the NATO-Russia Council for dialogue and joint action with Russia.

35. The Euro-Atlantic Partnership Council and Partnership for Peace are central to our vision of Europe whole, free and in peace. We are firmly committed to the development of friendly and cooperative relations with all countries of the Mediterranean, and we intend to further develop the Mediterranean Dialogue in the coming years. We attach great importance to peace and stability in the Gulf region, and we intend to strengthen our cooperation in the Istanbul Cooperation Initiative.

We will aim to:

- enhance consultations and practical military cooperation with our partners in the Euro-Atlantic Partnership Council;

- continue and develop the partnerships with Ukraine and Georgia within the NATO-Ukraine and NATO-Georgia Commissions, based on the NATO decision at the Bucharest summit 2008, and taking into account the Euro-Atlantic orientation or aspiration of each of the countries;

- facilitate the Euro-Atlantic integration of the Western Balkans, with the aim to ensure lasting peace and stability based on democratic values, regional cooperation and good neighbourly relations;

- deepen the cooperation with current members of the Mediterranean Dialogue and be open to the inclusion in the Mediterranean Dialogue of other countries of the region;

- develop a deeper security partnership with our Gulf partners and remain ready to welcome new partners in the Istanbul Cooperation Initiative.

Reform and Transformation

36. Unique in history, NATO is a security Alliance that fields military forces able to operate together in any environment; that can control operations anywhere through its integrated military command structure; and that has at its disposal core capabilities that few Allies could afford individually.

37. NATO must have sufficient resources – financial, military and human – to carry out its missions, which are essential to the security of Alliance populations and territory. Those resources must, however, be used in the most efficient and effective way possible. We will:

- maximise the deployability of our forces, and their capacity to sustain operations in the field, including by undertaking focused efforts to meet NATO's usability targets;

- ensure the maximum coherence in defence planning, to reduce unnecessary duplication, and to focus our capability development on modern requirements;

- develop and operate capabilities jointly, for reasons of cost-effectiveness and as a manifestation of solidarity;

- preserve and strengthen the common capabilities, standards, structures and funding that bind us together;

- engage in a process of continual reform, to streamline structures, improve working methods and maximise efficiency.

An Alliance for the 21st Century

38. We, the political leaders of NATO, are determined to continue renewal of our Alliance so that it is fit for purpose in addressing the 21st Century security challenges. We are firmly committed to preserve its effectiveness as the globe's most successful political-military Alliance. Our Alliance thrives as a source of hope because it is based on common values of individual liberty, democracy, human rights and the rule of law, and because our common essential and enduring purpose is to safeguard the freedom and security of its members. These values and objectives are universal and perpetual, and we are determined to defend them through unity, solidarity, strength and resolve.



Atlantic Treaty Association
Association du Traité Atlantique

NATO Summit Declaration, Chicago 2012

Issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Chicago on 20 May 2012

1. We, the Heads of State and Government of the member countries of the North Atlantic Alliance, have gathered in Chicago to renew our commitment to our vital transatlantic bond; take stock of progress in, and reconfirm our commitment to, our operations in Afghanistan, Kosovo and elsewhere; ensure the Alliance has the capabilities it needs to deal with the full range of threats; and strengthen our wide range of partnerships.
2. Our nations are united in their commitment to the Washington Treaty and to the purposes and principles of the Charter of the United Nations. Based on solidarity, Alliance cohesion and the indivisibility of our security, NATO remains the transatlantic framework for strong collective defence and the essential forum for security consultations and decisions among Allies. Our 2010 Strategic Concept continues to guide us in fulfilling effectively, and always in accordance with international law, our three essential core tasks – collective defence, crisis management, and cooperative security – all of which contribute to safeguarding Alliance members.
3. At a time of complex security challenges and financial difficulties, it is more important than ever to make the best use of our resources and to continue to adapt our forces and structures. We remain committed to our common values, and are determined to ensure NATO's ability to meet any challenges to our shared security.
4. We pay tribute to all the brave men and women from Allied and partner nations serving in NATO-led missions and operations. We commend them for their professionalism and dedication and acknowledge the invaluable support provided to them by their families and loved ones. We owe a special debt of gratitude to all those who have lost their lives or been injured during the course of their duties, and we extend our profound sympathy to their families and loved ones.
5. Today we have taken further important steps on the road to a stable and secure Afghanistan and to our goal of preventing Afghanistan from ever again becoming a safe haven for terrorists that threaten Afghanistan, the region, and the world. The irreversible transition of full security responsibility from the International Security Assistance Force (ISAF) to the Afghan National Security Forces (ANSF) is on track for completion by the end of 2014, as agreed at our Lisbon Summit. We also recognise in this context the importance of a comprehensive approach and continued improvements in governance and development, as well as a political process involving successful reconciliation and reintegration. We welcome the announcement by President Karzai on the third tranche of provinces that will start transition. This third tranche means that 75% of Afghanistan's population will live in areas where the ANSF have taken the lead for security. By mid-2013, when the fifth and final tranche of provinces starts transition, we will have reached an important milestone in our Lisbon roadmap, and the ANSF will be in the lead for security nationwide. At that milestone, as ISAF shifts from focusing primarily on combat increasingly to the provision of training, advice and assistance to the ANSF, ISAF will be able to ensure that the Afghans have the support they need as they adjust to their new increased responsibility. We are gradually and responsibly drawing down our forces to complete the ISAF mission by 31 December 2014.

6. By the end of 2014, when the Afghan Authorities will have full security responsibility, the NATO-led combat mission will end. We will, however, continue to provide strong and long-term political and practical support through our Enduring Partnership with Afghanistan. NATO is ready to work towards establishing, at the request of the Government of the Islamic Republic of Afghanistan, a new post-2014 mission of a different nature in Afghanistan, to train, advise and assist the ANSF, including the Afghan Special Operations Forces. This will not be a combat mission. We task the Council to begin immediately work on the military planning process for the post-ISAF mission.

7. At the International Conference on Afghanistan held in Bonn in December 2011, the international community made a commitment to support Afghanistan in its Transformation Decade beyond 2014. NATO will play its part alongside other actors in building sufficient and sustainable Afghan forces capable of providing security for their own country. In this context, Allies welcome contributions and reaffirm their strong commitment to contribute to the financial sustainment of the ANSF. We also call on the international community to commit to this long-term sustainment of the ANSF. Effective funding mechanisms and expenditure arrangements for all strands of the ANSF will build upon existing mechanisms, integrating the efforts of the Government of the Islamic Republic of Afghanistan and of the international community. They will be guided by the principles of flexibility, transparency, accountability, and cost effectiveness, and will include measures against corruption.

8. We reiterate the importance Allies attach to seeing tangible progress by the Government of the Islamic Republic of Afghanistan regarding its commitments made at the Bonn Conference on 5 December 2011 to a democratic society, based on the rule of law and good governance, including progress in the fight against corruption, where the human rights and fundamental freedoms of its citizens, including the equality of men and women and the active participation of both in Afghan society, are respected. The forthcoming elections must be conducted with full respect for Afghan sovereignty and in accordance with the Afghan Constitution. Their transparency, inclusivity and credibility will also be of paramount importance. Continued progress towards these goals will encourage NATO nations to further provide their support up to and beyond 2014.

9. We also underscore the importance of our shared understanding with the Government of the Islamic Republic of Afghanistan regarding the full participation of all Afghan women in the reconstruction, political, peace and reconciliation processes in Afghanistan and the need to respect the institutional arrangements protecting their rights. We recognise also the need for the protection of children from the damaging effects of armed conflict.

10. We also recognise that security and stability in the “Heart of Asia” is interlinked across the region. The Istanbul Process on regional security and cooperation, which was launched in November 2011, reflects the commitment of Afghanistan and the countries in the region to jointly ensure security, stability and development in a regional context. The countries in the region, particularly Pakistan, have important roles in ensuring enduring peace, stability and security in Afghanistan and in facilitating the completion of the transition process. We stand ready to continue dialogue and practical cooperation with relevant regional actors in this regard. We welcome the progress on transit arrangements with our Central Asian partners and Russia. NATO continues to work with Pakistan to reopen the ground lines of communication as soon as possible.

11. We look forward to our expanded ISAF meeting tomorrow.

12. The Alliance continues to be fully committed to the stability and security of the strategically important Balkans region. We reiterate our full support for KFOR, which continues to act carefully, firmly and impartially in accordance with its United Nations mandate set out in United Nations Security Council Resolution (UNSCR) 1244. KFOR will continue to support the development of a peaceful, stable, and

multi-ethnic Kosovo. KFOR will also continue to contribute to the maintenance of freedom of movement

and ensuring a safe and secure environment for all people in Kosovo, in cooperation with all relevant actors, including the European Union Rule of Law Mission in Kosovo (EULEX) and the EU Special Representative, as agreed, and the Kosovo authorities. We will maintain KFOR’s robust and credible capability to carry out its mission. We remain committed to moving towards a smaller, more flexible, deterrent presence, only once the security situation allows. We welcome the progress made in

developing the Kosovo Security Force, under NATO's supervision and commend it for its readiness and capability to implement its security tasks and responsibilities. We will continue to look for opportunities to develop NATO's ongoing role with the Kosovo Security Force.

13. Last year, through the UN-mandated Operation Unified Protector (OUP), and with the support of the League of Arab States, our Alliance played a crucial role in protecting the civilian population in Libya and in helping save thousands of lives. We commend the Libyan people for the progress achieved to date on their path towards building a new, free, democratic Libya that fully respects human rights and fundamental freedoms, and encourage them to build on that progress.

14. Our successful operation in Libya showed once more that the Alliance can quickly and effectively conduct complex operations in support of the broader international community. We have also learned a number of important lessons which we are incorporating into our plans and policies. With OUP, NATO set new standards of consultation and practical cooperation with partner countries who contributed to our operation, as well as with other international and regional organisations. In this context, we recognize the value of the Libya Contact Group.

15. The Alliance is also contributing to peace and security through other operations and missions:

- We welcome the extension of the mandate of our counter-piracy operation off the Horn of Africa, Operation Ocean Shield, for a further two years through to 2014. The decision to carry out enhanced actions at sea should allow us to be more effective in eroding the operational reach of pirates at sea.

We remain committed to supporting international counter-piracy efforts, including through working together with the EU Operation Atalanta, as agreed, Combined Task Force 151 and other naval forces, and through our ongoing participation in the Contact Group on Piracy off the Coast of Somalia. We encourage the shipping industry to adopt Best Management Practices and other measures proven effective against piracy, in compliance with international law.

- Operation Active Endeavour is our Article 5 maritime operation in the Mediterranean which contributes to the fight against terrorism. We are reviewing strategic options for the future of this operation.

- We continue to provide the African Union (AU) with operational support, at its request. We have agreed to extend strategic air and maritime lift support for the AU's Mission in Somalia (AMISOM) and support the development of the AU's long-term peacekeeping capabilities, including the African Stand-by Force. We stand ready to consider further AU requests for NATO training assistance.

- We have successfully concluded the NATO Training Mission in Iraq (NTM-I) which contributed to a more stable Iraq by assisting in the capacity building of Iraq's security institutions.

16. Widespread sexual and gender-based violence in conflict situations, the lack of effective institutional arrangements to protect women, and the continued under-representation of women in peace processes, remain serious impediments to building sustainable peace. We remain committed to the full implementation of United Nations Security Council Resolution (UNSCR) 1325 on Women, Peace and Security and related Resolutions which are aimed at protecting and promoting women's rights, role, and participation in preventing and ending conflict. In line with the NATO/Euro-Atlantic Partnership Council (EAPC) Policy, the Alliance, together with its partners, has made significant progress in implementing the goals articulated in these Resolutions. In this regard, we have today endorsed a Strategic Progress Report on mainstreaming UNSCR 1325 and related Resolutions into NATO-led Operations and Missions, and welcomed Norway's generous offer to provide a NATO Special Representative for these important issues. In this context, and to further advance this work, we have tasked the Council to: continue implementing the Policy and the Action Plan; undertake a review of the practical implications of UNSCR 1325 for the conduct of NATO operations and missions; further integrate gender perspectives into Alliance activities; and submit a report for our next Summit.

17. We also remain committed to the implementation of UNSCR 1612 and related Resolutions on the protection of children affected by armed conflict. We note with concern the growing range of threats to children in armed conflict and strongly condemn that they are increasingly subject to recruitment, sexual violence and targeted attacks. NATO-led operations, such as ISAF in Afghanistan, are taking an active role in preventing, monitoring and responding to violations against children, including through predeployment training and a violations alert mechanism. This approach, based on practical, field-oriented measures, demonstrates NATO's firm commitment on this issue, as does the recent

appointment of a NATO Focal Point for Children and Armed Conflict in charge of maintaining a close dialogue with the UN. NATO-UN cooperation in this field is creating a set of good practices to be integrated in NATO training modules and taken into account in possible future operations.

18. Our operational experiences have shown that military means, although essential, are not enough on their own to meet the many complex challenges to our security. We reaffirm our Lisbon Summit decisions on a comprehensive approach. In order to fulfil these commitments, important work on NATO's contribution to a comprehensive approach and on stabilisation and reconstruction is ongoing. An appropriate but modest civilian crisis management capability has been established, both at the NATO Headquarters and within Allied Command Operations, in accordance with the principles and detailed political guidance we set out at our Summit in Lisbon.

19. We will continue to enhance our political dialogue and practical cooperation with the UN in line with the UN-NATO Declaration of September 2008. We welcome the strengthened cooperation and enhanced liaison between NATO and the UN that has been achieved since our last Summit meeting in Lisbon in November 2010, and which also contributed to the success of OUP.

20. NATO and the EU share common values and strategic interests. The EU is a unique and essential partner for NATO. Fully strengthening this strategic partnership, as agreed by our two organisations and enshrined in the Strategic Concept, is particularly important in the current environment of austerity; NATO and the EU should continue to work to enhance practical cooperation in operations, broaden political consultations, and cooperate more fully in capability development. NATO and the EU are working side by side in crisis management operations, in a spirit of mutual reinforcement, and in particular in Afghanistan, Kosovo and fighting piracy. NATO recognises the importance of a stronger and more capable European defence. NATO also recognises non-EU Allies' ongoing concerns and their significant contributions to strengthening the EU's capacities to address common security challenges. For the strategic partnership between NATO and the EU, non-EU Allies' fullest involvement in these efforts is essential. In this context, NATO will work closely with the EU, as agreed, to ensure that our Smart Defence and the EU's Pooling and Sharing initiatives are complementary and mutually reinforcing; we welcome the efforts of the EU, in particular in the areas of air-to-air refuelling, medical support, maritime surveillance and training. We also welcome the national efforts in these and other areas by European Allies and Partners. We also encourage the Secretary General to continue his dialogue with the EU High Representative with a view to making our cooperation more effective, and to report to the Council in time for the next Summit.

21. We continue to work closely with the Organisation for Security and Cooperation in Europe (OSCE), in particular in areas such as conflict prevention and resolution, post-conflict rehabilitation, and in addressing new security threats. We are committed to further enhancing our cooperation, both at the political and operational level, in all areas of common interest.

22. NATO has a wide network of partnership relations. We highly value all of NATO's partners and the contributions they make to the work of the Alliance as illustrated through several partnership meetings we are holding here in Chicago. Partnerships play a crucial role in the promotion of international peace and security. NATO's partnerships are a key element of Cooperative Security which is one of the core tasks of the Alliance, and the Alliance has developed effective policies in order to enhance its partnerships. Through the Euro-Atlantic Partnership Council and the Partnership for Peace, we have pursued cooperation with our Euro-Atlantic partners to build a Europe whole, free and at peace. For twenty years, our partnerships have facilitated, and provided frameworks for, political dialogue and practical regional cooperation in the fields of security and defence, contribute to advancing our common values, allow us to share expertise and experience, and make a significant contribution to the success of many of our operations and missions. NATO Foreign Ministers in Berlin in April 2011 approved a More Efficient and Flexible Partnership Policy to enhance the effectiveness of NATO's partnerships. We will continue to actively pursue its further implementation with a view to strengthening NATO's partnerships, including by: reinforcing the Euro-Atlantic Partnership Council, the Mediterranean Dialogue, the Istanbul Cooperation Initiative, and our relationships with partners across the globe, while making full use of flexible formats; further developing our political and practical cooperation with partners, including in an operational context; and through increasing partner involvement in training, education, and exercises, including with the NATO Response Force. We will intensify our efforts to better engage with partners across the globe who can contribute significantly to security, and to reach out to partners concerned, including our newest partner Mongolia, to build trust,

increase transparency, and develop political dialogue and practical cooperation. In this context, we welcome the Joint Political Declaration between Australia and NATO.

23. We appreciate our partners' significant contributions to our practical cooperation activities and to the different Trust Funds which support our partnership goals. We welcome the Status Report on Building Integrity and the progress achieved by NATO's Building Integrity Programme which has made important contributions to promoting transparency, accountability, and integrity in the defence sector of interested nations.

24. We welcome our meeting in Chicago with thirteen partners 1 who have recently made particular political, operational, and financial contributions to NATO-led operations. This is an example of the enhanced flexibility with which we are addressing partnership issues in a demand and substance-driven way. Our meeting in Chicago with partners provides us with a unique opportunity to discuss the lessons learned from our cooperation, and to exchange views on the common security challenges we face. Joint training and exercises will be essential in maintaining our interoperability and interconnectedness with partner forces, including when we are not engaged together in active operations. We will share ideas generated at this Chicago meeting with all our partners, within the appropriate frameworks, for additional discussion.

25. In accordance with Article 10 of the Washington Treaty, NATO's door will remain open to all European democracies which share the values of our Alliance, which are willing and able to assume the responsibilities and obligations of membership, which are in a position to further the principles of the Treaty, and whose inclusion can contribute to security in the North Atlantic area. Based on these considerations, we will keep the progress of each of the partners that aspire to join the Alliance under active review, judging each on its own merits. We reaffirm our strong commitment to the Euro-Atlantic integration of the partners that aspire to join the Alliance in accordance with previous decisions taken at the Bucharest, Strasbourg-Kehl, and Lisbon Summits. We welcome progress made by these four partners and encourage them to continue to implement the necessary decisions and reforms to advance their Euro-Atlantic aspirations. For our part, we will continue to offer political and practical support to partners that aspire to join the Alliance. NATO's enlargement has contributed substantially to the security of Allies; the prospect of further enlargement and the spirit of cooperative security continue to advance stability in Europe more broadly.

26. We reiterate the agreement at our 2008 Bucharest Summit, as we did at subsequent Summits, to extend an invitation to the former Yugoslav Republic of Macedonia 2 to join the Alliance as soon as a mutually acceptable solution to the name issue has been reached within the framework of the UN, and strongly urge intensified efforts towards that end. An early solution, and subsequent membership, will contribute to security and stability in the region. We encourage the negotiations to be pursued without further delay and expect them to be concluded as soon as possible. We welcome, and continue to support, the ongoing reform efforts in the former Yugoslav Republic of Macedonia, and encourage continued implementation. We also encourage its efforts to further build a multi-ethnic society. We appreciate the former Yugoslav Republic of Macedonia's substantial contributions to our operations, as well as its active role in regional cooperation activities. We value the former Yugoslav Republic of Macedonia's longstanding commitment to the NATO accession process.

27. We welcome the significant progress that Montenegro has made towards NATO membership and its contribution to security in the Western Balkans region and beyond, including through its active role in regional cooperation activities and its participation in ISAF. We also welcome the increasing public support for NATO membership in Montenegro, and will continue to assist this process. Montenegro's active engagement in the MAP process demonstrates firm commitment to join the Alliance. Montenegro has successfully implemented significant political, economic and defence reforms, and we encourage it to continue on that path so it can draw even closer to the Alliance. We will keep Montenegro's progress towards membership under active review.

28. We continue to fully support the membership aspirations of Bosnia and Herzegovina. We welcome the significant progress that has been made in recent months, including the establishment of the Bosnia and Herzegovina Council of Ministers, and the political agreement reached on 9 March 2012 on the registration of immovable defence property as state property. These developments are a sign of the political will in Bosnia and Herzegovina to move the reform process forward, and we encourage all political actors in the country to continue to work constructively to further implement the reforms

necessary for its Euro-Atlantic integration. The political agreement on defence and state properties is an important step towards fulfilment of the condition set by NATO Foreign Ministers in Tallinn in April 2010 for full participation in the MAP process. We welcome the initial steps taken regarding implementation, and we urge the political leaders in Bosnia and Herzegovina to further their efforts to work constructively to implement the agreement without delay in order to start its first MAP cycle as soon as possible. The Alliance will continue to follow progress in implementation and will provide assistance to Bosnia and Herzegovina's reform efforts. We appreciate Bosnia and Herzegovina's contribution to NATO-led operations and commend its constructive role in regional and international security.

29. At the 2008 Bucharest Summit we agreed that Georgia will become a member of NATO and we reaffirm all elements of that decision, as well as subsequent decisions. The NATO-Georgia Commission and Georgia's Annual National Programme (ANP) have a central role in supervising the process set in hand at the Bucharest Summit. We welcome Georgia's progress since the Bucharest Summit to meet its Euro-Atlantic aspirations through its reforms, implementation of its Annual National Programme, and active political engagement with the Alliance in the NATO-Georgia Commission. In that context, we have agreed to enhance Georgia's connectivity with the Alliance, including by further strengthening our political dialogue, practical cooperation, and interoperability with Georgia. We continue to encourage and actively support Georgia's ongoing implementation of all necessary reforms, including democratic, electoral, and judicial reforms, as well as security and defence reforms. We stress the importance of conducting free, fair, and inclusive elections in 2012 and 2013. We appreciate Georgia's substantial contribution, in particular as the second largest non-NATO troop contributing nation to ISAF, to Euro- Atlantic security.

30. We reiterate our continued support to the territorial integrity and sovereignty of Georgia within its internationally recognised borders. We welcome Georgia's full compliance with the EU-mediated ceasefire agreement and other unilateral measures to build confidence. We welcome Georgia's commitment not to use force and call on Russia to reciprocate. We continue to call on Russia to reverse its recognition of the South Ossetia and Abkhazia regions of Georgia as independent states. We encourage all participants in the Geneva talks to play a constructive role as well as to continue working closely with the OSCE, the UN, and the EU to pursue peaceful conflict resolution in the internationally-recognised territory of Georgia.

31. Here in Chicago, our Foreign Ministers are meeting with their counterparts from the former Yugoslav Republic of Macedonia, Montenegro, Bosnia and Herzegovina, and Georgia, in order to take stock of their individual progress, plan future cooperation, and exchange views with our partners, including on their participation in partnership activities and contributions to operations. We are grateful to these partners that aspire to NATO membership for the important contributions they are making to NATO-led operations, and which demonstrate their commitment to our shared security goals.

32. In the strategically important Western Balkans region, democratic values, regional cooperation and good neighbourly relations are important for lasting peace and stability. We are encouraged by the progress being made, including in regional cooperation formats, and will continue to actively support Euro- Atlantic aspirations in this region. Together, Allies and partners of the region actively contribute to the maintenance of regional and international peace, including through regional cooperation formats.

33. We continue to support Serbia's Euro-Atlantic integration. We welcome Serbia's progress in building a stronger partnership with NATO and encourage Belgrade to continue on this path. NATO stands ready to continue to deepen political dialogue and practical cooperation with Serbia. We will continue assisting Serbia's reform efforts, and encourage further work.

34. We call upon Serbia to support further efforts towards the consolidation of peace and stability in Kosovo. We urge all parties concerned to cooperate fully with KFOR and EULEX in the execution of their respective mandates for which unconditional freedom of movement is necessary. We urge Belgrade and Pristina to take full advantage of the opportunities offered to promote peace, security, and stability in the region, in particular by the European Union-facilitated dialogue. We welcome progress made in the European Union-facilitated Belgrade-Pristina dialogue, including the Agreement on Regional Cooperation and the IBM technical protocol. Dialogue between them and Euro-Atlantic integration of the region are key for a sustained improvement in security and stability in the Western Balkans. We call on both parties to implement fully existing agreements, and to move forward on all

outstanding issues, including on the conclusion of additional agreements on telecommunications and electricity. We welcome progress achieved and encourage further efforts aimed at consolidating the rule of law, and other reform efforts, in Kosovo.

35. An independent, sovereign and stable Ukraine, firmly committed to democracy and the rule of law, is key to Euro-Atlantic security. Marking the fifteenth anniversary of the NATO-Ukraine Charter on a Distinctive Partnership, we welcome Ukraine's commitment to enhancing political dialogue and interoperability with NATO, as well as its contributions to NATO-led operations and new offers made. We note the recent elimination of Ukraine's highly enriched uranium in March 2012, which demonstrates a proven commitment to non-proliferation. Recalling our decisions in relation to Ukraine and our Open Door policy stated at the Bucharest and Lisbon Summits, NATO is ready to continue to develop its cooperation with Ukraine and assist with the implementation of reforms in the framework of the NATO-Ukraine Commission and the Annual National Programme (ANP). Noting the principles and commitments enshrined in the NATO-Ukraine Charter and the ANP, we are concerned by the selective application of justice and what appear to be politically motivated prosecutions, including of leading members of the opposition, and the conditions of their detention. We encourage Ukraine to address the existing shortcomings of its judicial system to ensure full compliance with the rule of law and the international agreements to which it is a party. We also encourage Ukraine to ensure free, fair and inclusive Parliamentary elections this autumn.

36. NATO-Russia cooperation is of strategic importance as it contributes to creating a common space of peace, stability and security. We remain determined to build a lasting and inclusive peace, together with Russia, in the Euro-Atlantic area, based upon the goals, principles and commitments of the NATO-Russia Founding Act and the Rome Declaration. We want to see a true strategic partnership between NATO and Russia, and we will act accordingly with the expectation of reciprocity from Russia.

37. This year, we mark the tenth anniversary of the establishment of the NATO-Russia Council (NRC) and the fifteenth anniversary of the NATO-Russia Founding Act. We welcome important progress in our cooperation with Russia over the years. At the same time, we differ on specific issues and there is a need to improve trust, reciprocal transparency, and predictability in order to realise the full potential of the NRC. In this context, we intend to raise with Russia in the NRC Allied concerns about Russia's stated intentions regarding military deployments close to Alliance borders. Mindful of the goals, principles and commitments which underpin the NRC, and on this firm basis, we urge Russia to meet its commitments with respect to Georgia, as mediated by the EU on 12 August and 8 September 2008. We continue to be concerned by the build-up of Russia's military presence on Georgia's territory and continue to call on Russia to ensure free access for humanitarian assistance and international observers.

38. NATO and Russia share common security interests and face common challenges and our practical achievements together reflect that reality. Today, we continue to value the important role of the NRC as a forum for frank and honest political dialogue – including on subjects where we disagree – and for promoting practical cooperation. Our cooperation with Russia on issues related to Afghanistan – notably the two-way transit arrangements offered by Russia in support of ISAF, our joint training of counter narcotics personnel from Afghanistan, Central Asia, and Pakistan, and the NRC Helicopter Maintenance Trust Fund in support of a key ANSF need – is a sign of our common determination to build peace and stability in that region. NATO-Russia counter-terrorism cooperation has expanded and all NRC nations will benefit from the lessons to be learned from the first civil-military NRC Counter-Terrorism exercise, and the capabilities available under the NRC aviation counter-terrorism programme which is now operational. We also note with satisfaction our growing counter-piracy cooperation off the Horn of Africa. We are committed to, and look forward to, further improving trust and reciprocal transparency in: defence matters; strategy; doctrines; military postures, including of non-strategic nuclear weapons in Europe; military exercises; arms control and disarmament; and we invite Russia to engage with the Alliance in discussing confidence-building measures covering these issues.

39. At a time of unprecedented change in the Mediterranean and broader Middle East, NATO is committed to strengthening and developing partnership relations with countries in the region, with whom we face

common security challenges and share the same goals for peace, security and stability. NATO supports

the aspirations of the people of the region for democracy, individual liberty and the rule of law – values

which underpin the Alliance.

Rue des Petits Carmes 20, B1000 Brussels - info@ata-sec.org - Tel : +32.2.502.3160 - Fax +32.2.502.4877 - www.ata-sec.org

40. The Libya crisis illustrated the benefits of cooperation with partners from the region. It also showed the

merit of regular consultations between the Alliance and regional organisations, such as the Gulf Cooperation Council and the League of Arab States.

41. NATO is ready to consult more regularly on security issues of common concern, through the Mediterranean Dialogue (MD) and Istanbul Cooperation Initiative (ICI), as well as bilateral consultations and 28+n formats. We recall our commitment to the MD and the ICI and to the principles that underpin them; the MD and ICI remain two complementary and yet distinct partnership frameworks. We are also ready to consider providing, upon request, support to our partners in the region in such areas as security institution building, defence modernisation, capacity development, and civil-military relations. Individualised programmes will allow us to focus on agreed priorities for each partner country.

42. The MD helps to strengthen mutual understanding, political dialogue, practical cooperation and, as appropriate, interoperability. We welcome the Moroccan-led initiative to develop a new, political framework document for the MD, and look forward to developing it together soon with our MD partners. We encourage the MD partner countries to be proactive in exploiting the opportunities offered by their partnership with NATO. The MD remains open to other countries in the region.

43. We welcome Libya's stated interest to deepen relations with the Alliance. We are ready to welcome Libya as a partner, if it so wishes. In that perspective, the MD is a natural framework for this partnership. We stand ready, if requested, and on a case-by-case basis, to consider providing assistance to Libya in areas where NATO can add value. NATO's activities would focus primarily on security and defence sector reform, while taking into account other international efforts.

44. We will strengthen political dialogue and practical cooperation in the ICI. We warmly welcome the generous offer by the State of Kuwait to host an ICI Regional Centre, which will help us to better understand common security challenges, and discuss how to address them together. We encourage our ICI partner countries to be proactive in exploiting the opportunities offered by their partnership with NATO. We remain open to receiving new members in the ICI.

45. We are following the evolution of the Syrian crisis with growing concern and we strongly support the efforts of the United Nations and the League of Arab States, including full implementation of the sixpoint Annan plan, to find a peaceful solution to the crisis.

46. We welcome progress being made in Iraq. The NATO Transition Cell now established in Iraq is helping to develop our partnership.

47. With our vision of a Euro-Atlantic area at peace, the persistence of protracted regional conflicts in South Caucasus and the Republic of Moldova continues to be a matter of great concern for the Alliance. We welcome the constructive approach in the renewed dialogue on Transnistria in the 5+2 format, and encourage further efforts by all actors involved. With respect to all these conflicts, we urge all parties to engage constructively and with reinforced political will in peaceful conflict resolution, and to respect the current negotiation formats. We call on them all to avoid steps that undermine regional security and stability. We remain committed in our support of the territorial integrity, independence, and sovereignty of Armenia, Azerbaijan, Georgia, and the Republic of Moldova, and will also continue to support efforts towards a peaceful settlement of these regional conflicts, based upon these principles and the norms of

international law, the United Nations Charter, and the Helsinki Final Act.

48. The Black Sea region continues to be important for Euro-Atlantic security. We welcome the progress in consolidating regional cooperation and ownership, through effective use of existing initiatives and mechanisms, in the spirit of transparency, complementarity and inclusiveness. We will continue to support, as appropriate, efforts based on regional priorities and dialogue and cooperation among the Black Sea states and with the Alliance.

49. Cyber attacks continue to increase significantly in number and evolve in sophistication and complexity. We reaffirm the cyber defence commitments made at the Lisbon Summit. Following Lisbon, last year we adopted a Cyber Defence Concept, Policy, and Action Plan, which are now being implemented. Building on NATO's existing capabilities, the critical elements of the NATO Computer Incident Response Capability (NCIRC) Full Operational Capability (FOC), including protection of most sites and users, will be in place by the end of 2012. We have committed to provide the resources and complete the necessary reforms to bring all NATO bodies under centralised cyber protection, to ensure that enhanced cyber defence capabilities protect our collective investment in NATO. We will further integrate cyber defence measures into Alliance structures and procedures and, as individual nations, we remain committed to identifying and delivering national cyber defence capabilities that strengthen Alliance collaboration and interoperability, including through NATO defence planning processes. We will develop further our ability to prevent, detect, defend against, and recover from cyber attacks. To address the cyber security threats and to improve our common security, we are committed to engage with relevant partner nations on a case-by-case basis and with international organisations, inter alia the EU, as agreed, the Council of Europe, the UN and the OSCE, in order to increase concrete cooperation. We will also take full advantage of the expertise offered by the Cooperative Cyber Defence Centre of Excellence in Estonia.

50. We continue to be deeply concerned about the proliferation of nuclear weapons and other weapons of mass destruction (WMD), as well as their means of delivery. Proliferation threatens our shared vision of creating the conditions necessary for a world without nuclear weapons in accordance with the goals of the Nuclear Non-Proliferation Treaty (NPT). We share the United Nations Security Council's serious concern with Iran's nuclear programme and call upon Iran to fully comply with all its international obligations, including all relevant Resolutions of the United Nations Security Council and the International Atomic Energy Agency Board of Governors. We further call upon Iran to cooperate with the international community to build confidence in the exclusively peaceful nature of its nuclear programme in compliance with its NPT obligations. We support the immediate resolution of the Iranian nuclear issue through diplomatic means and encourage a sustained process of engagement within the format of the P5+1 and Iran talks. We are deeply concerned by the proliferation activities of the Democratic People's

Republic of Korea (DPRK) and call on it to comply fully with all relevant UNSCRs and international obligations, especially by abandoning all activities related to its existing nuclear weapons and ballistic missile programmes, in a complete, verifiable and irreversible manner. We strongly condemn the launch by the DPRK on 13 April 2012 using ballistic missile technology. We call for universal adherence to, and compliance with, the NPT and the Additional Protocol to the International Atomic Energy Agency Safeguard Agreement, and call for full implementation of UNSCR 1540 and welcome further work under UNSCR 1977. We also call on all states to strengthen the security of nuclear materials within their borders, as called for at the 2012 Seoul Nuclear Security Summit. We will continue to implement NATO's Strategic-Level Policy for Preventing the Proliferation of WMD and Defending Against Chemical, Biological, Radiological and Nuclear (CBRN) Threats. We will ensure NATO has the appropriate capabilities, including for planning efforts, training and exercises, to address and respond to CBRN attacks.

51. Terrorism in all its forms and manifestations can never be tolerated or justified. We deplore all loss of life from acts of terrorism and extend our sympathies to the victims. We reaffirm our commitment to fight terrorism with unwavering resolve in accordance with international law and the principles of the UN Charter. Today we have endorsed NATO's Policy Guidelines on Counter-Terrorism, and task the Council to prepare an Action Plan to further enhance NATO's ability to prevent, deter, and respond to terrorism by identifying initiatives to enhance our threat awareness, capabilities, and engagement.

52. A stable and reliable energy supply, diversification of routes, suppliers and energy resources, and the interconnectivity of energy networks, remain of critical importance. While these issues are primarily the responsibility of national governments and other international organisations concerned, NATO closely follows relevant developments in energy security. Today, we have noted a progress report which outlines the concrete steps taken since our last Summit and describes the way forward to integrate, as appropriate, energy security considerations in NATO's policies and activities. We will continue to consult on energy security and further develop the capacity to contribute to energy security, concentrating on areas where NATO can add value. To this end, we will work towards

significantly improving the energy efficiency of our military forces; develop our competence in supporting the protection of critical energy infrastructure; and further develop our outreach activities in consultation with partners, on a case-by-case basis. We welcome the offer to establish a NATO-accredited Energy Security Centre of Excellence in Lithuania as a contribution to NATO's efforts in this area. We task the Council to continue to refine NATO's role in energy security in accordance with the principles and the guidelines agreed at the Bucharest Summit and the direction provided by the new Strategic Concept as well as the Lisbon decisions. We task the Council to produce a further progress report for our next Summit.

53. Key environmental and resource constraints, including health risks, climate change, water scarcity and increasing energy needs will further shape the future security environment in areas of concern to NATO and have the potential to significantly affect NATO planning and operations.

54. In Lisbon, we called for a review of NATO's overall posture in deterring and defending against the full range of threats to the Alliance, taking into account the changes in the evolving international security environment. We have today approved, and made public, the results of our Deterrence and Defence Posture Review. NATO is committed to maintaining an appropriate mix of nuclear, conventional and missile defence capabilities for deterrence and defence to fulfil its commitments as set out in the Strategic Concept. Consistent with the Strategic Concept and their commitments under existing arms control treaties and frameworks, Allies will continue to support arms control, disarmament, and nonproliferation efforts.

55. We will ensure that the Alliance continues to have the capabilities needed to perform the essential core tasks to which we committed ourselves in the Strategic Concept. To that end, we have agreed a separate Chicago Defence Declaration and endorsed the Defence Package for the Chicago Summit, outlining a vision and a clear way forward towards our goal of NATO Forces 2020.

56. We welcome the recent Council decision to continue the NATO Air Policing Mission in the Baltic states, and appreciate the recent commitment by the Baltic states to enhance their host nation support to the participating Allies. Allies remain committed to contributing to this mission, which is also an example of Smart Defence in practice. This peacetime mission and other Alliance air policing arrangements demonstrate the Alliance's continued and visible commitment to collective defence and solidarity. 57. The Alliance's recent operational experiences also show that the ability of NATO forces to act together seamlessly and rapidly is critical to success. We will, therefore, ensure that the Alliance's forces remain well connected through expanded education, training and exercises. In line with the Alliance's commitment to transparency, and in the expectation of reciprocity, these activities are open for partner participation and observation on a case-by-case basis. In this context, we attach particular importance to next year's "Steadfast Jazz" exercise for the NATO Response Force which, along with other exercises, will contribute to the ability of NATO forces to operate together anywhere on Alliance territory and in wider crisis management operations.

58. We continue to be concerned by the increasing threats to our Alliance posed by the proliferation of ballistic missiles. At our Summit in Lisbon we decided to develop a NATO Ballistic Missile Defence (BMD) capability to pursue our core task of collective defence. The aim of this capability is to provide full coverage and protection for all NATO European populations, territory and forces against the increasing threats posed by the proliferation of ballistic missiles, based on the principles of indivisibility of Allied security and NATO solidarity, equitable sharing of risks and burdens, as well as reasonable challenge, taking into account the level of threat, affordability and technical feasibility and in accordance with the latest common threat assessments agreed by the Alliance. Should international efforts reduce the threats posed by ballistic missile proliferation, NATO missile defence can, and will, adapt accordingly.

59. Missile defence can complement the role of nuclear weapons in deterrence; it cannot substitute for them. This capability is purely defensive.

60. We are pleased today to declare that the Alliance has achieved an Interim NATO BMD Capability. It will provide with immediate effect an operationally significant first step, consistent with our Lisbon decision, offering the maximum coverage within available means, to defend our populations, territory and forces across southern NATO Europe against a ballistic missile attack. Our aim remains to provide the Alliance with a NATO operational BMD that can provide full coverage and protection for all NATO European populations, territory and forces, based on voluntary national contributions, including nationally funded interceptors and sensors, hosting arrangements, and on the expansion of the Active Layered Theatre Ballistic Missile Defence (ALTBMD) capability. Only the command and

control systems of ALTBMD and their expansion to territorial defence are eligible for common funding. Within the context of the NATO BMD capability, Turkey hosts a forward-based early-warning radar. We note the potential opportunities for cooperation on missile defence, and encourage Allies to explore possible additional voluntary contributions, including through multinational cooperation, to provide relevant capabilities, as well as to use potential synergies in planning, development, procurement, and deployment.

61. As with all of NATO's operations, full political control by Allies over military actions undertaken pursuant to this Interim Capability will be ensured. Given the short flight times of ballistic missiles, the Council agrees the pre-arranged command and control rules and procedures including to take into account the consequences of intercept compatible with coverage and protection requirements. We have tasked the Council to regularly review the implementation of the NATO BMD capability, including before the Foreign and Defence Ministers' meetings, and prepare a comprehensive report on progress and issues to be addressed for its future development, for us by our next Summit.

62. The Alliance remains prepared to engage with third states, on a case by case basis, to enhance transparency and confidence and to increase ballistic missile defence effectiveness. Given our shared security interests with Russia, we remain committed to cooperation on missile defence in the spirit of mutual trust and reciprocity, such as the recent NRC Theatre Missile Defence Exercise. Through ongoing efforts in the NATO-Russia Council, we seek to determine how independent NATO and Russian missile defence systems can work together to enhance European security. We look forward to establishing the proposed joint NATO-Russia Missile Data Fusion Centre and the joint Planning Operations Centre to cooperate on missile defence. We propose to develop a transparency regime based upon a regular exchange of information about the current respective missile defence capabilities of NATO and Russia. Such concrete missile defence cooperation is the best means to provide Russia with the assurances it seeks regarding NATO's missile defence plans and capabilities. In this regard, we today reaffirm that the NATO missile defence in Europe will not undermine strategic stability. NATO missile defence is not directed against Russia and will not undermine Russia's strategic deterrence capabilities. NATO missile defence is intended to defend against potential threats emanating from outside the Euro-Atlantic area. While regretting recurrent Russian statements on possible measures directed against NATO's missile defence system, we welcome Russia's willingness to continue dialogue with the purpose of finding an agreement on the future framework for missile defence cooperation.

63. We remain committed to conventional arms control. NATO CFE Allies recall that the decisions taken in November 2011 to cease implementing certain CFE obligations with regard to the Russian Federation are reversible, should the Russian Federation return to full implementation. NATO CFE Allies continue to implement fully their CFE obligations with respect to all other CFE States Parties. Allies are determined to preserve, strengthen and modernise the conventional arms control regime in Europe, based on key principles and commitments, and continue to explore ideas to this end.

64. At our Summit in Lisbon, we agreed on an ambitious reform programme. This package of reforms remains essential for guaranteeing the Alliance is responsive and effective in carrying out the ambitious tasks envisioned in our Strategic Concept, the Lisbon Declaration, as well as the Declaration on Defence Capabilities we have adopted today. To this end:

- NATO Command Structure. We are implementing a leaner, more effective and affordable NATO Command Structure with its first phase and its package elements being effective during 2012. The number of subordinate headquarters, as well as the peacetime staffing and establishment, are being significantly reduced and implementation will be complete by 2015.

- NATO Headquarters. We have rationalised a number of services between the International Staff (IS) and the International Military Staff (IMS). The move to the new headquarters in 2016 provides a unique opportunity to achieve more efficient and effective support to the work of the Alliance. We welcome the ongoing review of the IS, and the forthcoming review of the IMS; we look forward to the continuation of these reforms in line with those being carried out by nations. An important part of this comprehensive reform will be a review of our priorities and IS and IMS spending to identify activities that are no longer needed, improve efficiency, and achieve savings. This review will take place with the appropriate involvement of the Military Committee.

- NATO Agencies. The consolidation and rationalization of the existing NATO Agencies' functions and services is underway with new NATO Agencies for Support, Communication & Information, and Procurement, to be stood up on 1 July 2012. The new Agencies' executives will work to optimise savings and improvements in effectiveness as the new entities mature over the next two years.

- Resource Management. We have achieved solid progress in reforming the management of NATO's resources in the areas of programming, transparency, accountability, and information management. These reforms are making NATO resource and financial management more efficient, and are helping us to match resources to requirements. In this context, we will continue to reform our structures and procedures in order to seek greater efficiencies including from better use of our budgets.

We look forward to a further report on progress on these reforms by the time of our next Summit.

65. We express our appreciation for the generous hospitality extended to us by the Government of the United States as well as the people and City of Chicago. The decisions we have taken at our Summit in Chicago reinforce our common commitments, our capabilities and our cooperation, and will strengthen the Alliance for the years ahead.

1. Australia, Austria, Finland, Georgia, Japan, Jordan, Republic of Korea, Morocco, New Zealand, Qatar, Sweden, Switzerland and the United Arab Emirates.

2. Turkey recognises the Republic of Macedonia with its constitutional name.

3. As complemented by the French President's letter dated 16 August 2008 and subsequent correspondence on this issue.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أبو الخير مصطفى أحمد، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، ط1، (د.ب.ن) ايتراك للنشر و التوزيع، 2005
2. د/ إبراهيم حسين توفيق، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية ط1 بيروت، مارس 2005.
3. الحيايي نزار اسماعيل، دور حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، دبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2001.
4. السلومي محمد بن عبد الله ، القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب، ط1، 2005.
5. د/ الشاهر اسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ط1، 2009.

6. الشحف فريد، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز (دمشق: دار الطليعة الجديدة، ط 1، 2005).
7. أمين سمير وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ديسمبر 2004.
8. د/ بوعمامة زهير، أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، ط1، 2011.
9. حسن عدنان السيد، قضايا دولية .. التوسع الأطلسي، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009.
10. شكري محمد عزيز، الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، 1978.
11. شدود ماجدة محمد، قضايا عالمية معاصرة، دمشق: مطبعة دار الكتاب، ط2، 1990.
12. شيبى خميسي، الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)، مصر: دار التب المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
13. فهيم عبد القادر، التفكير السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية/دراسة في الأفكار و العقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 2009.
14. عبد الخالق أحمد، الإرهاب و مستقبل النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
15. عامر طارق، أساليب الدراسات المستقبلية، عمان: الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2008.
16. طلاس مصطفى، الإستراتيجية العسكرية، دمشق: كلاس للدراسات و الترجمة و النشر ط1، 1996.
17. صبر الحق صلاح ، السياسة بعد 11 سبتمبر، مركز الامارات للدراسات و البحوث الوطني، الامارات العربية المتحدة، 2002.
18. لكريني ادريس، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث شنتنبر (من غزو أفغنستان الى احتلال العراق)، مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، ط1، 2006.
19. مورو محمد، صراع الحضارات و الحرب العالمية الرابعة، المكتبة الإلكترونية، كتب عربية، الموقع، www.kotobarabia.com
20. منصور ممدوح ممدوح، سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي و دور الأحلاف في توازن القوى و استقرار الأنساق الدولية ، الاسكندرية مكتبة مدبولي 1997.
21. د/ ولد أباه السيد ، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية و الاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، مكتبة مدبولي، منشورات الاختلاف، ط1، 2004.

22. وهبان أحمد، ليلي مرسي، حلف شمال الأطلسي، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة، 1945-2000، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، 2001.

✧ المقالات و الدراسات:

1. أبو السعود أشرف، أحداث 11 سبتمبر منحت أمريكا والغرب الحرية في اختلاق سيناريوهات جديدة لابتلاع مناطق الشرق المثمرة، الأهرام، الطبعة الدولية ع 22 أكتوبر 2009.
2. الحمراني فالخ، الحادي عشر من سبتمبر و انعكاساته على روسيا الاتحادية، من الموقع www.rezgar.com
3. الحماد أمين، الصين و الهند "صراع النفوذ" في أفغانستان، تقارير دولية، الرياض، ع 16088، (ت ن) 2012/07/11، (ت إ) 2014 /03/15، 09:12، www.Alriyadh.com
4. المجذوب محمد، توجهات الإتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية و عملية السلام، مجلة دراسات الشرق أوسطية، حريف 2003.
5. المنصور نهي، روسيا و الغرب بعد 11 سبتمبر، قراءات إستراتيجية، المجلد 6، أكتوبر 2000، مقتبس www.ahram.org.eg
6. الشيخ وليد، معضلة الهوية والهجرة والديمقراطية في أوروبا، «مجلة السياسة الدولية"، مصر: مؤسسة الأهرام، العدد 165، المجلد 41، 2006.
7. الهواري عبد الرحمن، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على الإستراتيجيات العالمية والقضايا الهامة، مركز إدارة الأزمات، وزارة الدفاع المصرية، القاهرة، 2004.
8. أحمد ديانا، كل شيء عن حلف الناتو، الحوار المتمدن، ع 3536، (ت ن): 2011، 20:46/12/01، (ت إ): 2014، 10:30//02/19.
9. أمين الكاتب، تقرير كاسبرسكي لاب: التحديات الأمنية للعام 2012 وتوقعات العام المقبل، 2013
10. أو عامود محمد سعد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان، المفهوم العام للأمن، مركز الاعلام الأمني.
11. آيت عميرات مليكة، "السياسة النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بين الوضع القائم ونزع السلاح"، مجلة الجيش، ع 508، 2005.
12. د/ بشارة عزمي: عودة الحرب الباردة أم واقع دولي جديد مختلف، مجلة المستقبل العربي - تشرين الأول 2008 ع 356.
13. بن صقر عبدالعزيز بن عثمان، مداخلة أحداث 11 سبتمبر و انعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون، منتدى التنمية، (لقاء التخصص الثالث حول انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج)، مركز الخليج للأبحاث الإمارات المتحدة- ماي 2002.
14. اد/ بن عنتر عبد النور، قلب العميد موسى، أ. شبيب نبيل: ورقة بحثية، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين نظرة استشرافية.. وموقع العالم الإسلامي فيها، مركز الجزيرة للدراسات، يوليو/تموز 2009.

15. جابر حسن، مقالة بعنوان: علاقة أوكرانيا بالحلف الأطلسي، (ت ن): 2015/04/01، سا: 2:12، الرابط: <http://arabic.sputniknews.com/analysis/20150401/1013890748.html>
16. جاد عماد، الحلف الأطلسي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998.
17. جاد عماد، "الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، ع136، أبريل 1999.
18. حافظ طالب حسين، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، ع46.
19. حسون محمد، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية - المجلد 26 العدد الثاني، 2010.
20. حمودة عمرو كمال، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، ع164، أبريل 2006.
21. رعد نجيم، "البعد الاستراتيجي لتوسيع الحلف الأطلسي"، مجلة الدفاع العربي، ع10، يوليو 2000.
22. رعايا، المهدي داريوش ناظم ترجمة: أ. أبو ثور رشيد، الناتو والشرق الأوسط/ الحلف الأطلسي و إسرائيل أدوات أمريكا للحرب في الشرق الأوسط، مجلة الرائد العدد 261 ربيع الأول 1429، مارس 2008، آخن، ألمانيا، المصدر:

[Global Research - Centre for Research on Globalization.htm](http://Global_Research_-_Centre_for_Research_on_Globalization.htm) :Mondialisation.ca, Le 1 février 2008
12/11/2011 vu le 12/05/2015

23. زهران محمد منير، الأمم المتحدة و تطور لناء السلام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، م42، ع169، 2007.
24. سالم زرقونة صلاح، الناتو بين مرحلتين، السياسة الدولية، ع129، أبريل 1997م
25. سعدي ابراهيم، المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو و أمن الخليج، (ت ن) 2011/03/16، (ت ا) 2014/05/24، من الموقع: www.Aljazeera.net/temlates/psitings
26. شتا مصطفى هلال مصطفى، دور الحلف الأطلسي في النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، (ت ن): 2007/02/19، (ت إ): 2013/01/12.
27. شعيب عبد الفتاح، "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الأطلسي باريس برلين براج"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، ع106، أكتوبر 1991.
28. عادل أحمد، نتائج تدخل حلف الناتو في ليبيا، مقال منشور على موقع:

http://www.ilalamam.com/Article_Detail.aspx?Articleid=343&AuthorID=39#.VWHNN9IvTjY

29. عبد الباقي بخت، قراءة في أهم وأبرز الأحداث العالمية، مجلة الدفاع المصرية، عدد يناير 2004.

30. عيسى محمد سيد ، الحرب الإعلامية الغربية الأمريكية على الإسلام (الخلط بين الإسلام والإرهاب)
(ت ن) : 2008/10/11 ، (ت ت) : 2014/03/20 .

31. عرييد أمال ، حلف الناتو من عقيدة دفاعية إلى عقيدة هجومية أمريكية ، الكويت ، مجلة العامل ، ع
513 ، 2012/05/02 .

32. صالح عبد الله ، بعد قمة مايو: أهداف توسيع الحلف ، السياسة الدولية ، ع 129 ، جويلية 1997 ، ص 84 .

33. محمد محمد ضياء الدين ، يحث مقدم حول اتجاهات العلاقات الدولية بعد 11 سبتمبر ، شبكة الألوكة ،
www.alukah.net

34. مجيد فائق / حميد طيبة ماجد : أزمة الرهن العقاري الأمريكي وانعكاساتها على العالم العربي ، مجلة كلية
بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ع 37 ، 2013 .

35. مولر جيسيليا - برانديك - بوكيت ، سياسة فرنسا الأطلسية الجديدة رفع فعالية الانضمام إلى
الحلف ، أمريكا ، الجامعة الجوية .

36. كشك أشرف ، إسرائيل و الناتو من التعاون إلى الشراكة ، مؤسسة الأهرام ، من الموقع :

www.digital.ahram.org/eg/2010

37. ياسر صالح ، 12 عام على أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها ، موقع الحزب الشيوعي العراقي ،
05 أيلول 2013 (19:08) ، ت ت 2014/03/05 (16:33) www.iraqicp.com

38. دراسة بحثية بعنوان (عام على تداعيات أحداث 11 سبتمبر) ، أكاديمية ناصر ، القاهرة ، 2002 م .

39. تقرير حول تطبيق الاستراتيجيه الأمنية الأوروبية ، توفير الامن في عالم متغير توفير ، رقم 08/407S .

40. تقرير هيئة خبراء حلف الناتو حول تطور استراتيجية أطلسية جديدة - التحليلات و التوصيات ، حلف
الناتو في عام 2020: ضمان الأمن و المشاركة الفعالة ، 17 ماي 2010 .

41. الناتو في الذكرى الستين لتأسيسه ، " مفهوم جديد لمواجهة تحديات جديدة " ، (ت ن) 03 أفريل 2009 ، (ت)
إ 23 مارس 2013 ، 11:45 ، <http://www.du.world.de/dw/article/0..419631.00/html> ،

✦ المذكرات غير المنشورة:

1. الفزاني ابراهيم سعد شاكر ، العلاقة بين الإتحاد الاوربي و حلف شمال الأطلسي في الأمن و الدفاع ،
مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، 2006 .

2. الكلوب وائل محمود ، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد
أحداث 11 سبتمبر (2001 - 2009) ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط
ماي 2011 .

3. حواس زهيرة ، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ - دراسة حالة الحوار
المتوسطي الأطلسي - مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية و متوسطة في التعاون
و الأمن ، باتنة : جامعة الحاج لخضر ، 2010/2011 ، ص 136 .

4. رباحي أمينة، التعاون و التنافس في العلاقات الأورو-أمريكية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، بن يوسف بن خدة، 2008/2007. ص350.
5. رسولي أسماء: مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية - جامعة الحاج لخضر باتنة - 2010 - 2011.
6. سويسي ليلي، التدخل الإنساني في الاستراتيجية الجديدة لمنظمة شمال الأطلسي - دراسة حالة ليبيا 2011، مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية: تخصص دراسات أمنية، جامعة الجزائر 03، 2012/2001، ص ص 55،56.
7. شيخ الشيوخ زهرة، العقيدة الإستراتيجية للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة (1991-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير لفرع العلاقات الدولية تخصص: دبلوماسية و تعاون دولي، جامعة الجزائر دالي ابراهيم (3)، 2011-2012.
8. طورشي ليلي، دور حلف الشمال الأطلسي في المتوسط "دراسة في مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية قسم الدراسات الإستراتيجية و العسكرية، تخصص دراسات إستراتيجية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2012/2011.
9. قطوش عز الدين ، منظمة الحلف الأطلسي و الحوار المتوسطي (1989-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2012، 3-2013.
10. لزهرة وناسي، الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى و انعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية الدراسات الإستراتيجية، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.
11. محمدي أسمهان، الإستراتيجية الأمنية الأوربية اتجاه المنطقة العربية في ظل التحولات الراهنة من 2010-2012، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر (3)، 2012-2013، ص ص (41-42).
12. مزيان رياض، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية"دراسة حالة حرب الخليج الثانية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2005/2004.
13. معمري خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و دراسات استراتيجية ، جامعة باتنة 2008/ 2007.

✱ مواقع الإنترنت:

1. بحث حول الإرهاب و أولى حروب القرن - المصدر www.moqatel.com

2. ثروت البطاوي، أحداث 11 سبتمبر .. ذريعة الحرب الصليبية على الإسلام، شبكة رسالة الإسلام، (ت ن) 2013، 03:08/09/09، (ت ت) 2014، 18:30/03/20
<http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=20060>
3. القائمة المرجعية للحلف الأطلسي، الموقع الرسمي لحلف الناتو www.nato.int
4. إعلان قمة شيكاغو 20 ماي 2012، مجلة حلف الناتو، آخر تحديث 10 أكتوبر 2012، سا 18:47، www.nato.int
5. RIANOVOSTI 2010 : www.rian.ru .
6. نظرية توازن القوى و توازن المصالح ، www.moqatel.com
7. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/fig07.GIF_cvt.htm
8. نظرة على حوار الناتو والحوار المتوسطي، مجلة الناتو ، (ت ن) 2010/08/25، (ت إ) 2013/04/06
http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_60021.htm?selectedLocale=
9. www.ATA.org .
10. SITCEN Geo Section ,Januaray 2012. www.nato.int 01/12/2013
11. www.nato.int/docu/review/2006/issue3/french/analysis.htm

☞ المراجع باللغة الأجنبية:

✦ اللغة الفرنسية:

• **Livres:**

1. Penin Emile Robert, Les **Grands Problèmes internationaux**, Paris : Edition du seuil, 1985.
2. Rockwell A. Schnabel, Francis X. Rocca, “**Europe Etats - Unis un avenir commun**”, Traduit par: Alica Pétillot, Alvik Editions, Paris 5, 2005.

• **Etudes et Revues :**

1. A Diego, Riuz Palmer, La **Reforme de L’OTAN :le besoin ,les obstacles ,les nouvelles perspectives**, Politique étrangère ,N°04 2009.
2. Bergey Christophe ,60ème anniversaire de l’OTAN: **Eta de Lieux, Défense national et Sécurité Collective**, n°63, Décembre 2009.

3. Bulltin of Atomic Scientist In Marcel Duval, **«L'Arme Nucléaire dans le monde Etat des lieux** », Défense National, N°01, janvier 1998.
4. Calleo Daivid, "**NATO Enlargement: as problem for Security in Europe**", Aussen Political, vol73, No04 October 1998.
5. Crochard Lionnel, **« Le Sommet de L'OTAN Prague 2002 »**, Défense Nationale et Sécurité National,N°4,Avril 2003.
6. Dumoulin André, Quel **Avenir pour L'OTAN**, Troud Moscou 21janvier 1997
7. Hein Kamp - Karl et Danel Gregory, **L'OTAN : de Washington(1949) A Strasbourg –Kehl(2009), I.F.R.I** politique étrangère, hiver 2009.
8. Parmentier Guillaume, **Après le Kosovo :Pour un contrat Transatlantique**, politique Etrangère. Printemps 2000.
9. Parkhalina Tatiana **« Mythes et Illusion :l'optique Russe »**, **Revue de L'OTAN** ,mai,jun1997 : <http://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2009-4-page-747.htm>
10. Saisy Brahim, **« Le rôle de L'OTAN en Méditerranée et au moyen - Orient »** Dolloz/I: Revue internationale et stratégique 2009/1-N°46.
11. Solana Javier, "**Sommet de Washington : Une Alliance Résolu. Entre Dans le 21ème Siècle**"Revue de L'OTAN, printemps1999.
12. Serguei Rogov, **L'OTAN et la Russie :vu de Moscou**, politique étrangère,I .F.R.I,4,2009.
13. Weitz Richard, **“le Renouveau des Partenariats avec l'Asie Centrale”**. revue de l'OTAN, édition: Automne 2006.
14. **L'OTAN Après La Guerre Froide** / la documentation française : [http:// www.ladocumentation française.fr /dossiers/OTAN/HTML](http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/OTAN/HTML). 02/10/2013,19:30
15. Le Rôle de l'alliance dans les opérations de maintien et de soutien de la paix, chapitre 13 : **le Rôle de l'OTAN en Bosnie - Herzégovine**. Document télécharger depuis <http://www.cairn.info>,09/02/2013,20 :34
16. Le Rôle de l'alliance dans les opérations de maintien et de soutien de la paix, chapitre14.**Le conflit du Kosovo et LE Rôle de la KFOR**. p167 Document téléchargé depuis. <http://www.cairn.info> .09/02/2013,20 :34.
17. Le Rôle de l'Alliance dans les Opérations de Maintien et de Soutien de la Paix , Chapitre15, **Le Rôle de L'OTAN Dans l'ex-**

Républiq Yougoslave de Macédoine, Document télécharger depuis <http://www.cairn.info> , 09/02/2013, 20 :34.

18. Le Rôle de l'alliance dans les opérations de maintien et de soutien de la paix, chapitre 16, **Le Role de L'OTAN en Afghanistan** Document télécharger depuis <http://www.cairn.info>, 09/02/2014 20:34.

19. Le Rôle de l'alliance dans les opérations de maintien et de soutien de la paix, chapitre 17, **Le Role de L'OTAN en Iraq**, Document télécharger depuis <http://www.cairn.info>, 09/02/2014.20:34

20. Le Rôle de l'alliance dans les opérations de maintien et de soutien de la paix, chapitre 18, **Le Role de L'OTAN au Darfour**, Document téléchargé depuis <http://www.cairn.info>, _ 09/02/2014.20:34

21. Brochure OTAN, « **Combattre le Terrorisme en Méditerranéen, Active en Deavoure** » ,(avril 2004).

22. « **De Nouveaux Horizons Combattre le Terrorisme en Méditerranéen** », Revue de l'OTAN, (Bruxelles division de diplomate publique édition spécial, hiver 2005).

23. **L'initiative de coopération d'Istanbul(ICI)** http://nato.int/cps/fr/natolive/topics_58787.htm, 24/04/2013, 13:30.

اللغة الإنجليزية: ✦

• **Treaties official legal:**

1. NATO STRATEGIC CONCEPT 1991.
2. NATO STRATEGIC CONCEPT 1999.
3. NATO STRATEGIC CONCEPT 2010.
4. NATO SUMMIT DECLARATION, PRAGUE 2002.
5. NATO SUMMIT DECLARATION, ISTANBUL 2004.
6. NATO SUMMIT DECLARATION, RIGA 2006.
7. NATO SUMMIT DECLARATION, BUCHAREST 2008.
8. NATO SUMMIT DECLARATION, STRASBURG / KEHL 2009.
9. NATO SUMMIT DECLARATION, LISBON 2010.
10. NATO SUMMIT DECLARATION, CHICAGO 2012.

- **REVIEWS:**

1. NORDAN JETTE, **«THE MEDITERRANEAN DIALOGUE: DISPELLING MISCONCEPTIONS AND BUILDING CONFIDENCE»**, NATO REVIEW,(BRUSSELS),Vol.45,N°4,July-August1997 P.35.
2. NOVAKOVIC IGOR,**MULTILATERAL OPERATIONS-NATO**,Western Balkans SECURITY OBSERVER, N°16, January –March2010.
3. PUAL CORNISH **"EUROPEAN SECURITY: THE END OF ARCHITECTURE AND THE NEW NATO**, INTERNATIONAL AFFAIRS, VOL. 72, NO04, OCTOBER, 1996, P. 3.
4. Savrereux Paul, The Comprehensive Political Guidance : www.nato.int/docu/review/2007/issue/english/art2.html/header.23/05/2013.
5. Selim Mohamed **« Towards a New WMD Agenda in the Euro-Mediterranean Partnership An Arab Respective »**, Mediterranean Politics, (London), 5 (1), Spring 2000, pp. 133.
6. wittman Klans, **Towards a New Strategic Concept For NATO**, (Rom : research division, September 2009).
7. BACKGROUNDER, **Deepening Relations with Georgia**, en pdf 1773/11NATO Graphics&Printing ,2011: www.nato.int
8. Nato handbook ,Nato office of Information and press, November 2, 2010,in : <http://www.msz.gov/nato-handbook.pdf>
9. **Istanbul Cooperation Initiative (ICI)...Reachin Out to The Broader** , February 3,2011 , in:<http://www.nato.int/cps/en/natolive.htm>.

قائمة الخرائط و الجداول و الأشكال

1. قائمة الخرائط.

الصفحة	عنوان الخريطة
35	الخريطة رقم (01): تاريخ توسيع الحلف الأطلسي
99	الخريطة رقم (02): قوات KFOR: 31 دولة مشاركة 4,881 قوة بقيادة (ITA) general major Salvator farina .
105	الخريطة رقم (03): توزيع قوات الإيساف في أفغانستان

2. قائمة الجداول .

الصفحة	عنوان الجداول
61	الجدول رقم (01): تركيبة الأسلحة النووية الإستراتيجية في ترسانتي الولايات المتحدة و روسيا
61	الجدول رقم (02): تركيبة الأسلحة النووية التكتيكية لترسانتي الولايات المتحدة و روسيا
69	الجدول رقم (03): موقف الرأي العام الروسي من توسيع الحلف الأطلسي نحو الشرق.
70	جدول رقم (04): موقف الرأي العام الروسي من الخيارات المطروحة للتعامل مع مسألة توسيع الحلف الأطلسي
70	الجدول رقم (05): موقف الرأي العام الروسي من السياسة التي يجب أن تسلكها روسيا اتجاه توسيع الحلف الأطلسي

3. قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل
56	شكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لحلف الشمال الأطلسي (المدني والعسكري) 1990.
57	الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للحلف الأطلسي (المدني والعسكري) 1992 .
57	الشكل رقم (03): التنظيم العسكري للنااتو 1992
80	الشكل رقم (04): الصيغة التكاملية ، و أهداف مبادرة الحوار و الشراكة في إطار برنامج التعاون
99	الشكل رقم (05): تطور وحدات قوات ال KFOR (2008-2013).

الفهرس

الفهرس

الصفحة	الموضوع
09-01	مقدمة
43-10	الفصل الأول : التحولات الكبرى التي عرفتھا فترة مابعد 11 سبتمبر 2001.
32-11	المبحث الأول : التحولات الكبرى على المستوى الدولي .
25-11	المطلب الأول: الانعكاسات السياسية و الاقتصادية.
23-11	أ/الانعكاسات السياسية.
14-11	♦ على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية :
15-14	♦ المجموعة الأوروبية (نقاط التوافق /نقاط الإختلاف) .
16	♦ روسيا.
19 -17	♦ الصين .

21-19	♦ الوطن العربي والإسلامي.
21-19	أولاً: العلاقات العربية - الأمريكية.
22- 21	ثانياً: الصراع العربي - الإسرائيلي.
22	ثالثاً: منطقة الشرق الأوسط.
23 -22	رابعاً: العالم الإسلامي.
25- 23	<u>ب / الإنعكاسات الاقتصادية.</u>
24-23	♦ أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على الاقتصاد العالمي.
25	♦ أثر الأحداث على الاقتصاد الأمريكي.
29-26	المطلب الثاني : الانعكاسات الأمنية و العسكرية .
29-26	<u>أ/ الانعكاسات الأمنية.</u>
26	♦ انتشار أسلحة الدمار الشامل.
26	♦ الإرهاب العابر للقوميات.
27	♦ الهجرة غير شرعية.
27	♦ مصادر تهديد داخلية.
27	♦ الجريمة المنظمة والمتاجرة بالأسلحة.
28	♦ الحروب الإلكترونية.
29	♦ الأمن الطاقوي.
29	<u>ب/ الانعكاسات العسكرية.</u>
32-30	المطلب الثالث :الانعكاسات الفكرية والثقافية.
31-30	1. تجسيد فكرة الاسلام عدو وبديل وبالتالي اعلان الحرب عليه.
32 - 31	2. السياسات و الوسائل التي استخدمها الغرب ضد الإسلام.
37-32	المبحث الثاني :التحولات الكبرى على مستوى الحلف الأطلسي.
34-32	المطلب الأول : التغيرات في البيئة الأمنية و عملية إصلاح الناتو.
32	<u>أ- التغيرات في البيئة الأمنية.</u>
33	<u>ب-عملية إصلاح الناتو.</u>
33	♦ تحديد المهام والأدوار.
34	♦ إصلاح هيكلية الناتو.
34	♦ توسيع الحلفاء
36-35	المطلب الثاني : التحالف في إطار الحرب على الإرهاب.
37-36	المطلب الثالث :الانقسام المصلحي الأوروبي - الأمريكي في إطار الحرب على العراق.

42 - 37	المبحث الثالث: تقييم الوضع الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر.
38-37	المطلب الأول : طبيعة التوازنات عقب 11 سبتمبر 2001.
42-38	المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 ومعادلات الريح والخسارة في المجتمع السياسي.
36-38	1- الأطراف الرابحة بعد الكارثة.
40	2- الأطراف الخاسرة بعد الكارثة.
42-40	المطلب الثالث: أهم ظواهر العلاقات الدولية بعد 11 سبتمبر 2001
40	1/ ظهور مبدأ اللاصديق اللاحق.
40	2/ تغير مفهوم سيادة الدولة .
41	3/ ظاهرة الاعتماد المتبادل
41	4/ الأنشطة العابرة لحدود الدول .
41	5/ ازدياد الوزن النسبي للعوامل الاقتصادية في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة.
41	6/ بروز أدوار الفاعلين الآخرين من غير الدول.
42	7/ حروب بلا نصر.
43	خلاصة الفصل الأول.
92 - 44	الفصل الثاني: حلف الناتو كمتغير جوهري في العلاقات الدولية .
72-45	المبحث الأول: حلف الناتو في إطار الحرب الباردة (أولوية الدفاع الجماعي).
48-45	المطلب الأول: الجذور التاريخية لإنشاء الحلف.
47-46	أ- الأهداف و المبادئ و قواعد العضوية.
48-47	ب- البيان التنظيمي للحلف أثناء الحرب الباردة.
50-48	المطلب الثاني: استراتيجيات الحلف الأطلسي أثناء الحرب الباردة .
72-50	المبحث الثاني: حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة (من الدفاع الجماعي إلى الأمن الجماعي).
62-51	المطلب الأول: مبررات استمرارية الحلف بعد الحرب الباردة والتحويلات الهيكلية والوظيفية.
53-51	I. مبررات استمرارية الحلف بعد الحرب الباردة.
62-53	II. التحويلات الهيكلية و الوظيفية للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة.
60-53	1. التحويلات الهيكلية(السياسية و العسكرية)للحلف بعد الحرب الباردة.
62-60	2. التحويلات الوظيفية للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة.
72-63	المطلب الثاني : استراتيجيات الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة (1991-1999).
66-63	I. المفاهيم الإستراتيجية الجديدة من (1991-1999).
64-63	1. المفهوم الاستراتيجي الجديد "New Concept Strategic" 1991.
66-64	2. المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 1999.
71-66	II. السياسة التوسعية للحلف (التوسع الجيوسياسي و الوظيفي نحو الشرق و الجنوب).
67-66	1. إنشاء مجلس التعاون لشمال الأطلسي (CCNA).

70-67	2. مشروع الشراكة من أجل السلام (Partnership of Peace) .
71-70	3. التوسع جنوب المتوسط (تعزيز مبدأ التعاون و الحوار).
72	الشراكة الأوروبية - الأطلسية الجديدة (القيادة عبر الشراكة).
73	المبحث الثالث: الحلف الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر (ضمان الأمن والمشاركة الفعالة).
73	المطلب الأول : نحو تطوير استراتيجية أطلسية جديدة.
75-73	أ- النظريات المفسرة للتوجهات الجديدة للحلف الأطلسي.
83 -75	ب-أهم القمم و المؤتمرات.
90-84	المطلب الثاني: حلف الناتو بعد مؤتمر لشبونة 2010.
89-84	♦ المفهوم الاستراتيجي الجديد.. قمة لشبونة 2010-2020.
90	♦ قمة إعلان شيكاغو للحلف الأطلسي لعام 2012.
91	خلاصة الفصل الثاني.
133-92	الفصل الثالث: الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد 11 سبتمبر 2001 و مستقبه.
111-93	المبحث الأول: دور الحلف في عمليات حفظ السلام والتدخل الإنساني.
96-93	المطلب الأول: دور الحلف في البوسنة و الهرسك.
94	☞ اتفاقية دايتون للسلام.
96-95	☞ الإنتقال من IFOR إلى SFOR.
101-96	المطلب الثاني: دور الحلف في كوسوفو ومقدونيا.
99-96	I. صراع الكوسوفو ودور KFOR.
99-98	♦ قوات الكوسوفو تحت قيادة الناتو (KFOR)
100	♦ الدعم للدول المجاورة.
101-100	II. دور الناتو في جمهورية يوغسلافيا سابقا المقدونية.
111-102	المطلب الثالث: دور الحلف في أفغانستان والعراق و دارفور.
105-102	I. دور الناتو في أفغانستان .
107-105	II. دور الناتو في العراق.
108	III. دور الناتو في دارفور.

111-108	المطلب الرابع:تدخل الحلف في ليبيا.
123-111	المبحث الثاني :دور الحلف في إطار التعاون و الشراكة.
115-111	المطلب الأول : الشراكة مع روسيا.
112	1) التوصيات التي جاء بها المفهوم الاستراتيجي الجديد 2010 حول الشراكة الروسية -الأطلسية
112	2) آليات التعاون الروسي - الأطلسي و مستقبله.
113	3) صور التعاون الأطلسي - الروسي .
115-113	4) تقييم الشراكة الأطلسية - الروسية.
117-115	المطلب الثاني : الشراكة مع جورجيا و أوكرانيا.
115	1) الشراكة الأطلسية - الجورجية .
117-115	2) الشراكة الأطلسية - الأوكرانية.
122-118	المطلب الثالث: شراكات حلف الناتو في حوض المتوسط و الشرق الأوسط.
120-118	☞ الشراكة الأطلسية - المتوسطية.
122-120	☞ علاقة الحلف بدول الشرق الأوسط.
123-122	المطلب الرابع : شراكات الحلف مع آسيا الوسطى.
129-124	المبحث الثالث:علاقات الحلف بالمنظمات الدولية.
125-124	المطلب الأول : علاقة الحلف مع الأمم المتحدة.
127 -125	المطلب الثاني : علاقة الحلف مع الإتحاد الأوروبي.
125	☞ طبيعة علاقة الحلف بالإتحاد الأوروبي.
127-125	☞ تعاون الحلف مع الإتحاد الأوروبي.
129-127	المطلب الثالث: علاقة الحلف مع منظمة الأمن و التعاون في أوروبا (OSCE).
133-129	المبحث الرابع:مستقبل الحلف الأطلسي.
130	المطلب الأول: السيناريو المرجعي(استمرار الوضع القائم) .
131-130	المطلب الثاني : سيناريو التحول الجوهري (التحول إلى قوة سياسية وعسكرية عالمية - عملة الحلف).
132-131	المطلب الثالث: سيناريو الاخير.
133	خلاصة الفصل الثالث
	الخاتمة
	الملاحق
	قائمة المراجع
	قائمة الخرائط

	قائمة الجداول قائمة الأشكال الفهرس
--	--